



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية وانعكاساتها على المؤسسات السياسية في تركيا (2002-2018)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: دراسات سياسية مقارنة

إشراف الأستاذ الدكتور:

عبد العظيم بن صغير

إعداد الطالب:

هشام زغاشو

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
فوزي نورالدين	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
عبد العظيم بن صغير	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة بومرداس
سهام زروال	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة
عبد الحميد مشري	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بومرداس
لطي دهبينة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة قسنطينة 03
راضية لعور	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

الحمد لله أن وفقني لإتمام انجاز هذه الأطروحة،

مصادقا لقول الرسول صل الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لم يشكر الناس"، أتقدم بخالص الشكر وأصدق عبارات التقدير لأستاذي الفاضل " بن صغير عبد العظيم" المشرف على الأطروحة، على ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات علمية قيمة، فأدعو الله مخلصا أن يجازيه خير الجزاء.

وأتوجه بالشكر الجزيل لزملائي بجامعة عنابة، على تشجيعهم المتواصل، والشكر للدكتور "محمود الرنتيسي" الباحث بمركز "سيتا" في تركيا، الذي لم يبخل علينا بما توفر لديه من مراجع علمية.

كما لا يفوتوني في هذا المقام أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وإثراءها، فلهم كل التقدير والاحترام.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من قال المولى فيهما: " وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا " .

إلى الوالدين الكريمين نوار وجميلة عرفانا بفضلهما،

إلى زوجتي على صبرها ودعمها لي في أصعب الظروف،

إلى قرة عيني ابني أنس وابنتي بسمة،

إلى إخوتي بادر، الزين، حبيب ومنار، راضية الأعمام على قلبي وإلى أبنائهم جميعا،

إلى روح أخي نبيل، وصهري السعيد رحمهما الله وجعل ما قدماه لي من دعم ونصائح خلال مشواري الدراسي في ميزان حسناتهما.

ملخص:

التدخل العسكري في شؤون السلطة بالأساليب المباشرة وغير المباشرة، والوصاية على المؤسسات السياسية، دفع النخبة المحافظة الليبرالية منذ وصولها إلى السلطة عام 2002 للعمل على إصلاح المنظومة الدستورية والقانونية التي أدت إلى هذا الوضع، وتوظيف مختلف العوامل والأدوات لتغيير النظام السياسي، وتحقيق الرقابة المدنية واستقلالية المؤسسات السياسية.

الدراسة تهدف إلى الإجابة على سؤال مركزي يدور حول قدرة نخبة السلطة المدنية في تركيا على إعادة رسم العلاقة مع النخبة العسكرية ونقلها من الوصاية إلى الرقابة المدنية؟.

من بين أهم نتائج الدراسة، أن نخبة السلطة المحافظة الليبرالية المدعومة بشبكة واسعة من النخب الوظيفية والنخبة القومية، وفي ظل العوامل الخارجية والداخلية، وخصوصا العضوية في الاتحاد الأوروبي، وفشل الانقلاب العسكري لعام 2016، استطاعت إعادة رسم هذه العلاقة ونقلها من الوصاية إلى الرقابة المدنية من خلال اصلاح المؤسسات السياسية، وإعادة هيكلة الجيش، وصياغة عقيدة عسكرية تقوم على الدفاع وعدم التدخل في الشؤون السياسية.

Summary:

Military intervention in the Authority Affairs by direct and indirect methods, and guardianship over the political institutions, have pushed the liberal conservative elite since coming to power in 2002 to work on reforming the constitutional and legal system that led to this situation ,employing various factors and tools to change the political system, and achieve civilian oversight and the independence of political institutions.

The study aims to answer a central question about the ability of Turkey's civilian power elite to redraw the relationship with the military elite and transfer it from guardianship to civilian control?.

Among the most important results of the study is that the liberal conservative power elite supported by a wide network of functional elites, and under external and internal factors, especially membership in the European Union, and the failure of the military coup of 2016, were able to redraw this relationship and transfer it from guardianship to civil control by reforming political institutions, restructuring the army, and formulating a military doctrine based on defense and non-interference in political affairs.

خطة الدراسة

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

المبحث الأول: النخبة: تأصيل مفاهيمي نظري

المطلب الأول: مفهوم النخبة

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للنخبة

المطلب الثالث: وظائف وأنماط النخب المدنية

المبحث الثاني: العلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية: السياق والمقاربات النظرية

المطلب الأول: إشكالية تحديد مفهوم العلاقات المدنية العسكرية

المطلب الثاني: دوافع تدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية.

المبحث الثالث: الرقابة المدنية المؤسساتية على النخبة العسكرية

المطلب الأول: الفرق بين مفهوم الرقابة المدنية والرقابة الديمقراطية

المطلب الثاني: آليات الرقابة البرلمانية على المؤسسة العسكرية

المطلب الثالث: مجالات الرقابة المدنية على النخبة العسكرية

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

المبحث الأول: بنية نخبة السلطة المدنية (المحافظة – الليبرالية)

المطلب الأول: الأصول التاريخية للنخبة المحافظة

المطلب الثاني: دوافع بروز النخبة المحافظة الليبرالية

المطلب الثالث: أيديولوجية نخبة السلطة المدنية (حزب العدالة والتنمية)

المبحث الثاني: النخب المدنية المؤثرة في المجال السياسي

المطلب الأول: النخب السياسية

المطلب الثاني: النخب الإعلامية

المطلب الثالث: النخب الاقتصادية

المبحث الثالث: النخبة العسكرية وآليات الوصاية على المؤسسات السياسية

المطلب الأول: بنية ووظائف النخبة العسكرية

المطلب الثاني: التدخل العسكري في المجال السياسي (1960-1980)

المطلب الثالث: الانقلاب على النخبة المحافظة (1997)

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

المبحث الأول: عوامل صعود نخبة السلطة الجديدة (حزب العدالة والتنمية)

المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية (2001)

المطلب الثاني: الهيمنة الانتخابية والانتقال إلى حكومة الأغلبية

المطلب الثالث: الالتزام بشروط العضوية الأوروبية (معايير كوينهاجن)

المبحث الثاني: العلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية بين مظاهر التعايش والصراع

المطلب الأول: قضايا التعايش بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية

المطلب الثاني: مظاهر تدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية

المطلب الثالث: مظاهر تفكيك نفوذ النخبة العسكرية

المبحث الثالث: آليات الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية

المطلب الأول: إصلاح مجلس الأمن القومي

المطلب الثاني: تعزيز مجالات وآليات الرقابة المدنية

المطلب الثالث: آليات الرقابة المالية والقضائية على الجيش

الفصل الرابع: انعكاسات التحول في العلاقات المدنية العسكرية على المؤسسات السياسية بعد 2016

المبحث الأول: عوامل التحالف والصراع بين النخب المدنية المحافظة

المطلب الأول: التحالف الاستراتيجي بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة

المطلب الثاني: الصدام ومحاولة إسقاط حكومة العدالة والتنمية مدنيا

المطلب الثالث: الانقلاب العسكري (2016): الدوافع وآليات المواجهة

المبحث الثاني: الإصلاح المؤسسي والانتقال إلى النظام الرئاسي

المطلب الأول: التعديلات الدستورية الممهدة للنظام الرئاسي

المطلب الثاني: النخبة المؤيدة للنظام الرئاسي

المطلب الثالث: النخبة المعارضة للنظام الرئاسي

المبحث الثالث: النظام الرئاسي التركي: البنية والتحديات

المطلب الأول: مكانة رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي المعدل

المطلب الثاني: الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية

المطلب الثالث: تحديات هيكلية المؤسسات السياسية وفق النظام الرئاسي

الخاتمة

مقدمة

من المؤكد أن ترسيخ بنية سياسية ومؤسسية ديمقراطية، يرتبط بالإتفاق حول المبادئ السياسية والقواعد الدستورية لتفويض السلطة والوصول إليها، وخصوصا الإتفاق حول دور النخب السياسية المدنية في القيادة والتنافس السلمي والتداول على السلطة، عبر الأليات القانونية العقلانية (الترشح، الإنتخاب،..الخ)، والمشاركة في إتخاذ القرار، وتنفيذ السياسات ووضع البرامج الحكومية، ومراقبة أنشطة الأجهزة البيروقراطية والأمنية والعسكرية.

وبالتالي فإن الانتقال من الحالة السلطوية إلى الوضع الديمقراطي، مرتبط بضبط وعقلنة العلاقة بين النخب المدنية والنخبة العسكرية التي تمتلك القوة وتمارس دور الحماية والدفاع عن الوطن، وذلك من خلال الإتفاق حول الأليات الدستورية، والشروط السياسية التي تضمن عدم تدخل هذه النخبة مهما كانت قوتها وشرعيتها في الشؤون السياسية، سواء من خلال الانقلاب على السلطة الشرعية، أو من خلال محاولة التأثير في عملية صنع القرار، تحت ذريعة التهديدات الأمنية أو تعرض مصالح الدولة للخطر، أو بذريعة التفوق الطبيعي والوصاية السياسية التاريخية.

وبهذا فإن الهدف من تحقيق التفوق والهيمنة المدنية على الشأن السياسي، هو تجسيد المبادئ الديمقراطية التي تتضمن تعددية الفواعل والمشاركة الحرة في الشأن السياسي (الأحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة، وجماعات المصالح، والإعلام والرأي العام...). وتقضي تنوع الآراء، والأفكار ومراكز صنع القرار، والفصل بين السلطات، والديمقراطية التشاركية، والحقوق والحريات العامة، على خلاف المجال العسكري الذي يتميز بالسرية والتحفظ، والالتزام، والطاعة، والتسلسل الهرمي، ومركزية القيادة والقرار.

من هذا المنطلق ظلت العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية في تركيا، أحد المعضلات التي منعت بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية، تقوم على تمكين المدنيين من إدارة الشأن السياسي دون الحاجة إلى ما يسمى بالوصاية العسكرية، التي جعلت من الجيش التركي الفاعل الرئيسي في مجال صنع السياسات

الداخلية والخارجية، إما بشكل مباشر من خلال انتهاج أسلوب الانقلابات العسكرية منذ ستينيات القرن الماضي بمعدل انقلاب عسكري كل عشر سنوات، أو بشكل غير مباشر من خلال الهيمنة على أجهزة الدولة العلمانية، وتوجيهها بما يخدم مصالحها خصوصا رئاسة الجمهورية، مجلس الأمن القومي، القضاء والمؤسسات التعليمية، والإعلامية والإقتصادية.. الخ، إضافة إلى التدخل غير المباشر من خلال إصدار البيانات السياسية، وتوجيه المذكرات التحذيرية للحكومات المنتخبة، وتعبئة الرأي العام ضدها.

فبعد مرحلة تفوق النخبة المدنية ذات الخلفية العسكرية (فترة الرئيس مصطفى كمال أتاتورك، وعصمت إينونو) إنتقلت النخبة العسكرية إلى مرحلة دسترة التدخل العسكري في الشأن السياسي بهدف الحفاظ على مكتسبات الجيش، تحت مظلة حماية مبادئ الجمهورية الحديثة (العلمانية، والجمهورية، والقومية... الخ) والرقابة على النخب المدنية التي تعارض هذا التدخل وخصوصا النخب المحافظة.

وبذلك منعت المعظلة المدنية العسكرية، تركيا من اللحاق بنادي الدول الديمقراطية، رغم المظاهر التغريبية العميقة، ورغم التحديث السياسي المبكر بالمقارنة مع باقي الدول الإسلامية، كما ساهم هذا الوضع في تأخير إندماجها في الإتحاد الأوروبي منذ ثمانينيات القرن الماضي، وهو التحدي الرئيسي الذي سعى حزب العدالة والتنمية بعد توليه السلطة عام 2002، إلى محاولة تداركه من خلال الالتزام بمعايير كوينهاجن كشرط لتحقيق العضوية الكاملة، وخصوصا تحييد الجيش عن المجال السياسي، وإعادة تنظيم العلاقة بين السلطة المدنية والنخبة العسكرية، وتعزيز دور النخب المدنية في عملية اتخاذ القرار السياسي، وفي مختلف الهيئات والمؤسسات الرسمية التي كانت تستخدم كأدوات للتدخل العسكري.

وحتى يتجنب حزب العدالة والتنمية اشكالية رؤيته الفكرية، تبنى مبدأ الديمقراطية، بإعتبارها الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها الوصول إلى السلطة والحفاظ عليها، دون تدخل أي جهة ما عدا الإرادة الشعبية، والسبيل للتواصل والحوار مع الأجهزة البيروقراطية، والنخب العلمانية، والقوى الغربية المناهضة لمشروع الإسلام السياسي في العالم بشكل عام وفي تركيا بشكل خاص.

ورغم الاتفاق مع النخب المدنية حول ضرورة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي تماما مثلما نجحت في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، إلا أن هذا السعي المشترك لم يمنع النخبة العسكرية من معارضة توجهات نخبة السلطة المدنية، خوفا من أن يتحول مشروع حزب العدالة والتنمية لدمقرطة النظام السياسي واصلاح المؤسسات السياسية، إلى مشروع لفرض الهيمنة المدنية، وإلغاء المبادئ التي قامت عليها الجمهورية تدريجيا، وإنهاء نفوذ النخبة العسكرية بشكل نهائي، وبالتالي اللجوء إلى الوسائل المباشرة وغير المباشرة لمنع تجسيد هذه الاصلاحات الحكومية، سواء من خلال معارضة وصول عبد الله غول لرئاسة الجمهورية، أو تعديل الدستور التركي، أو عبر التخطيط للإنتقال على الحكومة المنتخبة.

1- مبررات اختيار الموضوع:

لاشك ان اختيار موضوع الأطروحة المعنون بـ " العلاقة بين النخب المدنية و العسكرية وانعكساتها على المؤسسات السياسية في تركيا 2002-2018 " جاء بناءً على جملة من المبررات الذاتية والموضوعية التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع ودراسته دراسة علمية.

أ- المبررات الذاتية:

تتلخص فيما يلي:

- الإهتمام بالدراسات السياسية التي تتمحور حول دور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي والعلاقة بين النخب المدنية والعسكرية بشكل عام، وتركيا بشكل خاص، بهدف الوقوف على أبعاد ومظاهر العلاقة بين النخبتين، ومدى تأثير التحول في هذه العلاقة على المؤسسات السياسية التركية.
- التعرف على الإستراتيجيات والأليات التي مكنت النخبة المدنية بعد 2002، من إعادة ضبط العلاقة مع النخبة العسكرية، ومدى مطابقتها هذه الإستراتيجيات والأليات مع المنظور المؤسساتي الديمقراطي.

- استخلاص أهم العوامل التي ساهمت في بناء علاقات مدنية عسكرية متوازنة، تركز الإرادة الشعبية الديمقراطية، وتتجاوز ثقافة الوصاية والتدخل العسكري في الشأن السياسي.

أ- المبررات الموضوعية

- العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية، من المواضيع البحثية المفتاحية لفهم عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في تركيا منذ عام 2002، إذ لا يمكن فهم التحول والإصلاح السياسي في النموذج التركي، دون دراسة مراحل ومظاهر الصراع بين النخبة المدنية والعسكرية قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، ومنه فهم تأثير هذا التحول على المؤسسات السياسية.

- الانتقال من نموذج التدخل العسكري المطلق إلى نموذج الرقابة المدنية، يدفعنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الموضوعية، حول عوامل وأليات هذا الانتقال والعوامل التي ساهمت في صعود نخبة مدنية جديدة مهيمنة على السلطة، وكذلك عوامل تشكل نخبة عسكرية بديلة عن النخبة التقليدية التي ظلت تقاوم كل محاولات تفوق النخبة المدنية.

- التعديلات التي مست النظام السياسي التركي منذ 2002، ومنع الانقلاب العسكري عام 2016 عبر الوسائل المدنية و الإرادة الشعبية، يدفعنا لدراسة النموذج التركي من خلال مدخل العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية.

2- أهمية الموضوع:

أ- الأهمية العملية:

حتى يتم الحكم على نظام سياسي ما على أنه نظام ديمقراطي، فإنه لا بد أن تحتكم كل الجماعات السياسية داخل الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية إلى قواعد العمل السياسي الديمقراطي، بل يجب أن تقوم جميع المؤسسات في الدولة على الشرعية القانونية كإطار وحيد للتفاعل السياسي.

من هذا المنطلق تتمثل أهمية هذا الموضوع في ابراز دور النخبة المدنية بما تمتلكه من شرعية شعبية وقانونية في ضبط العلاقة بينها وبين النخبة العسكرية، وفرض الرقابة المدنية على هذه النخبة دون الإخلال بواجبات ومسؤوليات المؤسسة العسكرية كوسيلة للحفاظ على مقومات الدولة، واستقرار مؤسسات النظام السياسي ، والتي بدورها ينبغي لها أن تدرك أن الإستقرار والاصلاح السياسي يفرض عليها احترام والخضوع للسلطة المدنية المنتخبة.

ب- الأهمية العلمية:

إذا كان جانب كبير من الأدبيات النظرية حول موضوع العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية يهتم بالكشف عن العوامل، والظروف التي تؤدي إلى تدخل النخبة العسكرية في الشأن السياسي، إلا أن هناك جانباً من الدراسات يحاول الكشف عن العوامل التي تساعد على السيطرة المدنية، ومن تم إقامة علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية، تتميز بالتعايش والتوافق والخضوع للسلطة المنتخبة.

3- أهداف الدراسة:

- تفسير التحولات التي مست الحياة السياسية التركية، وعلى وجه التحديد العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية من منظور الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية، وانعكاس هذه التحولات على بنية ووظائف المؤسسات السياسية التركية خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2018.
- استخلاص أهم عوامل الدعم الشعبي لنخبة السلطة المدنية من أجل ضبط دور الجيش التركي في الشؤون السياسية، واستمرار هذا الدعم رغم مختلف التحديات الداخلية والخارجية، ومقاومة القوى المدنية والعسكرية التقليدية لمشروع اصلاح المؤسسات السياسية.
- فهم مدى نجاح النخبة المدنية التركية في استحداث وضع سياسي جديد يتميز بالرقابة على النخبة العسكرية، ومدى نجاح هذه النخبة بعد فترة الاقصاء السياسي من بناء مؤسسات سياسية تخضع للارادة الشعبية.

- التقييم الموضوعي لدور حزب العدالة والتنمية كنخبة مهيمنة منذ 2002 في ترسيخ مبادئ احترام الارادة الشعبية، ودولة القانون، وخضوع المؤسسات غير المنتخبة بما فيها المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية المنتخبة.
 - التحقق من استمرار نفوذ النخبة العسكرية التركية، على الرغم من الاصلاحات التي تم اتخاذها في سبيل تحييد الجيش عن المجال السياسي، وخصوصا استمرار التدخل عبر الآليات غير الرسمية.
- #### 4- إشكالية الدراسة:

بعد عقود من التدخل العسكري المباشر في عمل المؤسسات السياسية والنخب المدنية ، هيئت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لبروز نخبة مدنية جديدة بقيادة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية، الذي عمل منذ توليه السلطة عام 2002، إلى القيام بإصلاحات عميقة للتخلص من جهة من مبدأ الوصاية العسكرية الذي فرضته النخبة العسكرية منذ ستينيات القرن الماضي، بدافع حماية مبادئ الدولة التركية (جمهورية وعلمانية ..الخ)، ومن جهة ثانية فرض الرقابة المدنية على هذه النخبة كشرط لتحقيق العضوية في الاتحاد الأوروبي.

وعلى هذا الأساس واجهت النخبة العسكرية الحكومة المنتخبة، باللجوء بداية إلى الأساليب غير المباشرة عبر رفض الانتخاب المباشر لمنصب رئيس الدولة، ورفض إصلاح المنظومة القضائية، وإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية ، وتمكين القضاء المدني من محاسبة ضباط الجيش ، ثم اللجوء إلى المواجهة المباشرة من خلال محاولة الانقلاب العسكري على الحكومة عام 2016، الأمر الذي ساعد على توفير الظروف لمباشرة عملية اصلاح جديدة تقوم على هيكلة المؤسسة العسكرية، و تعديل الدستور والانتقال إلى النظام الرئاسي المعدل.

وبالتالي رغم النجاح النسبي للنخبة المدنية في فرض الرقابة على النخبة العسكرية، وتقليص نفوذها في المجال السياسي، تواجه النخبة المدنية العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تعطل وتمنع

نجاح الإصلاحات الدستورية والسياسية التي تم تحقيقها، خصوصا وأن اختراق المؤسسة العسكرية التركية من طرف بعض الجماعات الدينية، جعل من ثقافة التدخل العسكري السبيل للوصول إلى السلطة لانتهاء هيمنة حزب العدالة والتنمية، وتحالف النخب المدنية المحافظة والقومية والليبرالية، وفي نفس الوقت تضاعف التحديات المؤسساتية، والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن لها أن تؤثر على استقرار النظام السياسي الجديد.

وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي تطرح نفسها هي كالاتي:

كيف أثر التحول في العلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية من التدخل إلى الرقابة المدنية على عملية إصلاح المؤسسات السياسية في تركيا بين 2002-2018؟

يندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما هي أهم العوامل التي ساهمت في ترسيخ ثقافة تدخل النخبة العسكرية في الشأن السياسي التركي؟
 - ماهي أبرز العوامل التي ساهمت في وصول النخبة المحافظة الليبرالية إلى السلطة؟
 - ماهي الآليات السياسية والقانونية المعتمدة بعد 2002 لتحقيق الرقابة المدنية على النخبة العسكرية؟
 - ما هي أهم مظاهر التحول في العلاقة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية؟
- 5-فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية السابقة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- الإعراف بالمبادئ المؤسسة للجمهورية التركية أساس التعايش بين النخبة المحافظة الليبرالية والنخبة العسكرية.
- نجاح النخبة المدنية في صياغة عقيدة وأدوار جديدة للجيش التركي، ساهم في بروز نخبة عسكرية احترافية ترفض التدخل العسكري في الشؤون السياسية.
- استمرار حزب العدالة والتنمية في الهيمنة على السلطة مرتبط بتحالف مع النخبة القومية المعتدلة.

6- الإطار المنهجي للدراسة:

إذا كان الهدف من إجراء أي بحث هو الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، ومن تم تعميمها فإن ذلك يتطلب جملة من المناهج التي تساعد على دراسة الإشكالية، واختبار الفرضيات في بيئة سياسية معينة وطرح بدائل تنبؤية في سياق التنبؤ الاحتمالي، وعليه تقوم هذه الدراسة على استخدام جملة من المناهج الأساسية في مجال البحث العلمي، أهمها:

أ- **المنهج التاريخي:** تم اعتماد هذا المنهج خصوصاً في وصف الأسس البنوية والأيدولوجية التي قامت عليها الدولة التركية الحديثة، والمؤسسة العسكرية منذ عهد الإمبراطورية العثمانية في جوانب الثقافة والشخصية العسكرية التركية، ودور الجيش التركي في بناء الدولة، ودوره في الجانب السياسي، ووصف العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، والتطرق إلى أهم مظاهر هذه العلاقة، ومختلف التطورات السياسية التي مرت بها النخب المدنية الفاعلة في تركيا، ودورها في الصراع ضد النخبة العسكرية، وأهم العوامل التي ساهمت في استمرار تدخل الجيش في الحياة السياسية التركية.. الخ،

ب- **المنهج المقارن:** يتطلب البحث في موضوع الدراسة المقارنة بين طبيعة التدخل العسكري في الشأن السياسي والعلاقة بين النخب المدنية والعسكرية قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وكذلك أليات مواجهة النخبة المدنية للنخبة العسكرية، وعوامل نجاح أو فشل نخبة السلطة في تحقيق الرقابة المدنية قبل وبعد 2002.

ت- **المنهج الوصفي:** من خلال وصف البناء المؤسسي والوظيفي للمؤسسات السياسية التركية ونفس الأمر بالنسبة للمؤسسة العسكرية، وكذلك وصف بنية وطبيعة النخب السياسية والاقتصادية والدينية، والعسكرية في تركيا، ومراحل تطور العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية في تركيا بين 2002-2018، ومظاهر الصراع والتعايش بين نخبة السلطة المحافظة، والنخبة العسكرية

وأليات تدخل الجيش في الحياة السياسية، وكذلك أليات النخبة المدنية في تحقيق الرقابة المدنية على الجيش.

ث- منهج دراسة الحالة: تم اعتماد هذا المنهج من خلال جمع المعلومات والبيانات عن النخب المدنية والعسكرية التركية، ومختلف التفاعلات السياسية الحاصلة بين هذه النخب ودورها في تشكيل السلطة وبناء المؤسسات السياسية بين 2002-2018.

7- الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية هذا الموضوع تناولت عدد من الدراسات النموذج التركي من زوايا مختلفة، والتي من بينها:

- أطروحة دكتوراه، جامعة قناة السويس، من اعداد الباحث جمال خالد محمد الفاضي، معنونة بـ "التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2002-2010، الصادرة عام 2015، عالجت اشكالية رئيسية مفاذاها مدى تأثير التغير في النظام السياسي التركي خلال الفترة 2002-2010 على طبيعة الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التغيرات في النظام السياسي التركي التي بدأت منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم على صعيد السياسة الداخلية والخارجية أفسحت المجال لتركيا لتلعب دورا اقليميا فاعلا في العديد من القضايا، خصوصا بعد نجاح الحكومة في تسويق نفسها كنموذج سياسي فريد، وكذلك نجاح حزب العدالة والتنمية في توسيع دور المدنيين في مؤسسات صنع القرار على المستوى الداخلي والخارجي وأخيرا أن استمرار دور تركيا كفاعل محوري في الشرق الأوسط تحت قيادة حزب العدالة والتنمية يظل مرتبنا بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية وبكيفية معالجة التحديات التي تواجهها تركيا.

- كتاب الباحث طارق عبد الجليل، بعنوان: "العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر" وهي من الدراسات الهامة في هذا المجال الصادرة عام 2013، والذي انطلق

من خلالها الباحث من فرضية أساسية تمثل إحدى الأسس التي قام عليها نظام الحكم في تركيا، ألا وهي : " الجيش يحمي الدستور والدستور يحمي الجيش " .

وبذلك حاول الباحث من خلال فصول هذا الكتاب استعراض العلاقة الأبوية بين المؤسسة العسكرية والدستور في تركيا، وتحليل الظروف السياسية والاجتماعية لهذه العلاقة وتطوراتها، بحيث اهتم بشكل أساسي بنفوذ المؤسسة العسكرية داخل الدستور وأجهزة الدولة المختلفة، ومن ثم التطرق إلى جهود حزب العدالة والتنمية في تفكيك هذه القبضة الحديدية للجيش على الدولة والمجتمع، وتوصل في النهاية إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه لا يمكن لأي أحد أن يجزم بأن عهد تدخل الجيش في الحياة السياسية التركية قد ولى على الأقل من خلال الآليات غير الرسمية ما لم ينجح حزب العدالة والتنمية في سن دستور مدني ديمقراطي.

- كتاب أحمد نوري النعيمي بعنوان: " النظام السياسي في تركيا " الصادر عام 2011، الذي جاء بهدف دراسة طبيعة النظام السياسي التركي ومختلف المؤسسات المشكلة له كإضافة للجامعات العربية في ظل الاهتمام المتزايد حسب صاحب الكتاب بمادة تركيا في الجامعات الغربية، وخصوصا في أقسام ومعاهد السياسات المقارنة، وعلى الرغم من تعدد فصول الكتاب الذي انطلق منذ عهد الدولة العثمانية والجمهورية الحديثة، إلا أن الكاتب خصص العديد من المحاور للعلاقات المدنية العسكرية في النموذج محل الدراسة، مبرزاً الدور الذي لعبه الجيش التركي في بناء ووضع أسس تركيا الحديثة.

- كتاب بعنوان: " جدليات المجتمع والدولة في تركيا :المؤسسة العسكرية والسياسة العامة"، الصادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عام 2008، للباحث عقيل سعيد محفوظ، الذي سعى إلى تفحص الأسس التاريخية للدولة التركية، وطبيعتها والقيم الحاكمة لها وللمجتمع، ودور المؤسسة العسكرية في بناء الدولة وصياغة نظامها السياسي والاجتماعي، فالجيش بالنسبة له ليس

مجرد قوة مسلحة، وإنما هو قوة اجتماعية، وسياسية، واقتصادية لها برنامجها وأهدافها السياسية التي تجعلها تتدخل بشكل مستمر في الشأن العام، وفي قضايا السياسة العامة للدولة. وقد حاول الباحث دراسة اشكالية الموضوع من خلال التركيز على سوسيولوجيا المؤسسة العسكرية بوصفها ظاهرة تطورية تاريخية والقوة المحركة، بالنظر إلى عامل التحديث السياسي والاجتماعي للدولة، وقابلية وثقافة المجتمع، الذي يعتبر أن الجيش التركي هرم المشروعية، والعقلانية بين جميع الفواعل.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن الدولة في تركيا ليست هي النموذج الارشادي للشعب التركي، بل الجيش هو النموذج الذي قرر في لحظة تاريخية معينة ترجيح الخيار الدولاتي الحدائي الغربي، على حساب النموذج العثماني و الطوراني، ورغم أن الدولة تمارس السلطة على المجتمع، إلا أن الجيش يمارس سلطته على الدولة التي أسسها.

- كتاب بعنوان: " دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002"، صدر عن مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية عام 2012، لمؤلفه دلشاد محمود صالح بابلا، الذي حاول تسليط الضوء على الظروف والأسباب التي أحاطت بمختلف التدخلات العسكرية في السياسة الداخلية لتركيا في الفترة من 1980 إلى 2002، وما هي النتائج التي أفرزها هذا السلوك، وقد توصل الباحث إلى نتائج تتلخص في أن تاريخ تركيا القديم والحديث زاخر بالأمثلة التي تثبت أن الدولة التركية في مختلف مراحل تطورها كانت نظاما عسكرية، إلى درجة التفريق بين نخبة الدولة التي تمثلها البيروقراطية العسكرية المدنية، والنخب السياسية الأخرى في الدولة، وأن هذه المكانة التي احتلتها المؤسسة العسكرية كفاعل رئيسي لم تكن بمعزل عن الصراع، والمواجهة مع القوى المدنية السياسية، والدينية ومنظمات المجتمع المدني.

- كتاب لمجموعة من المؤلفين بعنوان: " The Routledge Handbook of Civil-Military Relations"، صدر عام 2013 في شكل دراسة مقارنة لعدد كبير من الحالات، حيث ركزت

الدراسة بشكل عام على العلاقات المدنية العسكرية من الناحية النظرية والمفاهيمية ومن جهة ثانية طبيعة هذه العلاقات في الأنظمة الديمقراطية مثل: إسبانيا، الأرجنتين، سلوفينيا إلخ، الأنظمة غير الديمقراطية مثل: العراق ، مصر، إلى جانب بعض النماذج التي يتميز فيها الأداء المدني العسكري بالفاعلية ، وبذلك جاء هذا الكتاب ليعالج مسألة في غاية الأهمية تتمثل في إزالة العوائق التي تواجه الباحث عند دراسة العلاقات المدنية العسكرية خصوصا في الأنظمة غير الديمقراطية في ظل صعوبة الحصول على المعطيات العسكرية والأمنية اللازمة وذلك بالاعتماد على مجموعة من الخبراء عن كل نموذج محل دراسة إلى جانب محاولة وضع تصور نظري للعلاقات المدنية العسكرية يختلف تماما عما سبقه من مساهمات نظرية، يقوم هذا التصور على مدى الرقابة المدنية الديمقراطية، فاعلية الجيش في أداء مهامه وأخيرا مدى كفاءة المؤسسات الأمنية.

8- تقسيم خطة الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم اعتماد خطة دراسة مقسمة إلى أربعة فصول، بحيث تناول الفصل الأول الموسوم بـ " الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية"، ثلاث مباحث يتعلق الأول منها بالتأصيل المفاهيمي النظري للنخبة، من خلال معالجة مختلف الآراء المتعلقة بأصل المفهوم ومختلف الإتجاهات النظرية المفسرة له، ووظائف وأنماط النخب المدنية، ثم المبحث الثاني الخاص بالسياق والمقاربات النظرية للعلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية، من خلال التعرض لإشكالية تحديد مفهوم العلاقات المدنية العسكرية، ودوافع تدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية، وأهم النظريات المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية، ويتطرق المبحث الثالث إلى الرقابة المدنية المؤسساتية على النخبة العسكرية، من خلال التفريق بين مفهوم الرقابة المدنية والرقابة الديمقراطية، ثم أليات الرقابة البرلمانية على المؤسسة العسكرية ومجالات الرقابة المدنية على النخبة العسكرية.

ويعالج الفصل الثاني المعنون بـ "السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا"، مبحث أول خاص بدراسة بنية نخبة السلطة المدنية، من خلال الأصول التاريخية للنخبة المحافظة، ودوافع بروز النخبة المحافظة الليبرالية، وأيديولوجية نخبة السلطة المدنية (حزب العدالة والتنمية)، ثم يتناول المبحث الثاني النخب المدنية المؤثرة في المجال السياسي، بداية بدراسة النخب السياسية، والنخب الاعلامية، والنخب الاقتصادية، ويتناول المبحث الثالث النخبة العسكرية وأليات الوصاية على المؤسسات السياسية، عبر دراسة بنية ووظائف النخبة العسكرية، والتدخل العسكري في المجال السياسي بين 1960 - 1980، وأخيرا الانقلاب على النخبة المحافظة عام 1997.

أما الفصل الثالث الموسوم بـ "مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية" فيتضمن مبحث أول يرصد عوامل صعود نخبة السلطة الجديدة، خصوصا الأزمة الاقتصادية لعام 2001 والهيمنة الانتخابية والانتقال إلى حكومة الأغلبية، ثم الالتزام بشروط العضوية الأوروبية (معايير كوينهاجن) ويعالج المبحث الثاني العلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية بين مظاهر التعايش والصراع، وذلك بالتطرق لقضايا التعايش بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية، ثم مظاهر تدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية ومظاهر تفكيك نفوذ النخبة العسكرية، وأخيرا يتناول المبحث الثالث أليات الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية، والذي يتطرق إلى إصلاح مجلس الأمن القومي، وتعزيز مجالات وأليات الرقابة المدنية، وأليات الرقابة المالية والقضائية على الجيش.

ويتطرق الفصل الرابع والأخير المعنون بـ "إنعكاسات التحول في العلاقات المدنية العسكرية على المؤسسات السياسية بعد 2016" إلى ثلاث مباحث، يتناول الأول منها عوامل التحالف والصراع بين النخب المدنية المحافظة، بداية بالتحالف الاستراتيجي بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة، ثم موضوع الصدام ومحاولة اسقاط الحكومة مدنيا، ودوافع وأليات مواجهة الانقلاب العسكري 2016 ، بينما يتطرق المبحث الثاني إلى موضوع الإصلاح المؤسساتي والانتقال إلى النظام الرئاسي، من خلال دراسة مختلف التعديلات

الدستورية الممهدة للنظام الرئاسي، ومواقف النخبة المؤيدة والمعارضة لهذا النظام ، ثم المبحث الثالث والأخير الذي يتعرض لبنية وتحديات النظام الرئاسي التركي، من خلال التطرق إلى مكانة رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي المعدل، والرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، وتحديات هيكله المؤسسات السياسية وفق النظام الرئاسي.

الفصل الأول:

الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية
والعسكرية

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

يعتبر موضوع النخبة والعلاقة بين النخب المدنية والعسكرية من المواضيع السياسية التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمام الباحثين، بصفتها ظاهرة اجتماعية وسياسية تشير إلى وجود أقلية متميزة تضطلع بدور محوري في عملية اتخاذ القرار، وتهتمين على عملية توزيع القيم والموارد، ولارتباطها الجوهرى بفاعلية النظام السياسي وعملية التحول الديمقراطي، فنجاح مؤسسات الدولة في إدارة قضايا السلطة والشؤون السياسية، وتحقيق الاستقرار وبناء نظام ديمقراطي وفعال، مرتبط بنجاح النخب المشكلة للسلطة، والمؤثرة في التوافق حول مجالات اختصاص كل نخبة، وقواعد إدارة الصراع السياسي والتوافق حول قواعد السلطة، عبر الآليات القانونية العقلانية.

من هذا المنطلق يعالج الفصل الأول المعنون بالدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية، ثلاث عناصر رئيسية مترابطة ترابطا موضوعيا، حيث يعنى المبحث الأول بتحديد مفهوم النخبة من خلال عرض مختلف الآراء والنقاشات التي تناولت هذا المفهوم، من جانب مفاهيمي نظري ومن جانب سوسيولوجي، ثم الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة النخبة، ووظائف وأنماط مختلف النخب المدنية، ويعرج المبحث الثاني إلى العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية من حيث السياق والنظريات، بداية بتحديد مفهوم العلاقات المدنية العسكرية، ودوافع تدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية، والاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة العلاقات المدنية العسكرية، و أخيرا المبحث الثالث الذي يعنى بدراسة موضوع الرقابة المدنية المؤسساتية على النخبة العسكرية كمدخل لتحقيق التفوق والسيطرة المدنية، من خلال توضيح الفرق بين الرقابة المدنية والرقابة الديمقراطية، ثم أليات الرقابة البرلمانية على المؤسسة العسكرية، وأخيرا مجالات الرقابة المدنية على النخبة العسكرية.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

المبحث الأول: النخبة: تأصيل مفاهيمي نظري

الاختلاف في تصنيف الأنظمة السياسية المعاصرة وفق معايير متنوعة وخصوصا معيار الديمقراطية، لا ينفى مظاهر التشابه في البنية الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية.. الخ، وأهمها وجود نخب تتدرج في هرم السلطة، وتتصدر الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتمارس القيادة والتأثير، وتحظى بالقوة والنفوذ، وتتفوق وتقود وتوجه فئات المجتمع الأدنى منها⁽¹⁾.

انطلاقا من هذا الدور والمكانة، يحظى مفهوم النخبة كوحدة للتحليل باهتمام بالغ في العلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسية خصوصا، في سياق البحث عن أدوات تحليل جديدة، كالمشاركة السياسية، والانتخابات، والرأي العام، والأحزاب السياسية، هذه المقاربة التفسيرية التي تبحث في أسباب تفوق ما يمكن تسميته بنخبة السلطة المحدودة العدد، التي تتمتع بالقوة والنفوذ، ودورها في قيادة أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية، وعلاقتها بالقاعدة الشعبية الأوسع؟⁽²⁾.

المطلب الأول: مفهوم النخبة

لا شك أن هناك العديد من الأسئلة الجوهرية التي ينبغي على الباحث طرحها حول هذا المفهوم في بعده المعرفي الإبستمولوجي، وخصوصا الأسئلة المتعلقة بماهية وبنية النخبة؟ هل هناك فئة يطلق عليها النخبة داخل المجتمع؟ ما هي مميزات النخبة؟ كيف تتشكل النخبة؟.. الخ.

أولا: تعدد الآراء حول أصل النخبة

رغم اتفاق أغلب الباحثين على أن أول استعمال لكلمة النخبة "Elite" في المصادر الأكاديمية يعود إلى أواخر القرن 19م، بفضل أعمال بعض علماء الاجتماع الإيطاليين خصوصا "باريتو" و"موسكا"، إلا أن هناك خلافا واضحا في تحديد الأصل اللغوي لهذا المفهوم، بين من يعتبر أن هذا

(1) محمود خليفة جودة محمد، "اقترب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة"، على الرابط: <https://bit.ly/3IFASJR> (تاريخ التصفح: 20 أكتوبر، 2020).

(2) ثروة مكي، النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي تجربة مصر من 1952-1976م، ط01 (القاهرة: عالم الكتب، 2005)، ص.19.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

المفهوم مشتق من الكلمة اللاتينية "Eligre" التي تعني الاختيار، وبين من يرجعها إلى كلمة "Electa" التي تأخذ معنى الانتخاب أو الأفضل⁽¹⁾.

أحد مظاهر هذا الخلاف في الاشتقاق اللغوي، الخلاف بين مختلف المعاجم والقواميس حول بداية استعمال مفهوم النخبة، فبينما تذكر "الموسوعة الألمانية" German Encyclopedia أن استعمال مفهوم النخبة بدأ خلال القرن 17م، مع الكلمة الفرنسية "élire" للدلالة على الاختيار بين السلع العالية الجودة، وللإشارة كذلك إلى الصراع بين الطبقة البرجوازية الصاعدة، والطبقة الأرستقراطية ورجال الدين وكلفظ يطلق على الوحدات العسكرية الخاصة، والجماعات الأرستقراطية التي تدعي التفوق الاجتماعي⁽²⁾، كما يذكر "قاموس أكسفورد" Oxford، أن استعمال كلمة النخبة بدأ سنة 1823م، كمصطلح يدل على فئة اجتماعية تتميز بصفات وطباع خاصة بالمقارنة مع الفئات الاجتماعية الأقل تأثيراً منها⁽³⁾.

وبهذا تعتبر المعاجم الغربية أن كلمة النخبة، تعني وجود أقلية تمارس السلطة على الأغلبية وتتفوق عليها بالضرورة، نتيجة عملية الانتقاء الطبيعي، والاجتماعي والثقافي، ويتعدى الأمر في بعض الحالات إلى تمييزها بمصطلحات ثقافية واجتماعية، ونفسية خاصة⁽⁴⁾.

وبالتالي هذا المعنى الذي يميز بين فئة النخبة وما دونها من فئات، وفق قاعدة التمايز الطبيعي الحتمي، هو ما ذهب إليه الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي "غوستاف لوبون" Gustave Le Bon

¹Ali Arslan, "Who rules turkey? the Turkish power elite and the roles, functions and social backgrounds of Turkish elites" PHD diss., University of Surrey ,August 1999),P.79.

²John Higley, "Continuities and Discontinuities", in *The Palgrave Handbook of Political Elites* ed. Heinrich Best, John Higley (UK :Palgrave Macmillan ,2018),P.26.

³ توم بوتومور، *النخبة والمجتمع*، ترجمة: جورج جحا، الطبعة الثانية (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988)، ص.25.

⁴ طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، *مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع*، ترجمة: سعيد الغانمي، ط01 (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، سبتمبر 2010)، ص.667.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

الذي جعل من حتمية التفاوت في الذكاء لدى البشر، ومن تم بين المراتب الاجتماعية أحد مميزات الحضارة المعاصرة، وربط ذلك بمقتضيات الطبيعة المحررة من سلطان القوانين⁽¹⁾.

في نفس السياق تعرف دائرة المعارف الألمانية "بروكهاوس" Brockhaus Encyclopedia النخبة بأنها: "فئة اجتماعية تمتاز بمستوى عالي من الكفاءة، والقدرة والاستعداد لتحقيق قيم معينة ولها تأثير حاسم على تطور المجتمعات"⁽²⁾، كما أنها حسب ما جاء في قاموس روبرت الفرنسي Dictionnaires Le Robert تشير إلى: "مجموعة من الأشخاص المتفوقين في حقل اجتماعي معين، يمتلكون القدرة على التأثير في المجال السياسي والاجتماعي"⁽³⁾.

ولا يختلف معنى مفهوم النخبة في اللغة العربية عن باقي اللغات، حيث جاء في لسان العرب لـ"ابن منظور" أن كلمة نخبة مصدرها الفعل "انتخب" و"انتخب الشيء" أي اختاره، و"نخبة القوم" خيارهم، وهي تعني: "الأقلية التي يتم انتقائها ضمن جماعة اجتماعية أكبر، وتمارس نفوذًا غالبًا في تلك الجماعة بفضل ما تمتلكه من مواهب ومميزات فريدة"⁽⁴⁾.

من الناحية الاصطلاحية نلاحظ أن النخبة واحدة من أكثر المفاهيم استخدامًا في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة، تشير إلى مجموعة من الأشخاص، تمتلك عناصر القوة والنفوذ، والمؤهلات المادية والمعنوية، وتشمل رجال السياسة والدين، وأصحاب المال... الخ، أو كما يعرفها المفكر الإيطالي "غيتانو موسكا" Gaetano Mosca بأنها: "تتألف من أولئك الذين يشغلون قمة المواقع في الترتيب الهرمي للقيادة" أي أن كل مجتمع بالضرورة ترأسه نخبة تهيمن على السلطة، وتسيطر على أدوات ووسائل الحكم، وتتخذ القرارات الرئيسية⁽⁵⁾.

¹ غوستاف لوبون، روح السياسة، ترجمة: عادل زعيتر (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013)، ص.90.
² Michael Hartmann, *The Sociology of Elites* (New York: Routledge, 2007), P.02.
³ علي أسعد وطفة، "في مفهوم النخبة- مقارنة بنائية"، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أكتوبر 2014): ص.07، على الرابط: <https://2u.pw/PCJzrh> (تاريخ التصفح: 22 أكتوبر، 2021).
⁴ نفس المرجع، ص.ص.06-08.
⁵ جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، ط 01 (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص.362.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

وتتشكل حسب عالم الاجتماع والسياسة في جامعة تكساس " جون هيجلي " John Higley المختص في دراسات النخبة السياسية: "من مجموعة من الأفراد والجماعات الصغيرة المتماسكة ذات السلطة التقريرية الكبيرة، وتتألف من صانعي القرار الرئيسيين في المنظمات، والحركات المحورية في المجتمع في مقدمتهم كبار المسؤولين الحكوميين، ورجال الأعمال، والقادة العسكريين، وقادة الأحزاب السياسية والجمعيات المهنية، واتحادات التجارة والعمال، والإعلام، وجماعات المصالح، والجمعيات الدينية والثقافية، والمنظمات الرئيسية في المجتمع"، والنخبة عنده تتكون عادة من أشخاص يتمتعون بوضع اجتماعي مرموق، وتتميز بنماذج القطاعات الحكومية، والاقتصادية، والعسكرية وغيرها من القطاعات الوظيفية في المجتمع⁽¹⁾.

وهي حسب عالم الاجتماع الألماني "هانز دريتزل" Hanz Dreitzel تتكون من: "أفراد يحتلون المواقع السامية في جماعة ما،... بفضل قدراتهم، وكفاءاتهم... ويملكون السلطة والتأثير... وقرار تغيير بنية المجتمع، والمعايير التي تتحكم فيه"⁽²⁾.

وتتغير النخبة الحاكمة حسب عالم السياسة الأمريكي "روبيرت دال" R. Dahl بشكل مستمر عن طريق التحالفات، والمواقع بين مجموعة النخب الأكثر أو الأقل قوة داخل النظام، والتي يحدد تكوينها، نوعية السياسات الحكومية التي تؤثر على مصالح هذه المجموعات⁽³⁾، ومنه يعرفها بأنها: "جماعة حاكمة تقل عن الأغلبية من حيث الحجم، وتضم عدد قليل من الأفراد تسود خياراتهم سواهم عند الاختلاف حول الاختيارات المرتبطة بالمسائل السياسية الحيوية"⁽⁴⁾.

من هذا المنطلق تقوم الفكرة الأساسية لروبيرت دال، على وجود أقلية صغيرة في كل المجتمعات تمارس الحكم، وتضطلع بدور محوري في عملية اتخاذ القرار، وتهتم على عملية توزيع القيم والموارد، ووجود فئة محكومة أكبر من حيث العدد، وظيفتها الطاعة، والولاء، والامتثال للقرارات

¹)John Higley,Op.Cit,P.27.

²)جميل حمداوي، سوسيولوجيا النخب (النخبة المغربية أنموذجاً)، ط01، 2015، ص.07، على الرابط: <https://2u.pw/1RnCQm>(تاريخ التصفح:27نوفمبر،2021).

³)Anton Steen,*Political Elites and the New Russia The power basis of Yeltsin's and Putin's regimes* (London :Routledge, 2003),P.10.

⁴) مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ط01 (ليبيا: جامعة السابع من أبريل، 2007)، ص.190.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

والأوامر، كحتمية لبنية السلطة في المجتمع، وتحظى الفئة الأقل عددا بمكانتها ليس فقط عن طريق الشرعية، والآليات القانونية العقلانية، ولكن أيضا عن طريق الانقلابات العسكرية، والتقاليد، والرمزية الدينية، واحتكار القوة المالية وما شابه ذلك⁽¹⁾.

بما أن هذا المفهوم يستخدم للدلالة على الفئة التي تمتلك القوة والثروة، وتمارس التأثير وتحظى بالنفوذ والسلطة⁽²⁾ تعرف النخبة السياسية بأنها: "الجماعة التي تتفوق وتمتلك مصادر، وأدوات القوة والتمكين السياسي، وتتحكم في رسم السياسات العامة، وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع" ويتضمن مفهوم النخبة حسب عالمي السياسة الأمريكيين "توماس داي" Thomas Dye و "هارمون زيغلر" Harmon Zeigier:

- تقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة قليلة تمتلك السلطة والقوة، وغالبية تحكمها الفئة الأولى.
- الاختلاف في الأصول الاقتصادية، والاجتماعية بين النخبة الحاكمة والغالبية المحكومة.
- اتفاق أفراد النخبة الحاكمة حول الأسس والقيم التي تميز النظام الاجتماعي.
- السياسة العامة لا تعكس بالضرورة مطالب الأغلبية من المجتمع، بقدر ما تعكس قيم النخبة الحاكمة⁽³⁾.

تستخدم الأدبيات العربية كلمة "الصفوة" كمرادف للنخبة، لكن في نفس السياق الذي تذهب إليه مختلف الأدبيات الغربية، أي أنها تشير حسب الباحث في علم الاجتماع "مولود زايد الطيب" إلى: "أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر منها حجما، ويتم الانتساب لها بالوراثة في بعض المجتمعات ..، في حين يرتقي الأفراد إلى المراكز الأعلى في المجتمعات ذات المنافسة الحرة، وينجح هؤلاء في الانضمام إلى الصفوة التي يعترف بها المجتمع أو جزء منه"⁽⁴⁾.

¹ ثروة مكي، المرجع السابق، ص.21.

² John Higley, Michael Burton, *Elite Foundations of Liberal Democracy* (New York: Rowman & Little Field Publishers, 2006), P.06.

³ أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ط01(عمان: المركز العلمي للدراسات والسياسات، 2002)، ص.112.

⁴ مولود زايد الطيب، المرجع السابق، ص.189.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

ويطلق الباحث "برهان غليون" اسم النخبة على: " المجموعات التي تتمتع بقدر من النفوذ والسلطة، والثروة والمواقع الاجتماعية، وتتعدد أشكالها بين نخبة اقتصادية، وسياسية، واجتماعية وثقافية و دينية. الخ، .. وأن وصولها إلى الوضع الذي تحتله في المجتمع، مرتبط بكفاءتها ومقدراتها الخاصة".

وإضافة إلى الوسائل والمعايير السابقة الذكر، التي تجعل من الفرد يرتقي لموقع النخبة، قد تكون هناك معايير مؤثرة لم يتم ذكرها، وأوضح مثال على ذلك النخب التي وصلت إلى السلطة عن طريق الدعم الخارجي، خصوصا في الدول التي تعرضت للاستعمار ونالت استقلالها، كأحد مظاهر استمرار نفوذ القوى الاستعمارية، عن طريق فرض النخب الموالية لها، وكذلك النخبة التي تحتل مواقع المسؤولية عن طريق الانقلابات العسكرية، أو تحتل مكانتها وفق معيار الوراثة والتقاليد، بدل الكفاءة والافتدار (1) .

ونظرا لتعدد هذه المعايير حاول الباحث المغربي "جميل حمداوي" في كتابه: "سوسيولوجيا النخب: النخبة المغربية أنموذجا " تعريف النخبة بإجمال أغلب المعايير التي تدخل في تشكيل هذه الفئة، وخصوصا امتلاك القوة، والنسب، والنفوذ(المال)، والعلم، والسلطة، والتميز الاجتماعي... الخ وبالتالي النخبة عبارة عن: "طبقة أو أقلية من الصفوة المختارة من أفراد المجتمع، تتمتع بمؤهلات وقدرات طبيعية أو مكتسبة وتعرف بامتيازاتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والعلمية والثقافية"(2).

وتتميز النخبة عن بقية فئات المجتمع، بقدرتها على التأثير في مخرجات العمل والنظام السياسي، سواء كانت هذه النخبة في الحكم أو في المعارضة، حيث تراعي الحكومات الديمقراطية وتأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الرئيسية، التي تؤثر على استمرارية النظام، وعلى عمل ونجاح السياسات الحكومية، رأي مختلف النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة(3).

¹ برهان غليون، في النخبة والشعب، ط01 (دمشق: دار بتر للنشر والتوزيع، 2010)، ص.12.

² جميل حمداوي، المرجع السابق، ص.05.

³ John Higley, Michael Burrton, Op. Cit, P.07.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

أما بالنسبة لعدد أفراد النخبة الحاكمة، فتختلف التقديرات بين من يحصرها في أصحاب المناصب العليا في الدولة، وزعماء الأحزاب السياسية الرئيسية القادرة على الحكم والتأثير في عملية صنع القرار، فهي لا تتجاوز بضع مئات الأشخاص، وهو التوجه الذي نجده عند "ماكس فيبر" Max Weber في دراسته حول بنية السلطة والمجتمع الألماني، وكذلك "رايت ميلز" Wright. Mills في دراسته لنخبة السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يقسمها عالم السياسة الأمريكي "شارلز موراي" Charles Murray إلى:

- نخبة ضيقة يصل عددها بين مئة ألف شخص إلى عشرة آلاف شخص يمارسون السلطة.
- نخبة واسعة تمثل 05 % من المجتمع الأمريكي، ممن يشغلون المناصب الإدارية، والمهنية والإعلامية، ولهم القدرة على التأثير في السياسات الحكومية⁽¹⁾.

فالنخبة وفق هذا المنظور تتشكل من مجموعة من الأشخاص يقلون أو يكثرون، ممن لهم القدرة والكفاءة، بحكم مواقعهم الاستراتيجية في المنظمات والحركات السوسيو-اقتصادية، والسياسية للتأثير في مخرجات العملية السياسية بانتظام، وبشكل كبير، فهم صناع القرار الرئيسيون الذين يشكلون نخبة السلطة، من سياسيين ورجال أعمال، ضباط الجيش و رؤساء الأحزاب السياسية، والجمعيات المهنية والنقابات العمالية، ووسائل الإعلام، وجماعات المصالح، والجماعات الدينية والفئات المثقفة والأكاديمية. الخ.

ثانياً: النقاشات السوسيولوجية حول المفهوم

لاشك أن تناول علماء الاجتماع المعاصرين لمفهوم النخبة، بصورة علمية ومنهجية واضحة جعل هذا المفهوم يرتقي لأن يكون وحدة أساسية في التحليل، ونظرية لتفسير السلوك السياسي المعاصر⁽²⁾، فتطور نظرية النخبة يرتبط ببعض الأعمال السوسيولوجية التي كان لها أثر واضح على كتابات رواد النخبة، وخصوصاً أعمال المدرسة الماركسية.

¹) John Higley , "Continuities and Discontinuitie," Op.Cit,P.28.

²) محمد نصر عارف، إستيمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي- النظرية- المنهج، ط01(لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص.223.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

في هذا السياق يعتبر عالم الاجتماع البريطاني "توماس بوتومور" Thomas B. Bottomore أن الماركسية أثرت في الفكر السياسي المعاصر، من خلال طرح العديد من النظريات التي تبرر السلطة القائمة وتدافع عنها، وأن مجتمع مقسم بالضرورة إلى فئتين، فئة حاكمة قليلة العدد، تمتلك عناصر القوة السياسية والاقتصادية، وتمارس السلطة، وفئة محكومة كثيرة العدد، مهمتها الالتزام والولاء، وتنفيذ القرارات⁽¹⁾.

وتبرز مساهمة الماركسية كذلك في بناء نظرية النخبة، من خلال الأسئلة التقليدية التي تعتبر أسئلة محورية ينطلق منها رواد هذه النظرية، خصوصا التساؤل حول خصائص من يحكمون؟ وكيف تحافظ النخب الحاكمة على موقعها؟.. الخ، والتي قادت كل من "سان سيمون" Saint Simon و"كارل ماركس" Karl Marx إلى القول بأن النخبة السياسية مشكلة تتطلب التغيير الثوري لتطوير المجتمع وإصلاحه⁽²⁾.

وتنفي الماركسية الوظيفية فكرة أحادية النخبة، التي تعتبرها مجرد أقلية يتم انتقائها في مقابل الأغلبية، أي أن الطبقة الحاكمة تتشكل من نخب وظيفية في مختلف القطاعات، تتميز بموقعها القيادي الذي تصل إليه بفضل الأداء والقدرات، ما يعطيها دور حاسم ومؤثر في تطور المجتمعات وتشمل هذه الطبقة أصحاب المناصب السياسية العليا، وضباط الجيش، وأفراد السلطة القضائية وأصحاب النفوذ التجاري والمالي، ورؤساء الاتحادات والنقابات العمالية، ووسائل الإعلام ومدراء مراكز البحث... الخ⁽³⁾.

وعلى عكس مبدأ الحتمية الاقتصادية، كمفهوم مركزي عند الماركسيين، تعتمد نظرية النخبة بدلا من ذلك على التحليل التاريخي المقارن، الذي يرى بأن كل مجتمع يتميز بالضرورة بتنظيم اجتماعي وتركيز للسلطة، وأن التنمية الاجتماعية، والسياسية تعتمد أساسا على اختيارات ومصالح وقوة النخب الحاكمة، التي رغم وجود قواعد قانونية، ودستورية تحد من قوتها في المجتمعات الحديثة، إلا أن

¹ بوتومور، الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص.ص. 06-07.

² محمد نصر عارف، المرجع السابق، ص. 225.

³ Michael Hartmann, *The Sociology of Elites*, Op.Cit, P.03.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

استقلالها، يمكنها من تفسير القوانين، وتعديل القواعد، وتغيير المسؤوليات بالكيفية التي تشاء بهدف حماية مصالحها الحيوية، من خلال توظيف الآليات غير القانونية للحصول على الدعم من الفئات الأخرى، إضافة إلى الإقناع والإكراه⁽¹⁾.

وبذلك شكلت نظرية النخبة بداية القرن العشرين، الأساس الأيديولوجي الذي استندت إليه الأنظمة الفاشية والنازية في أوروبا، التي استغلت فكرة تفوق فئة صغيرة العدد، تقوم بوظيفة السيطرة والهيمنة على الأغلبية، كمبرر لفرض القيادة السلطوية على المجتمع، قبل أن يصطدم هذا الطرح بالمنظور الاشتراكي الذي أعاد تعريف مفهوم النخبة بعد نهاية (ح ع 02)، على أساس وظيفي يقتصر فقط على وجود فئة قليلة العدد تتميز ببعض الخصائص تؤهلها للحكم، وخصوصا كتاب "رايت ميلز" المعنون بـ "نخبة السلطة" الذي جاء ليؤكد على وجود طبقة حاكمة مستقلة، وأن الشعوب مستبعدة عن القضايا السياسية والقرارات المهمة⁽²⁾.

المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية للنخبة

أولاً: الاتجاه الكلاسيكي

ظهر هذا الاتجاه نهاية القرن التاسع عشر، بفضل أعمال رواد علم السياسة في إيطاليا "غيتانو موسكا" Gaetano Mosca، و "فلفيدو باريتو" Vilfredo Pareto، وعالم الاجتماع الأمريكي "روبرت ميشلز" Robert Michels⁽³⁾، والذي جاءت أعمالهم بهدف الرد على المدرسة الماركسية وخصوصا الفكرة القائلة بحتمية انهيار النظام الرأسمالي بسبب تكريس الطبقة، لأن حتمية تقسيم المجتمعات إلى طبقة حاكمة وطبقة محكومة، أمر طبيعي تكرسه بنية التنظيمات الاجتماعية المعاصرة⁽⁴⁾.

¹)John Higley,Jan Pakulski,“Elites, Elitism and Elite Theory: Unending Confusion?”(Paperpresented at the World Congress of the International Political Science Association, Madrid,10 July, 2012,)P.01.

² جميل حمداوي، المرجع السابق، ص.ص.14-15.

³)David Easton, John G.Gunnell and Luigi Graziano, *The Development of Political Science A Comparative Survey* (New York:Routledge, 2002) ,P.128.

⁴ أحمد مصطفى الحسين، المرجع السابق، ص.113.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

ولتأكيد وجود النخبة الحاكمة، يربط باريتو بين النخبة كحتمية اجتماعية، وبين امتلاك الموهبة والقدرة واستخدام القوة والإقناع، لوصول أفراد هذه النخبة إلى المناصب القيادية في المجتمع، ويؤكد روبرت ميشلز هو الآخر على أن النخبة حتمية اجتماعية لا مفر منها، وأن كل المنظمات الكبيرة بحاجة إلى القادة، والخبراء من أجل العمل بكفاءة⁽¹⁾.

1- نظرية الطبقة الحاكمة:

يعتبر غيتانو موسكا أول من حاول التعمق في موضوع النخبة من خلال عمله الرئيسي الموسوم بـ: "عناصر علم السياسة" Elementi di Scienza Politica الصادر عام 1884⁽²⁾، الذي تناول الفصل الثاني منه مفهوم "الطبقة الحاكمة"، من منطلق تقسيم جميع المجتمعات سواء المتقدمة أو الأقل نمواً إلى طبقتين من الناس، طبقة صغيرة العدد تُحَكَّم وتقوم بكل الوظائف السياسية، وتحتكر السلطة وتتمتع بمزايا تلك السلطة، والطبقة الأكثر عدداً تُحَكَّم عن طريق الفئة الأولى المسيطرة عليها بالطرق القانونية أو القسرية.

كما يؤكد أنه على الرغم من الآليات الديمقراطية التي تفتح الباب للنواب، وممثلي الشعب المنتخبين عبر الاقتراع العام، والمفوضين لممارسة السلطة كجزء من النخبة الحاكمة لفترة معينة من الزمن، إلا أن هذا لا يخفي حقيقة وجود أقلية تسم النخبة، تمتاز بالتنظيم وتمارس نفوذها، وإرادتها وسلطانها على الأغلبية غير المنظمة لسببين رئيسيين هما:

- سهولة العمل ضمن مجموعة صغيرة لا تتعدى 100 شخص، مما هو عليه الحال بالنسبة للعمل في مجموعة كبيرة تضم 1000 شخص، ونفس الأمر بالنسبة لإدارة الدولة.
- إضافة إلى تفوق أفراد الأقلية الحاكمة فكرياً ومادياً عن الأغلبية المحكومة، تتمتع هذه الأقلية بعنصر الهيبة كوسيلة أساسية لقيادة الجماهير⁽³⁾.

¹)John Higley,Michael Burton,Op.Cit,P.05.

²)Ibid,P.08.

³)Michael Hartmann, *The Sociology of Elites*,Op.Cit,P.09.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

وبالتالي حسب موسكا لا يتوقف الأمر عند التفوق الفكري، بل يتعداه إلى الثروة كأحد العناصر المساعدة على تحصيل القوة السياسية، وحكم المجتمعات منذ النهضة الصناعية والتجارية التي جعلت من أصحاب المال يتفوقون على ملاك الأراضي، لتركيز هذا المال في يد عدد قليل من الأفراد يسيطرون أليا على البنوك والشركات الكبرى وغيرها من المؤسسات العامة.

وتتلخص فرضية موسكا المركزية في التأكيد على وجود العديد من العوامل والقوى الاجتماعية التي تقود لتشكيل الطبقة الحاكمة، وتجعلها تحقق التفوق الفكري والاقتصادي، وأن أي تغيير في هذه العوامل، لابد أن يقابله تغيير في تركيبة الطبقة الحاكمة، ويصل بذلك إلى نتيجة مفادها أن تاريخ البشرية عبارة عن صراع بين النخبة المهيمنة التي تميل إلى احتكار السلطة السياسية، ونقلها بالوراثة ضد القوى الجديدة الصاعدة التي تسعى لتفكيك سلطة النخب القديمة، وأن كل الأنظمة السياسية معرضة لاحتكار السلطة ونقلها، بما فيها الأنظمة النيابية الليبرالية، أين يقود الاستقرار في البنى الاجتماعية، إلى تمهيد الطريق لأبناء الطبقة الحاكمة لتولي المناصب العليا بدلا عن أباؤهم، ما يجعل من الصعوبة بمكان انتماء أفراد جدد من الطبقة الدنيا إلى فئة الطبقة الحاكمة، التي تحسم هذا الصراع ضد القوى الجديدة لصالحها⁽¹⁾.

2- نظرية دوران النخب:

من خلال كتابه المعنون بـ" مقدمة عامة في علم الاجتماع " الصادر سنة 1916 والمترجم إلى اللغة الإنجليزية عام 1935 تحت عنوان " العقل والمجتمع " The Mind and Society وضع باريتو فرضيته القائلة بأن كل فرد من أفراد النخبة، يتمتع بقدرة ما في أي مجال من المجالات الإنسانية وأنه يمكن ترجمة هذه القدرة إلى درجات (من 0 إلى 10) تماثل درجات التي يتحصل عليها الطلبة خلال الامتحانات.

¹)Ibid,P.p.10-11.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

وبالتالي إذا كانت قدرة المحامي الناجح هي الدرجة 10، وقدرة الفاشل هي الدرجة 0، وكذلك قدرة الشخص الذي يحوز الملايين هي 10، وقدرة من يجمع الآلاف هي الدرجة 05⁽¹⁾ ما يعني وجود فئة من الأفراد تسمى النخبة لديها أعلى الدرجات كل في مجال نشاطه، وتأخذ شكلين هما:⁽²⁾.

- النخبة الحاكمة: وتضم الأفراد الذين يؤدون دورا بارزا في ممارسة السلطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- النخبة غير الحاكمة: تتألف من أفراد لديهم القدرة، إلا أنهم ليسوا في مراكز القوة التي تمكنهم من ممارسة السلطة السياسية⁽³⁾.

وفق هذا الطرح صاغ باريتو نظريته الموسومة بـ "دوران النخب" Circulation of Elites أو تدوير النخب وأيضا تداول النخب، وهي دورة من التقدم والتأخر أو الصعود والنزول، ما يجعل هذه الدورة عبارة عن قانون حتمي غير قابل للمراجعة عبر التاريخ، ولا يمكن لأي مجتمع مهما كان نوعه أن يحدد عن هذه القاعدة⁽⁴⁾، أو الدورة التاريخية التي يعبر عنها كذلك بالمنطق المكيفيلي "محور الأسد و الثعلب"، وتمس هذه الدورة المعقدة الجوانب الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية⁽⁵⁾.

لشرح العلاقة بين عقيدة النخبة الحاكمة وعملية التغيير، ينطلق باريتو من التمييزين نوعين من أفراد النخبة الحاكمة، نخبة المفكري نونخبة المحافظين، ثم يفترض أنه كلما كانت النخبة الحاكمة من الفئة الأولى المفكرين، كلما كان التغيير سريع نسبيا، وكلما كانت النخبة من المحافظين كلما كان التغيير بطيئا، ويفترض كذلك أن هناك توجه طبيعي لدى النخبة للتناوب في مراكز السلطة السياسية من خلال استبدال فئة بالأخرى عند الفشل و الضعف، أو ارتكاب أخطاء واضحة في الحكم⁽⁶⁾.

¹ بوتومور، المرجع السابق، ص.ص.25-26.

² مولود زايد الطيب، المرجع السابق، ص.193.

³ نفس المرجع، ص.191.

⁴Michael Hartmann, *The Sociology of Elites*, Op.Cit,P.12.

⁵Alasdair J. Marshall, *Vilfredo Pareto's Sociology :A Framework for Political Psychology* (England :Ashgate Publishing Limited ,2007,)P.25.

⁶ مولود زايد الطيب، المرجع السابق، ص.192.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

وبالتالي يمكن أن تتم عملية دوران النخبة من خلال منهج استبدال بعض أفراد النخبة الحاكمة بعناصر جديدة من الطبقات الدنيا، أو عبر منهج إسقاط كامل النخبة الحاكمة من قبل نخبة سياسية جديدة، وأن الطريقة الوحيدة لإحداث دوران في النخبة، دون انقسام المجتمع، أن تعمل الطبقة الحاكمة بشكل مستمر على تجديد نفسها بأشخاص من الطبقات الدنيا، لتجنب لجوء الطبقات الدنيا إلى خيار الثورة على الطبقة الحاكمة، التي سيكون مصيرها المحتوم هو السقوط، حتى وإن حاولت منع هذا الأمر، والتغلب على المعارضة عن طريق الخداع والمكر والرشوة.. الخ⁽¹⁾.

3- نظرية القانون الحديدي للأوليغارشية:

يصنف كتاب "الأحزاب السياسية" لروبرت ميشلز كأحد أهم الدراسات الاجتماعية التي سلطت الضوء على ظاهرة الأوليغارشية المنتشرة داخل الأحزاب السياسية الغربية عموماً، والأحزاب الألمانية خصوصاً، والتي توصل بشأنها إلى نتائج هامة، تؤكد على وجود نزعة أوليغارشية في جميع المنظمات الإنسانية، بما فيها الأحزاب الثورية الاجتماعية كالحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني⁽²⁾، وأن هذه النزعة التي أسماها بالقانون الحديدي للأوليغارشية Iron Law of Oligarchy حتمية اجتماعية لا مفر منها، وهدف أساسي لأي تنظيم حزبي وأي حركة تحريرية.

ينطلق ميشلز في شرحه لهذا القانون من تحديد ثلاث عوامل لحتمية تشكل الأوليغارشية في جميع المنظمات الإنسانية، تتمثل في: العوامل التقنية الإدارية والنفسية والفكرية.

- **العوامل التقنية والإدارية:** من بين الأسباب التي تدخل في خانة العوامل التقنية والإدارية صعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة، التي تم استبدالها بفكرة التمثيل والانتخاب بسبب حجم وعدد أفراد المنظمات الإنسانية الحديثة، وبالتالي تكريس نوع من التمييز داخل هذه المنظمات.

- **العامل النفسي:** يتفق روبرت ميشلز والفيلسوف الفرنسي "غوستاف لوبون" في فكرة نفسية الجماهير التي تكون الغالبية العظمى منها غير مستعدة لمواجهة المشكلات، وتكون في غاية

¹)Michael Hartmann *The Sociology of Elites*, Op.Cit, P.p.13-14.

²)Ibid ,P.15.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

السعادة عندما تجد من ينوب عنها في ذلك، بمعنى حاجة الجماهير لوجود قيادة يعتبرها بمثابة البطل التي جاءت لإنقاذها وانتشالها من الضعف⁽¹⁾.

- **العامل الفكري:** يتضمن التفوق الفكري لمن هم في مرتبة القيادة، بسبب الخبرة المكتسبة من العمل الحزبي.

وعلى هذا الأساس تعتمد النخب على وجود هذه العوامل الثلاث، لزيادة عناصر القوة والحصول على السلطة وتحقيق الاستقرار، في ظل تفضيل الناخبين إعادة انتخاب أصحاب المناصب العليا وسعي القادة السياسيين على استخدام وسائل الدولة والإعلام لتحقيق أغراض خاصة، وحتى إن تفوقت المعارضة فمن الصعوبة التفريق بينها وبين القيادة السابقة⁽²⁾.

ثانياً: الاتجاه التعددي

ظهر هذا الاتجاه كرد على الاتجاه الكلاسيكي، وعلى أيديولوجية الأنظمة الفاشية والنازية التي قامت بجرائم ضد الإنسانية، من منطلق عنصرية النخبة وأوهام الاشتراكية الوطنية، وفكرة تفوق أقلية متميزة عن باقي فئات المجتمع.

1- النخب الوظيفية التعددية:

حتى يتم إعادة تحديد مفهوم النخبة دون السقوط في الجدل الكلاسيكي، طرح عالم الاجتماع الألماني "كارل منهايم" Mannheim Karal في كتابه المعنون بـ " الفرد والمجتمع في عصر إعادة البناء " Man and Society in an Age of Reconstruction الصادر عام 1935، فكرة مغايرة تقوم على وجود نخب وظيفية تعددية وأنماط عديدة للنخب، تشكل مجتمعة مايسميه تراكم مجموعات النخبة التي يتم اختيار أفرادها عن طريق مبدأ الجدارة والاستحقاق⁽³⁾.

ويميز بذلك بين ثلاث أصناف للنخبة يعتبرها ضرورية لكل مجتمع هي: النخب السياسية والتنظيمية، النخب الفنية والفكرية، والنخب الدينية الأخلاقية.

¹)Ibid,P.16.

²)Ibid,P.17.

³)Ibid,P.22.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

-**النخب السياسية والتنظيمية:** تتواجد في مجال الأعمال والإدارة والسياسة، وتكون مسؤولة عن دمج مختلف السلطات السياسية والاقتصادية والإدارية.

- **النخب الفنية والفكرية:** تعمل على تطوير الطاقات العقلية، والاكتشافات العلمية والحفاظ على ثقافة الأمة، ورغم أن التعليم من شأنه أن يؤدي إلى تطوير الديمقراطية الاجتماعية، ونشر الثقافة والعلم، لكن مع مرور الوقت قد يؤدي إلى ما يسمى بديكتاتورية المثقفين proletarianization of the intelligentsia التي يقل معها العمل الفكري الثقافي في المجال العام، مما يقود إلى تقويض أسس الذكاء والقدرات العقلية لدى الشخص العادي⁽¹⁾.

2- مقارنة "روبيرت داهل":

في دراسته حول هيكل السلطة في بلدة "نيو هافن" New Haven بولاية "كونيتيكت" Connecticut الأمريكية، لم يتقيد "داهل" فقط بإجراء حوار مع بعض السياسيين في المدينة حول كيفية اختيار مرشحي الحزب، وبرامج تطوير النظام التعليمي والتخطيط العمراني.. الخ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال دراسة هياكل صنع القرار السياسي في هذه البلدة، ومن تم التركيز على دور رئيس البلدية بوصفه المحرك والقوة الدافعة وراء أي مشروع.

وبناءً على هذه الدراسة استنتج أن فرص الوصول والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي تتناسب فقط مع النخبة التي تمتلك الموارد، وتتمتع بدخل عال ومستوى تعليمي، أو بوظيفة مجتمعية راقية، رغم التجانس الاجتماعي والعرقي والتعددي في هذه البلدة⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق دعا إلى المساواة الحقيقية في الفرص، بحيث يكون لكل المواطنين نفس الفرص المتساوية، والثابتة لممارسة قدر معين من السلطة على القرارات الحكومية، مثل أي مواطن آخر يمارس هذا الحق بغض النظر على خلفيته الاجتماعية والثقافية، وأن هذا الأمر سيتحقق فقط إذا كان التوظيف في المناصب السياسية يتم بطريقة تمثيلية نسبية، تضمن حقوق جميع الأقليات

¹Ibid,P. 23.

²Ibid,P.25.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

والأجناس والطبقات، مثلما هو الحال في النظام البرلماني القائم على إتاحة الفرصة للجميع بشكل تمثيلي⁽¹⁾.

3- مقارنة النخب الإستراتيجية:

في ظل تزايد عدد وأهمية النخب في المجتمعات الصناعية الحديثة، جاء كتاب عالمة الاجتماع الأمريكية "سوزان كيلر" Suzanne Keller المعنون بـ " ما بعد الطبقة الحاكمة " Beyond the Ruling Class الصادر عام 1963، كأحد الأعمال التي حاولت وضع تصور جديد للنخبة، يختلف كلياً عن الوصف التقليدي القائم على استخدام مفاهيم الطبقة الحاكمة، والطبقة الاجتماعية أو الطبقة الأرستقراطية.

وكما يشير العنوان الفرعي لكتابها " النخب الإستراتيجية في المجتمع الحديث"، تفترض كيلر مفهوم مركزي في التحليل، يقوم على وجود فئة جديدة يطلق عليها اسم النخب الإستراتيجية strategic elites تمثل أهمية للمجتمع ككل، و تختلف جوهرياً عن فئة من يعتبرون مهيمين فقط في مجالاتهم كما يفترض ذلك باريتو، نظراً لانعكاسات قرارات وأفعال هذه النخب على جميع أفراد المجتمع⁽²⁾.
تكمُن أهمية هذه النخب بالنظر إلى المهام التي تؤديها في المجتمع، كالوحدة الأخلاقية، وتنسيق الأنشطة المختلفة، وحل النزاعات، وتوفير الحماية من الأعداء.. الخ، والتي لا يمكن تحقيقها من قبل نخبة موحدة ونخبة في قمة هرم المجتمع، بل تتحقق فقط بوجود عدد من النخب.

فالانتقال من مفهوم "الطبقة الحاكمة" إلى مفهوم "النخب الإستراتيجية" يتضمن التعايش بين عدد من النخب بدلاً من نخبة واحدة، بحيث تكون هذه النخب الإستراتيجية متخصصة وظيفياً، وصغيرة الحجم وذات سلطة محدودة، وأكثر انفتاحاً من الطبقة الحاكمة، ويتم الوصول إليها فقط من خلال المعرفة العلمية المتخصصة، والجهد الفردي بدلاً من الوراثة والثروة .

وبالتالي تميز كيلر بين أربعة نخب إستراتيجية هي:

- النخبة السياسية: مسؤولة عن اتخاذ القرار بشأن الأهداف التي يجب تحقيقها، وما هي الوسائل التي تحقق لنا هذه الأهداف؟ وكيف يتم السعي إليها؟.

¹Ibid,P.26.

²Ibid,P.31.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

- النخب الاقتصادية والأكاديمية والعسكرية والدبلوماسية: التي تكون مسؤولة عن توفير الوسائل اللازمة لعمل النخبة السياسية كل في مجاله.
- النخبة التكاملية integrative elite: تتكون من أعضاء بارزين عن المؤسسات الدينية والفلاسفة، والعلماء والعائلات الكبرى تتولى صياغة المعايير الأخلاقية، وقناعات المجتمع.
- النخبة المثقفة: تضم الفنانين والكتاب، والرياضيين ممن يقدمون الإبداع والترفيه للمواطنين⁽¹⁾.

ولتجاوز مشكلة التنسيق الوظيفي بين النخب الإستراتيجية، في ظل غياب قيم موحدة وتمتع كل نخبة بدرجة عالية من الاستقلالية، تدعو كيلر إلى محافظة كل نخبة على مجالها الخاص، لكن في نفس الوقت العمل على إيجاد قيم مشتركة، مما يسهل عملية الاتصال بينها وبين أعضائها، ويسهل من عملية حل النزاعات فيما بينها.

وكذلك مشكلة التغيير في معايير اختيار النخبة، والذي قد يؤدي إلى تقويض التجانس الاجتماعي، بحيث ينبغي اعتماد معايير الأداء والجدارة في التوظيف، وشغل المناصب السياسية حتى لا تكون هذه المناصب حكرا على طبقة واحدة، بما يتناسب مع طبيعة المجتمعات الصناعية الحديثة التي تنمو باستمرار وتحتاج نخبها إلى التدريب المتخصص والمعرفة الحديثة، بدلا من المعرفة والمهارات الوراثية التي لم تعد كافية⁽²⁾.

ثالثا: الاتجاه النقدي

جاء هذا الاتجاه كرد على دعاة التعددية والمنهج الوظيفي، من خلال أعمال عالم الاجتماع الأمريكي "رايت ميلز" C. Wright Mills في عمله الموسوم بـ"نخبة السلطة" Power Elite، و"بيار بورديو" Pierre Bourdieu في عمله المعنون بـ"الطبقة المهيمنة" Classe dominante⁽³⁾.

- نخبة السلطة:

كرس رايت ميلز اهتماماته كلها لدراسة النخبة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال كتابه: نخبة السلطة الصادر سنة 1956، انطلاقا من مبدأ السلطة وامتلاك القرار، فالنخبة بالنسبة له هي

¹)Ibid,P.32.

²)Ibid,P.p.33-34.

³)Ibid,P.41.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

الفئة التي تتحكم في الحياة العامة بقراراتها السياسية، والاقتصادية والعسكرية، وتشكل بذلك مثلث السلطة التي تتميز بطابعها المؤسساتي، وينتج عن تحصيل هذه السلطة المؤسساتية امتلاك الثروة والقوة التي لا تكتسب بالعوامل السيكولوجية، ولا بالخلفية الاجتماعية، ولا بطابعها التنظيمي فقط، بل بالسلطة المؤسساتية⁽¹⁾.

وانطلاقاً من مفهوم السلطة المؤسساتية، انتقد "ميلز" الطبيعة النخبوية للديمقراطية الأمريكية على الرغم من عدم وجود طبقة أرستقراطية بالمفهوم التقليدي، إلا أنه لاحظ أن معظم أعضاء نخبة السلطة ينتمون إلى الطبقة العليا التي تضم إضافة إلى السياسيين، الأكاديميين، ورجال الأعمال والرؤساء التنفيذيين، وأصحاب الشركات، أو ما يسميها بالعائلات الأولى في المجتمع، ممن ينتسب أفرادها لنفس الجامعات الخاصة بالنخبة، ويشتركون في نفس النوادي الرياضية، والثقافية، وفي الديانة ومكان العيش، ويتميزون عن بقية الفئات بنمط الحياة، والخلفية التعليمية، والمهنية المتشابهة وعلاقات الاتصال المكثفة بين أفرادها⁽²⁾.

ويعتبر ميلز أن الصراع بين أصحاب الثروة القديمة، والجديدة شيء ثابت، وموجود في كل مكان وزمان، على أن يتم حل هذا الصراع بقبول انتساب الأثرياء الجدد للطبقة العليا، لضمان توحيد العائلات القديمة مع الحديثة على أساس المال والثروة⁽³⁾.

المطلب الثالث: وظائف وأنماط النخب المدنية

من خلال عرضنا لمفهوم النخبة وأهم النظريات التي تناولت هذا المفهوم، يتبين لنا أن النخب تتنوع بتنوع المجالات التي تنشط فيها وتتفوق من خلالها، فهناك نخب سياسية، وإدارية وعسكرية ونخب اقتصادية، ونخب علمية، ونخب دينية... الخ، فكل مجتمع له فئات متفوقة في الميادين الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، هذا التفوق الذي يستند إلى عوامل واعتبارات متعددة، قد تكون الثروة، أو السلطة، أو العقل، أو المكانة الاجتماعية... الخ، ويمكن أن تحتوي النخبة في كل ميدان على نخب فرعية، فيمكن تقسيم النخبة السياسية إلى نخبة وزارية، ونخبة برلمانية، ونخبة دبلوماسية، ونخبة

¹ جميل حمداوي، المرجع السابق، ص. 21.

² Michael Hartmann , *The Sociology of Elites*, Op. Cit, P. 42.

³ Ibid, P.43.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

حزبية، وهكذا، كما يمكن لمجموعة من النخب أن تفرز لنا نخبة قوية تسمى بالنخبة الحاكمة، أو الطبقة الحاكمة أو نخبة السلطة (1).

أولاً: النخبة المثقفة

أفراد هذه النخبة هم أولئك الذين يساهمون في الابتكار ونقل العلوم، والأفكار من علماء وفنانين، ومتقنين وغيرهم ممن يحملون لواء الثقافة والعلوم، من ذوي الثقافات الراقية، أو ما يمكن تسميته بالمتقف العصري، الناتج عن التطور من حالة المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي الذي تسوده البيروقراطية الرشيدة، وحياة الرفاه الاقتصادي، والنظام التعليمي الجيد، والجامعات المكلفة بغرس وتكريس الثقة في المعرفة والبحوث العلمية، ودراسة التراث الثقافي وتأهيل الأشخاص لمختلف المهن (القانون، والهندسة والطب والاقتصاد..الخ).

بالنظر إلى الخصائص العلمية، والثقافية والفنية التي تميز أفراد هذه الفئة، والتي تجعلها تتخربط أو تهتم بالشأن العام، وتقدم حلولاً لمختلف المشكلات، وبالتالي يمكن للفئة المثقفة أن تشكل نخبة وتساهم في قيادة المجتمع في مجالات عدة منها: رئاسة الحكومات، وقيادة الأحزاب والمشاركة في أنشطتها، والدخول إلى المجالس المنتخبة (برلمانات ولجان دستورية، ومجالس منتخبة محلية) والوصول إلى السلطة والمشاركة في الحكم (2).

ثانياً: النخبة البيروقراطية

وتعني بمفهومها الواسع رجال الخدمة المدنية Civil service من مدراء تنفيذيين، ومدراء الشركات والمشروعات العامة، وموظفي الحكومة، والتي يرتبط وجودها بالسلطة السياسية الحاكمة وتحتكر مخرجات النظام السياسي عبر تنفيذ القوانين، والسياسات والقرارات، وتلعب دوراً محورياً في عملية الاتصال السياسي من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالمسائل العامة، ما يجعلها في وضع مسيطر على عملية الاتصال بين مختلف المؤسسات، إذ أن البيروقراطي المثالي على حد وصف "ماكس فيبر" هو الشخص الذي يتم إعداده لينفذ بوعي ودراية ما يقرره السياسيون بغض النظر عن

¹ محمد الرضواني، مدخل إلى علم السياسة، ط01 (سلسلة بدائل قانونية وسياسية، 2014)، ص.ص. 87-88.

² نفس المرجع، ص. 43.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

معتقداته الخاصة، أما في حالة انعدام السلطة الموجهة له، تتجه البيروقراطية لقيادة الدولة وتصبح بذلك النخبة الحاكمة للبلاد⁽¹⁾.

من هذا المنطلق تفترض النظرية البيروقراطية قوة هذه النخبة وقدرتها على السيطرة، الأمر الذي قد يؤدي حسب "ماكس فيبر" و"أليكس دي توكفيل" إلى الاستبداد الإداري، الذي يشكل الخطر الرئيسي المههد للديمقراطيات الغربية نظرا للاعتماد الكبير على البيروقراطية في إدارة شؤون الدولة، وكذلك حاجة أي مسؤول جديد لهذه النخبة لتنفيذ إصلاحاته وخططه السياسية⁽²⁾.

ويمكن التفريق بين نوعين من النخبة البيروقراطية هما:

- **النخبة البيروقراطية التقليدية:** ترى نفسها وكيلا يعمل من أجل المصلحة العامة، وليس لها أي علاقة لا بالمجال السياسي ولا بالنخبة السياسية التي تتعامل معها، وأن وظيفتها منفصلة تماما عن الوظيفة السياسية وتتخصص فقط في تنفيذ الأوامر والقرارات.

- **النخبة البيروقراطية السياسية:** ترى نفسها عنصر مشارك في عملية صنع القرار السياسي التعددي، جنبا إلى جنب مع النخبة السياسية التي تقع تحت مسؤوليتها هذه النخبة⁽³⁾.

رغم الأدوار السياسية مثل تنسيق أعمال الحكومة، والوساطة مع جماعات المصالح، إلا أن التوجه الحديث نحو اللامركزية والحكومات المحلية، يقود تدريجيا نحو الاستغناء عن بعض الوحدات الإدارية المركزية في العديد من الدول، إلى جانب التوجه نحو المؤسسات فوق إقليمية التي أدت بدورها إلى تراجع نفوذ كبار الموظفين، وتقليص أو نقل سلطة اتخاذ القرار من النخب البيروقراطية الوطنية إلى النخب الإقليمية⁽⁴⁾.

¹ نفس المرجع، ص.45.

² Edward C. Page and Vincent Wright, *Bureaucratic Elites in Western European States A Comparative Analysis of Top Officials* (New York :Oxford University Press, 1999),P.02.

³ Ibid, P.04.

⁴ Ibid, P.p.06-07.

ثالثا: النخبة السياسية

تعرف بأنها: " مجموعة من الأفراد والمنظمات، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني التي تدير وتنظم الأجهزة الحكومية وجميع مظاهر السلطة السياسية"، ويمكن تعريفها أيضا على أنها: "مجموعة من الأشخاص القادرين بحكم مواقعهم الإستراتيجية في المنظمات، والحركات السياسية المحورية، على التأثير في النتائج السياسية بشكل منظم وكبير"⁽¹⁾.

نظرا لاستحالة تطبيق الديمقراطية المباشرة، غالبا ما يفرز التسلسل الهرمي للسلطة في أي مجتمع نخب سياسية في شكل أفراد وجماعات صغيرة ومتماصة نسبيا، ذات نفوذ وقوة غير متساوية في التأثير، بسبب الاختلاف في القدرات والمواهب والتقاليد الاجتماعية، والتفاوت في الثروة، فوجود هذه النخب هو مسألة حتمية عبر التاريخ، أو كما يطلق عليها روبرت ميشلز بالقانون الحديدي للأوليغارشية، فكل مجتمع مهما كانت طبيعته الزراعية أو الصناعية أو ما بعد صناعية، ذو نظام رأسمالي أو اشتراكي، استبدادي أو ديمقراطي، له نخب سياسية تتنافس على شرعية ممارسة السلطة والحكم عن طريق التفويض الانتخابي، أو عبر وسائل الإكراه المادي، ما يجعلها أقلية حاكمة تفرض نفسها وتهيمن على الحكومة وتتمتع بالامتيازات السياسية التي تتناسب معها⁽²⁾.

وتصنف النخب السياسية عادة وفقاً للعديد من النماذج الوصفية، منها نماذج تقوم على وجود علاقة بين نوع النخبة ونوع النظام السياسي، وأخرى تركز على الصفات الشخصية للنخبة، والموارد التي تسيطر عليها، ودرجة تكامل النخبة أو درجة التوافق، والتعاون بينها عند اتخاذ القرار، ومدى تمثيلها لمختلف الفئات والمصالح.. الخ.

وبينما يأخذ كل من "موسكا" و"ميشلز" بمعيار تكامل النخبة، من منطلق أن النخبة السياسية مترابطة بالضرورة لأنها تتشكل من أشخاص يشتركون في نفس المصالح، ويهدفون لحماية الامتيازات

¹)Luis GarridoVergara, "Elites, political elites and social change in modern societies", *Revista de Sociología*, n°.28(2013):P.33.

²)AndrásKorosenyi, "Political Elites and Democracy" in *The Palgrave Handbook of Political Elites*, Op. Cit, P.41.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

التي توفرها لهم السلطة⁽¹⁾، يفترض أغلب الباحثين المعاصرين، عدم تجانس النخبة السياسية نظرا لطبيعة المجتمعات المعاصرة التي تقوم على وجود وظائف مستقلة ومنظمات متنوعة، وتمتلك نخبها موارد شخصية، وتنظيمية، ودستورية متنوعة، ومصالح متضاربة، وبالتالي لم يعد يؤخذ بمعيار درجة تكامل النخبة كأمر مسلم به، بل أصبح يتم التركيز على درجة تحقيق التعاون بين مختلف مكونات النخبة السياسية لمنع تحول تضارب المصالح بينها إلى صراع عنيف على السلطة.

وبالتالي يفترض منظور تكامل النخبة بعدين رئيسيين هما:

- الإجماع حول معايير وقواعد السلوك السياسي بقبول أو رفض تنظيم الصراع على السلطة.
 - تعزيز الإجماع حول قواعد السلوك السياسي بشبكة من التفاعلات بين أعضاء النخبة⁽²⁾.
- وفي هذا السياق يعتبر "رايت ميلز" أن العلاقات الشخصية غير الرسمية، هي أهم بعد ضمن شبكة التفاعلات بين أعضاء النخبة، نظرا لعدم كفاية شبكة التفاعلات السياسية كمؤشر لتحقيق التكامل بين أفراد النخبة، فالاعتماد فقط على العلاقات الرسمية (المناصب، والمسؤوليات)، قد يؤدي إلى التعاون المعرض للانهايار، ما لم يدعم بالعلاقات الشخصية غير الرسمية، سواء الاجتماعية أو الدينية، أو العرقية واللغوية... الخ⁽³⁾.

ويميز الباحث "جون هيجلي" بين ثلاث أنواع للنخب السياسية هي:

- 1- النخبة غير الموحدة: وهي أكثر الأنواع شيوعا عبر التاريخ.
- 2- النخبة الموحدة: التي يمكن أن تتخذ شكلين هما:
 - النخب الموحدة بالتراضي: وتتضمن وجود نخب موحدة بالتوافق، والإجماع حول أهمية الشراكة المقيدة التي تؤدي إلى التنافس السلمي، والتمثيل في جميع المواقع السياسية، وبالتالي تقوم هذه النخب على فكرة التسوية بدل الإصرار على تحقيق المصالح بأسلوب الإقصاء.
 - النخب الموحدة أيديولوجيا: يلتزم أفرادها باعتناق أيديولوجية أو عقيدة دينية واحدة.

¹)Ibid,P.p.54-55.

²)Ibid,P.56.

³)Ibid,P.57.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

- النخب المجزأة: ترتبط بنظام الحكم اللامركزي حيث السلطة المركزية محدودة⁽¹⁾.

بدورها صاغ كل من "دارندفورت" Dahrendorf و"روستيساري" Ruostetsaari نموذج يعتمد على معيار العلاقة العمودية بين النخبة والمواطن، والتي تأخذ بعين الاعتبار تكامل النخبة مع المواطنين بشكل عمودي، بالتركيز على تمثيل النخبة السياسية لجميع شرائح المجتمع، ومدى انفتاحها في التوظيف السياسي؟، ومدى توافق توجهاتها وقيمتها ومواقفها من القضايا العامة مع المواطنين؟.

وبالتالي يصنف "دارندفورت" النخبة السياسية انطلاقاً من التمثيل الواسع للمصالح، ويعتقد أن تمثيل جميع شرائح المجتمع في النخبة السياسية هو الميزة الأساسية لأي نظام سياسي ديمقراطي⁽²⁾ والذي ينبغي أن يقوم على توازن المصالح داخل النخبة السياسية، ووجود درجة عالية من التماسك الاجتماعي فيما بينها، كما يعتمد تصنيف "روستيساري" على مؤشرات أخرى تتلخص في:

- الانفتاح في توظيف جميع شرائح المجتمع في النخبة السياسية.
 - التماسك الذي يتم قياسه من خلال الاتصال التنظيمي، الرضا الديمقراطي، والتصورات المشتركة لتأثير مختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية.
 - تكرار دوران النخبة داخل وعبر القطاعات النخبوية.
- وتقوم مؤشرات الترابط بين المواطنين والنخبة في الديمقراطية على:

- تمثيل عادل لجميع شرائح المجتمع.
- وجود نخب تعددية من أحزاب سياسية مستقلة، ومنافسة حزبية فعالة، وانتخابات حرة ونزيهة فضلاً عن الجمعيات التطوعية، والمنظمات الخاصة التي تشارك في صنع السياسات والبرامج وتعمل بمثابة قنوات ووسطاء اجتماعيين⁽³⁾.

¹)Ibid,P.p.58-59.

²)Ibid,P.p.60-61.

³)Ibid,P.p.62-63.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

كما يجب أن تستند أفعال وسلوك النخبة السياسية، إلى مفهوم الشرعية التي يتم تحصيلها عبر الوسائل العقلانية الدستورية، أو عبر الوسائل الشائعة لدى النخب السياسية كالتهديد بالحرب أو المبالغة باحتمالها أو الشروع فيها، أو إضفاء القداسة الدينية والتاريخية على السلطة⁽¹⁾.

رابعاً: النخبة الاقتصادية

رغم عددها المحدود بالمقارنة مع باقي الفئات، تحتل النخبة الاقتصادية في أي مجتمع مكانة متميزة، بفضل مكانتها في النظام الاقتصادي العالمي، وبالنظر إلى إسهامها الكبير في الناتج والدخل القومي لأي مجتمع، وتأثيرها المباشر في العملية السياسية بشكل عام، والسياسات الحكومية بشكل خاص، ويتعدى الأمر في بعض الحالات حسب عالم الاقتصاد الأمريكي "بول سويزي" Paul Sweezy إلى اعتماد النخب العسكرية والسياسية بشكل كبير على النخبة الاقتصادية والطبقة الرأسمالية التي تمتلك معظم وسائل الإنتاج والثروة⁽²⁾.

رغم أهمية النخبة المالية كأحد أوجه النخبة الاقتصادية الواسعة، التي تشمل رؤساء البنوك والمصارف، وشركات التأمين، وأصحاب الشركات العقارية، والمستثمرين في الأموال على حساب النخبة الصناعية التقليدية، بعد أن ساهم تطور القطاع المالي في وجود هذه النخبة التي أصبح لها نفوذ اقتصادي، وسياسي وتأثير على قيادة المجتمعات⁽³⁾، وبالتالي على العملية الديمقراطية وعلى استقرار واستقلالية الحكومات، خصوصاً تمويل الحملات الدعائية والانتخابية للنخبة السياسية والمرشحين مقابل الدفاع عن مصالحها، وبالتالي التأثير المباشر على توجهات الناخبين من خلال وسائل الإعلام المملوكة لها، وجمع التبرعات من الشركات، ورجال الأعمال للضغط على أعضاء البرلمان، وإصدار قوانين وتشريعات تخدم مصالح هذه النخبة⁽⁴⁾.

¹)Milner Murray ,*Elites : a general model* (UK: Polity Press ,2015,)P.31.

²)Andrés Solimano,*Economic elites, crises, and democracy : alternatives beyond neoliberal capitalism* (New York: Oxford University Press, 2014,)P.p.25-28.

³)Ibid,P.31.

⁴)Ibid,P.44.

خامسا: النخبة الدينية

تشير إلى فئة مجتمعية متميزة، تتمتع بقسط كبير من العلم الديني في كافة جوانبه وما يترتب عنه من وظائف الإفتاء والقضاء والتعليم، لها سلطتها العلمية والدينية ونفوذها على باقي الفئات الأخرى، ومصالحها المشتركة وأدوارها⁽¹⁾.

ويعتبر "جورج ليندبرج" George Lindberg أن رجال الدين في كل الديانات يمثلون طبقة اجتماعية كاملة، تقوم بوظائف التربية، والتوجيه والتعليم، والحرص على استمرارية تقاليد المجتمع والإشراف على الممارسة الصحيحة لهذه التقاليد، وتدعيم القيم والأعراف المتوارثة دينيا، غير أنه رغم الاستقلالية المفترضة لرجال الدين، يشير الواقع العملي إلى إمكانية تقاطع مصالح هذه النخبة مع مصالح الطبقة الحاكمة، إذا تم إدماجها في الحياة السياسية عبر المشاركة المباشرة، أو كان لأفرادها رغبة في الوصول إلى السلطة، لتصبح بذلك نخبة سياسية دينية كما هو الحال مع الأنظمة التي تحكمها شخصيات دينية، أو تقوم على شرعية دينية معينة⁽²⁾.

¹ فضيل حضري، "تشكل النخبة الدينية في الجزائر دراسة ميدانية بمنطقة تلمسان-" (رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2012-2013) ص.56.

² نفس المرجع، ص.58.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

المبحث الثاني: العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية: السياق والمقاربات النظرية

القوات المسلحة في أي مجتمع هي أداة أساسية لبناء الدولة والحفاظ عليها، وحفظ أمن واستقرار المجتمعات، عبر امتلاك وسائل الدفاع والقوة وتدعيم هذه الوسائل مادياً، وبشرياً، وتقنياً لمواجهة أي اعتداء عسكري، وكافة التهديدات، والتدخلات في شؤونها، غير أن هذا لا يمنع من استعمال هذه القوة العسكرية، للتأثير على النخبة المدنية الحاكمة أو استبدالها، لتصبح النخبة العسكرية، وقيادة الجيش بالبدل عن الحكومة، كما حدث في نماذج عديدة في العالم عبر التاريخ، وخصوصاً الحالات الأقرب زمنياً، نذكر منها الانقلابات العسكرية في كل من جمهورية إفريقيا الوسطى (2003) وموريتانيا (2005)، فيجي (2006)، غينيا (2008)، هندوراس (2009) ومالي (2012) الخ⁽¹⁾.

من هذا المنطلق فإن الإشكالية الجوهرية في مجال ضبط العلاقات المدنية العسكرية، تتمثل بالأساس في قدرة التجارب السياسية المعاصرة، على توفير الضمانات لممارسة السيطرة المدنية دون تدخل النخبة العسكرية في شؤون الحكم، والتي ينبغي أي الضمانات، أن تتضمن مجموعة من الشروط والمؤسسات، والممارسات والإجراءات، القانونية والسياسية والدستورية، للتحكم وتحديد وظائف الجيش ومنعه من التدخل في الشؤون السياسية، وكذلك توفير الأدوات اللازمة لتمكين النخبة المدنية من ممارسة الهيمنة، والرقابة على جميع شؤون الدولة المدنية والعسكرية⁽²⁾.

فالتحدي الرئيسي في موضوع العلاقات المدنية العسكرية، يتمحور أساساً حول تحقيق التوازن بين الحاجة إلى مؤسسة عسكرية فاعلة على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي، وجيش قوي يمتلك العتاد والقوة اللازمة، للدفاع عن سيادة الدولة وسلامة ترابها، والمساهمة في توفير الأمن والسلم

¹José Javier Olivas Osuna, "Civilian Control of the Military in Portugal and Spain: a Policy Instruments Approach" (PHD, diss., London School of Economics, Department of Government, March 2012) P.24.

² حمدي عبد الرحمن، "نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية.. إفريقيا نموذجاً"، *قراءات إفريقية* (07 ماي، 2015)، على الرابط: <http://www.qiraatafrican.com/home/new> (تاريخ التصفح: 25 أكتوبر، 2018).

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

الوطني والعالمي، وممن جهة أخرى ضمان حياد المؤسسة العسكرية، وابتعادها عن القضايا السياسية للسلطة وشؤون الحكم.

المطلب الأول: إشكالية تحديد مفهوم العلاقات المدنية العسكرية

يعد مجال العلاقات المدنية العسكرية أحد الفروع المعرفية الحديثة، التي انبثقت عن بعض العلوم الإنسانية الأخرى، في مقدمتها علم السياسة، وعلم الاجتماع العسكري، بهدف الوصول إلى نظريات علمية قابلة للتطبيق، ومناسبة على ضبط أدوار النخب العسكرية والنخب المدنية، وتوفير العوامل والشروط التي تسمح للجيش فقط بالاهتمام بدورها العسكري والدفاعي، بشكل مهني ومحترف وخضوعها لرقابة وسيطرة السلطة المدنية المنتخبة التي توجهها وتشرف عليها في كل الأحوال⁽¹⁾.

وقد اهتم الفكر السياسي عبر التاريخ ليس فقط بمشروعية السيطرة المدنية على القيادة العسكرية، ولكن بكيفية تحقيق هذه السيطرة، وما هي الآليات والاستراتيجيات، والإجراءات العملية اللازمة؟، وقد أفرز النقاش حول العلاقات المدنية العسكرية ثلاث موجات فكرية كبرى، هي:

- **الموجة الأولى:** بدأت قبل الحرب العالمية الثانية، من خلال بعض المساهمات التي دعت إلى ضرورة تجريد الجيوش من القوة العسكرية، بالنظر إلى النزعة العدوانية التي أظهرتها النخب العسكرية الألمانية والبروسية المتطرفة.
- **الموجة الثانية:** مع بداية الحرب الباردة، ركزت على حاجة الدولة إلى جيش قوي قادر على رد التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها القيم الغربية، وخصوصاً الحرية، والديمقراطية حسب النموذج الأمريكي.
- **الموجة الثالثة:** بدأت منذ ستينيات القرن الماضي، وانقسمت إلى اتجاهين، الأول يهتم بالبعد السوسيولوجي للجيش، والثاني بالبعد المؤسساتي خصوصاً في الدول النامية، وبالتحديد تحليل مشكلة الانقلابات العسكرية في هذه البلدان⁽²⁾.

⁽¹⁾ هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص. 07.

⁽²⁾ José Javier Olivas Osuna, Op.Cit, P.25.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

أولاً: معضلة العلاقة بين المدنيين والعسكريين

تنتقل معضلة العلاقات المدنية العسكرية، من فرضية مركزية تدعي أن وجود حد أدنى من التأثير السياسي للجيش في أي مجتمع، يقود إلى التأثير السلبي على المجتمع الذي وجد الجيش في الأساس لحمايته وتوفير أمنه، وبالتالي الوقوع في ما يعرف بمعضلة العلاقات المدنية العسكرية هذه الظاهرة التي وإن تعددت مجالاتها ومظاهرها الحديثة، إلا أنها ظاهرة تطرق لها منذ القديم العديد من الفلاسفة والمفكرين، من خلال محاولة إيجاد إجابة للسؤال المتعلق بمن له الحق في ممارسة الرقابة على المؤسسة العسكرية، التي يفترض أن تمارس وظيفة الحماية، والدفاع عن المجتمع والوطن.

في هذا السياق عبر الفيلسوف والخبير العسكري الصيني "سان تزو" Sun Tzu منذ أزيد من ألفين سنة، عن هذه المعضلة من خلال تأكيده بداية على أن هدف الضابط العسكري، دائماً هو خدمة الأمة التي ينتمي إليها، وليس القيام بوظيفة أخرى، ولتحقيق هذا الهدف وعدم الوقوع في معضلة العلاقة بين المدني والعسكري، ربط سان تزو بين طبيعة الخدمة العسكرية وبين قوة الدولة، فكلما كانت الخدمة قوية ومكتملة وتم تأديتها بأمانة وصدق، كلما انعكس ذلك على قوة الدولة، وكلما غابت هذه الخدمة أولم تكن بنية خالصة، كلما أثر ذلك على الدولة وجعلها ضعيفة، وبالتالي يدعوا سان تزو طرفي هذه المعادلة إلا وضع مصلحة الدولة قبل كل شيء، وعدم استخدام القوة العسكرية إلا بقرار من السلطة المدنية الحاكمة⁽¹⁾.

ولأن الإمبراطورية الرومانية هي إمبراطورية حرب وشؤون عسكرية، أكد الشاعر الروماني الساخر "جيوفينال" Juvenal على المعضلة والمأزق الذي يواجه السياسيين والطبقة الحاكمة باستمرار والمتمثلة في ضمان ولاء الجيش وتبعيته للسلطة المدنية، وفي نفس الوقت السماح بالاستقلال العسكري حتى يؤدي الجيش وظائفه وينفذ مهامه الدفاعية بفعالية تامة، أي أن قيادة الحرب تتطلب توفير القوة العسكرية، وقيادة الدولة تتطلب المراقبة المدنية لأنشطة الجيش ومهامه⁽²⁾.

¹)David J. Betz, *Civil-Military Relations in Russia and Eastern Europe* (New York:Routledge, 2004),P.07.

²)Zoltan Barany, *The Soldier and the Changing State Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas* (UK: Princeton University Press, 2012) ,P.15.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

ولتجنب الانقلاب العسكري على السلطة المدنية بالمعنى الحديث، وجه "نيكولا ميكيافيلي" Niccolò Machiavelli ، من خلال كتابه " الأمير" مجموعة من التوجيهات والنصائح للحاكم المدني الذي ينبغي عليه الانتباه، والاهتمام بمسائل الحرب، وشؤون الجيش، وتدريب الجنود وغيرها من المسائل العسكرية الداخلية، لأن السبب الرئيسي لضياع السلطة وفقدان الحكم عبر التاريخ، هو إهمال هذه المسائل والاهتمام فقط بالجوانب السياسية⁽¹⁾، وبينما عالج هذه العلاقة من وجهة نظر تاريخية مستقيماً من تجارب التاريخ، خصص المفكر الفرنسي " أليكس دوتوكفيل" Alexis de Tocqueville حيزاً هاماً من كتابه " الديمقراطية في أمريكا"، لإبداء بعض الملاحظات الواقعية حول طبيعة الشؤون العسكرية ودورها في ترسيخ الديمقراطية الأمريكية الناشئة⁽²⁾.

أمام تطور الفكر الديمقراطي خلال القرن 19م، حاول المفكر الاستراتيجي الألماني " كارل فون كلاوزفيتز" Clausewitz V. Carl وضع بعض المبادئ الأساسية لضبط العلاقات المدنية العسكرية⁽³⁾ من خلال الدعوة إلى إعطاء دور أكبر لمجلس الوزراء والحكومة المدنية في صنع قرارات الحرب والسلام، والسيطرة على الشؤون العسكرية والمدنية معاً، ومن ثم دعوة المؤسسة العسكرية التي تختص بتنفيذ قرار الحرب، للابتعاد عن النشاط السياسي، لأن ذلك من شأنه أن يضعف هذه الوظيفة العسكرية، ويؤدي إلى انقسام الجيش ويلهي أفرادها عن المسؤوليات والمهام المكلفين بتأديتها⁽⁴⁾.

رغم المعالجة القديمة لظاهرة العلاقات المدنية العسكرية، إلا أن اقتصر المساهمات التقليدية على دراسة موضوع العلاقة بين السلطة المدنية والجيش من الزاوية القيمية المعيارية، أظهر الحاجة إلى وجود نماذج ونظريات قادرة على تفسير وضبط هذه العلاقات، ومعرفة مختلف الأسباب والعوامل المؤثرة في نجاح أو فشلها وانعكاساتها على الدولة.

¹⁾ Ibid,P.17.

²⁾Jon Rahbek-Clemmensen, "Beyond 'The Soldier and the State' The Theoretical Framework of Elite Civil-Military Relations"(PHD diss., London School of Economics and Political Science, Department of International Relations, August 2013),P.29.

³⁾David J. Betz,Op.Cit,P.08.

⁴⁾Zoltan Barany,Op.Cit,P.19.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

وبالتالي عرف هذا الحقل تطورا ملحوظا بالموازاة مع التطور المنهجي والنظري الذي شهده حقل علم السياسة منذ الثورة السلوكية، مما مكن الباحثين من دراسة موضوع العلاقات المدنية العسكرية دراسة علمية وفق الأدوات المنهجية الجديدة، والوصول إلى نتائج يمكن تعميمها ونظريات أكثر دقة تتجاوز الأحكام المعيارية المتوارثة عبر التاريخ، والتركيز على مختلف العوامل التي يمكن أن تدفع النخبة العسكرية إلى التأثير في الشأن السياسي، والسيطرة على السلطة المدنية⁽¹⁾.

من هذا المنطلق تناول عالم السياسة والاتصال الأمريكي "هارولد لاسويل" Harold Lasswell's عام 1941 مسألة سيطرة النخبة العسكرية على المجتمع والدولة من خلال طرح مفهوم "الدولة الثكنة" The Garrison State باعتبارها شكل من أشكال السلطة، وحالة يتم الوصول إليها نتيجة وجود تهديد أو عامل خارجي، وهي الدولة التي تسيطر عليها نخبة مدنية أو عسكرية تمتلك القدرة والخبرة في استعمال وسائل العنف، وتستخدم العلم والتكنولوجيا لإقامة نظام قمعي، والجيش عبر التحالف المدني العسكري لتحقيق أهداف ومصالح النخبة الحاكمة داخليا وخارجيا، مثلما فعلت النازية في ألمانيا، التي تشكلت من خلال التحالف بين الإدارة المدنية والعسكرية، وخصوصا في مجال توزيع وإنتاج الأسلحة، واستخدام المجتمع عبر أساليب الانضباط والقمع لتحقيق أهداف النازية⁽²⁾.

أما بالنسبة لـ "صاموئيل هانتغتون" في كتابه "الجندي والدولة" The Soldier and the State الصادر عام 1957، فعالج هذا الموضوع من خلال التركيز على الصراع القائم بين النخبة المدنية الراغبة في السيطرة على القوات المسلحة، والنخبة العسكرية التي تهدف لتحقيق استقلالية الجيش، وأن هذا الصراع لا يمكن إدارته إلا من خلال توفر مجموعة من الشروط تدخل في صميم العمل العسكري، كأدوات أساسية لتحقيق الرقابة المدنية الموضوعية objective civilian control على الجيوش في الأنظمة الديمقراطية، وتتطلب ما يلي:

- الاحتراف العسكري military professionalism،

¹)Vladimir O. Rukavishnikov,Michael Pugh"Civil-Military Relations",In*Handbook of the Sociology of the Military*, ed.GiuseppeCaforio (USA:Springer, 2006),P.132.

²)Rebecca L. Schiff,*The Military and Domestic Politics A concordance theory of civil-military relations* (New York:Routledge,2009),P.29.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

- الاستقلال العسكري military autonomy،
- الحياد السياسي political neutrality،
- التبعية الطوعية voluntary subordination.

بما أنه لا يمكن تحقيق الرقابة المدنية على الجيش بشكل مطلق، حتى وإن توفر شرط الاحتراف، وإمكانية اللجوء إلى الانقلابات العسكرية في الأنظمة الديمقراطية، ما يتطلب حسب عالم السياسة البريطاني "صمويل فينر" Samuel Finer، وعالم السياسة الأمريكي "موريس جانوفيتز" Morris Janowitz تحقيق الرقابة المجتمعية الأوسع لضبط العلاقات المدنية العسكرية وعدم الاكتفاء بالرقابة المؤسساتية التي تظل مجرد عامل ثانوي وامتداد لسيطرة ورقابة المجتمع فخضوع النخبة العسكرية للرقابة المدنية لا يتم بسبب معايير المهنية والاحترافية التي تفرضها طبيعة الوظيفة العسكرية، ولكن أيضا بدافع تحقيق التكامل مع القيم المدنية التي يفرضها المجتمع⁽¹⁾.

ثانيا: التعددية في تعريف العلاقات المدنية العسكرية

تنتقل كثير من الدراسات في تحديد مفهوم العلاقات المدنية العسكرية، من سؤال مركزي يتمحور حول ماهية العلاقة التي تجمع بين الجيش الذي يحوز السلاح، كمؤسسة مستقلة وظيفتها الأساسية الدفاع، وبين النخبة المدنية المنتخبة لأداء وظائف الحكم؟، وهي الأسئلة التي تختلف الإجابة عنها بشكل عام باختلاف التجارب التاريخية والسياسة، والقيم والتقاليد الوطنية، ومدى استقلالية أو تبعية الجيش للسلطة السياسية، وبالتالي تتغير هذه المشكلة بشكل مستمر ودائم سواء بالنسبة للمدنيين أو العسكريين، وتحكمها العديد من الأبعاد⁽²⁾.

¹)Gerhard Kümmel, "The Military and its Civilian Environment: Reflections on a Theory of Civil-Military Relations", *The Quarterly Journal* (January 2002) :P.p.64-65.

²)Vladimir O. Rukavishnikov, Michael Pugh, Op.Cit, P.131.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

كما تنطلق أغلب الدراسات في معالجة هذا الموضوع، من افتراض معياري يقوم على تفضيل السيطرة المدنية على الجيش، بدلا من السيطرة العسكرية على الدولة والسلطة المدنية، رغم أن المشكلة الرئيسية تكمن في شرح كيفية تحقيق الرقابة المدنية والمحافظة عليها⁽¹⁾.

من هذا المنطلق يعتبر "صاموئيل هانتغتون" في كتابه الجندي والدولة، أن العلاقات المدنية العسكرية تقوم على تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، بوصفها مؤسسة محترفة تنفذ السياسات التي تحددها هذه السلطة⁽²⁾، وأن هذه العلاقة تعتمد على أربعة أبعاد رئيسية هي:

- وجود جماعتين مختلفتين، جماعة تمثل ضباط الجيش والأخرى تمثل السلطة المدنية.
- العلاقات المدنية العسكرية يغلب عليها الصراع.
- التوازن المدني العسكري مع السيطرة المدنية هو النمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية.
- يرتبط التحول في العلاقات المدنية العسكرية على درجة فعالية السيطرة المدنية⁽³⁾.

وتذهب الباحثة الأمريكية في شؤون الأمن والدفاع "ميري مايغر" Merle Maigre إلى تحديد مفهوم العلاقات المدنية العسكرية بوصفها تشمل جميع الروابط بين المدنيين والعسكريين، وتعتبر أن كلمة المدنية تشير إلى دور السلطة المدنية في هذه العلاقة، بغض النظر على الطريقة التي تمارس من خلالها هذه السلطة، بينما يعبر مصطلح الجيش على المؤسسة العسكرية التي تمارس وظيفة محددة وخاصة تتمثل في ضمان الدفاع الوطني⁽⁴⁾.

¹)IkedinachiAyodele Power Wogu,Jidelbietan, "Civil Military Relations and Leadership Crisis in 21st Century Africa: an Inquiry",*International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research*, vol.2,no.01(March 2014:)P.48.

²) أحمد زكي، "العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا وأوروبا"، 16 جوان 2012، على الرابط:

<http://www.elwatannews.com/news/details/16109> (تاريخ التصفح: 28 نوفمبر، 2015).

³) شادية فتحي إبراهيم، "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة" مجلة النهضة، العدد الرابع (أكتوبر 2006): ص.ص. 03-04.

⁴)Merle Maigre, "Theories of Civil-Military Relations", 2009P.01. <https://2u.pw/0MgvJ4> (accessed December 02, 2018).

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

فالعلاقات المدنية العسكرية يمكن أن تتسع لتشمل جميع العلاقات بين مختلف المكونات والتنظيمات المدنية مع المؤسسة العسكرية، ويمكن أن ينظر إليها من زاوية أضيق بوصفها العلاقة بين السلطة المدنية صاحبة القرار والقيادة العسكرية.

كما يعرفها الباحث في الأمن والدفاع النيجيري "أدجي إبو" Adedeji Ebo من منطلق علاقة الكل بالجزء، والتي تعني كافة العلاقات بين الجيش كمؤسسة، والمجتمع الذي تعمل في نطاقه هذه المؤسسة وتنتمي إليه، وأن هذه العلاقات تشمل جميع المظاهر التي تدل على حضور ونفوذ الجيش ومكانته، في سلم ترتيب الجماعات والمؤسسات النافذة والمؤثرة في المجتمع⁽¹⁾.

ويعتبر الباحث "رضا هلال" أن هناك دائما نظرية جاهزة لتفسير أي تدخل عسكري في شؤون السلطة السياسية، وفق نظرية المسلك الطبيعي لـ "روستو"، فدائما ما يتضمن البيان الأول لأي انقلاب عسكري، مبررات تدخل الجيش بوصفه المسلك والقرار الطبيعي الذي ينبغي القيام به، لإنهاء حالة الفوضى الاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع، وتندرج تحت هذه النظرية ثلاث افتراضات هي:

- وجود أزمة انتقال في السلطة لا يمكن تخطيها، إلا بالانقلاب العسكري الذي يقوم على تغيير البناء السياسي للدولة،
- عدم وجود قوة أخرى قادرة على إحداث التغيير ما عدا مؤسسة الجيش،
- قدرة الجيش على إحداث التغيير في أي زمان وفي أي مكان⁽²⁾.

كما أنها حسب الباحث "زاغورسكي" في عمله حول القوات المسلحة في الأرجنتين عام 1988 تقوم على مجموعة من الشروط هي:

- وجود ثقافة الطاعة العسكرية للسلطة المدنية،
- القوانين والدساتير والشرعية الانتخابية هي التي تحدد هذه العلاقة، التي تشرف عليها الحكومة ويلتزم بها الجيش،

¹) Ikedinachi Ayodele Power Wogu, Jidelbietan, Op. Cit, P. 50.

²) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أركان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، ط01 (القاهرة: دار الشرق، 1999)، ص.ص 08-09.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

- المؤسسة العسكرية في الأنظمة الديمقراطية تخضع لقرار السلطات الدستورية الثلاث⁽¹⁾.

أخيرا تناول الباحث المختص في قضايا الأمن في إفريقيا "نيسون نجوما" Naison Ngoma هذه العلاقات من منظور مظاهر التفاعل بين القوات المسلحة والمجتمع⁽²⁾، والالتزام التام بالمبادئ والمعايير التي تجعل من الجيش خاضع للسلطة الشرعية، مع وجود برلمان له سلطة الرقابة على الجيش وإعلان الحرب، ومسائلة السلطة التنفيذية عن السياسة الدفاعية⁽³⁾.

المطلب الثاني: دوافع تدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية

تعتبر مسألة تدخل النخبة وقادة الجيش في الحياة السياسية من القضايا التي شغلت المفكرين والسياسيين منذ القديم، فخلال العهد اليوناني حذر "أفلاطون" في كتابه "الجمهورية" من عواقب هذا التدخل والجمع بين سلطة المال والجيش، داعيا الحكام إلى ضرورة اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها أن تحول دون استخدام قدرات الجيش ضد الرعية لتحقيق مصالح ذاتية⁽⁴⁾.

وعلى هذا الأساس يعتبر المفكر السياسي "عزمي بشارة" أن جميع الجيوش حول العالم تمارس السياسة بطريقة أو بأخرى، فحتى وإن تمتعت هذه المؤسسة بالاستقلالية، وبهيكلها التنظيمي وشؤونها الداخلية، إلا أنها تتعامل بحكم وظائفها ومجالاتها مع شؤون الحرب والدفاع، والأمن القومي ومختلف القضايا والتهديدات التي تعتبر مواضيع سياسية، وخصوصا قضية الاستقرار السياسي والاقتصادي والصراع الاجتماعي والطائفي، سواء على المستوى الوطني، والإقليمي أو الدولي⁽⁵⁾.

¹ أحمد حمودة حامد، "العلاقات المدنية-العسكرية (1) طبيعة المهنية العسكرية"، 24 مارس 2012، على الرابط:

<http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-19004.htm> (تاريخ التصفح 27 نوفمبر 2015).

² Naison Ngoma, "Civil-Military Relations: Searching for a Conceptual Framework with an African Bias", 2004, P.03. <https://2u.pw/lBgmWu> (accessed June 20, 2019).

³ Ibid, P.04.

⁴ عزمي بشارة، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، الطبعة الأولى (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2017)، ص.ص. 16-17.

⁵ نفس المرجع، ص. 29.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

أولاً: النماذج النظرية المفسرة للتدخل العسكري في الشأن السياسي

بما أن الجيش هو المؤسسة الأقوى في هرم التنظيم الاجتماعي، يمكن أن تتدخل المؤسسة العسكرية بشكل مباشر أو غير مباشر في الحياة السياسية، وفي الشؤون المدنية، كما هو الحال في كثير من البلدان النامية، ومجتمعات العالم الثالث، إما عبر إقامة أنظمة عسكرية وشمولية، أو فرض سيطرة أحزاب معينة على السلطة⁽¹⁾.

ويأخذ التدخل العسكري في الشؤون السياسية أشكالاً ونماذج مختلفة، صنفها الباحث "ناريسيس سيراً" في كتابه: " الانتقال العسكري تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة" إلى سبعة أنماط تمتد بشكل تنازلي من أقصى درجة للتدخل إلى غاية تحقيق الرقابة المدنية، هي:

- **السيطرة على السلطة التنفيذية:** بأن يكون رئيس الدولة ذو خلفية عسكرية، أو أن يكون هذا التحكم عن طريق إقامة مجلس عسكري يقوم بوظيفة السلطة التنفيذية، ويهيمن على صنع القرار وعلى المناصب الوزارية والحكومية الرئيسية⁽²⁾.
- **الوصاية على الدولة:** يضع الجيش نفسه الوصي والحارس على المبادئ التأسيسية للدولة ولنظام الحكم، بحيث يتدخل كلما شعر بوجود تهديد لهذه المبادئ سواءً من النخبة الحاكمة أو من المعارضة.
- **الوصاية على الحكومة:** يتدخل الجيش من خلال وضع شروط أو الاعتراض على عمل الحكومة لتجسيد الإصلاحات وتنفيذ السياسات الحكومية.
- **الدفاع عن استقلالية الجيش:** تحاول النخبة العسكرية التي لم يعد المجال مفتوح أمامها للتدخل السياسي، الاعتراض على تدخل السلطة المدنية في شأنها الخاص.

¹)Cynthia Watson and Constantine P. Danopoulos, "Introduction" in *The Political Role of the Military: An International Handbook*, ed. Constantine P. Danopoulos and Cynthia Watson (London :Greenwood Press, 1996), P. xi.

² ناريسيس سيراً، الانتقال العسكري تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ط1 (لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016)، ص. 73.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

- الاعتراف بالسيادة المدنية: يقر الجيش جزئياً بسيادة السلطة المدنية وتفوقها، وبالتالي عدم القيام بأي سلوك أو رد فعل سياسي، والامتناع عن التصريحات والخطابات السياسية، أو القيام بأي فعل جماعي أو فردي من شأنه أن يمس بالقوانين والمؤسسات التي تركز تفوق السلطة المدنية.
 - الحفاظ على الأيديولوجية العسكرية: يعمل الجيش على المحافظة والدفاع على القيم والعقائد التي يتم تلقينها لعناصر الجيش.
 - الرقابة المدنية الديمقراطية: يقود وزارة الدفاع شخصية مدنية تشرف على السياسات الدفاعية والعسكرية، وتمارس السلطة التشريعية الرقابة على الجيش من خلال مناقشة ميزانية الدفاع⁽¹⁾.
- من هذا المنطلق يؤكد المفكر "فؤاد إسحاق الخوري" في كتابه الموسوم بـ "العسكر والحكم في البلدان العربية" أن الرقابة على المؤسسة العسكرية لا تخضع لنموذج مثالي موحد، بل يمكن لهذه الرقابة أن تتغير بتغير الظروف الاجتماعية والسياسية، وأن فهمها لا يتحقق إلا بدراسة البنية العسكرية والثقافية والأيديولوجية للجيش⁽²⁾.
- وبالتالي يصنف الجيوش بحسب ارتباطها بالمجتمع إلى أربعة نماذج، يمكن تغييرها بتغير الظروف والعوامل من مرحلة إلى أخرى، فيمكن تبني تنظيم عسكري معين بهدف تحقيق الاستقلال الوطني، وتحرير الأراضي من الاستعمار، ثم الأخذ بقواعد نموذج آخر في مرحلة أخرى، بعدما يتم تحقيق الهدف الأول وهكذا:
- النموذج القومي: يهدف لإقامة دولة قومية موحدة ضمن حدود جغرافية محددة، ويمثل القومية الأكبر عدداً، ويظهر أفراد الجيش اعتزازهم وفخرهم لقيامهم بواجب الدفاع عن الوطن وتحقيق مصالحه العليا، مقابل سعي النخبة السياسية لتحقيق فقط مصالحها الشخصية.
 - النموذج القومي: أو الجيش الذي تسيطر عليه أقلية ما، والذي يتشكل إما في ظل احتلال أجنبي أو في ظل اتفاق مع سلطة حاكمة تمثل أقلية مجتمعية، ويزداد استعداد هذا الجيش

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص.ص. 74-75.

⁽²⁾ فؤاد إسحاق الخوري، العسكر والحكم في البلدان العربية، ط01 (لندن: دار الساقي، 1990)، ص.ص. 10-11.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

للتدخل في المجال السياسي كلما زادت فرص سيطرة العرقيات الأخرى الأكبر عددا على الدولة.

- **النموذج التحريري:** يتشكل بدافع تحرير الوطن ونيل الاستقلال، وإنهاء الوصاية والتبعية الاستعمارية.

- **النموذج القبلي:** تسيطر عليه التنظيمات والعصبيات القبلية⁽¹⁾، ويتميز بهيكل مزدوج مكون من جيش نظامي يجند أفرادَه من المواطنين الذين يسكنون القرى والمدن، يعمل جنبا إلى جنب مع الحرس الوطني الذي يجند عناصره على أساس توزيع الحصص بين القبائل⁽²⁾.

ويميز الباحث السياسي "عموس بيرلميوتر" Amos Perlmutter بين ثلاثة نماذج لعلاقة الجيش بالدولة والمجتمع، هي:⁽³⁾

- **الجيش البريتوري:** مصطلح مأخوذ من كلمة "بريتوري" التي تعني حسب تعبير الحرس الروماني "الجندي الذي قام بخلع وتنصيب الإمبراطور"⁽⁴⁾، بمعنى الشخصيات السياسية البارزة عبر التاريخ التي سيطرة على السلطة السياسية بعد قيادة الجيش لفترة معينة، خصوصا خلال العهد اليوناني أين نجد "بريكليس" Pericles و"نيساس" Nicias، ونفس الأمر بالنسبة إلى الإمبراطورية الرومانية، أين تم استخدام جماعة حراس الإمبراطورية من طرف الحكام بشكل عنيف لزيادة النفوذ والقضاء على المنافسين، ما دفع بالنخبة المدنية إلى اعتماد أساليب تقديم الهدايا والرشاوى لضمان ولاء الجيش وتعزيز قدراته العسكرية⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص.ص. 51-54.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص.ص. 59-60.

⁽³⁾ Amos Perlmutter, "The Military and Politics in Modern Times: A Decade Later", *Journal of strategic studies*, vol.09 (1986): P.05.

⁽⁴⁾ رضا هلال، المرجع السابق، ص. 11.

⁽⁵⁾ Zoltan Barany, Op.Cit, P.16.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

تظهر البريتورية في العصر الحديث كنوع من أنواع العلاقات المدنية العسكرية، تقوم على اعتبار النخبة العسكرية جماعة رئيسة لا يمكن الاستغناء عنها في الطبقة الحاكمة، وعن تدخل الجيش ونزعه للسيطرة على السلطة (1).

- **الجيش المحترف:** حققت العديد من الأنظمة في العالم التوازن بين الجانبين المدني والعسكري من خلال تبني ما يصطلح عليه بمقاربة الجيوش المحترفة Professional militaries من حيث الحجم، والتطور التقني والحربي، والخضوع لسلطة مدنية شرعية، فبقاء النظام الديمقراطي وجودة الحكم حسب هذه المقاربة يعتمد على خضوع الجيش، وجعله إحدى الأدوات المشروعة في يد النخبة المدنية الحاكمة، أي أنه لا يمكن الحديث عن نخبة تمثل الإرادة الحرة للمجتمع وقراراتها رهينة لإرادة جهة غير منتخبة تمتلك القوة العسكرية (2).
- **الجيش الثوري المحترف:** ليس وكيلا للنظام، وإنما هو طرف مستقل في البلدان التي تسيطر الدولة أيديولوجيا على المجتمع كله مثل جيش التحرير الصيني (3).

وبدوره يقترح الباحث التركي "زكي سيرجيل" تصنيف يقوم على وجود أربعة أنماط للمؤسسات العسكرية بوصفها نتاج للتفاعل والتقاطع بين المجال العسكري، والسياسي والاجتماعي (4)، ووفقا لهذا المنظور فإن الطريقة المثلى لدراسة العلاقات المدنية العسكرية، تكون بدراسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمجالين الاجتماعي والسياسي، ما يساعد على بناء أربعة أنواع من الجيوش، هي:

¹)Amos Perlmutter,Op.Cit,P.08.

²)David Pion-Berlin ,*Civil- Military Relations in Latin America New Analytical Perspective* (USA:The University of North Carolina Press, 2001,)P.01.

³ رضا هلال، المرجع السابق، ص.11.

⁴ أحمد عبد ربه، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيش"، في *الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا* معوقات بناء الدولة الوطنية، تحرير حمدي عبد الرحمان، وآخرون (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص.42.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

- **الجيش الاحترافي:** يعتبر أقل الجيوش انخراطا في عملية صنع القرارات السياسية، بما أنها ليست من اختصاص النخبة العسكرية، التي تمارس وظيفتها المرتبطة بالشؤون العسكرية دون أن تتدخل في المجال الاجتماعي والسياسي⁽¹⁾.

- **جيش الأمة:** رغم العلاقات والروابط العميقة والقوية للجيش مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين، إلا أن دوره السياسي يبقى في الحدود الدنيا، حيث يؤدي الحفاظ على هذا النوع من الجيوش إلى التداخل بين المجال العسكري والسياسي، من خلال تدخل النخبة السياسية في استقلالية ومهنية المؤسسة العسكرية، التي بدورها تحظى بالتمثيل في هيئات صنع القرار السياسي.

- **الجيش البريتوري المتغول:** يستخدم هذا النموذج لوصف الجيوش التي تميل إلى التدخل في المجال السياسي، عندما تكون النخبة المدنية غير قادرة على الحكم، وبالتالي البقاء في السلطة باستخدام وسائل القمع، والعنف ما يجعلها منبوذة في نظر المجتمع، بينما يميل الجيش البريتوري الشعبي إلى التدخل بشكل كبير وواسع مع الحفاظ على علاقات جيدة مع المجتمع ويكون تدخل هذا الجيش غالبا لحل المشاكل السياسية وتسوية النزاعات⁽²⁾.

ويمكن كذلك تصنيف العلاقة المدنية العسكرية على أساس النظرية الديمقراطية، حيث تقوم نظم الحكم الحديثة على وجود حكومات منتخبة تمتلك السلطة، والحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة ضمن إقليم محدد، وتجسد هذا الدور القوات المسلحة عن طريق الدفاع الخارجي، واستخدامها في بعض الحالات لفرض النظام العام، وتوفير الأمن الداخلي، وتوفير السلع والخدمات والمساهمة في البنية القاعدية للدولة⁽³⁾.

وتشير الدراسات المعاصرة إلى العديد من العوامل التي تواجه الديمقراطية الحديثة، بعضها إجرائي مثل الربط بين العملية الانتخابية، وزيادة الانقسامات العرقية والدينية والقبلية أثناء عملية

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص.44.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص.ص.45-46.

⁽³⁾ George Thomas Kurian, ed., *The Encyclopedia of Political Science* (Washington, DC: CQ Press, 2011), P.238.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

التحول الديمقراطي..⁽¹⁾، وبعضها موضوعي متعلق بطبيعة العلاقات المدنية العسكرية، بوصفها أحد العوامل المؤثرة في دعم التحول الديمقراطي، فلا يمكن تعزيز الديمقراطية دون إخضاع العسكريين لسلطة ورقابة النخبة المدنية الحاكمة.

إذ أن سيطرة النخبة العسكرية على الحياة السياسية، تفرض قيوداً على عملية التحول الديمقراطي، في ظل العقلية العسكرية القائمة على الطاعة والتسلسل الهرمي، ومركزية صنع القرار والتي لا تتناسب وفكرة الديمقراطية التي تقوم على الحريات العامة، وتعدد مراكز صنع القرار، وتأثير الرأي العام في رسم السياسات كأساس للديمقراطية التعددية، وبالتالي لا يمكن تحقيق أو توقع نجاح عملية التحول الديمقراطي إلا بإخضاع المؤسسة العسكرية ونخبها إلى سيطرة ومتابعة مدنية وتعظيم التدخل المدني سواء في الشؤون السياسية أو في شؤون الدفاعية والعسكرية⁽²⁾.

ثانياً: دوافع التدخل العسكري

حسب أستاذ علم السياسة "براين تايلور" Brian D. Taylor تتعدد المناهج التي من خلالها يمكن تفسير أسباب تدخل الجيش في المجال السياسي، والدوافع وراء مئات الانقلابات العسكرية على مر السنين، وبالتالي يمكن تحديد مجموعة من الأسباب وراء مشاركة الجيش في قضايا السلطة السيادية ودور النخبة العسكرية في تحديد من يحكم، متى وكيف يتم ذلك؟ من خلال ثلاث مواقف هي:⁽³⁾

- **التدخل العسكري:** military intervention يعني استخدام الجيش القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، بمفرده أو بالتحالف مع أطراف مدنية لتغيير السلطة الحاكمة.
- **التحكيم العسكري:** military arbitration آلية وأحد الحلول العسكرية لفض النزاعات المدنية المدنية، يتم اللجوء إليها كلما كان هناك نزاع سياسي بين أكثر من طرف حول من له الحق

¹ شادية فتحي ابراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2004)، ص. 37.

² نفس المرجع، ص. 38.

³ Brian D. Taylor, *Politics and the Russian Army Civil-Military Relations, 1689-2000* (USA: Cambridge University Press, 2003), P.06.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

في السلطة الشرعية، كما قد يضطر الجيش إلى اتخاذ قرار بالولاء لطرف على حساب أطراف أخرى.

- **عدم التدخل العسكري:** يعتبر سلوك مؤثر في العلاقات المدنية العسكرية رغم تجاهله من قبل الأدبيات⁽¹⁾.

وعموما تنقسم أسباب تدخل الجيش في الشؤون السياسية، إلى أربع مجموعات رئيسية تتضمن بدورها مجموعة من الأسباب الفرعية، على الشكل التالي:

1- الأسباب الذاتية:

إذ تعتبر الأسباب المنطقية المسؤولة عن قرار الانقلاب أو التدخل العسكري، والتي تتضمن في نطاقها جملة من الأسباب الثانوية هي:

- **تحقيق المصالح الشخصية:** تتحرك النخبة العسكرية عادة نتيجة السعي لتحقيق مجموعة من الحوافز العقلانية، التي تدفعها إما للتدخل أو عدم التدخل في شؤون السلطة، وعكس ذلك قد يضع القائد العسكري في ذهنه العواقب الناجمة عن التدخل كفشل الانقلاب وإمكانية تعرضه للسجن أو المحاكمة، أو الفصل والاعتقال.. الخ، وبالتالي تدفع المصلحة الذاتية هنا إلى عدم اتخاذ قرار التدخل، ولأن الجيش يعتمد على الطاعة، والتسلسل الهرمي، قد يدفع إلى الانقلاب العسكري مجموعات عسكرية متمردة داخل الجيش، هي من تقرر متى وكيف يتم الانقلاب وبأي الوسائل؟، بهدف الحصول على مزيد من الحوافز المادية والمعنوية⁽²⁾.

- **الأسباب النفسية:** على عكس النهج العقلاني ونظرية الاختيار يقوم هذا النهج على فرضية وجود اختلاف في القيم والمعتقدات داخل الجيش الواحد، وأن هذا الاختلاف هو الذي يفسر لنا الاختلاف في سلوك بعض القيادات العسكرية، فصحيح أن الجيوش هي منظمات شمولية تختلف في بنيتها وطبيعتها عن المجتمع، تقوم على نظام وبنية مغلقة، وعلى تلقين عناصر الجيش المبادئ العسكرية في سن مبكرة نسبيا، إلا أن هذا لا يمنع دور وتأثير التنشئة

¹Ibid,P.07.

²Ibid,P.p.09-10.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

الاجتماعية، ودور الثقافات الفرعية في بناء شخصية الضابط العسكري، وبالتالي التأثير على سلوك النخبة العسكرية⁽¹⁾.

2- الأسباب التنظيمية:

يندرج في إطارها الهيكل التنظيمي للجيش كمؤسسة، تضم مجموعة من القوات والأجهزة، والوحدات الفرعية، وبالتالي التركيز على درجة التماسك أو الانقسام والعلاقة بباقي الأجهزة المسلحة، كعوامل يمكن أن تحدد لنا درجة نجاح أو فشل تدخل الجيش في الشؤون السياسية، بما أن الجيوش الأكثر تماسكا هي الأكثر قدرة على التدخل العسكري والسيطرة على السلطة، عكس الجيوش المنقسمة والمتعددة الولاءات، وبالتالي قد تلجأ النخبة المدنية من أجل الحفاظ على السلطة، إلى تطبيق إستراتيجية "فرق تسد" من خلال اختراق الجيش وبث الانشقاقات بين قياداته، وتوزيع مراكز صنع القرار العسكري بين مختلف وحداته.

فأحد آليات توسيع الرقابة على الجيش على حد تعبير "أريك نوردلينغر" Eric Nordlinger ما يطلق عليه "نموذج الاختراق" الذي يقوم على تمكين الضباط السياسيين أو المفوضين إلى جانب الهياكل التنظيمية الموازية، كالأجهزة شبه العسكرية والأجهزة الأمنية، كما قد يؤدي الصراع إلى تشكيل أجهزة مسلحة خاضعة للسلطة المدنية يمكنها ردع أي محاولة انقلابية أو التغلب عليها⁽²⁾.

- الأسباب البيروقراطية: التي تدفع النخبة العسكرية في إطار الاستجابة للبيئة التي تعمل بها بطريقة عقلانية، وذلك بمحاولة تحقيق الأهداف والمصالح التي تسعى لها جميع المنظمات سواء زيادة السلطة، أو الموارد، حماية وتعزيز موقع الجيش ونفوذه، ومصالحه الاقتصادية التي تعتبر من أبرز الدافع وراء الانقلابات حول العالم⁽³⁾.

- الثقافة التنظيمية: تعتبر إجابة مقنعة للسؤال عن السبب الذي يجعل الجيوش تختلف في التفاعل مع مسألة التدخل، فقد يواجه جيش ما وضعاً سياسياً يدفعه لتبرير التدخل والسيطرة على السلطة، في حين يلتزم جيش آخر بالشرعية المؤسساتية ويمتنع عن التدخل، وبالتالي

¹)Ibid,P.p.11-12.

²)Ibid,P.p.13-14.

³)Ibid,P.15.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

يرجع البعض السبب في ذلك إلى الاختلاف في الثقافة التنظيمية التي تتألف من جميع المعتقدات التي تؤمن بها النخبة العسكرية، وتحدد سلوكها مع القيادة السياسية. وتتشكل هذه الثقافة التنظيمية من خلال الاستفادة من التجارب السياسية، والعسكرية والمؤسسية السابقة، التي تصبح مع مرور الوقت ثقافة، وجهة نظر تتبناها النخبة العسكرية فالجيش الذي اعتاد على التدخل العسكري، يتكون لدى نخبته قناعة بالوصاية والتدخل كحق وموروث تاريخي، بينما الجيوش التي لا تمتلك هذه الثقافة، أو نتيجة فشل الانقلابات السابقة والنتائج السلبية للمراحل العسكرية، مما يؤدي إلى تكوين قناعة بعدم تكرار هذا العمل مستقبلاً⁽¹⁾.

3- الأسباب الداخلية:

تحدد هذه الأسباب نتيجة الخصائص العامة والبنية الداخلية والثقافة السياسية السائدة داخل الدولة.

- **بنية الدولة الداخلية:** تعبر على طبيعة العلاقة التي تربط الجيش بباقي المؤسسات الحكومية والفواعل الاجتماعية المؤثرة، وبالتالي هذه العلاقة هي التي تمنع أو تدفع للتدخل العسكري كنتيجة منطقية لعدم منح الفرصة المؤسساتية للجيش للانخراط في السياسة بشكل دستوري وعقلاني⁽²⁾.

كما أنه كلما كان المجتمع قويا في بنيته الداخلية، كلما أدى ذلك إلى تقليل فرص تدخل الجيش في السياسة وفي قضايا السلطة، وكلما كان المجتمع ضعيفا في بنيته الداخلية والهيكلية زاد ذلك من فرص التدخل.

- **الثقافة السياسية:** يعتمد دور الجيش في السياسة بشكل أساسي على درجة وقوة القيم والمعتقدات الموجودة في المجتمع ككل، وهي الحجة التي يستخدمها البعض لتفسير تدخل

¹)Ibid,P.p.17- 18.

²)Ibid,P.20.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

الجيش وانقلابها في أمريكا الجنوبية، وكذلك بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية في روسيا أين يوجد ثقافة سياسية أضعف من تلك الموجودة في أوروبا أو أمريكا⁽¹⁾.

4- الأسباب الدولية:

الأحداث والتطورات الداخلية لا يمكن تفسيرها بمعزل عن التطورات والعوامل الخارجية التي تساهم في بروزها، وخصوصا التطورات المتعلقة ببنية النظام الدولي أو الثقافة الدولية التي تعتبر قضايا رئيسية في العلاقات الدولية وفي السياسة المقارنة، ويبرز دور هذا العامل من خلال:⁽²⁾

- **بنية النظام الدولي:** فوجود تهديدات خارجية سيؤدي بالنخبة المدنية الحاكمة لتعزيز قدرات الجيش الذي بدوره سينشغل بالاستعداد للمواجهة العسكرية، وعلى العكس من ذلك قد يتجه الجيش لاستخدام القوة العسكرية داخليا، والتدخل في الشأن السياسي لانعدام أي تهديد، أو على حد تعبير "ستانسلاف أندريسكي" Andreski Stanislav: " الشيطان يجد عملا للأيدي العاطلة"، فالسبب الرئيسي وراء تدخل بعض الجيوش العربية مثلا، هو وجود فرضية تهديدات خارجية دائمة تهدد أمن وسلامة هذه الدول⁽³⁾.

- **الثقافة العالمية:** بمعنى كيف تؤثر الهوية والمعايير والقيم التي رسخها المجتمع الدولي، على السياسات الداخلية للدولة، فقد تكون بعض المعايير الدولية عاملا مهما في دعم أو منع التدخلات العسكرية في الشأن السياسي، ويحدث هذا الانتشار ككرة الثلج، بانتقال موجة الانقلابات العسكرية من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، كما هو الحال بالنسبة لإفريقيا وأمريكا الجنوبية والمنطقة العربية بعد الاستقلال⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية.

حتى يمكن لنا وضع تصور نظري تفسيري لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية في تركيا، ينبغي علينا أولا معرفة النقاشات التي ظهرت في هذا الإطار، بمعنى التساؤل حول جوهر هذه النقاشات

¹)Ibid,P.p.21-23.

²)Ibid,P.23.

³)Ibid,P.p24-.25.

⁴)Ibid,P.p.26-27.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

وأبرز المحاور فيها، ففهم مختلف المقاربات النظرية التي ظهرت في سياق دراسة العلاقات المدنية العسكرية ومدى تفسيرها لمختلف الأنماط والتجارب الدولية، يقود حتماً إلى فهم طبيعة العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية في تركيا وإبراز أهم العوامل التي تتحكم في هذه العلاقات.

أولاً: نظرية الانفصال لـ "صاموئيل هانتنتون" (*)

هي عبارة عن أطروحة نظرية، صاغ فروضها الرئيسية عالم السياسة الأمريكي "صاموئيل هانتنتون" من خلال الكتاب المعنون بـ "الجندي والدولة"، الذي جاء بهدف محاولة بناء نظرية عامة قادرة على تفسير وتحليل، جميع أنماط العلاقات المدنية العسكرية في أي مجتمع وتظل بذلك الإطار التحليلي الأبرز والأكثر استعمالاً، رغم أن الدراسات المعاصرة أظهرت عدم قدرة هذه النظرية على تفسير والتنبؤ بنتائج العلاقات المدنية العسكرية في نماذج كثيرة، إضافة إلى عدم تحديدها بدقة للأبعاد الفرعية لهذه العلاقات (1).

وإضافة إلى معالجة الأحداث التي مر بها العالم خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حاول هانتنتون من خلال هذه النظرية، تدارك عدم اهتمام الباحثين بموضوع العلاقات المدنية العسكرية رغم أهميته، ووضع إطار تنظيري بديل لنظرية الدولة الثكنة، التي تظل حسب اعتقاده مجرد افتراضات غير منظمة ومرتبكة، ومن تم دراسة إشكالية الحفاظ على الديمقراطية، وتوضيح مختلف جوانب هذه العلاقات، والسياسات والآليات الممكنة لتحقيق الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية وذلك من خلال ما يلي:

- تسييس الجيش عن طريق تعزيز التواصل السياسي معه، أو تعزيز الاتصال بين المؤسسة العسكرية والحزب المهيمن على السلطة، وبالتالي تحقيق "الرقابة الذاتية" subjective control كآلية تهدف إلى تمدين المؤسسة العسكرية.

(*) يعد صاموئيل هانتنتون من بين الأكاديميين الأمريكيين البارزين في مجال العلوم السياسية منذ ستينيات القرن الماضي، ومن أبرز منظري العلاقات المدنية العسكرية، والتحول الديمقراطي في العالم، وإضافة إلى حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة هارفرد، عمل هانتنتون كمستشار لوزير الخارجية الأمريكي زيغينيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski خلال السبعينات، وترك العديد من الأعمال العلمية القيمة في كافة فروع علم السياسة.

¹)Jon Rahbek-Clemmensen, Op.Cit, P.20.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

- السماح باستقلالية الجيش، وبحرية التصرف والسيطرة على التفاصيل العملية، والتكتيكية والاعتماد على معيار الكفاءة العسكرية، وبالتالي تحقيق "الرقابة الموضوعية" objective control⁽¹⁾.

نظرا للتحديات التي قد تواجه النخبة المدنية في أي مجتمع، وخصوصا المتعلقة باعتقاد النخبة العسكرية بأنها تمتلك الخبرة والكفاءة، وأنها قادرة على الحكم بفاعلية أكثر من النخبة المدنية الحاكمة ويزيد هذا الاعتقاد رسوخا كلما توجهنا نحو الأنظمة السياسية غير الديمقراطية، وبالتالي يقترح هانتنتغتون اعتماد الرقابة الموضوعية الملائمة فقط للبيئة الديمقراطية الصناعية، التي تساعد على احترام الجيش واستقلاله الذاتي في إدارة شؤونه العسكرية، والتزام النخبة العسكرية بحدودها وكفاءتها المهنية، دون أي تدخل في الشؤون السياسية.

ويقترح اعتماد الرقابة الذاتية في البيئة والأنظمة السياسية غير الديمقراطية والانتقالية، كنتيجة منطقية لغياب الثقة وحالة الشك التي تسود العلاقة بين النخب المدنية والنخبة العسكرية، وكذلك الآثار السلبية لتجارب التدخل العسكري في الشأن السياسي⁽²⁾، وبالتالي تدل الرقابة الذاتية حسب هانتنتغتون على وجود علاقات سيئة بين الطرفين، بحيث ينظر كل طرف إلى الطرف الآخر بوصفه خطر ينبغي الحذر منه، وخصوصا النخبة المدنية التي قد تلجأ إلى استخدام جهاز المخابرات والشرطة، لضمان عدم تورط الجيش في أنشطة سياسية مستقلة ومتعارضة مع سيادة الدولة، وتحقيق الرقابة الشاملة على القوات المسلحة⁽³⁾.

ثانيا: نظرية التوافق لـ "ريبيكا شيف"

تقوم هذه النظرية التي صاغتها الباحثة "ريبيكا شيف" Rebecca L. Schiff على فكرة أساسية مفادها أنه لا يمكن تفسير وفهم طبيعة العلاقات المدنية العسكرية دون الأخذ بعين الاعتبار دور جميع الفواعل التي تجسد الشراكة لتحقيق التوافق في العلاقات المدنية العسكرية، والتي تشمل الجيش والنخبة السياسية والمواطنين، وتدعو إلى ضرورة الاندماج بين المؤسسة العسكرية وباقي أجزاء المجتمع بشرط

¹)Ibid, P.p.30-33.

²)Zoltan Barany,Op.Cit,P.p.27-28.

³)Ibid, P.28.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

أن لا يمنع هذا الاندماج والتوافق، الفصل بين المؤسستين المدنية والعسكرية، التي ينبغي لها أن تتفق حول أربعة معايير أساسية هي:

- البنية الاجتماعية للنخبة العسكرية،
- عملية صنع القرار السياسي
- أسلوب التوظيف،
- النمط العسكري المتبع⁽¹⁾.

من هذا المنطلق تعتبر نظرية التوافق أن عدم التدخل العسكري في الشؤون السياسية، أو ضعفه لا يفسر فقط من خلال الانفصال بين المؤسسة العسكرية وباقي المؤسسات المدنية، وإنما يفسر بناءً على قدرة مختلف الشركاء في العلاقات المدنية العسكرية على الاتفاق حول المؤشرات والشروط التي تحكم هذه العلاقات، وبالتالي تهدف نظرية التوافق إلى تحقيق هدفين هما:

- تفسير العوامل الثقافية والمؤسسية التي تؤثر على العلاقات بين النخبة العسكرية والنخبة السياسية والمجتمع.
- توقع عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، أو على الأقل تقليل احتمال تدخلها في حالة اتفاق الشركاء الثلاث على هذه الشروط.

كما تعتبر أنه لا يمكن تعميم نتائج نظرية الانفصال، فقط بناءً على دور الفصل المؤسساتي في منع التدخل العسكري في الشؤون السياسية المدنية، كما هو الحال في الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً، ودون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الثقافي والمؤسسي والتاريخي لكل مجتمع من المجتمعات الأخرى.

وبهذا تؤكد نظرية التوافق على دور العوامل التاريخية والثقافية، في تشكيل أنماط جديدة للعلاقات المدنية العسكرية تختلف كلياً عن النماذج الغربية، والتي تشجع أو تحد من الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية، وتؤكد كذلك أن البلدان النامية ليست مضطرة إلى إتباع النموذج الغربي

¹)Rebecca L. Schiff,Op.Cit, P.32.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

التقليدي في العلاقات المدنية العسكرية، وأن الأنسب لها هو نموذج الشراكة السياسية بين الجيش والنخبة السياسية والمجتمع، والاتفاق والحوار حول القيم والأهداف وتحديد دور القوات المسلحة⁽¹⁾.

وبذلك تفسر نظرية التوافق العلاقات المدنية العسكرية، من منظور العوامل المؤسساتية والثقافية التي تؤدي إما إلى الفصل، أو الاندماج أو أي نمط آخر، وأن نمط الاتفاق بين الفواعل الثلاثة حول شروط الشراكة هو الذي يمنع التدخل العسكري في الشؤون المدنية والسياسية، والذي لا يتطلب تحقيقه شكلاً حكومياً معيناً أو مؤسسات وعمليات بعينها، بقدر ما يتطلب وجود إطار قانوني أو دستوري يتم الاتفاق عليه في سياق القيم التاريخية والثقافية المتوارثة⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس تحدد ريببكا شيف أربع مؤشرات للتوافق، هي:

- البنية الاجتماعية للنخبة العسكرية:

بما أن الضباط همخزان النخبة العسكرية، المسؤولة عن تنفيذ وظائف ومهام القوات المسلحة وربط العلاقة بين الجيش والشعب والحكومة، وبالتالي ينبغي الاتفاق حول مسألة تمثيل جميع فئات الشعب في القيادة والنخبة العسكرية، بغض النظر عن الاختلافات الطبقية أو الدينية، أو العرقية واللغوية..الخ.

- صنع القرار السياسي:

بغض النظر على طبيعة الحكومة ديمقراطية كانت أو دكتاتورية، يقصد بعملية صنع القرار كافة المؤسسات التي تقوم بوظيفة تحديد حاجيات الجيش من ميزانية، ومعدات عسكرية، وهيكل تنظيمي..الخ، وتشمل البرلمان المسؤول عن إقرار ميزانية الجيش، ومختلف القوانين التي تنظمه إضافة إلى اللجان المدنية السياسية المختصة، فتحقيق التوافق يتطلب وجود قنوات حكومية ومؤسسات تهتم بالنظر في الموارد والمتطلبات العسكرية⁽³⁾.

¹)Ibid,P.33.

²)Ibid,P.p.43-44.

³)Ibid,P.145.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

- التجنيد في الجيش:

بمعنى الاتفاق بين القيادة السياسية والعسكرية والمواطنين، على أسلوب التكوين والتجنيد في القوات المسلحة، وتعتبر ريببكا شيف أن أسلوب التوظيف وتوفير الإمدادات العسكرية من خلال فرض الأعباء الضريبية والتجنيد الإجباري، قد لا يسمح بتحقيق التوافق خصوصاً بين الجيش والمواطنين وبالتالي يتم اللجوء إلى أسلوب التجنيد التطوعي، المبني على أساس القناعة والاعتقاد بأن الخدمة العسكرية واجب وشرف وطني..الخ، فالحكومة ليست مضطرة إلى إجبار المواطنين على أداء الخدمة العسكرية، التي تبقى تطوعية وبارادة ذاتية وقت الحاجة إليها.

- الأسلوب العسكري:

يشير إلى كافة المظاهر والأساليب التي تجعل من الجيش يتميز عن باقي المؤسسات، كطريقة الاتصال بين أعضائه، واللباس الرسمي المعتمد بوصفه رمز للمهنية، والأناشيد، والمناورات العسكرية والاحتفالات بالأعياد الوطنية..الخ، والتي تعتبر جميعها عوامل تحفز الشعور بالانتماء للقوات المسلحة وللوطن⁽¹⁾.

¹Ibid,Pp.146-147.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

المبحث الثالث: الرقابة المدنية المؤسساتية على النخبة العسكرية

يمكن دراسة الرقابة المدنية على الجيش من خلال مقارنتين أساسيتين هما:

- المقاربة السياسية: التي تنطلق من الدساتير والقوانين، وجميع الإجراءات والسياسات والبرامج التي تنظم العلاقات المدنية العسكرية، وتكرس الرقابة الديمقراطية على الجيش في إطار الفصل بين السلطات، بحيث تمارس السلطة التشريعية وظيفة الرقابة على ميزانية الدفاع وتشرف السلطة التنفيذية من خلال رئيس الدولة المنتخب على وظيفة قيادة القوات المسلحة.
- المقاربة الاجتماعية: تتحقق الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية، فقط من خلال القدرة على إدماج الجيش في شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية التفاعلية داخل المجتمع⁽¹⁾.

المطلب الأول: الفرق بين مفهوم الرقابة المدنية والرقابة الديمقراطية

من له الحق في الرقابة على المؤسسة العسكرية؟⁽²⁾، سؤال مرتبط بالنظرية الديمقراطية التي تعتبر أن المؤسسات المدنية في أي نظام سياسي، هي وحدها القادرة على ممارسة دور الرقابة على الجيش، وأن أي شيء دون ذلك سيحد من الديمقراطية ويجعلها غير مكتملة، فحسب الباحث "هانس بورن" Hans Born الرقابة المدنية تتحدد نتيجة النظام السياسي، والحكومة والسياسات، والتاريخ والثقافة، ما يجعل الرقابة المدنية تختلف باختلاف هذه المعايير، وبالتالي ليس هناك معيار أو نموذج معياري واحد للرقابة، بل هناك نماذج عدة بعضها قد يبدو متناقضا مع الآخر⁽³⁾.

من هذا المنطلق يعتبر الباحث في شؤون الدفاع الكندي "دوغلاس بلند" Douglas Bland بأن الرقابة المدنية تكون بتقاسم مسؤولية الرقابة بين النخبة المدنية والعسكرية معا، فكل سلطة تمارس

¹)Vladimir O. Rukavishnikov and Michael P,Op.Cit,P.133.

²)Peter D. Feaver,“Civil–Military relations” ,*Annual Review of Political Science*,vol.02(1999:)P.211.

³)Hans Born,“Democratic Control of Armed Forces Relevance, Issues, and Research Agenda” in *Handbook of the Sociology of the Military*, ed. Giuseppe Caforio(NewYork: springer, 2006),P.151.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

الرقابة في حدود اختصاصها بما يسمح به الدستور.. " وتعني الرقابة الديمقراطية عنده : " السيطرة على الجيش من قبل السلطة المدنية المنتخبة ديمقراطيا.."⁽¹⁾.

وبنفس الكيفية يعتبر الباحث السياسي المجري "ردولف جو" Rudolf Joo بأن: "الرقابة الديمقراطية تتضمن سيطرة المجتمع والمؤسسات معا على الجيش، ... فهي أوسع بكثير من مجرد الرقابة البرلمانية المحدودة الاختصاص"⁽²⁾.

كما تعرف الرقابة المدنية بأنها: " الحالة التي تتعدم فيها الانقلابات العسكرية والحكم العسكري... "، أي أن هذا التعريف يحصر مفهوم الرقابة فقط في عدم حدوث الانقلابات العسكرية التي تظل في واقع الأمر أحد مظاهر التدخل العسكري، الذي يمكن أن يكون أوسع من ذلك ويقع وبوسائل وأساليب متعددة، فقد يسيطر الجيش والنخبة العسكرية على مجالات ، اقتصادية، وسياسية، واجتماعية دون أن يتورط في أي انقلاب عسكري، كون هذه المجالات تحقق مصالحه"⁽³⁾.

ويعرفها الباحث بجامعة ستانفورد الأمريكية "هارولد ترينكنس" Harold Trinkunas في بحثه حول منطقة أمريكا اللاتينية عام 2005 بأنها: " مجموعة المعايير والقواعد والمؤسسات، التي تحقق التوازن بين قوة وسلطة المؤسسات السياسية المدنية وبين القوة السياسية للجيش في المجالات الأساسية"⁽⁴⁾، أي أنها جميع القرارات الحكومية، التي يتم الموافقة عليها وصنعها من قبل النخبة المدنية الحاكمة التي تعتبر الطرف الوحيد الذي له الحق في وضع القواعد والمعايير، وتفويض الجيش بشكل مباشر أو غير مباشر لاتخاذ القرار في نطاق محدود، بسبب التقاليد، والفعالية والخبرة العسكرية، بما في ذلك القرارات والقواعد المتعلقة بالشؤون العسكرية.

من الهام القول بأنه لا يمكن تحقيق الرقابة المطلقة على المؤسسة العسكرية لعدة أسباب أهمها:

¹)Ibid,p.152.

²)Ibid,P.153.

³)Aurel Croissant, "Civilian Control over the Military in East Asia"(working paper,The East Asia Institute,Seoul,September 2011),P.03.

⁴)Ibid,P.04.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

- النفوذ والقوة والاستقلالية التي تميز معظم الجيوش الحديثة، بسبب حيازتها للأسلحة النوعية والعنصر البشري المؤهل، وارتباطها بمجال الصناعات العسكرية، والأبحاث العلمية والتكنولوجية التي يعتمد عليها بشكل كبير حتى في المجالات المدنية.
 - تأثير الجيش على المجتمع وعلى النخبة المدنية، رغم الآليات، والإجراءات والقواعد التي تهدف للحد من تفوق النخبة العسكرية، وذلك بسبب التخصص في إدارة الحروب، والنزاعات والحاجة إلى تحضيرات وقرارات احترافية لمواجهة مختلف التهديدات⁽¹⁾.
 - وعلى هذا الأساس فإن القضية الأساسية في موضوع العلاقات المدنية العسكرية، تتعلق بكيفية إدارة القوة التي تحوزها النخبة العسكرية، حتى لا تتحول إلى أداة يمكن من خلالها تهديد النظام السياسي، أو المجتمع، عن طريق الاستيلاء على السلطة السياسية، عبر ما يلي:
 - القيام بانقلاب عسكري أو تهديد السلطة المدنية بالانقلاب عليها، وفرض إرادة الجيش على الدولة والمجتمع عسكريا.
 - تشكيل حكومة مدنية مدعومة من النخبة العسكرية بدل الحكومة المنتخبة،
 - السعي إلى تحقيق المصالح المؤسساتية والشخصية للنخبة العسكرية على حساب المصلحة العامة.
- فالرقابة الديمقراطية بهذا المعنى ليست سوى إيجاد الوسائل التي يمكن من خلالها منع الجيش من الاستيلاء على السلطة، والحرص على تطابق أهداف النخبة العسكرية ومصالحها مع مصالح المجتمع وأولوياته، التي تحددها القيادة المدنية المنتخبة ديمقراطيا والخاضعة للمساءلة من قبل الشعب والمؤسسات التمثيلية التي تنوبه، وبالتالي اكتساب شرعية اتخاذ القرارات، والتحكم في القطاع العام وتوجيه السياسة الدفاعية والأمنية⁽²⁾.

¹)Richard H. Kohn, "How Democracies Control the Military", *Journal of Democracy*, vol.08, no.04 (October 1997) :P.142.

²)Hans Born, Marina Caparini, ed., "Civilians and the military in Europe", in *Civil-Military Relations in Europe Learning from crisis and institutional change*, ed. Hans Born, Marina Caparini (USA: Routledge, 2006,) P.p.04-05.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

رغم عدم وجود نموذج موحد للرقابة الديمقراطية التي يمكن أن تمارس بأساليب مختلفة، تقدم لنا بعض الدراسات تصورات وإجراءات عملية لتحقيق الرقابة المدنية على الجيش، من خلالها يمكن وضع مبادئ وشروط الرقابة الديمقراطية، والمتمثلة في ما يلي:

- صياغة الآليات والقواعد والمبادئ القانونية والدستورية.
- الرقابة على ميزانية الدفاع، وكل ماله علاقة بالموارد المالية للجيش.
- الموافقة على الترقية وتعيين كبار الضباط ونقلهم وإقالتهم.
- منع أفراد الجيش من النشاط السياسي سواء بالتصريح أو بالانضمام لأي كيان سياسي⁽¹⁾.

أخيرا ينبغي أن لا يكون سعي النخبة المدنية لتحقيق هدف التفوق المدني في الشؤون العسكرية على حساب توفير احتياجات المؤسسة العسكرية، لتسهيل أداء وظائفها، واستقلالها المهني، وتجنب إحداث أي اختلال هيكلي من شأنه التأثير على مكانة وأداء الجيش داخليا وخارجيا، مع ضرورة إقرار النخبة العسكرية بعدم التدخل في المجال السياسي، وتحمل المسؤولية في تقديم التوجيهات والمشورة اللازمة للقيادة المدنية⁽²⁾.

المطلب الثاني: آليات الرقابة البرلمانية على الجيش

مثما يحق لأعضاء البرلمان مناقشة مختلف القضايا السياسية ومسائلة الحكومة عبر الأسئلة الكتابية والشفوية، وتوجيه اللوم لها، يحق كذلك للبرلمان ممارسة الرقابة عن طريق لجنة الدفاع ومسائلة النخبة العسكرية ودعوتها لتقديم آرائها، وشهاداتها، والاستفسار منها عن مسائل الحرب والإنفاق العسكري، والتحالف مع دول أخرى، ومناقشة صفقات السلاح، ومراقبة تنفيذ ميزانية الدفاع وصياغة القوانين التي تنظم جميع المسائل الأمنية والعسكرية⁽³⁾.

ويأتي هذا الدور المحوري للسلطة التشريعية في الرقابة على الجيش، لعدة أسباب، أهمها:

¹)Ibid,P.06.

²)Ibid,P.07.

³)Zoltan Barany.Op.Cit,P.p.29-30.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

- تعزيز مبدأ المسائلة، من خلال مساهمة جميع المؤسسات المنتخبة في صنع السياسات الدفاعية وتلبية احتياجات الجيش.
- المشاورات النيابية، التي من شأنها دفع السلطة التنفيذية والمؤسسة العسكرية⁽¹⁾ على تعديل مواقفها وسياساتها.
- السياسة الدفاعية والعسكرية، تحتاج التوافق بين جميع مكونات السلطة من خلال المشاورات المفتوحة.

على الرغم من اختلاف الصلاحيات باختلاف الأنظمة السياسية، تحوز السلطة التشريعية مجموعة من الآليات التي من شأنها أن تساعد في ممارستها دورها في الرقابة المدنية، إضافة إلى مناقشة ميزانية الدفاع كأهم آلية للضغط على السلطة التنفيذية، وبالتالي المؤسسة العسكرية⁽²⁾ يمكن للجنة الدفاع مراقبة السلوك العسكري والكشف عن الأخطاء العسكرية، والمطالبة بتشكيل لجان للتحقيق في القضايا العسكرية، والاستعانة بوسائل الإعلام، ومراكز البحث، للحصول على المعلومات اللازمة ومن تم الوقوف على اتخاذ الإجراءات الصحيحة⁽³⁾، ويمكن كذلك للسلطة التشريعية، أن تمارس مهامها خاصة كالمشاركة في قرار عقد صفقات شراء الأسلحة، ونشر الوحدات العسكرية والموافقة على المعاهدات، وقبول أو رفض تعيين قادة الجيش، ومراجعة الوثائق العسكرية، واختيار الشركات المصنعة للأسلحة.. الخ⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: مجالات الرقابة المدنية على النخبة العسكرية

أحد أهم النماذج المقدمة في هذا السياق، النموذج الذي قدمه أستاذي علم السياسة في جامعة Heidelberg الألمانية "أورال كراوسون" Aurel Croissant و "دافيد كوهين" David Kuehn،

¹)Jeanne Kinney Giraldo, "Legislatures and National Defense: Global Comparisons", in *Who Guards the Guardians and How Democratic Civil-Military Relations*, ed. Thomas C. Bruneau and Scott D. Tollefson (USA: University of Texas Press, 2006), P.35.

²)Ibid, P.36.

³)Ibid, P.37.

⁴)Ibid, P.39.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

بحيث يقوم هذا النموذج على تحقيق الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية في خمسة مجالات رئيسية هي: توظيف النخبة، السياسة العامة، الأمن الداخلي، والدفاع الوطني، والتنظيم العسكري.

وبالتالي يسمح هذا النموذج بمعرفة مدى قدرة النخبة المدنية على اتخاذ القرار في هذه المجالات خلافاً للأنظمة العسكرية أين تهيمن النخبة العسكرية على السياسة العامة، وعلى صنع القرار في مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية، بل أنها تتدخل حتى في المجالات الثقافية والدينية والاجتماعية، وكذلك الأمر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة التي تقسم فيها السلطة بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية⁽¹⁾.

ويمكن أن تتخذ القيود العسكرية على القرارات المدنية شكلين هما:

- الامتيازات الرسمية التي تمنح بموجبها السلطة المؤسساتية في عملية صنع القرار للمؤسسة العسكرية.
- الاعتراض غير الرسمي من خلال عصيان القوانين، مما يقود إلى حجب الدعم السياسي عن الحكومة أو القيام بانقلاب عسكري ضدها أو الضغط للحصول على امتيازات.

ويشير الاعتراض العسكري على قرارات السلطة المدنية، إلى تلك الحالة التي يحاول فيها الجيش فرض إرادته عن طريق التهديد أو الاستعمال الفعلي لوسائل الإكراه المادي ضد النخبة المدنية بشكل علني أو سري، وأيضاً عصيان القرارات السياسية وتحدي مؤسسات الرقابة المدنية، ويتم قياس الرقابة المدنية في كل مجال من المجالات وفق سلم ترتيبي من ثلاث فئات:

- درجة عالية: لا يتمتع فيها الجيش بصلاحيات واسعة أو رسمية، وبالتالي لا يبدي أي اعتراض على القرارات المدنية المتخذة.
- درجة متوسطة: إذا كانت القوات المسلحة تتمتع بامتيازات سياسية تمكنها من تحدي القيادة المدنية، ولكنها غير كافية لاحتكارها للسلطة بشكل كامل، وذلك إذا كانت سلطة اتخاذ القرار المدنية غير مؤسساتية بل تعتمد على العلاقات الشخصية للمدنيين مع قادة الجيش.

¹Aurel Croissant, David Kuehn, *Democratization and Civilian Control in Asia* (UK: Palgrave Macmillan, 2013,) P.26.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

- درجة منخفضة: إذا كان الجيش يسيطر على مجال اتخاذ القرار أو التنفيذ في هذا المجال⁽¹⁾.

الشكل رقم (01): مجالات اتخاذ القرار في العلاقات المدنية العسكرية



أولاً: إختيار القيادة وتوظيف النخبة

يقصد بهذا المجال القواعد والمعايير والعمليات، التي يتم بموجبها إختيار وإضفاء الشرعية على أصحاب المناصب السياسية، فالطرف الذي يسيطر على تحديد هذه القواعد والمعايير هو الطرف الذي تكون له القدرة على تحديد من يحكم، ومن سيهيمن على السلطة، والتي يقسمها عالم السياسة الأمريكي "روبرت داهل" إلى قسمين قواعد المنافسة وقواعد المشاركة.

وبالتالي حتى نستطيع تقييم مدى السيطرة المدنية على مجال توظيف النخبة، وتعيينها، يبغي لنا معرفة مدى قدرة الجيش على التأثير في هذا المجال، وهل المناصب السياسية تخضع لقواعد المنافسة المفتوحة، أم أنها حكر على ضباط الجيش العاملين أو المتقاعدين، وكذلك قدرة الجيش على التأثير في إجراءات المنافسة السياسية الحرة، عن طريق التحالف مع بعض الأطراف المدنية القريبة أيديولوجياً، أو لأنها تحقق مصالح النخبة العسكرية، أو من خلال التدخل في إجراءات العملية

¹)Ibid,P.27.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

الانتخابية، والترشح السياسي المباشر للمناصب العامة، وقدرة الجيش على ممارسة السلطة من خلال تشكيل أو حل الحكومات.

ثانيا: صياغة السياسات العامة

بمعنى اتخاذ القرار وتنفيذ جميع المسائل السياسية باستثناء الأمن الداخلي وسياسة الدفاع الوطني، فشرعية الحكام المنتخبين تتحقق بقدرتهم على ترجمة المصالح الاجتماعية إلى سياسات عامة قابلة للتطبيق، وبالتالي تتطلب الممارسة الديمقراطية أن تكون النخبة المدنية المنتخبة هي الطرف الوحيد المخول بصياغة السياسات العامة، وتحديد نطاقها وأهدافها، وأن تمتلك هذه النخبة وسائل وأدوات المراقبة والإشراف على من يقوم بالتنفيذ⁽¹⁾.

كما تتطلب السيطرة المدنية على السياسة العامة، ابتعاد الجيش عن اتخاذ القرارات بشأن ميزانية الدولة، أو الطعن في القرارات المدنية، رغم أنه يمكن للجيش أن يقوم ببعض المهام الإدارية في حالة الطوارئ، أو في المناطق التي يصعب على الحكومة المدنية إقامة هيكل إدارية فيها، على أن يحدد نطاق هذه الحالات المؤقتة بدقة، وأن تخضع للرقابة المدنية.

ثالثا: صياغة إستراتيجية الأمن الداخلي

هذا المجال يتعلق بالقرارات والإجراءات الخاصة بنشر الجيش في مهمات وعمليات حفظ السلام، وحفظ النظام والأمن العام، داخل الحدود الإقليمية للدولة، والتدخل العسكري للسيطرة ومواجهة أعمال الشغب وإنفاذ القانون، ومراقبة الحدود، ومكافحة حركات التمرد، والعمليات الإرهابية، وتوفير الدعم اللوجستي، وتشبيد البنية التحتية، وكافة المهام التي تهدف إلى توفير السلامة، والاستقرار داخل الدولة التي تمس بشكل مباشر وجود المؤسسات السياسية، وبيغي أن تكون تحت إشراف السلطة المدنية ووفقا لرغباتها.

وبالتالي لا تتحقق الرقابة المدنية، إلا بوجود نخبة مدنية منتخبة قادرة على تحديد مهام الجيش ومراقبة عمليات الأمن الداخلي، ووجود تشريعات تعتبر المرجع لصياغة هذه السياسات وتنفيذها

¹)Ibid,P.28.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

خصوصا إشراف الحكومة المدنية على وزارة الداخلية، وفصل الأجهزة الأمنية عن المؤسسة العسكرية والإشراف القضائي على الجيش⁽¹⁾.

رابعاً: صياغة إستراتيجية الدفاع

تعد مسألة الدفاع عن الأراضي الوطنية الوظيفة الأساسية لكافة الجيوش الحديثة، وبالتالي تشمل الرقابة المدنية في هذا المجال صياغة إستراتيجية الدفاع الوطني، ونشر القوات المسلحة، وتنفيذ المهام القتالية، إضافة إلى تقديم المساعدات الإنسانية، والإغاثة من الكوارث، وعمليات حفظ السلام الدولية، وبراعى مشاركة النخبة العسكرية في صنع هذه السياسات، ليس فقط في البلدان التي تواجه تهديدات خارجية، وإنما حتى في الدول المستقرة أمنياً بسبب نقص خبرة النخبة المدنية، أو عدم تخصصها في هذه القضايا.

فمن أجل تحقيق حكم رشيد في قطاع الدفاع الوطني، وتحقيق الفعالية في العلاقات المدنية العسكرية، من الهام أن يكون للقيادة المدنية القدرة على اتخاذ القرار في مجال السياسات الدفاعية ومراقبة التزام الجيش بأداء مهامه، كما أن تحكم السلطة المدنية بتفاصيل الدفاع الوطني يتطلب من جهة ثانية وجود الإطار القانوني، والمؤسساتي للإشراف على الجيش ومحاسبة القيادات العسكرية، وأن تكون وزارة الدفاع الوطني مسؤولة مباشرة أمام الرئيس أو رئيس الحكومة المنتخب، وتفعيل لجنة الدفاع الوطني في مجال التدقيق في ميزانية المؤسسة العسكرية، واستجواب موظفي وزارة الدفاع ومراجعة السياسات الدفاعية الحكومية⁽²⁾.

خامساً: التنظيم والإدارة العسكرية

يختص هذا المجال بتحديد مهام وتنظيم الجيش، والقرارات المتعلقة بشراء الأسلحة، والوسائل اللوجستية، وكافة الإجراءات المرتبطة بإدارة الموارد البشرية، ونظام التوظيف والترقية.. الخ، فالسيطرة المدنية هنا من الأمور الهامة التي توفر للمدنيين القدرة من أجل تحديد حجم القوات المسلحة، والقيادة وأنماط التوظيف، والتدريب، والعقيدة العسكرية.. الخ.

¹Ibid,P.33.

²Ibid,P.34.

الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية

ونظر الإمكانية المفاضلة بين مصالح النخبة المدنية، وعدم الكفاءة والتخصص في أمور التنظيم العسكري، مما يعتبره البعض مبررا كافيا لاستقلال الجيش، وبالتالي تعتمد فعالية الرقابة المدنية على قدرة النخبة المدنية على تحديد حدود هذا الاستقلال المؤسسي، لإدارة الشؤون الداخلية للجيش، مع القدرة لإلغاء هذا القرار وإعادة رسم حدود الاستقلال العسكري في أي وقت.

ورغم ذلك تظل مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للجيش، من التحديات التي تواجه السلطة المدنية، فغالبا ما ينظر ضباط الجيش لهذا النوع من الاختراقات المدنية، والنفوذ إلى الشؤون الداخلية للجيش، على أنه اعتداء وتشكيك في نزاهة النخبة العسكرية، ومساس بالتماسك المؤسسي والهوية المشتركة للجيش⁽¹⁾.

وعليه تتحقق الرقابة المدنية عندما يصبح لدى المسؤولين الحكوميين سلطة اتخاذ القرار المتعلقة بالمهام وتوظيف أو تسخير الوسائل العسكرية للدولة، كما تتطلب الرقابة المدنية أن يكون للحكومة المدنية سلطة واسعة في مجال السياسة العامة للدولة ككل، وأن تكون متحررة من أي تدخل عسكري مهما كان نوعه⁽²⁾.

¹Ibid,P.p.35- 36.

²Harold A. Trinkunas, *Crafting civilian control of the military in Venezuela : a comparative perspective* (USA: The University of North Carolina Press, 2005),P.05.

الفصل الثاني:

السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية
والعسكرية في تركيا

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

ظهرت على الساحة السياسية التركية العديد من النخب المدنية والعسكرية الفاعلة والمؤثرة، منذ الانتقال من مرحلة الإمبراطورية العثمانية الى مرحلة الجمهورية الحديثة، وبالتالي تتعدد النخب المدنية في تركيا بتنوع التوجهات السياسية العلمانية، والليبرالية، والقومية والمحافظة، وتنوع العرقيات والاقليات الثقافية والدينية، وتختلف درجة تأثير كل نخبة باختلاف موقعها من النظام السياسي، ودورها في إدارة الشأن العام، وتعبئة الجماهير حول القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وعلاقتها بالنخبة العسكرية.

وعليه يمكن تقسيم النخب المدنية السياسية في تركيا إلى نخبة السلطة التي يمثلها حزب العدالة والتنمية ذو التوجه المحافظ الليبرالي، والذي تشكل بناءً على تحالف بعض القوى السياسية والدينية بهدف ايجاد أليات وأساليب سياسية جديدة، تنهي حالة التهميش والاقصاء، التي تعرض لها التيار المحافظ خلال فترات من تاريخ تركيا الحديث، وأيضاً بهدف تجاوزا لصراع التقليدي بين الاسلام والعلمانية، إلى جانب نخب مدنية متحالفة مع نخبة السلطة أو معارضة لها يعود تاريخ بعضها الى مرحلة الأحادية والتعددية.

ويرتبط بالسلطة والمعارضة، نخب إعلامية واقتصادية، تمارس أدوار وظيفية محددة، بعضها يمثل العلمانية ويدافع عن القيم الأتاتوركية، وبعضها محافظ يمثل الهوية الإسلامية والقومية التركية، ويدعم نخبة السلطة، وكذلك النخبة العسكرية المهيمنة منذ تأسيس الجمهورية إما بممارسة السلطة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من خلال الوصاية والضغط والتهديد والانقلاب على النخب المدنية الحاكمة.

وعلى هذا الأساس يتناول الفصل الثاني المعنون بالسياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا ثلاث مباحث، يعنى الأول منها ببنية نخبة السلطة المدنية المحافظة الليبرالية من خلال التطرق للأصول التاريخية لها، ومختلف المراحل التي مرت بها، ثم دوافع بروز النخبة المحافظة الليبرالية، وأيديولوجية نخبة السلطة التي يمثلها حزب العدالة والتنمية، ويدرس المبحث الثاني مختلف النخب المدنية المؤثرة في تركيا، خصوصاً السياسية والإعلامية، والاقتصادية.. الخ، ودورها السياسي قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة، ويعالج المبحث الثالث النخبة العسكرية وأليات الوصاية على المؤسسات السياسية، من خلال بنية ووظائف هذه النخبة، ثم التدخل العسكري في المجال السياسي من 1960 إلى غاية انقلاب عام 1997.

المبحث الأول: بنية نخبة السلطة المدنية (المحافظة - الليبرالية)

عند الحديث عن النخبة المحافظة في تركيا، من البديهي القول بأن التجربة السياسية لهذه النخبة أصبحت مدرسة فكرية لها روادها ومبادئها، وتقاليدها الراسخة، ونموذجاً يحتذى به عند دراسة تجارب العالم الإسلامي، وذلك بالنظر إلى قدرتها على الإستمرار منذ ستينيات القرن الماضي، رغم الانقلابات والتضييق الشديد عليها، وتعرضها للإضطهاد من المؤسسات الوصية على النظام، وبالتالي وجود عوامل ساهمت في دفع هذه النخبة إلى التحول الايديولوجي والفكري التدريجي، وانتقال مركز التأثير والهيمنة من النخبة التقليدية بزعامة "نجم الدين أريكان" إلى النخبة الاصلاحية الجديدة بقيادة حزب العدالة والتنمية⁽¹⁾.

المطلب الأول: الأصول التاريخية للنخبة المحافظة

من أجل حفاظ النخبة الاسلامية على وجودها بعد الغاء الخلافة، وتأسيس الجمهورية التركية الحديثة، وما نتج عن ذلك من مضايقات وحصار للموروث الاسلامي العثماني، كان من الضروري على هذه النخبة المتعددة المشارب والتوجهات، التكيف مع البنية السياسية للدولة ومؤسساتها، والدفاع عن نفسها في مواجهة المشروع الأتاتوركي، والمبادئ المناهضة للتيار الديني عموماً والاسلامي خصوصاً ومن يمثل هذا التيار من نخب اجتماعية، وسياسية ودينية، لتتطور العلاقة بين النخبة الاسلامية والسلطة العلمانية الأتاتورية وتمر بمجموعة من المراحل⁽²⁾.

أولاً: مرحلة تأسيس الجمهورية بين 1923 - 1946

لا يمكن دراسة تطور النخب في تركيا، دون الحديث عن دور مصطفى كمال أتاتورك (1923-1938) في تكريس النظام العلماني القائم على الفصل بين الدين والسياسة، وفرض تغييرات راديكالية في شتى الجوانب البيروقراطية والتشريعية، وإرساء معالم الدولة الحديثة، من خلال سياسات العلمنة السريعة والمكثفة والشاملة، التي مست ليس الجانب السياسي فقط بل امتدت إلى المجالات

⁽¹⁾ خالد الحروب، التيار الإسلامي والعلمنة والسياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية (رام الله: جامعة بيرزيت، 2008)، ص.13.

⁽²⁾ Bora KanralIslam, *Democracy and Dialogue in Turkey Deliberating in Divided Societies*(England :Ashgate,2009,)P.46.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

الدينية والقضائية والتعليمية، كوسيلة لإضعاف النخب المحافظة التقليدية المرتبطة بالدولة العثمانية وابعادها عن المجال السياسي، بوضع الأنشطة الدينية تحت وصاية الدولة، واتخاذ مجموعة من الاجراءات الهادفة إلى القضاء على الفكر الديني بشكل نهائي، أهمها ما يلي:

- إلغاء نظام السلطنة، والخلافة، والأوقاف، والزوايا والطرق الصوفية،
- تأسيس إدارة للشؤون الدينية بدلا من وزارة الشريعة،
- إغلاق المدارس الدينية والاستعانة بالمعلمين العلمانيين،
- استبدال المحاكم الشرعية بالمحاكم العلمانية والقوانين الشرعية بالقوانين الوضعية الغربية،
- منع الحجاب واعتماد الحروف اللاتينية، والتقويم الميلادي بدلا عن الحروف العربية والتقويم الهجري،
- المساواة بين الرجل والمرأة فيما يخص إجراءات الطلاق والميراث.

وقد دفعت هذه الإجراءات النخبة المحافظة، والعلماء لرفض قرار إلغاء الخلافة العثمانية وفرض أي تغييرات راديكالية بالقوة، ولم يتم الإكتفاء بالعمل على اثاره المشاعر الدينية للمجتمع واحيائها ، بل امتد الأمر إلى اعلان المواجهة المسلحة في بعض مناطق الأناضول⁽¹⁾.

ثانيا: مرحلة التعددية الحزبية بين 1946 إلى 1960

بعد إعلان الحكومة التركية الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية عام 1946، مما مكن النخبة المحافظة التقليدية من النشاط السياسي العلني، وعلان التصويت للحزب الديمقراطي المعارض في الإنتخابات النيابية لعام 1950، وبالتالي دعم حكومة "عدنان مندريس" الذي وعد أنصاره برد الاعتبار للموروث الديني للمجتمع، وبحرية ممارسة الأنشطة الاسلامية المحظورة، وفتح وظائف الخدمة العامة أمام جميع الكفاءات دون أي تمييز ديني، واتخاذ مجموعة من الاصلاحات أهمها:⁽²⁾.

- إلغاء قانون حظر الأذان باللغة العربية بتاريخ 02 جوان 1950،

¹ منال الصالح، نجم الدين أريكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997، الطبعة الأولى(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2012)،ص.12.

²Bora Kanra Islam,Op.Cit,P.47.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

- رفع الحظر على البرامج الدينية وتلاوة القرآن الكريم في الإذاعة الرسمية،
- السماح بتدريس الاسلام السني في المرحلة الابتدائية بعد موافقة الأبوين،
- إفتتاح مدارس تكوين الأئمة والخطباء في جميع أنحاء تركيا شهر أكتوبر 1951⁽¹⁾،
- اطلاق برنامج لبناء 15000 مسجد جديد عن طريق جمع التبرعات،
- إعادة فتح 616 مسجدا من المساجد التاريخية والأضرحة،
- زيادة نسبة توظيف الأئمة والخطباء أضعاف ما يتم تكوينه في المعاهد، وتغطية النقص عن طريق خريجي المدارس القرآنية الطرقية وخصوصا خريجي المدارس المسلمانية.
- زيادة نشر المطبوعات الاسلامية، وتأسيس مزيد من المنظمات والمؤسسات الدينية التي ارتفع عددها من 5799 منظمة عام 1955، إلى 12034 منظمة عام 1960 منها 5104 دينية⁽²⁾.
- رفع الإقامة الجبرية على الشيخ سعيد النورسي(1876-1960)، كأحد أبرز الشخصيات الدينية المعارضة للنظام الأتاتوركي⁽³⁾.

ثالثا: ظهور أحزاب الإسلام السياسي بين 1970 إلى 1980

عرفت هذه المرحلة ظهور العديد من الأحزاب السياسية ذات التوجه المحافظ، أو التي توصف بأحزاب الإسلام السياسي، ورغم عدم تصنيفه كحزب محافظ، إلا أن تجربة حزب العدالة (Adalet Partisi) AP الذي تأسس بعد حظر الحزب الديمقراطي عام 1960، كان لها أثر بارز في دفع النخب المحافظة التقليدية إلى التكتل وتأسيس أحزاب سياسية تمثلها وتدافع عن مصالحها، خصوصا وأن حكومة حزب العدالة التي تشكلت عام 1965، انتهجت سياسة تقوم على التسامح والتقارب مع الاسلاميين، بما فيها فتح مؤسسات الدولة أمام الإطارات المتدينة والنخبة المحافظة عموما.

¹)Gareth Jenkins,*Political Islam in Turkey Running West, Heading East?*(New York:Palgrave Macmillan,2008,)P.117.

²)Ibid,P.p.118-119.

³)Ibid,P.120.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

وعلى هذا الأساس انتقلت النخبة المحافظة منذ سبعينيات القرن الماضي من العمل السياسي غير المباشر، إلى العمل المباشر بتشكيل أحزاب سياسية إسلامية، تجمع نفس النخبة وتمثل نفس التوجه السياسي، ويتم تغييرها كلما تقام الصراع مع المؤسسة العسكرية وأجهزة الدولة العلمانية.

1- حزب النظام الوطني:

أو الملي نظام (Milli Nizam Partisi (MNP) كما يطلق عليه باللغة التركية، يعتبر أول حزب سياسي ذو خلفية إسلامية صريحة، تأسس بتاريخ 28 جانفي 1970 على يد النائب المستقل عن مدينة قونيا " نجم الدين أربكان"، مدعوما من طرف زعيم جماعة "إسكندر باشا" الشيخ " محمد زاهد كوتكو" والذي تبني مجموعة من الأهداف تقوم على حماية مصالح صغار التجار، والصناعيين والحرفيين، ورجال الأعمال في الأناضول المهمش، ورفض السياسات الحكومية التحديثية، الأمر الذي جعله عرضة للحظر السياسي من طرف المحكمة الدستورية التي أصدرت حكمها عام 1971، بحجة مخالفة مبادئ الدستور وممارسة أنشطة مناهضة للعلمانية⁽¹⁾.

2- حزب السلامة الوطني: (Milli Selamet Partisi (MSP)

بعد فشل تجربة الحزب الأول، توجه نجم الدين أربكان إلى تأسيس هذا الحزب بتاريخ 11 أكتوبر 1972، قاده إلى المشاركة في حكومتين ائتلافيتين، الأولى بين 1973-1974 برئاسة "بولند أجاويد" Biilen tEcevit إلى جانب حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة⁽²⁾، والثانية برئاسة "سليمان ديميريل" (حكومة الجبهة الوطنية) إلى جانب حزب العدالة، وحزب العمل الوطني، بين 1977-1980.

في واقع الأمر، لم يكن هدف نجم الدين أربكان، من مشاركة حزب السلامة الوطني في هذه الحكومات الائتلافية إلى جانب الأحزاب اليمينية واليسارية العلمانية، تمثيل تيار الإسلام السياسي أو النخبة المحافظة التقليدية، بقدر ما كان الهدف وراء ذلك الوصول والتغلغل داخل أجهزة ومؤسسات الدولة

⁽¹⁾ عمر الشوبكي، "الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة"، في عودة العثمانيين الإسلامية التركية، ط4، تحرير مجموعة مؤلفين (الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012)، ص.ص. 66-67.

⁽²⁾ William Hale, Ergun Ozbudun, *Islamism, Democracy and Liberalism in Turkey The case of the AKP* (London: Routledge, 2010), P.03.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

العلمانية، والعمل على تشكيل نخبة بيروقراطية وسياسية متدينة، من خلال شغل أكبر عدد ممكن من المناصب داخل هذه المؤسسات⁽¹⁾.

رابعاً: النخبة المحافظة بعد الانقلاب العسكري لعام 1980

بعد فترة الحظر السياسي بين 1980-1983، عاد نجم الدين أريكان مجدداً إلى النشاط السياسي عبر بوابة حزب الرفاه الذي قام بتأسيسه عام 1983 كبديل عن حزب السلامة الوطني المحظور، الأمر الذي مكن المحافظين من التغلغل في مؤسسات الدولة والأجهزة البيروقراطية وخصوصاً بعد تولي الرئيس "تورغوت أوزال" منصب رئيس الحكومة عام 1983، وذلك كوسيلة لتعويض النخبة اليسارية المغضوب عليها من طرف الجيش في الوظائف الحكومية والبيروقراطية⁽²⁾ وبالتالي تمهيد الطريق لنخبة حزب الرفاه للوصول إلى السلطة بشكل تدريجي، سواء من خلال الفوز برئاسة 29 بلدية بعد الانتخابات المحلية التي تم إجرائها عام 1994، وأهمها فوز رجب طيب أردوغان برئاسة بلدية اسطنبول، ثم تشكيل أول حكومة ائتلافية بقيادة نجم الدين أريكان بعد حصوله على 158 مقعداً نيابياً في الانتخابات البرلمانية لعام 1995.

رغم التجربة السياسية لأريكان، والتي تعود إلى ستينيات القرن الماضي، أظهرت حكومة الرفاه العديد من المواقف المناقضة لتوجهات الجيش وللمبادئ التي قامت عليها الجمهورية، من بينها:

- اعتبار فترة حزب الشعب الجمهوري وكمال أتاتورك فترة اضطهاد ضد الإسلام ورموزه،
- انتقاد عضوية تركيا في حلف الناتو وتوجهها نحو الغرب،
- رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي المسيحي، لأن ذلك من شأنه أن يفقدها سيادتها الكاملة، وهويتها الثقافية ويؤدي إلى استغلالها الاقتصادي،
- الدعوة إلى تأسيس الاتحاد الإسلامي والسوق الإسلامية المشتركة، والناتو الإسلامي، كبداية لتوحيد المسلمين بقيادة تركيا⁽³⁾.
- وصف النظام التركي بنظام الغرف المظلمة، والديمقراطية في تركيا بالديمقراطية الموجهة التي تقوم على الإحتيال.

¹)Bora Kanra Islam, Op.Cit, P.48.

²) منال الصالح، المرجع السابق، ص.08.

³)William Hale and Ergun Ozbudun,Op.Cit,P.p.06-07.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

كما ذهب حزب الرفاه إلى أبعد من ذلك، باقتراح اعتماد تعددية قانونية، تقوم على السماح لكل جماعة دينية بالعيش وفق نظامها القانوني الخاص بها، وقد نتج عن هذه التوجهات الحكومية ما يلي:

- إصدار المحكمة الدستورية حكم يقضي بإغلاق حزب الرفاه، ومنع أعضائه من النشاط السياسي ابتداءً من عام 1998⁽¹⁾ لمدة خمس سنوات وفقاً للمادة 69 من دستور 1982،
 - إصدار مجلس الأمن القومي مذكرة عسكرية بتاريخ 28 فيفري 1997 تضمنت التهديد بالتدخل العسكري المباشر ما لم تقدم حكومة أركان استقالته، بذريعة الخطاب السياسي غير المقبول لدى المؤسسة العسكرية، والانتقاد الدائم للقيم العلمانية، ومبادئ المؤسس مصطفى كمال أتاتورك⁽²⁾.
- وبالتالي أظهرت تجربة حزب الرفاه، وجود فئة من الإسلاميين يمكنها الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، والتخلي عنها دون اللجوء إلى العنف في مواجهة سلطة الانقلاب، وتقديم البديل عبر تبني المنهج السلمي وتكوين جيل من الشباب الإصلاحية يكون قادراً على الانتصار منذ أول تجربة انتخابية عام 2002 وتشكيل حكومة مهيمنة منذ ذلك التاريخ⁽³⁾.

خامساً: النخب الدينية الدعوية

رغم الممارسة السياسية العلمانية التي جعلت من الدين في تركيا حرية شخصية، إلا أن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في بروز نخب إسلامية دعوية، لها شبكة واسعة من المدارس الدينية والمؤسسات الخيرية والاجتماعية الفاعلة، وبرزت طبقة متدينة، نتيجة الهجرة الواسعة لسكان الأرياف نحو المدن الكبرى، والتي كان لها دور كبير في دعم النخبة المحافظة الإصلاحية بقيادة رجب طيب أردوغان⁽⁴⁾.

¹)Ibid,P.08.

²)Ibid, P.04.

³)Menderes Cinar,Burhanettin Duran, "The specific evolution of contemporary Political Islam in Turkey and its'difference",in*Secular and Islamic Politicsin Turkey The making of the Justice and Development Party*,ed.Umit Cizre (london:Routledge,2008,)P.20.

⁴) أنجيل راباسا واف، ستيفن لا رابي، صعود الاسلام السياسي في تركيا، ترجمة: ابراهيم عوض، ط.01 (الرياض:مركز نماء للبحوث والدراسات،2015)، ص.35 .

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

وبذلك استطاع حزب العدالة والتنمية توحيد أغلب الجماعات والطرق الإسلامية التي حشدت أنصارها ومريديها، وعملت على إقناع المحافظين والمتدينين وحتى القوميين، لدعم هذا المشروع بشكل أكبر من دعمها لتورغوت أوزال ونجم الدين أريكان، وخصوصاً حركة الداعية "فتح الله غولن" قبل 2013 التي وظفت جميع وسائلها الرسمية وغير الرسمية، إضافة إلى الجماعات النقشبندية الكبرى، كجماعة "اسكندر باشا" Iskenderpasa، وجماعة "المنزل" Menzilciler، وجماعة "اسماعيل أغا" Ismailaga وجماعة "أرانكوي" Erenkoy، وجماعة "يهي للي"، وأتباع الطريقة "القادرية" Kadiriler، باستثناء بعض الجماعات التي ظلت تعارض حزب العدالة والتنمية، مثل الجماعة النورية "يني آسيا" YeniAsya وجماعة "وقف الفرقان" FurkanVakfi⁽¹⁾، وعموماً تجتمع هذه الجماعات في طريقتين رئيسيتين هما:

1- الطريقة المولوية: (جلال الدين الرومي)

مركزها مدينة قونيا، لها فروع في جميع أنحاء تركيا، تقوم على إتباع والاعتزاز بشخصية رجل الدين "جلال الدين الرومي"^(*)، وبمنهجه الصوفي ومؤلفاته وأشعاره، باعتباره أحد علماء الإسلام الذين يحظى فكرهم بالاحترام والتقدير ليس فقط بين أتباعه، ولكن حتى في أوساط نخبة السلطة المحافظة من خلال رعاية المراكز المخصصة لهذه الطريقة، ودعمها مالياً، وإحياء ذكرى وفاته، بمشاركة أعضاء من حزب العدالة والتنمية، وخصوصاً رجب طيب أردوغان، الذي كثيراً ما يستدل بجلال الدين الرومي⁽²⁾.

¹)Emrah Celik, "Power and islam in Turkey: the relationship between the AKP and sunni islamic groups, 2002–16" in *Authoritarian politics in Turkey Elections, Resistance and the AKP*, Edited by Bahar Baser, and Ahmet Erdi Ozturk (London: B. Tauris & Co. Ltd, 2017) P. 108

^{*} جلال الدين الرومي شاعر وعالم صوفي فارسي الأصل؛ ولد سنة 1207م بمدينة بلخ الأفغانية، وتوفي سنة 1273 في مدينة قونيا التركية، انشأ أتباعه طريقة "المولوية" نسبة إلى اللقب الذي أطلقه الأتراك عليه "مولانا جلال الدين الرومي" وتشتهر بالرقص الدائري حول النفس، انظر: "جلال الدين الرومي.. سلطان العارفين" وزعيم المولوية، 11 ديسمبر، 2016، على الرابط: <https://2u.pw/kWN7Up> (تاريخ التصفح: 23 فيفري، 2022).

²) سلمان داود سلوم العزاوي، حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية (عمان: دار أمانة للنشر والتوزيع، 2014) ص. 47.

2- الطريقة النقشبندية:

مقرها الرئيسي في مدينة اسطنبول، شيوخها على التوالي "محمد زاهد كوتكو" ثم الشيخ "محمود أسعد جوشان" وحاليا الشيخ " محرم نور الدين جوشان"، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسها الأول "محمد بهاء الدين النقشبندي" ذو الأصول الأوزبكية، بعد فترة الحظر عادت الجماعة إلى النشاط الديني والسياسي منذ عهد رئيس الحكومة السابق عدنان مندريس، وحظيت بالنفوذ والتأثير بفضل دعمها لحزب السلامة الوطني والرئيس تورغوت أوزال، ثم حزب الرفاه، وأخيرا حكومة العدالة والتنمية⁽¹⁾.

تنقسم الطريقة النقشبندية لأكثر من 20 جماعة، لكل واحدة منها شيخها، ومقرها ومنهجها، بعضها معروف بالتسامح تجاه الحياة العلمانية، بينما يتميز البعض الآخر بالتشدد، وخصوصا جماعة "اسماعيل أغا"، أكبر الجماعات النقشبندية وأكثرها تأثيرا في الحياة السياسية التركية، والتي تحظى بعلاقات جد متميزة مع نخبة السلطة وخصوصا الرئيس السابق عبد الله غول، والرئيس الحالي رجب طيب أردوغان⁽²⁾.

كما أن العديد من الأعضاء البارزين في حزب العدالة والتنمية، من وزراء ونواب مرتبطين بمختلف هذه الجماعات نذكر منهم:

- وزير الطاقة بين 2009-2015 "تانر يلديز" Taner Yıldız، ووزير الصحة بين 2002-2013 "رجب أكداغ" Recep Akdag وكلاهما من جماعة المنزل.
- رئيس الوزراء السابق "أحمد داود أوغلو"، ونائب رئيس الوزراء "نعمان كورتولموش" Numan Kurtulmus ، وزير التربية بين 2011-2013 "عمر دينجر" Omer Dincer، ورئيس الوزراء السابق "بن علي يلدريم"، وجميعهم تربطهم علاقات قوية مع جماعة إسكندر باشا⁽³⁾.

ويمكن إرجاع أسباب دعم هذه الجماعات لحزب العدالة والتنمية إلى ما يلي:

- الحفاظ على النفوذ الإقتصادي والسياسي داخل مؤسسات الدولة، وحماية الحقوق الدينية التي تم نيلها بعد نضال طويل ضد نخبة الدولة العلمانية، وبفضل إصلاحات حكومة العدالة والتنمية

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص.48.

⁽²⁾ أنجيل راباسا واف ستيفن لا رابي، المرجع السابق، ص.ص.45-47.

⁽³⁾ Emrah Celik, Op.Cit, P.109.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

وخصوصاً رفع القيود على توظيف طلبة مدارس الأئمة والخطباء في المناصب العليا، ورفع الحظر على إرتداء الحجاب في الجامعات وفي المؤسسات العامة، وإلغاء القيود المفروضة على التعليم وممارسة مختلف الأنشطة الدينية.

- الحفاظ على الأعمال التجارية الكبرى لهذه الجماعات في مختلف القطاعات (تعليم وبنوك واعلام..الخ)، والتي ازدهرت بفضل السياسات الاقتصادية لحكومة العدالة والتنمية، الأمر الذي جعلها جماعات تجارية فاعلة وذات تأثير في النشاط الاقتصادي التركي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: دوافع بروز النخبة المحافظة الليبرالية

يقسم الباحث "جميل يلمز" Kamil Yilmaz النخبة الحاكمة التركية إلى ثلاث أصناف هي:

- **النخبة العثمانية:** ذات المرجعية الإسلامية التي هيمنت على الامبراطورية العثمانية، بإستثناء العقود الأخيرة أين بدأ ينتشر في أوساطها الفكر القومي، والفكر الحدائثي والعلماني.

- **النخبة العلمانية:** هي تلك النخبة التي حكمت الجمهورية الحديثة من 1923 الى 1950، ثم من 1960 إلى 1980 التي تؤمن بمبادئ كمال أتاتورك، وتقوم على التفسير المتطرف للعلمانية.

- **النخبة المحافظة الليبرالية:** ظهرت منتصف الثمانينات كرد فعل على هيمنة العلمانية المتطرفة لتتشكل بذلك نخبة جديدة تجمع بين القيم الإسلامية الوسطية، والأفكار الليبرالية المعتدلة، والتي أدخلت تركيا حسب الباحث "إحسان داغي" Dağı İhsan عصر سياسي جديد أنهى العداء التاريخي نحو القيم الغربية الحدائثية في المجالين السياسي والاقتصادي⁽²⁾.

وقد بدأ صعود هذه النخبة بشكل واضح بعد حظر حزب الرفاه، ومنع نجم الدين أربكان من ممارسة أي نشاط سياسي مستقبلي، ما دفع بأعضاء الرفاه إلى تأسيس حزب الفضيلة شهر ديسمبر 1997 برئاسة القيادي المحافظ المقرب من نجم الدين أربكان "محمد رجائي كوتان"⁽³⁾، الأمر الذي ساهم في الحفاظ

¹)Emrah Celik,Op.Cit, P.111.

²)Kamil Yilmaz,“The Emergence and Rise of Conservative Elite in Turkey”,*Insight Turkey*, vol.11,no.02 (April 01,2009):P.117.

³)عمر الشويكي، المرجع السابق، ص.77.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

على نفس الخطاب السياسي التقليدي، خصوصا بعد تراجع نتائج الحزب شهر أبريل 1999 بالمقارنة مع ما حققه حزب الرفاه عام 1995⁽¹⁾.

وبالتالي مهدت مرحلة ما بعد الانتخابات لإنقسام أعضاء حزب الفضيلة إلى جناحين هما:

- **الجناح المحافظ التقليدي:** بعد إصدار المحكمة الدستورية قرار حظر حزب الفضيلة بتاريخ 22 جوان 2002، أسس الجناح المحافظ حزب بديل أطلق عليه حزب السعادة، ترأسه بعد المهندس "محمد رجائي كوتان" أستاذ الاقتصاد " نعمان قورتولموش" Numan Kurtulmuş والذي انفصل لاحقا عن الحزب، ثم "مصطفى قالاماق"⁽²⁾، ومنذ أكتوبر 2016 "تمل قره ملا أوغلو" وإلى جانب برنامجه الإسلامي، والتربوي والتاريخي، يمتلك حزب السعادة العديد من المؤسسات الشبابية، والإجتماعية المتدينة، التي تعتبر أدوات للتعبئة وتجنيد المناصرين، وخصوصا جمعية شباب الأناضول ذات الطابع السياسي والدعوي والإجتماعي..الخ⁽³⁾.
- **الجناح المحافظ الليبرالي:** يمثله الأعضاء الذين قرروا الانفصال عن حزب الفضيلة، وتأسيس حزب جديد بهدف إحداث قطيعة مع تجربة نجم الدين أريكان السياسية والحزبية، وتجربة النخبة الإسلامية التقليدية المعادية للمؤسسات والمبادئ العلمانية في تركيا⁽⁴⁾.

وبالتالي دفع الإصلاحيين إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية العديد من العوامل أهمها:

- الرغبة في إنهاء الصراع القضائي الذي أضعف التيار الإسلامي، ونتج عنه حظر حزب الرفاه وإقصاء رموز الحزب خصوصا نجم الدين أريكان، ووزير العدل " شوكت كازان" إلى جانب الحكم على رجب طيب أردوغان بالسجن لعشرة أشهر.
- استمرار النخبة المحافظة في خطابها التقليدي المناهض للموروث العلماني للدولة⁽⁵⁾.

¹ سلمان داود سلوم العزاوي، المرجع السابق، ص.72.

² محمد الهامي، وآخرون، حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكرة والتجربة، الطبعة الأولى (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016)، ص.39.

³ نفس المرجع، ص.41.

⁴ Bora Kanralislam, Op.Cit,P.50.

⁵ حسين بسلي، عمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص.292.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

- فشل "عبد الله غول" مرشح الجناح الإصلاحية في الفوز برئاسة الحزب بتاريخ 14 ماي 2000 ضد منافسه رجائي كوتان المدعوم من تيار نجم الدين أريكان⁽¹⁾.
- استمرار المواجهة بين حزب الفضيلة والجيش الذي أعلن أنه لن يتساهل مع أي حكومة إسلامية أخرى في تركيا.
- إصدار المحكمة الدستورية قرار غلق حزب الفضيلة في 22 جوان 2001، بذريعة مناهضة العلمانية وإعادة نشاط حزب الرفاه، والدعوة إلى إلغاء الحظر على الحجاب في الجامعات⁽²⁾.
- إستغلال نقشي ظاهرة الفساد الحكومي والأزمة الاقتصادية التي مست الإقتصاد التركي عام 2001 وأدت إلى إنهيار العملة التركية، والقطاع المصرفي عموماً، للمطالبة بالتغيير عن طريق حزب جديد يمكن له أن يشكل حكومة نظيفة.
- تراجع دعم ناخبي الطبقة الفقيرة، وطبقة العمال والفئات المحافظة لأحزاب اليسار التي لم تعد قادرة على اقناع الناخبين ببرامجها وسياساتها الاقتصادية⁽³⁾.
- رغبة طبقة رجال الأعمال الأناضوليين، في دعم حكومة جديدة بقيادة رجب طيب أردوغان حتى يتم التخلص من هيمنة منظمة توسياد (اتحاد رجال الأعمال الأتراك) على الإقتصاد⁽⁴⁾.
- تعاطف الناخبين مع رجب طيب أردوغان بالنظر إلى انجازاته كرئيس لبلدية إسطنبول⁽⁵⁾.

أمام هذه التحديات التي أصبحت تعيشها تركيا، طرح أردوغان مشروعه السياسي على الأوساط الداعمة له، خصوصاً رجال الأعمال في منظمة موصياد، وبعض الناشطات الليبراليات للمشاركة في تأسيس الحزب الجديد⁽⁶⁾، ووفقاً لهذه الدوافع تم تأسيس حزب العدالة والتنمية في الرابع عشر من شهر أوت عام 2001، من طرف 71 عضواً من الإصلاحيين، في مقدمتهم رجب طيب أردوغان، وعبد الله

⁽¹⁾ سلمان داود سلوم العزاوي، المرجع السابق، ص.ص. 72-73.

⁽²⁾ محمد الهامي، وآخرون، المرجع السابق، ص. 36.

⁽³⁾ أنجيل راباسا واف، ستيفن لارابي، المرجع السابق، ص.ص. 99-100.

⁽⁴⁾ حسين بسلي، عمر أوزباي، المرجع السابق، ص.ص. 306-308.

⁽⁵⁾ Hakan Yavuz, *Secularism and Muslim Democracy in Turkey* (UK :Cambridge University Press, 2009,)P.81.

⁽⁶⁾ حسين بسلي، عمر أوزباي، المرجع السابق، ص.ص. 312-313.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

غول و"علي باباجان"، و"تعيم شاهين"، و"بن علي يلدريم"، و"يشار يافيش"، انظم إليهم 53 نائباً برلمانياً عن حزب الفضيلة⁽¹⁾ يمثلون مختلف الفئات السياسية والاجتماعية، الثقافية والدينية⁽²⁾.

وإضافة إلى الكتلة الأساسية المنتمية إلى التيار الإسلامي، انظم إلى حزب العدالة والتنمية أعضاء عن أحزاب يمين الوسط، وخصوصاً حزب "الوطن الأم"، وحزب "الطريق القويم"، وكذلك أعضاء يمثلون التكنوقراط، وأساتذة الجامعات، والمهنيين، إضافة إلى رجال أعمال من الطبقة البرجوازية الصاعدة في إسطنبول، وفي مناطق الأناضول⁽³⁾.

المطلب الثالث: أيديولوجية نخبة السلطة المدنية (حزب العدالة والتنمية)

من أجل التواجد على الساحة السياسية، والوصول إلى السلطة كان لا بد لحزب العدالة والتنمية أن يتنكر، ويقوم بتغيير لغته لاستعاب متطلبات الليبرالية الجديدة والعولمة، وبالتالي التخلي عن الخطاب الديني، وخطاب القطاعات المستعبدة في المجتمع التركي، ويصبح مالياً للخطاب الغربي للإنضمام للإتحاد الأوروبي، أي عدم الظهور بنفس مظهر التيار المحافظ الذي يتشكل من طيف واسع من القوى التي تدافع عن وحدة الدولة القومية ككيان عضوي واحد، والمؤيد لوحدة الأمة ولفكرة الإسلام العثماني وخلق رابطة بين الدولة، والأمة، والدين، والمجتمع العثماني التقليدي.

وفق هذا السياق صرح أردوغان بمجرد تأسيس حزب العدالة والتنمية، بأن هوية هذا الحزب تتسع لتشمل الخطاب الإسلامي والعلماني معاً، وبأنه ليس امتداداً للإسلاميين فقط، بل على العكس من ذلك هو موجه لكل الأتراك، بقوله: "نحن كلنا تركيا... لقد نزعنا قميص ملي جوروش من جسمنا"، أي أن حزبه مستعد للتعاون مع الجبهة العلمانية، وأنه سيحتضن المجتمع ككل من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ولن يكون حكراً على طائفة أو فئة دون غيرها⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص.323.

⁽²⁾ "حزب العدالة والتنمية التركي يحتفل بالذكرى الـ17 لتأسيسه"، daily sabah، 14 أوت، 2018، على الرابط: <https://bit.ly/3P21N51> (تاريخ التصفح: 10 جويلية، 2019).

⁽³⁾ خالد الحروب، المرجع السابق، ص.14.

⁽⁴⁾ فريد صلاح الهاشمي، تركيا في ضوء الحقائق (اسطنبول: دار العبر للطباعة والنشر، 2014)، ص.411.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

وبذلك سعى حزب العدالة والتنمية إلى التغلب على مشكلة الشرعية التي واجهتها الأحزاب المحافظة السابقة، بسبب أصولها و منطلقاتها الإسلامية، من خلال تبني خطاب الديمقراطية وفقاً لمعايير كوينهاغن، بإعتبارها الرؤية السياسية الوحيدة للتمكن من الوصول إلى السلطة، والحل الوحيد للتواصل وفتح باب الحوار مع بيروقراطية الدولة، والطبقة المثقفة العلمانية، والقوى الأجنبية المناهضة لأي مشروع اسلامي، وخاصة دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية بعد تجربة نجم الدين أريكان⁽¹⁾.

وبالتالي يهدف تغيير مقاربة الإسلام السياسي التقليدي، وتبني شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والتعاون مع صندوق النقد الدولي، وحلف شمال الأطلسي، والمطالبة بالعضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي، والتقارب مع المؤسسات العلمانية، وإعطاء أهمية للشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع إسرائيل بالنسبة للأمن القومي التركي إلى:

- زيادة فرص مشاركة الحزب في النظام السياسي،
- توسيع القاعدة الشعبية للحزب،
- الحصول على الشرعية الدولية والدعم الغربي في مواجهة المؤسسات العلمانية الوصية، خصوصا القضاء، والبيروقراطية، ووسائل الإعلام، والجيش⁽²⁾.

من هذا المنطلق يصنف حزب العدالة والتنمية بوصفه حزب يميني وسطي يستمد بعض مبادئه الإقتصادية والبيروقراطية من التجربة السياسية لرئيس الحكومة التركية السابق "عدنان مندريس"، وتجربة الرئيس التركي "تورغوت أوزال"⁽³⁾، ويعرف نفسه بأنه حزب "محافظ ليبرالي"، معتدل وملتمزم بالمبادئ والقيم العلمانية، وذلك حسب عضو الحزب "نهاد أرغين" Ergün Nihat يعود لسببين رئيسيين هما:

- الخوف من تكرار سيناريو إنقلاب 28 فيفري 1997 الذي أطاح بأريكان، وبالتالي التخلي عن فكرة الاسلاموية إرضاءً للمؤسسات الفاعلة داخليا وخارجيا.

¹)Hakan Yavuz,Op.Cit,P.87.

²)Recep Dogan,*Political Islamists in Turkey and the Gülen Movement*(Switzerland :Palgrave Macmillan, 2020,)P.26.

³)Hakan Yavuz,Op.Cit.,P.90.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

- إنهاء حالة التناقض بين القاعدة المتدينة والنخبة الليبرالية في الحزب من خلال تبني منهج ليبرالي اقتصادي، ومحافظ في الجانب السياسي⁽¹⁾.

فحتى لا يتم تكرار تجربة الأحزاب المحافظة التقليدية التي تقوم على أيديولوجية إسلامية محضة تستقطب وتخطب من خلالها فقط أصحاب هذه الأيديولوجية، دعى أردوغان إلى ضرورة رسم خط واضح وفاضل بين الدين والسياسة، حتى لا يظلم الدين، بشرط أن توفر العلمانية الأدوات الكفيلة بتحقيق التوازن بين الدين والسياسة، والتي تضمن حياد الدولة وبقائها على نفس المسافة من جميع الأديان⁽²⁾.

وكذلك الدعوة لتبني نهج تورغوت أوزال، من خلال التأكيد على عدم التعارض بين العقيدة المحافظة المعتدلة والحداثة والتقدم، وأن المهمة الأساسية لمن يستخدم السلطة، وبيروقراطية الدولة هو خدمة المصالح العامة، وتحسين الظروف المعيشية وجودة الخدمات، والقضاء على الصعوبات التي تواجه تحقيق مصالح الفرد، وليس فرض نمط حياة معين على جميع فئات الشعب التركي⁽³⁾.

وبالتالي يعتقد حزب العدالة والتنمية من الناحية الاقتصادية الأيديولوجية البراغماتية، التي تقوم على الاستخدام والتحكم في التكنولوجيا المعاصرة في جميع المجالات، والانفتاح على العالم لخلق ظروف اقتصادية أفضل للشعب التركي، وتقديم الخدمات وتحسين أداء الدولة، ومقاومة الفساد بدلا من التركيز على الصراعات الأيديولوجية والهوياتية التي تظل مسائل ثانوية، ويقابل ذلك حسب النائب "حسين بيسلي" Hüseyin Besli، براغماتية الناخبين الأتراك الذين يصوتون لحزب العدالة والتنمية ليس بسبب الانتماء للتيار الإسلامي، وإنما بسبب إنجازاته الاقتصادية والاجتماعية وما يمكن أن يحققه لهم⁽⁴⁾.

سعى أردوغان لتعريف الحزب بوصفه حزب ليبرالي، يؤمن بالمبادئ العلمانية الغربية، لا ينفي وجود خطاب سياسي موازي يؤكد على الدعوة للاعتزاز بالتقاليد العثمانية، خصوصا عندما يصرح بأنه "سيأتي يوم لن يعتلي أحد المنصة ليخبر الأمة ماذا تفعل، في ذلك اليوم ستعيش الدولة للأمة وستكون

¹)Ibid,P.92.

²)Bora Kanralislam,Op.Cit,P.p.51-52.

³)Hakan Yavuz,Op.Cit,P.82.

⁴)Ibid,P.p.83-85.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

السيادة لكافة الناس دون قيد أو شرط، ولن يفرض أحد تفوق مجموعة واحدة على باقي المجموعات على أساس الانتماء الأيديولوجي⁽¹⁾.

¹Ibid,P.91.

المبحث الثاني: النخب المدنية المؤثرة في المجال السياسي

يظهر البحث في ماهية النخب المؤثرة والفاعلة في المجتمع التركي، وفي حياته السياسية والاقتصادية، وجود العديد من الفئات والجماعات السياسية، والاقتصادية، والاعلامية والدينية. إلخ، التي تمثل المشهد السياسي، وتسيطر على السلطة، وتساهم في صنع القرار بشتى الأساليب والوسائل وتشكل النخب الأكثر قوة ونفوذاً في المجتمع، كإمتداد تاريخي لهيمنة بعضها منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة خصوصاً ذات التوجه العلماني والقومي، أو بصفتها نخب جديدة ساهمت مجموعة من العوامل في ظهورها⁽¹⁾.

وبالتالي تسيطر هذه النخب حسب الباحث في علم الاجتماع السياسي "علي أرسلان" Ali Arslan على الموارد الاجتماعية للدولة، والموارد الشخصية، وهي التي تحدد الكيفية التي يسير عليها المجتمع وتحدد مستقبله، وتتشكل من أصول اجتماعية وتعليمية متماثلة، وأساليب حياة متقاربة وتتميز بما يلي:

- انتشار علاقات المصاهرة بين أعضاء هذه النخب.
- الانتماء لنفس المدارس والجامعات.
- المكانة الاجتماعية المتماثلة.
- انتماء أفراد هذه النخب إلى الطبقة الوسطى وبعض الأسر البرجوازية⁽²⁾.

المطلب الأول: النخب السياسية

تتعدد معايير تصنيف النخب السياسية في تركيا، وتتداخل بين المعايير السياسية، والثقافية والدينية والاجتماعية، وبالتالي تقسم هذه النخب بحسب توجهاتها وانتماءاتها السياسية، من اليسار إلى اليمين والعلمانيين مقابل الإسلاميين، والأتراك مقابل الأكراد، والسنة مقابل الشيعة... إلخ⁽³⁾.

¹Ali Arslan, "The Turkish Power Elite" ,*International Journal of Human Sciences*,vol.03 (February 24, 2006):P.09.

²Ibid,P.p.10-11.

³Sevinç Bermek, *The Rise of Hybrid Political Islam in Turkey Origins and Consolidation of the JDP*, (Switzerland:Palgrave Macmillan, 2019) P.16.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

أولاً: النخبة العلمانية الكمالية (حزب الشعب لجمهوري)

تاريخياً تنقسم النخبة العلمانية، كأحد أهم التيارات السياسية في تركيا بين تيار العلمانية المعتدلة التي يمثلها الرئيس السابق " تورغوت أوزال"، وكل من يستند إلى روح المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن العلمانية مميزة من ميزات الدولة، إلى جانب أنصار العلمانية المتطرفة التي يمثلها مصطفى كمال أتاتورك إلى غاية الرئيس "أحمد نجدت سيزر" (2000-2007) الذي صرح بأن العلمانية تعني " فصل الشؤون الدينية عن الشؤون السياسية...، وتدخل الدولة في إيمان الفرد وعبادته"⁽¹⁾، ويصنف ضمن هذا التيار حزب الشعب الجمهوري الذي أسس عام 1923 ويهدف إلى :

- الدفاع عن المبادئ التأسيسية للجمهورية التركية⁽²⁾ كما جاءت في نص المادة الثانية من دستور عام 1937 القائلة بأن: " الدولة التركية هي دولة جمهورية، قومية، شعبية، ديمقراطية، علمانية وإصلاحية ثورية"⁽³⁾.
- دعم التغيير الاجتماعي، والسياسي، والديني، والتحديث الجذري لتركيا من الأعلى إلى القاعدة من خلال تشكيل حزب سياسي يمثل طليعة التغيير ويقوي مشروع التحديث والعلمانية⁽⁴⁾.
- تشكيل قاعدة شعبية وإنشاء مؤسسات مدنية حكومية وغير حكومية داعمة لبرنامج أتاتورك⁽⁵⁾.
- ترسيخ النظام العلماني وإحداث قطيعة مع ماضي المجتمع وتاريخه العثماني،

¹ أحمد ت كورو، العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين الولايات المتحدة فرنسا وتركيا، ترجمة: ندى السيد، الطبعة الأولى) بيروت: الشبة العربية للبحوث والنشر، (2012)، ص.ص. 262-263.

² مطهر الصفاري، الأحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا 2002-2018 (اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2019)، ص. 13.

³Joakim Parslow, *Turkish Political Parties and the European Union How Turkish MPs Frame the Issue of Adapting to EU Conditionality*, ARENA Report, No.07 (Norway: Centre for European Studies, June 2007), P.30.

⁴ عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ط1 (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص.ص. 37-40.

⁵Kemal H. Karpat, "The Republican People's Party, 1923-1945", in *Political Parties and Democracy in Turkey*, ed. Metin Heper, Jacob M. Landau (London: B. Tauris & Co Ltd, 1991), P.42.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

- تعويض الشرعية الدينية بمفهوم الشرعية العلمانية، التي تمثل الخط الفاصل بين المستنيرين والرجعيين، لتصبح عقيدة أتاتورك عقيدة الجمهورية الجديدة، ويصبح حزب الشعب الجمهوري حزب الدولة الذي يحدد أيديولوجيتها وتوجهاتها⁽¹⁾.
- تغيير طبيعة الدولة التي تشكلت عبر التاريخ على التعددية العرقية، واللغوية والاثنية إلى دولة قومية علمانية تتدخل في أنماط الحياة، والأخلاق والسلوكيات والعادات الإجتماعية.
- التخلص من كافة مظاهر الحياة الشرقية، وتعويضها بالقوانين العلمانية المستمدة من التجارب الألمانية، والايطالية والسويسرية والفرنسية⁽²⁾.
- وبعد فترة الهيمنة على السلطة خلال السنوات الأولى للجمهورية، مر حزب الشعب الجمهوري منذ 1946 بمحطات سياسية ساهمت في تراجع لصالح قوى سياسية صاعدة أهمها مايلي:
- تراجع نخبة الحزب بقيادة عصمت إينونو لصالح نخبة الحزب الديمقراطي بقيادة "عدنان مندريس" و"جلال بيار" بعد اقرار التعددية الحزبية عام 1946⁽³⁾،
- المشاركة في الحكومات الائتلافية بين 1973-1979 بقيادة رئيس الحزب "بولنت أجاويد" Bülent Ecevit⁽⁴⁾،
- العودة إلى النشاط السياسي منذ عام 1992 تحت قيادة "دنيز بايكال" Deniz Baykal بعد مرحلة الحظر السياسي منذ عام 1980، ومن تم العودة لتمجيد الخطاب الأتاتوركي، ومبادئ الدولة العلمانية والتحذير من التيار الاسلامي الصاعد، والدعوة لتبني ثقافة وقيم وتقاليد اليسار والتعايش بين مختلف المجموعات العرقية والدينية وتغيير مفهوم الدولاتية⁽⁵⁾.

¹ فريد صلاح الهاشمي، المرجع السابق، ص.ص. 375-377.

² Kamil Yilmaz, Op. Cit, P.118.

³ راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية: الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة: علا عادل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)، ص. 67.

⁴ Aydin Cingi, "CHP: A Party on the Road to Social Democracy", Berlin : friedrichebertstifting, June 2011, P.03. <https://library.fes.de/pdf-files/id/ipa/08193.pdf> (accessed March 22, 2020).

⁵ Barry Rubin, Metin Heper, *Political Parties in Turkey* (London: Frank Cass, 2002), P.p.111-112.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

وبذلك يعتبر حزب الشعب الجمهوري حزب المعارضة الرئيسي منذ 2002، عرف تطورا فكريا وتنظيميا ملحوظا منذ تولي زعيمه الحالي " كمال كلجدار أوغلو" منصب الرئيس عام 2010⁽¹⁾ من خلال الإصلاحات الداخلية التي تهدف لمعالجة الأزمة الأيديولوجية، وأزمة القيادة، والتحديات التنظيمية الداخلية ومواجهة الانتقادات المتعلقة بالخطاب القومي النخبوي، من خلال إظهار بعض المرونة تجاه بعض المسائل الدينية وخصوصا حرية إرتداء الحجاب، والدعوة لتعزيز الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد والتحقيق في الجرائم التي وقعت جنوب شرق الأناضول خلال التسعينيات⁽²⁾.

رغم ذلك لم يستطع الحزب التجرد من فكرة الصراع التاريخي ضد التيار المحافظ، كما لم يستطع تقديم سياسيات بديلة تتناسب مع تطلعات الناخبين الأتراك، مكتفيا بدور المعارضة والاعتماد على دعم أجهزة الوصاية خلال فترات معينة، والسعي لحظر حزب العدالة والتنمية بتهمة معاداة العلمانية.

ثانيا: النخبة اليسارية (حزب اليسار الديمقراطي)

بعد قطع صلته بحزب الشعب الجمهوري، أسس "بولند أجاويد" رفقة زوجته "راشان أجاويد" Rahsan Ecevit عام 1985 حزب جديد أطلق عليه اليسار الديمقراطي⁽³⁾ يقوم على اعتناق المبادئ التقليدية للييسار وحزب الشعب الجمهوري وخصوصا: مناهضة إقتصاد السوق، السياسة الاقتصادية الدولالية ومعارضة صعود التيار الاسلامي، ويختلف عنه في القومية التركية المتطرفة، واستهداف الفئة الإسلامية المعتدلة وليس العلويين فقط⁽⁴⁾.

رغم برنامج اليساري يصنف في الجانب السياسي على أنه حزب قريب من اليمين، يقوم على بنية مركزية شديدة تعتمد على آراء وقناعات زعيمه "بولند أجاويد" والموروث الأتاتوركي، وهو ما يفسر مشاركته في الحكومة الائتلافية التي تم تشكيلها عام 1999 إلى جانب الحركة القومية التي تنتمي

¹)Sinan Ciddi,Berk Esen, "Turkey's Republican People's Party: Politics of Opposition under a Dominant Party System", *Turkish Studies*, Vol.15,No.03(2014):P.p.420-423.

²)Ibid,P.424.

³)Suat Kiniklioglu, "The Democratic Left Party:Kapikulu Politics *Par Excellence*", in *Political parties in Turkey*, ed.,Metin Heper,and Barry Rubin (GB:Frank Cass, 2002,)P.p.02-05.

⁴)Ali Çarkoglu ,Ersin Kalaycioglu,*Turkish Democracy Today Elections, Protest and Stability in an Islamic Society* (London:I.B.Tauris& Co Ltd, 2007,)P.24.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

لأحزاب اليمين المتطرف وحزب الوطن الأم اليميني، بهدف تنفيذ برنامج مشترك يقوم على الدولاتية ومحاربة التنظيمات الكردية المسلحة في جنوب شرق تركيا⁽¹⁾.

ثالثاً: النخبة القومية (حزب الحركة القومية)

الحركة القومية (MHP) Milliyetçi Hareket Partisi حزب ذو توجه يميني متطرف، ورث حزب الأمة الريفي الجمهوري خلال الخمسينيات، أسس بتاريخ 09 فيفري 1969 بزعامة العقيد" ألب أرسلان تركش" Alparslan Türkeş⁽²⁾، بعد نجاحه في إثارة النزعة القومية في أوساط القوميين المتعصبين، أو من يطلق عليهم بالطورانين الذين يمثلون ما يقارب 12 بالمئة من الشعب التركي⁽³⁾.

وعلى عكس الأحزاب العلمانية اليسارية، تدافع الحركة القومية بشدة على المبادئ المشكلة للهوية التركية سواءً المستمدة من الإسلام أو من القومية التركية، وترفض حسب تعبير تركش "القومية التي تنكر الإسلام والإسلام الذي يتجاهل القومية"⁽⁴⁾ ويدعوا من خلال كتابه " الأنوار التسعة" الى تسعة مبادئ تمثل عقيدة الحركة ومنهجها السياسي الهادف الى الجمع بين تعاليم الدين الإسلامي، وفي نفس الوقت الإعتراز بالقومية التركية التي تشمل: القومية الطورانية، والمثالية، والأخلاقية، والعلمية، والإجتماعية والريفية، وتكوين الشخصية الحرة، والتطويرية المجتمعية، والتقنية⁽⁵⁾.

وعموماً شهدت فترة رئاسة تركش للحركة العديد من التطورات التي أثرت على مسيرة الحركة أهمها:

- تأسيس منظمة " الذئاب الرمادية" التي قادت الصراع المسلح ضد التنظيمات اليسارية خلال السبعينيات،

- التعرض للحظر السياسي بعد 1980 وتأسيس حزب العمل القومي عام 1985.

¹)Joakim Parslow,Op.Cit,P.p32-33.

²) منتصر مجيد حميد، " الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا"، ص.320.على الرابط: <https://2u.pw/E5YmOF> (تاريخ التصفح 13 فيفري، 2019).

³) فريد صلاح الهاشمي، المرجع السابق، ص.397.

⁴)Mustafa Çağatay Aslan, "The restrictive impact of party ideology on party strategy:Turkey's radical right the nationalist movement party after june 2015 elections",*İ.Ü. Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi*,no.55 (October 2016) ,P.74.

⁵) فريد صلاح الهاشمي، المرجع السابق، ص.ص.398-399.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

- سجن العشرات من أعضاء الحركة بتهمة المشاركة في اغتيال بعض الشخصيات العامة، ومنع تركش من النشاط السياسي إلى غاية منتصف التسعينيات⁽¹⁾.

كما شهدت الحركة بعد وفاة تركش عام 1997، وتولي "دولت بهجلي" Devlet Bahçeli منصب الرئاسة مراجعة العديد من المفاهيم والمبادئ التأسيسية، بما فيها دور الدولة في مسائل الدين، ورفض القيود العلمانية على الحريات الدينية، وكذلك التراجع عن بعض الآراء القومية المتطرفة، والابتعاد عن استخدام العنف، وقبول إندماج تركيا في الاقتصاد الحر⁽²⁾.

ورغم بقائها في المعارضة إلا أنها أبدت نوع من التقارب مع حزب العدالة والتنمية في العديد من القضايا ذات الإهتمام المشترك، وخصوصا رفض الحظر على الحجاب في الجامعات والمؤسسات العامة، والتصويت لصالح القرار الذي يلغي هذا الحظر عام 2008، إلى جانب المطالبة برفع القيود المفروضة على دورات تحفيظ القرآن في المساجد، والدعوة إلى الحفاظ على بنية الأسرة، والمطالبة برفض عقوبة الاعدام التي تم إلغاؤها بشكل نهائي عام 2004⁽³⁾.

وبالتالي انتقلت الحركة القومية بفضل هذا التقارب من مجرد حزب ثانوي، لم يستطع تجاوز عتبة 10 بالمئة كشرط للدخول للبرلمان عام 1995 ثم عام 2002 ، إلى ثالث قوة سياسية في تركيا بعد الحزب الحاكم، وحزب الشعب الجمهوري، بحصولها على نسبة 14.3 بالمئة من أصوات الناخبين و 71 مقعدا نيابيا خلال الانتخابات النيابية لعام 2007، بفضل تطابق آرائه مع النزعة القومية التي اجتاحت تركيا في تلك الفترة، المتعلقة برفض المقاربة الأوروبية نحو المسألة القبرصية والكردية، ورفض التماطل في حسم انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، والدعوة إلى محاربة حزب العمال الكردستاني، ومعارضة السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ منتصر مجيد حميد، المرجع السابق، ص.321.

⁽²⁾Gamze Avci, "The Nationalist Movement Party's Euroscepticism: Party Ideology Meets Strategy " , *South European Society and Politics*, Vol.16, No.3 (September 2011:)P.p.437-438.

⁽³⁾Mustafa Çağatay Aslan, Op.Cit,P.75.

⁽⁴⁾Gamze Avci, Op.Cit,P.439-443

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

ورغم المراجعات التي شهدتها الحركة، إلا أنها في المقابل ظلت متمسكة ببعض الأراء القومية المتطرفة، وخصوصا معارضة أي تسوية مع حزب العمال الكردستاني وباقي التنظيمات الكردية المسلحة⁽¹⁾ وهي الرؤية التي عبر عنها بهجلي بقوله: "إننا مستعدون للقتال خمسون عاما مقابل أي تنازل تقدمه الحكومة لحزب العمال الكردستاني الذي قاتل الدولة ولا يزال لأزيد من 25 عاما"⁽²⁾.

التقارب مع الحكومة منذ عام 2016 في العديد من المسائل السياسية، عرض الحركة لأزمة داخلية نجم عنها انشقاق مجموعة من الأعضاء بقيادة وزيرة الداخلية في حكومة الرفاه"ميرال أكشنار"، التي فضلت تأسيس حزب يميني جديد أطلق عليه"حزب الجيد" أو حزب الخير، بعد رفضها استمرار دولت بهجلي كرئيس للحركة القومية ومعارضة الانتقال للنظام الرئاسي، والتحالف مع حكومة العدالة والتنمية⁽³⁾.

رابعا: النخبة الكردية

لعبت الانقسامات الاجتماعية والسياسية في تركيا دورا مهما في دفع الحركة الكردية منذ السبعينيات إلى النشاط ، وإنشاء أحزاب سياسية كردية منذ التسعينيات، على الرغم من عتبة 10 في المائة التي حالت دون تمثيل هذه الأحزاب في البرلمان، واستغلال هذا الانقسام والتهميش الذي تعرضت له الأقلية الكردية للاستجابة لبعض مطالب الأقلية الكردية⁽⁴⁾.

تاريخيا ظلت الأقلية الكردية بمختلف توجهاتها، أحد فئات المحيط المهمش في مقابل النخبة التركية التقليدية التي هيمنت على المركز، بدأت نشاطها منذ إعلان تأسيس الجمهورية الحديثة في ريف الأناضول المعارض للتغريب وعلمنة الدولة، وتهميش اللغات غير التركية، وإسقاط الخلافة الإسلامية⁽⁵⁾، وخارج هذه المرحلة التاريخية لم يكن للمجتمع الكردي أي حزب سياسي يمثله ويدافع عن مصالحه إلى

⁽¹⁾ مطهر الصفاري، المرجع السابق، ص.19.

⁽²⁾ Mustafa Çağatay Aslan, Op.Cit, P.76.

⁽³⁾ مطهر الصفاري، المرجع السابق، ص.38.

⁽⁴⁾ Sevinç Bermek, *The Rise of Hybrid Political Islam in Turkey Origins and Consolidation of the JDP*, (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019) P.15.

⁽⁵⁾ Ibid, P.19.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

غاية تسعينيات القرن الماضي، بعد الجهد المبذول من طرف بعض الجمعيات السرية منذ السبعينيات ومختلف الحركات السياسية والثقافية التي تطالب بالحقوق الثقافية واللغوية للأكراد ورفع التهميش⁽¹⁾.

وبالتالي تشكلت منذ التسعينيات العديد من الأحزاب القومية الكردية التي إتخذت العمل السياسي كألية لتحقيق أهدافها، أهمها:

- حزب العمل الشعبي (HEP) تأسس عام 1991، وحل ثالثا في الانتخابات في نفس العام⁽²⁾.
- الحزب الديمقراطي (DEP) أسسه مجموعة من أعضاء حزب العمل الشعبي عام 1991، قبل اغلاقه عام 1994 بسبب شعاراته القومية، ولغة خطاب زعيمه "يشار كايا" Yaşar Kaya.
- حزب الشعب الديمقراطي HADEP أسس عام 1995، ورغم تمثيله للأكراد لم يستطع الدخول إلى البرلمان بسبب عدم التجانس في الكتلة التصويتية للأكراد، وتصويت الأكراد السنة المحافظين للأحزاب الإسلامية تم إغلاقه عام 2003 بقرار من المحكمة الدستورية بتهمة الارهاب⁽³⁾.
- حزب الديمقراطي الشعبي DEHAP تأسس عام 1997، قبل أن يتم حظره بأمر من المحكمة الدستورية عام 2005، ويتم تأسيس الحزب المجتمعي الديمقراطي DTP كوريث للأحزاب الكردية التي تم اغلاقها، حيث رفض المشاركة في انتخابات 2007 واختار بدلا من ذلك دعم المستقلين في المناطق الكردية، مما ساهم في وصول 20 نائبا يمثلون الأقلية الكردية إلى البرلمان، ورغم فوزه في 99 بلدية خلال الانتخابات المحلية لعام 2009، أثار تقارب الحزب مع حزب العمال الكردستاني المصنف كمنظمة إرهابية انتباه السلطة التي قررت إغلاقه عام 2009.
- حزب السلام الديمقراطي (BDP) تأسس عام 2008 وساهم في وصول 36 نائبا كرديا مستقلا إلى البرلمان عام 2011، فبعد تعرض العشرات من أعضائه للاعتقال على إثر مقتل 24 جنديا تركيا بتهمة العلاقة مع منظمات كردية مسلحة (KCK و PKK)، تم شهر أكتوبر 2011 تنظيم مؤتمر جمع العديد من النقابات العمالية ومنظمات البيئة، ومنظمات المجتمع المدني والحركات

¹⁾ Ibid, P.p.43-44.

⁽²⁾ "تاريخ الأحزاب السياسية الكردية في تركيا"، 24 جوان، 2015، على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/9827> (تاريخ التصفح: 27 ديسمبر، 2022)

³⁾ Sevinç Bermek, Op.Cit, P.48

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

السياسية والدينية الكردية، التي قررت إنشاء حزب الشعوب الديمقراطي بهدف استقطاب أصوات الأتراك والأكراد معا ممن يؤمنون بالديمقراطية وحقوق الإنسان⁽¹⁾.

- حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) أو حزب الفصائل العرقية الديمقراطي تأسس عام 2012 وسمي بهذا الإسم بوصفه تحالف يجمع سبع تشكيلات سياسية كردية، برئاسة صلاح الدين دميرتاش "Selahattin Demirtaş" المرشح الرئاسي عام 2014، والذي شارك في الانتخابات البرلمانية لعام 2015 وتحصل على 79 مقعدًا نيابيا بما يعادل 13% من الأصوات⁽²⁾.

المطلب الثاني: النخب الإعلامية

يعتمد صناع القرار والنخبة الحاكمة في تركيا، بشكل كبير على وسائل الإعلام كأداة للتعبير عن المواقف والسياسات وكسب الدعم والتأييد الشعبي، والتأثير في الرأي العام، وتعبئته تجاه القضايا السياسية والإقتصادية، إضافة إلى توفير البيئة السياسية، وإعادة تشكيلها في ظل الصراع بين النخب العلمانية والنخب المحافظة، والإعتماد على وسائل الإعلام كأحد أدوات هذا الصراع⁽³⁾، وتتباين الاتجاهات الفكرية لوسائل الإعلام التركية، وفقا لانتماءاتها السياسية وأيديولوجية أصحابها سواء كانوا رجال الأعمال، أو مؤسسات اقتصادية كبرى تتحكم في توجهاتها، بما يخدم مصالحها وسياساتها المعارضة أو الداعمة للسلطة، ويمكن تقسيم هذه النخبة إلى إتجاهين كبيرين هما: النخبة الاعلامية العلمانية والنخبة الإعلامية المحافظة (الإسلامية)، التي تطورت بتطور التجربة الصحفية والاعلامية عبر المراحل التالية:

- **مرحلة هيمنة الدولة:** بعد إعلان الجمهورية التركية، خضعت الصحف الموروثة عن العهد العثماني لسلطة الدولة⁽⁴⁾ التي جعلت منها مجرد وسيلة لتعزيز الأيديولوجية الأتاتوركية وتمجيد العلمانية، والترويج للحضارة الغربية والقومية التركية⁽⁵⁾.

¹)Ibid, P.p.49-50.

²) فريد صلاح الهاشمي، المرجع السابق، ص.ص.44-45.

³)عبد الكريم علي الديبسي، "الإعلام التركي من العثمنة إلى العلمنة"، مجلة أداب الفراهيدي، العدد.11 (جوان 2012): ص.472.

⁴) نفس المرجع، ص.ص.484-485.

⁵)Bilge Yesil, *Media in New Turkey The Origins of an Authoritarian Neoliberal State* (Chicago:University of Illinois ,2016,)P.21.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

- **مرحلة التعددية المقيدة:** رغم السماح بتأسيس العديد من الصحف الرائدة في تركيا بعد 1946 كصحيفة "حرييت" Hürriyet عام 1948 و"مليت" Milliyet عام 1950⁽¹⁾ إلا أن هذه الصحف لم تكن تتمتع بالحرية الكاملة وظلت مقيدة برغبات وتوجهات السلطة، خصوصا بعد الانقلاب العسكري لعام 1960⁽²⁾.
- **مرحلة التضيق على الصحافة:** خلال فترة السبعينيات والثمانينيات تراجعت حرية الصحافة في تركيا بشكل كبير، إذ تميزت هذه الفترة بغلق العشرات من الصحف، وسجن الصحفيين، وتراجع الاعلانات والدعم الحكومي في مجال الطباعة والنشر.
- **مرحلة التكتلات الإعلامية:** نتيجة الأوضاع السائدة اضطرت العديد من الصحف إما إلى ترك هذا القطاع أو بيع أصولها لمجموعات اقتصادية ورجال أعمال، ودمجها في مشاريع تجارية ومالية كبرى بلغ عددها أواخر الثمانينيات 06 تكتلات إعلامية و 03 تكتلات عام 1994⁽³⁾.

أولا: النخبة الإعلامية العلمانية

تبرز في تركيا مجموعات إعلامية كبرى، تضم كل واحدة منها عددا من الصحف والمجلات والمحطات الاذاعية، والتلفزيونية، ووكالات الأنباء، ودور النشر، تعرف أربع مجموعات منها بتوجهها العلماني الصريح وهي: مجموعة دوغان، ومجموعة بيلغن ميديا، ومجموعة روملي هولدنك، ومجموعة اقتصاد ميديا، واثنان ذات توجه اسلامي محافظ هي: مؤسسة فضاء الاعلامية التابعة للجماعة النورية وجماعة فتح الله غولن، ومجموعة اخلاص التي تمثل الطريقة النقشبندية.

¹ (ياوز بيدار، "تطور حرية الصحافة في تركيا"، في *التحول الديمقراطي في تركيا*، ط 01، تحرير ناظم تورال (القاهرة: مؤسسة فريديش ناومان، 2012)، ص.ص. 138-139.

² Beybin D. Kejanlıoğlu, "The Media in Turkey since 1970", in *Turkey since 1970 Politics, Economics and Society*, ed., Debbie Lovatt (New York: Palgrave Macmillan, 2001), P.p.115-116.

³ Ibid, P.p.119-120.

1- مجموعة أيدين دوغان:

تعتبر مجموعة دوغان المملوكة لرجل الأعمال التركي "أيدين دوغان" (*Dogan Aydin) أحد أكبر أقطاب الإعلام في تركيا، خصوصاً بعد شراءه لصحيفة "ملليت" من عائلة "كرشان" Karacan، والذي أصبح يحتل هذه المكانة بالنظر إلى علاقته العميقة بالمؤسسة العسكرية، والبيروقراطية العلمانية التي استغلها منذ عقود لتحقيق مصالحه التجارية⁽¹⁾ والفوز بعروض اقتصادية في القطاعات الأخرى⁽²⁾.

وبذلك يعد دوغان من أبرز وجوه النخبة العلمانية ورجال الأعمال والصناعيين النافذين، يهيمن لوحده على 60 بالمئة من سوق الإعلام التركي، عبر مجموعة واسعة من الصحف، والمجلات، والقنوات التلفزيونية، والمحطات الإذاعية، وشركات توزيع الموسيقى، والانترنت، وخصوصاً الصحف الأكثر مقروئية كصحيفة "حرييت" اليمينية العلمانية بالشراكة مع عائلة "سماوي" اليهودية بنسبة 30 بالمئة إضافة إلى صحيفة "ملليت"، وصحيفة "راديكال" Radikal وصحيفة "يني يوزيل" Yeni Yuzyil⁽³⁾.

وتتملك المجموعة خارج تركيا قناة "دي رومانيا" Kanal D Romania، ووكالة أنباء Dogan Haber Ajansy المعروفة اختصاراً بـDHA⁽⁴⁾ التي تم إطلاقها عام 1999 بعد اندماج وكالة أنباء حرييت مع وكالة أنباء ملليت، وللوكالة 34 مكتبا رئيسيا داخل تركيا، بالإضافة إلى مراسلين في بلدان العراق وأذربيجان، وجورجيا، وإيران، وسوريا، واليونان، وبلغاريا⁽⁵⁾، كما تمتلك المجموعة باقة من القنوات التلفزيونية أهمها: "Kanal D"، "Star TV"، "CNN Türk" وقناة "ATV"، "Digital TV"، إضافة إلى عشرات المجلات، والجرائد اليومية والأسبوعية، والمحطات الإذاعية والتلفزيونية الأخرى⁽⁶⁾.

(* بدأ أيدين دوغان أعماله التجارية رسمياً سنة 1959، ويسجل نشاطه الصناعي الأول في صناعة السيارات عام 1961 ثم يؤسس مجموعته الاقتصادية التي يعمل بها أكثر من 25 ألف موظف، في مجالات الطاقة، والإعلام، والصناعة والتجارة، والسياحة، والبنوك، والتأمينات، تستثمر مجموعته في 18 دولة حول العالم، ولها تحالفات مع 11 مؤسسة تجارية عالمية.

¹) Bilge Yesil, Op. Cit, P. p. 36-37.

²) Beybin D. Kejanlıoğlu, Op. Cit, P. 127.

³) عبد الكريم علي الديبسي، المرجع السابق، ص.ص. 488-495.

⁴) "أيدين دوغان"، المعرفة، على الرابط: <https://2u.pw/aIYeDk> (تاريخ التصفح: 09 فيفري، 2018).

⁵) عبد الكريم علي الديبسي، المرجع السابق، ص. 482.

⁶) عبد الله أحمد محمود، "خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية"، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 30 يونيو 2016، ص. 04. على الرابط: <https://2u.pw/JdE11n> (تاريخ التصفح: 20 نوفمبر، 2018).

2- مجموعة بيلغن:

تعود ملكيتها لعائلة "دنيج بيلغن" Dinc Bilgin التي تشرف على مجموعة من الصحف والقنوات أهمها: صحيفة "صباح" SABAH، وصحيفة "تقويم" TAKUIM، وصحيفة BUGUN، و"العصر الجديد" YENI ASIR، ومجلة "أكتول" AKTUL، ومجلة "برافو" PRAVO، إضافة إلى قناة "ميديا تيفي" Medya.Tv و"القناة السادسة" Kanal 6، وقناة ATV وغيرها.

3- مجموعة روملي القابضة: Rumeli Holding

تملكها عائلة "جيم أوزان" CEM UZAN وتشرف على مجموعة من القنوات منها: قناة "أنتر ستار" INTERSTAR و"قناة كرال" KRAL TV.. الخ.

4- مجموعة إقتصاد ميديا:

أسسها رجل الأعمال التركي "ايروك اقصوي" Aksoy Erol، وتمتلك المجموعة كل من صحيفة "أقشام" Aksam، وصحيفة "جونيش" Gunes و"مجلة بلاتين" PLATIN، إضافة إلى قناة "شو تيفي" SHOW.TV، وقناة "سينه 05" CINE-5 وغيرها من القنوات⁽¹⁾.

ثانياً: النخبة الإعلامية المحافظة

رداً على نفوذ النخبة الإعلامية العلمانية، ودورها في نشر القيم الغربية على حساب عناصر الهوية والقيم الوطنية، وضعت بعض الجماعات الدينية المحافظة، استراتيجيات إعلامية تهدف لإطلاق عشرات الصحف، والقنوات الخاصة، والمحطات الإذاعية في جميع أنحاء البلاد، بهدف ترسيخ الرؤية الإسلامية ليس فقط داخل الوطن، ولكن على المستوى العالمي في مواجهة الثقافة الغربية، ومن أهم التكتلات الإعلامية هنا ما يلي:⁽²⁾.

⁽¹⁾ عبد الكريم علي الدبيسي، المرجع السابق، ص.ص. 495-496.

⁽²⁾ Bilge Yesil, Op.Cit, P.p.45-46.

1- مجموعة إخلاص ميديا

تأتي على رأس المجموعات المحافظة، وتضم عددا من المؤسسات التي يمتلكها رجل الأعمال التركي "أنور أوران" ENVER OREN أحد أتباع الطريقة النقشبندية الصوفية، والناشط في مجال الإنشاء والتعمير والصناعة والتجارة، والمعادن، والصحة، والتعليم، والمعروف عنه قربه الشديد من حزب العدالة والتنمية.

وإلى جانب صحيفة "تركيا" التي تعتبر من بين أهم الصحف التابعة للمجموعة منذ تسعينيات القرن الماضي، تملك مجموعة إخلاص العديد من القنوات الرائدة أهمها: قناة "تركيا الإخبارية" TGRT TV وقناة "تركيا الإعلانية" ووكالة إخلاص للأنباء "Ihlas Haber Ajansi" إضافة إلى 12 مجلة متخصصة⁽¹⁾.

2- مجموعة جينار ميديا Ciner Media

تنشط مجموعة جينار في العديد من المجالات الاقتصادية، أهمها: الطاقة، والسياحة، والإنشاء والتعمير، والكهرباء، أسسها سنة 2007 رجل الأعمال "تورجاي جينار" TURGAY CINER، القريب من حزب العدالة والتنمية، وتضم العديد من الوسائل الاعلامية أبرزها: قناة "أخبار تركيا" HEBER TURK⁽²⁾ ومجلة MARIE CLAIRE، وقناة BLOOMBERG TV المتخصصة في الشؤون الاقتصادية، وأخبار البورصة والمال وتبث في 68 دولة.

3- مجموعة دوغوش ميديا: Dogus Media

صاحبها رجل الأعمال "أيهان شاهانك" AYHAN SAHNEK الناشط في مجال الطاقة المتجددة والبناء، والمالية، وصناعة السيارات، وتضم مجموعته قناة NTV الإخبارية، وقناة CNBC الاقتصادية

⁽¹⁾ عبد الله أحمد محمود، المرجع السابق، ص. 08.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص. ص. 11-12.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

وقناة KARL TV والقناة التعليمية DISCOVERY، ومجلة "ناشيونال جيوغرافيك" الناطقة بالتركية ومجلة GAZINES وغيرها من القنوات والصحف المتخصصة⁽¹⁾.

4- مجموعة فيزا الإعلامية Feza media group

تابعة للجماعة النورية المحافظة والداعية فتح الله غولن، وتضم مجموعة كبيرة من رجال الأعمال، والصحفيين والمفكرين، ويأتي في مقدمة الصحف التابعة لها: صحيفة "ZAMAN" و"يومية زمان" الناطقة بالانجليزية⁽²⁾، ومجلة "أكسيون" AKSIYON، وقناة "SAMANYOLU TV" وصحيفة "الجيل"، ومجلة "يني أوميت" YENI UMIT وغيرها من الصحف والقنوات⁽³⁾.

ثالثا: الإعلام كنخبة وظيفية

لا يمكن إنكار الدور السلبي الذي لعبه الإعلام التركي، وخصوصا وسائل الإعلام الرئيسية التي تم توظيفها لمواجهة الصعود الإسلامي خلال فترة التسعينيات، بوصفه تهديدا مباشرا وخطرا على النظام العلماني القائم، في ظل فشل كافة الجهود لإحتواء النخبة الدينية المحافظة منذ الستينيات، ونجاح الإسلاميين الأتراك عبر آليات المشاركة السياسية، وشبكة المؤسسات الخيرية، والتعليم الديني والمؤسسات الإقتصادية والمالية الإسلامية، التي أصبح لها دور سياسي وإجتماعي أكبر منذ وصول حزب الرفاه إلى السلطة عام 1995⁽⁴⁾.

وعلى هذا الأساس لعبت الصحف العلمانية المقربة من الجيش، دورا بارزا في اسقاط حكومة حزب الرفاه منذ وصوله الى الحكم، من خلال حملة التشويه، والإتهام والتحذير مما أطلق عليه ب"ظلام الشريعة التي هي على الأبواب" و"التهديدات التي تشكلها مدارس القرآن" و"خطر الطوائف الاسلامية"، وتحريض مجلس الأمن القومي والقضاء لمواجهة هذا التحول الأيديولوجي، والعمل على نشر خطاب الكراهية ومناهضة الإسلام، ونشر الروايات التي تشوه نواب حزب الرفاه، وتشكك في موارده المالية، إلى جانب

⁽¹⁾ عبد الكريم علي الدبيسي، المرجع السابق، ص.497.

⁽²⁾ عبد الله أحمد محمود، المرجع السابق، ص.06-07.

⁽³⁾ عبد الكريم علي الدبيسي، المرجع السابق، ص.498.

⁽⁴⁾ Bilge Yesil, Op.Cit, P.p.61-62.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

تخويف الشعب التركي من أنه مقبل على جمهورية إسلامية شبيهة بالجمهورية الإيرانية، في ظل رفض حكومة أربكان الإنضمام للإتحاد الأوروبي، والتوجه نحو العالم الإسلامي بدلا من العواصم الأوروبية⁽¹⁾.

وبالتالي دعمت وسائل الإعلام العلمانية انقلاب ما بعد الحداثة بتاريخ 28 فيفري 1997، من خلال تبرير الانقلاب والدفاع عنه، باستعمال نفس العناوين، أبرزها ما جاء في صحيفة "حرييت" و"صباح"، و"بستا": "حراسة الجمهورية بالأسلحة"، أو كما ذكرت صحيفة "ملليت" و"يني يوزيل": "الإنذار النهائي للجيش".

وفي هذا السياق دعا " أوكتاي أكشي " Oktay Eksi عن صحيفة حرييت قرائه إلى ضرورة إتخاذ إجراء عملي لإنقاذ الجمهورية العلمانية، حتى لا يعيش الشعب التركي في بلد كأفغانستان، ومثله كتب "حسن جمال" عن صحيفة "صباح" يقول: "سيكون من المستحيل التعايش مع حكومة أربكان، الذي يعادي الولايات المتحدة الأمريكية، والسامية، وإسرائيل، والناطو.. الخ"، بينما عمدت بعض البرامج الإخبارية لتتويبه حزب الرفاه بنقل مقاطع مسربة من إجتماعات الحزب، جاءت بعنوان: "معاداة الحزب لمبادئ الجمهورية" و"السعي لإقامة نظام سياسي جديد"، والتهجم على شيوخ بعض الطرق الدينية المرتبطة بالحكومة⁽²⁾.

لم تتوقف وسائل الإعلام عن هجومها هذا رغم إستقالة حكومة أربكان شهر جوان 1997 بل انتقلت إلى مهاجمة رجال الأعمال المقربين من الحكومة، المعروفين بالبرجوازية الأناضولية الإسلامية من خلال الدعوة إلى مقاطعة قائمة تضم(100) شركة خاصة، تنتمي إلى ما تم وصفه بالقطاع الرجعي تماشيا مع دعوة هيئة الأركان العامة لعدم شراء المنتجات والخدمات الإسلامية من هذه الشركات، أو كما جاء في صحيفة ملليت " الحظر العسكري: هيئة الأركان العامة تحث على عدم شراء المنتجات والخدمات من الشركات الإسلامية"، ودعوة كبار المعلنين إلى مقاطعة وسائل الإعلام الإسلامية⁽³⁾.

وينفس الكيفية استخدم الجيش وسائل الإعلام القومية العلمانية، لإضفاء الشرعية على العمليات العسكرية في المناطق الكردية بإعطاء تعليمات مباشرة للصحف البارزة للإنسجام مع الخطاب السياسي الرسمي، الذي يسوق للقومية الكردية كخطر يهدد أمن وإستقرار تركيا، بل وصل الأمر بصحيفة "حرييت"

¹)Ibid,P.62.

²)Ibid,P.63-64.

³)Ibid , P.65.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

إلى إنكار وجود أي مشاكل سياسية مع الأكراد، وأن مشكلة تركيا الحقيقية هي محاربة الإرهاب، وتصوير أي تعبير عن الرأي على أنه نشاط إرهابي ورفع شعارات عنصرية بالقول بأن "تركيا للأتراك" (1).

رابعاً: النخبة الإعلامية الجديدة منذ 2002

بسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا عام 2001، وإنهيار العديد من البنوك والتكتلات الإعلامية التقليدية ومنها: تكتل عائلة بيلجين Bilgin، وعائلة "أوزان" Uzan، ومجموعة Ihlas، انتقلت ملكية هذه التكتلات لصندوق الإدخار والتأمين على الودائع TMSF (*) الذي أصبح أكبر مالك لوسائل الإعلام في الفترة بين 2002 و 2006، قبل أن يتم بيع أصول العديد منها للشركات الصناعية والتجارية الصاعدة خصوصاً شركة "دوغوش القابضة" Dogus، وشركة "جينار" Ciner، وكذلك بعض الشركات الأجنبية التي أبدت رغبتها للاستثمار في المجال الإعلامي في تركيا، وخصوصاً:

- شركة "كانويست" Can West الكندية التي إشترت عام 2005 أسهم في المحطة الإذاعية "سوبر FM" و"مترو FM" المملوكة لمجموعة أوزان القابضة،
- انتقال ملكية قناة "TGRT" التابعة لشركة إخلاص القابضة عام 2006 لإمبراطور الإعلام "روبرت مردوخ" عبر شركة News Corp،
- شراء شركة "أكسل سبرينغر" Axel Springer 25% من أسهم مجموعة "دوغان ميديا"،
- شراء "بروفيندس ايكويتي بارتنرز" Providence Equity Partners 47% من الأسهم في شركة "ديجيتريك" كأول منصة رقمية في تركيا (2).

¹)Ibid,P.p.53-54.

(*) حسب القانون المصرفي رقم 5411 والقانون رقم 6758 يؤدي صندوق الإدخار والتأمين على الودائع وظائف من أربع فئات تشمل تأمين الودائع، حماية حقوق ومصالح مالكي الحسابات، إدارة بنوك الصندوق، وتعزيز هياكلها المالية، وإعادة الهيكلة، والتحويل ودمجها وبيعها وتصفيته، كما يقوم الصندوق بالأنشطة الخاصة بقرارات البنوك التي يتم تحويل ملكيتها إلى الصندوق، والبنوك التي لديها ترخيص تم إلغاؤه، بالإضافة إلى مهام وسلطات الوصاية منذ عام 2016 على الشركات التي تم تحويلها إلى وصي بسبب ارتباطها أو اتصالها بحزب العمل الكردستاني ومنظمة غولن. أنظر: موقع "صندوق تأمين وودائع الإدخار"، على الرابط: <https://www.tmsf.org.tr/en-US/Tmsf/Info/gorev.yetki.en> (التصفح: 20 فيفري، 2018).

²)Bilge Yesil,Op.Cit,P.83.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

وقد تعمق هذا التحول في ملكية وسائل الإعلام منذ عام 2010 ببروز مجموعات إعلامية تابعة لشركات صناعية وتجارية كبرى، مقربة من حزب العدالة والتنمية، خصوصا:

- شركة "جاليك" Calik وشركة "صامانيولو" Samanyolu⁽¹⁾، التي تشرف على العديد من الصحف،
- انتقال ملكية "ستار ميديا غروب" من مجموعة أوزان إلى رجل الأعمال "توحيد كراكايا" Tevhit Karakaya أحد الأعضاء المؤسسين لحزب العدالة والتنمية،
- سيطرة مجموعة "كايون" Kalyon Group المقربة من الحزب على صحيفة "صباح" و"أكشام" التي أصبحت تعرف لدى المعارضة بالإعلام الأردوغاني⁽²⁾.

بالرغم من تراجع سوق الإعلانات الوطنية من 01 مليار دولار إلى 500 مليون دولار، مما أدى بشركة "دوغان ميديا" جراء الأزمة الاقتصادية إلى تسريح ألف عامل من أصل 5300 عامل، إلا أنها تمكنت هي الأخرى في سياق التحول الذي شهده هذا المجال، من الحصول على قناة جديدة هي قناة "Star TV"، إضافة إلى قنوات "KanalD" و "س ن ن التركية" CNN Turk مما عزز من موقع المجموعة مجددا على الساحة الإعلامية، إلى جانب مجموعة دغوش التي عادت الى الواجهة بشرائها لمجموعة من القنوات الإخبارية كقناة "NTV" وقناة "Kanal E"⁽³⁾.

في هذا السياق صرح "إيثام سانجك" Ethem Sancak مالك مجموعة "خلق القابضة" Holding Calik القريبة من حزب العدالة والتنمية عام 2008، أن دعم حكومة العدالة والتنمية وصديقه أردوغان، هو ما دفعه لشراء قناة Ipek-Koza وتحويلها إلى "القناة التركية" Turk Kanal، وإطلاق "مجموعة سانجك" Sancak groups عام 2007 لـ "قناة 24" وشراء "جريدة صباح" و "قناة ATV" عام 2011 بتمويل من بنكيين حكوميين.

استمرت مسيرة نقل ملكية وسائل الإعلام للنخبة الاعلامية المقربة من حزب العدالة والتنمية بعد عام 2013 بتحويل ملكية صحيفة "أكشام" وقناة "سكاي ترك" Turk Sky، و"شوتيفي" Show TV إلى

¹Ibid,P.88.

²Alper T. Bulut ,T. Murat Yildirim, *Political Stability, Democracy and Agenda Dynamics in Turkey, Comparative Studies of Political Agendas* (Switzerland:Palgrave Macmillan, 2020,)P.157.

³Bilge Yesil,Op.Cit, P.89.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

صندوق الإدخار والتأمين على الودائع، بسبب الديون المتراكمة على مالكةا مجموعة Group Cukurova واستبدال رئيس تحرير أكشام بنائب سابق لحزب العدالة والتنمية، وتوظيف العشرات من الصحفيين المقربين من الحكومة، قبل بيعها لمجموعة Consortium المقربة من الحزب، وبيع قناة Show TV لمجموعة جينار Ciner Holding⁽¹⁾.

كما ساعد حزب العدالة والتنمية العديد من الشركات الاعلامية المؤيدة له، على الإزدهار عبر الإعلانات الحكومية، والتمويل البنكي، وخاصة التابعة لجماعة "فتح الله غولن"، كشركة "فيزا" و"صامانيولو" التي أخذت في التوسع منذ عام 2006، بإطلاق مجموعة "فيزا" لقناة Irmak TV والنسخة الإنجليزية لصحيفة زمان، والعديد من القنوات التابعة لصامانيولو مثل Shopping TV /Yumurcak TV وتعيين أنصار وأعضاء الحزب كمدرسين، ومحررين رئيسيين، والإستعانة ببعضهم لكتابة الأعمدة الرئيسية في الصحف الهامة، لدعم الخيارات الحكومية، وتعبئة الرأي العام، أبرزهم:

- مستشار الرئيس رجب طيب أردوغان الكاتب في صحيفة "ستار" و"يني شفق" "يلتشين أكدوغان" Akdogan Yalcin،
- المستشار الإقتصادي "إيبيت بولوت" Yigit Bulut الكاتب في صحيفة ستار،
- السكرتير الإعلامي لأردوغان "عاكف بكي" Akif Beki الكاتب في صحيفة "حرييت"⁽²⁾.

من بين الأليات الحكومية التي إستخدمت للتأثير على وسائل الإعلام التقليدية ونقل ملكيتها، توجه وزارة المالية منذ عام 2009 إلى فرض غرامات مالية كبيرة على العديد من الشركات الإعلامية بتهمة التهرب الضريبي، خصوصا مجموعة "دوجان" التي أكدت أن عداا الحكومة لها متعلق بالتحقيقات الصحفية الإستقصائية، حول تورط شخصيات بارزة مقربة من أردوغان في قضية تحويل أموال بعض الجمعيات الخيرية لصالح حزب العدالة والتنمية.

ورغم نفي أردوغان لهذه المسألة، داعيا أنصاره إلى مقاطعة جميع الصحف والوسائل الإعلامية التي تمتهن الكذب عليه، وتحاول تضليل الرأي العام، إنتهت هذه المعركة لصالح الحكومة، التي أجبرت

¹Ibid,P.90.

²Ibid,P.91.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

الشركات الكبرى على إعادة النظر في خطها التحريري وفي دورها الإعلامي، خصوصاً بعد تنحي "أيدن دوغان" عن رئاسة المجموعة، وإستقالة رئيس تحرير صحيفة حرييت "أرطغرل أوزكوك" Ertugrul Ozkok لنزع فتيل الأزمة مع الحكومة، وإغلاق صحيفة Gozcu، وبيع صحيفة "فتان" Vatan و"ملايت"⁽¹⁾.

وقد وصف الصحفي "يافوز بايدار" Yavuz Baydar بأن كافة الإجراءات الحكومية المتخذة في حق المجموعة صحيحة، وأن حكومة العدالة والتنمية هي الوحيدة التي وقفت في وجه فساد "أيدن دوغان" الذي إستغل إمبراطوريته الإعلامية لخدمة مصالح مجموعته الإقتصادية، ونفس الأمر ذهب إليه الصحفي "شاهين ألباي" من صحيفة "زمان" الذي أرجع سبب تراجع مجموعة دوغان إلى الإصلاحات الحكومية التي أدت إلى قطع الصلة والدعم البيروقراطي والعسكري عن المجموعة⁽²⁾.

المطلب الثالث: النخب الإقتصادية

يعرف "علي أرسلان" النخبة الإقتصادية ونخبة الأعمال في تركيا، بأنها: "تضم أولئك الذين يحتلون مناصب إتخاذ القرار الرئيسية، ومن يشغلون السلطة الإقتصادية في الشركات، والمؤسسات داخل المجتمع التركي"، أو بعبارة أخرى النخبة الإقتصادية التركية هي الفئة التي تمتلك القوة الإقتصادية، وتؤثر وتسيطر على القرارات في المجال والنظام الإقتصادي، والتي يمكن تقسيمها إلى: كيانات إقتصادية علمانية ومحافظة تضم مجموعة من المؤسسات، والشركات، والاتحادات، والنقابات ..إلخ.

أولاً: جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك (توسياد - Tusiad)

على الرغم من تأسيس النظام الإقتصادي التركي وفق مبدأ "الدولانية" Etatism، الذي يقوم على التخطيط المركزي، وخضوع المجال الإقتصادي لهيمنة وإدارة الدولة ومؤسساتها⁽³⁾، لكن من جهة ثانية كان من الضروري لبناء دولة حديثة، الترخيص لنشاط القطاع الخاص، وأصحاب المشاريع من الطبقة

¹)Ibid,P.92.

²)Ibid,P.93.

³)Debbie Lovatt, *Turkey since 1970 Politics, Economics and Society*, Op.Cit,P.p.11-12.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

البرجوازية الناشئة المرتبطة بحزب الشعب الجمهوري وجمعية الإتحاد والترقي منذ 1908، كبديل لهيمنة الأقلية غير المسلمة على الشأن الاقتصادي خلال العهد العثماني⁽¹⁾.

وبالتالي ظهرت طبقة رجال الأعمال والبرجوازية التقليدية المؤيدة للدولة، في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وذلك من خلال إحلال الصناعات محل الواردات في الفترة ما بين 1930 إلى 1939⁽²⁾ عبر تطوير الصناعات المحلية، وفتح المجال للإستثمارات التعاونية مع الدولة، وتأسيس الشركات القابضة مع القطاع الخاص، والسماح بالإستثمار في القطاعات المربحة، ومشاريع البنية التحتية، وتحفيز المستثمرين وأصحاب المشاريع عن طريق الإعفاءات الضريبية والقروض البنكية⁽³⁾.

كما ساهمت سياسة التصنيع المعتمدة بعد الإنقلاب العسكري عام 1960، في تحسين وضعية رجال الأعمال بشكل كبير، مما أدى إلى ظهور فئة اقتصادية جديدة، لها قوة ونفوذ كبير في بنية السلطة، بفضل الروابط الشخصية، والعضوية مع النخب السياسية والعسكرية الحاكمة، والتي تعرف ببرجوازية العائلات التجارية والصناعية الكبرى⁽⁴⁾.

وفقا لهذه العوامل وجد رجال الأعمال الصاعدين في تركيا، أن الهياكل الاقتصادية التي ظلت تمثلهم خلال الفترة التي سبقت السبعينيات (غرف الصناعة والتجارة)، لا تلبى رغباتهم وتطلعاتهم الاقتصادية الطموحة، وذلك في ظل الصراع مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والانقسام الكبير داخل مجتمع الأعمال، وبالتالي من الضروري تأسيس هيكل قانوني ومؤسساتي جديد يمثل ويدافع عن مصالح مجتمع الأعمال التركي⁽⁵⁾.

¹Ali Arslan, "Who rules Turkey ",Op.Cit,P.171.

²Ayse Bugra, *State and Business in Modern Turkey : A Comparative Study* (USA:State University of New York press, 1994,)P.p.237- 238.

³ Ali Arslan, "Who rules Turkey ",Op.Cit,P.173.

⁴Özlem Madi-Sisman, *Muslims, Money, and Democracy in Turkey Reluctant Capitalists* (USA:Palgrave Macmillan,),2017P.p.37-38.

⁵Ayse Bugra,Osman Savaskan, *New Capitalism in Turkey The Relationship between Politics, Religion and Business* (UK:Edward Elger, 2014) ,P.114.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

وأن هذا المشروع يأتي كذلك لمواجهة الاضطرابات الأمنية والسياسية، التي عرفتتها تركيا خلال السبعينيات، بقيادة الأحزاب السياسية والقوى الإجتماعية الراضة لهيمنة بعض القوى التقليدية على اقتصاد البلاد، ما يبرر لطبقة البرجوازية التقليدية تشكيل إطار منظم ومهيكل لحماية مصالحها والحفاظ على المكانة السياسية لمجتمع الأعمال وخصوصا رجال الأعمال اليهود، تحت غطاء الوفاء لأهداف ومبادئ أتاتورك...، والعمل على ترسيخ مفهوم دولة القانون، والعلمانية والمجتمع المدني الديمقراطي⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس مكنت الظروف السياسية والإقتصادية السابقة، تشكيل جماعة إقتصادية وظيفية فاعلة، أطلق عليها "جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك" Turkish Industry & Business Association، ويرمز لها إختصارا بجمعية "توسياد"، التي تأسست نواتها الأولى عام 1971 من طرف مجموعة من رجال الأعمال بمدينة إسطنبول⁽²⁾، تعرف بوصفها منظمة إقتصادية وتجارية غير حكومية وطوعية تجمع أغنى رجال الأعمال الأتراك، وتدافع عن مصالح الشركات الكبرى العلمانية⁽³⁾.

وتنشط الجمعية في العديد من المجالات الإقتصادية، والمالية، والتجارية، والصناعية الهامة، وتشكل حسب الإعلامي التركي "محمد جانبكلي" 50 بالمئة من الناتج المحلي، وتضم آلاف الشركات يعمل تحت مظلتها ما يقارب 50 بالمئة من إجمالي القوى العاملة في تركيا⁽⁴⁾، والتي وصل عددها نحو 4500 شركة، تستحوذ على 80 بالمئة من إجمالي التجارة الخارجية لتركيا، باستثناء واردات الطاقة وتمتلك هيكلًا محكم التنظيم، يقوم على وجود العديد من الأقسام، واللجان، و 06 مكاتب تمثل المنظمة في كل من: أنقرة، وبروكسل، وبرلين، وباريس، وواشنطن، ولندن، وبيكين⁽⁵⁾.

¹ (عمر خشم، "الصراع من بوابة الاقتصاد"، 2006/11/3، على الرابط: <https://2u.pw/m4LtzD> (تاريخ التصفح: 14 سبتمبر، 2021).

² Sezin Dereci, "The changing roles of NGOs and economic interest groups in Turkey's Europeanization process" (Phd diss., Bremen International Graduate School of Social Sciences, 2013), P.182.

³ سمير ذياب سبيتان، المرجع السابق، ص.ص 63-64.

⁴ ("التوسيد" و"الموصياد".. إمبراطوريات الإقتصاد التركي، ترك برس، 10-05-2022، على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/91253> (تاريخ التصفح: 08 أكتوبر، 2022).

⁵ <http://tusiad.org/en/tusiad/representative-offices> (accessed October 22, 2020).

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

يترأسها منذ 12 جانفي 2017 رجل الأعمال، والمهندس في الإعلام الألي " إرول بيلجيك" Erol Bilecik، رئيس جمعية الصناعة المعلوماتية (TUBISAD) بين عامي 2002-2005، المتخصصة في صناعة الكمبيوتر، وصاحب شركة INDEKS BILGISAYAR A.S الناشطة في مجال توريد منتجات التكنولوجيا، والإعلام الألي في جميع أنحاء تركيا، والرئيس المدير التنفيذي للعديد من الشركات التي تنشط تحت مظلة " أنذكس غروب" (1).

ساعد الدعم المقدم من طرف الدولة منذ الثمانينيات لصالح البرجوازية التركية التقليدية المشكلة لهذه المنظمة، في إقامة إحتكارات تجارية وصناعية كبرى في عدة قطاعات، لتصل نسبة هيمنتها على النشاط الاقتصادي إلى 50 بالمئة، خصوصا "مجموعة سابنجي" Sabanci و"كوتش القابضة" Koc Holdings، التي تجاوز دخلها معا إلى غاية التسعينيات نصف ميزانية تركيا، ما جعلها تتحكم في القطاعات الرئيسية، والأسواق التركية، وتمتلك القوة والنفوذ الإقتصادي في بيئة تسيطر عليها العائلات البرجوازية(2).

هذا الإحتكار والنفوذ الهائل، جعل المعارضين لجمعية توسياد، وفي ظل مواقفها المعزولة عن قضايا المجتمع يصفونها بأنها مجرد منتدى اقتصادي ومالي مغلق، يجمع رجال الأعمال والطبقة الثرية تهدف إلى تحويل النفوذ الإقتصادي للتكتلات الكبرى إلى نفوذ سياسي، وخدمة مصالح مجتمع الأعمال وهو ما دفع إلى تأسيس جمعيات بديلة، تحظى بالقبول الشعبي، وتتطلق جميعها من مبدأ تمثيل المصالح المحلية، ولا سيما مصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة، كجمعية "الموسياد" عام 1990، و"أسكون" ASKON عام 1998 بالإضافة إلى جمعية "توسكون" TUSKON عام 2005(3).

فرغم طابعها الإقتصادي، تمارس الجمعية منذ تسعينيات القرن الماضي دوراً سياسياً واضحاً من خلال إصدار تقارير سنوية، تعبر فيها عن آرائها، ومواقفها تجاه القضايا السياسية المطروحة خصوصا التقرير الصادر عام 1997 بعنوان: "أفاق الديمقراطية في تركيا"، الذي تضمن مقترحات الجمعية للإصلاح التشريعي وتقريرها حول "عملية التحول الديمقراطي في تركيا"، وكذلك تقاريرها منذ 1999 بخصوص

¹)<http://tusiad.org/en/tusiad/board-of-directors>(accessed October 22, 2020).

²)Ali Arslan, "Who rules Turkey ",Op.Cit,P.174.

³)Ayse Bugra,Osman Savaskan,Op.Cit,P.115.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

ضرورة الإلتزام بمعايير كوبنهاغن (إرساء الديمقراطية، وسيادة القانون) لبدء مفاوضات الإنضمام للإتحاد الأوروبي، والدفاع عن مبادئ إقتصاد السوق، والتخلي عن مفهوم الدولاتية، ولفت انتباه السلطة للعمل على تحقيق الإنضمام قبل سنة 2014 كحد أقصى⁽¹⁾.

ثانيا: الإتحاد التركي لجمعيات أرباب العمل

عبارة عن إتحاد مستقل يضم 21 جمعية أعمال، تنشط في مختلف القطاعات، وتمثل مصالح أرباب العمل الأتراك على المستوى الوطني والدولي⁽²⁾، بدأ تحت إسم "إتحاد جمعيات أصحاب الأعمال" TISK، إثر إجتماع 06 جمعيات تركية بتاريخ 15 أكتوبر 1961 بمدينة إسطنبول، هي على التوالي: جمعية صناعة المنتجات المعدنية، وجمعية صناعة الخشب، وجمعية صناعة المنسوجات، وجمعية صناعة الغذاء، وجمعية صناعة الطباعة، وجمعية صناعة الزجاج.

بعد الإنتهاء من وضع الإطار التنظيمي على المستوى الوطني، تم تغيير إسم الجمعية خلال أشغال الجمعية العامة الثانية بتاريخ 20 ديسمبر 1962، لتصبح منذ ذلك التاريخ تعرف بـ " الإتحاد التركي لجمعيات أرباب العمل Turkish Confederation of Employer Associations⁽³⁾ التي يتولى رئاستها منذ 03 ديسمبر 2016 كودريت أونين" Kudret Önen^(*).

ثالثا: النخبة المالية الإسلامية الجديدة "جمعية الموصياد"

شجعت سياسات الإصلاح الهيكلي التي انتهجها "تورغوت أوزال" منتصف الثمانينيات، وفق المقاربة التاشيرية Thatcherism، القائمة على الحد من التدخل الحكومي المباشر في الإقتصاد

¹)Sezin Dereci,Op.Cit,P.p.184-185.

²)Ibid,P.187.

³)<http://tisk.org.tr/en/aboutus/>(accessed October 22, 2020).

(*) مهندس صناعات ميكانيكية شغل العديد من المناصب المرموقة منها: المدير العام لشركة "فورد أوتوسان" Ford Otosan ، مدير شركة كتش القابضة للصناعة الدفاعية عام 2005، ومجموعة صناعة السيارات "أوتوكار" Otokar A.Ş. عام 2006، كما تم انتخابه رئيسا لإتحاد جمعيات أصحاب الصناعات المعدنية MESS شهر أبريل 2016، وجمعية مصنعي السيارات منذ عام 2010، وجمعية صناعة السيارات التابع لاتحاد الغرف والبورصات التركي TOBB، وتولى رئاسة جمعية الصناعات الدفاعية والفضائية الجوية SASAD بين 2013-2014.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

وخصخصة القطاع العام⁽¹⁾ وإستبدال سياسة الحماية الوطنية بحرية التجارة وإقتصاد السوق⁽²⁾، على تطوير القطاع الخاص التركي بمختلف أشكاله، في ظل الإمتيازات التي رافقت تطبيق هذا البرنامج والتي شملت التخفيضات الضريبية، والتسهيلات المالية، ودعم الصادرات، وفرض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة.. الخ، رغم معارضة جمعية توسياد لهذه الإجراءات خوفاً من بروز نخب اقتصادية جديدة تهدد مصالحها وإحتكاراتها الإقتصادية.

وعلى هذا الأساس، قاد التضارب في المصالح بين سياسات الرئيس أوزال، وجمعية توسياد إلى تسهيل إقامة حلف إقتصادي جديد، يمثل أبناء منطقة الأناضول أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة، أو ما يطلق عليها ب"تمور الأناضول" Anatolian Tigers التي ترمز لأرباب العمل، ورجال الأعمال المحافظين في المناطق الأناضولية بعيدا عن المركز الإقتصادي (إسطنبول)، والتي أصبحت تمثل منذ تسعينيات القرن الماضي المنافس الرئيسي للبرجوازية العلمانية التقليدية⁽³⁾.

وحتى تثبت وجودها، أمام منافس قوي يمتلك المال ووسائل الإنتاج، ويحتكر قطاعات اقتصادية وتجارية واسعة، سعى رجال الأعمال الأناضوليين إلى جذب أموال المهاجرين الأتراك المقيمين في الخارج، وخصوصا الأتراك المقيمين في ألمانيا والدول الغربية عموماً، بهدف إستثمارها في مشاريع تنموية وإنتاجية، وفق نظام المرابحة الإسلامية والمال الأخضر الذي أنعش الإقتصاد التركي، وقلل من نسبة الإستيراد ومن هيمنة الشركات الأجنبية⁽⁴⁾.

وبهذا كان لابد من تأسيس إطار تنظيمي، يحمي مصالح النخبة الإقتصادية الجديدة ويمنحها وزناً سياسياً واقتصادياً، وهو ما تجسد بالإعلان عن تأسيس "جمعية رجال الأعمال والمصنعين المستقلين الأتراك" المعروفة اختصاراً ب"الموصياد" Müsiad بتاريخ 09 ماي 1990، بوصفها إتحاد تجاري مستقل

¹⁾Çaxla Ökten, "Privatization in Turkey What has been achieved?", in *The Turkish Economy The real economy, corporate governance and reform*, ed. Sumru Altux and Alpay Filiztekin, (New York: Routledge, 2006,) P.232.

²⁾Debbie Lovatt, *Turkey since 1970 Politics, Economics and Society*, Op.Cit, P.p.20–21.

³⁾Özlem Madi–Sisman, Op.Cit, P.p.41–42.

⁴⁾ عمر خشرم، المرجع السابق.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

يمثل أبناء منطقة الأناضول، أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾، التي وصل عددها عام 1995 نحو 1717 شركة عضو، منها 488 شركة بالعاصمة إسطنبول، و112 شركة في بورصة و99 شركة في مدينة أضنة، و59 شركة في أزمير، إضافة إلى شركات صناعية وتجارية في مدينة قونيا، وقيصري، وغازي عنتاب⁽²⁾.

كما وصل عدد أعضائها عام 2013 نحو 7.500 رجل أعمال، يمثلون 35 ألف شركة يعمل بها أكثر من 1.5 مليون عامل، ولها 149 نقطة تواصل في 56 دولة حول العالم، وبلغت نسبة مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي، ما يقارب 18 وبعادل 147.6 مليار دولار⁽³⁾ كما ارتفع عدد أعضائها عام 2018 إلى أزيد من 10 آلاف رجل أعمال، يمثلون 50 ألف شركة، يعمل بها مليون و600 ألف عامل، ولها 87 مكتب في مختلف المدن التركية⁽⁴⁾.

ترأسها العديد من رجال الأعمال المحسوبين على التيار المحافظ، هم على التوالي:

- "أرول محمد يرار" Erol Mehmet Yarar (1990-1999) ينشط في مجال الصناعات الغذائية والمعدات الصناعية،

- "علي بايرام أوغلو" (1999-2004) ينشط في مجال الصناعة الغذائية والنسيج والتعدين،

- الدكتور "عمر بولات" Ömer Bolat (2004-2008) العضو البارز في حزب العدالة والتنمية الذي يشغل عبر مجموعة البايراك Albayrak Group في قطاع البناء، والخدمات اللوجستية والطاقة، والسياحة، والنسيج.. الخ،

¹) Yesim Arat, Sevket Pamuk, *Turkey Between Democracy and Authoritarianism* (UK: Cambridge University Press, 2019) P.96.

²) Ayse Bugra, Osman Savaskan, Op.Cit, P117.

³) "جمعية الموصياد.. شبكة الاعمال العالمية التركية"، 12 نوفمبر 2014، على الرابط:

<http://www.turkpress.co/node/3352> (تاريخ التصفح: 12 ديسمبر، 2019).

⁴) "ماذا تعرف عن جمعية الموصياد في تركيا؟"، 17 فيفري 2020، على الرابط: <https://2u.pw/06RBu6> (تاريخ التصفح: 08 أكتوبر، 2022).

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

- عمر جيهاد فاردان Ömer Cihad Vardan (2008-2012) أحد المهندسين المساهمين في صناعة صواريخ ستينغر، ويشغل عبر شركاته في إنتاج أنظمة التدفئة،
- نائل أولباك Nail Olpak (2012-2017) رجل أعمال وصاحب مجموعة شركات أهمها شركة نورا للتجهيزات الكهربائية Nora Electrical Supplies⁽¹⁾.

وحسب بيانها التأسيسي تهدف الجمعية إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة والمساواة، والسلام، والأمن، ورفاه الشعب وسعادته، وحماية المجتمع والقيم العالمية التي اعتمدها الشعب تاريخيا، وجعل تركيا دولة فاعلة إقليميا، وتحظى بالإحترام في العالم، والمساهمة في التنمية الإجتماعية والثقافية، والسياسية، والاقتصادية.. والتكنولوجية للأفراد والمؤسسات⁽²⁾، فهي تميز نفسها عن جمعية توسياد بالتركيز على تاريخ وثقافة وهوية الشعب التركي، وبالالتزام بالقيم العالمية وإحترام التقاليد التركية⁽³⁾.

بفضل موائمة خطابها وأهدافها مع مؤسسات الدولة العلمانية، في الفترة التي أعقبت الانقلاب على حكومة أربكان، رغم مقاطعة وحظر الشركات المصنفة على أنها إسلامية (100 شركة)، إستطاعت جمعية الموصياد الإستمرار في نشاطها⁽⁴⁾، ليكون لها دور أساسي في دعم حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى الحكم عام 2002، من خلال المشاركة في تأسيسه، والفوز بمقاعد نيابية ضمن قوائمه.

وعلى هذا الأساس ظهر تأثير الموصياد في حزب العدالة والتنمية، من خلال تبني أفكار رجال الأعمال المحافظين، كتعزيز مبادئ إقتصاد السوق الليبرالي، وأخلقة العلاقات الرأسمالية، وإتخاذ جملة من التغييرات القانونية المالية والبنكية، خصوصا رجال الأعمال المقربين من الرئيس رجب طيب أردوغان أمثال: "إيثام سانجك" Ethem Sancak و"جيهان كامار" Kamer Cihan، و"محمد جنكيز" Mehmer Cengiz و"فتاح تامينس" Tamince Fettah، وساهمت هذه العلاقات الشخصية ليس فقط في تصنيف عشرات الشركات التابعة لموصياد، بوصفها من بين أفضل 500 شركة تركية خلال السنوات الأخيرة، ولكن أيضا

¹ <http://www.musiad.org.tr/en/meet-with-musiad> (accessed October 22, 2020).

² Ibid.

³ Özlem Madi-Sisman, Op. Cit, P. 119.

⁴ Ibid, P. p. 46-47.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

في إسناد مشاريع البنية التحتية خلال عقدين من الزمن لعشرات هذه الشركات، خصوصا في مجال البناء، والمقاولات والاتصالات، والصناعات، والنقل.. داخل وخارج تركيا⁽¹⁾.

رغم الدور البارز لأعضاء حزب الرفاه في تأسيس جمعية ثانية خارج القوى الإقتصادية التقليدية أطلق عليها "أسكون" ASKON كخطوة إستباقية لمواجهة أي حكم قضائي ضد الموسياد⁽²⁾، إلا أن تأسيس هذه الجمعية الجديدة كان يعبر في واقع الأمر عن الإنقسام داخل الموسياد في حد ذاتها، بخصوص رفض بعض الأعضاء لفكرة تأييد حزب العدالة والتنمية ودعم سياسات حكومة أردوغان بشكل مطلق.

ورغم أنها حاولت منذ بدايتها أن تكون بديلا للموسياد من خلال وضع أهداف طموحة تتنافس بها الجمعية التقليدية التي أخذت مكانتها السياسية والإقتصادية، من خلال السعي للإنتشار في 40 مقاطعة وزيادة عدد أعضائها إلى 10000 عضو لتكون بديلا للموسياد والتوسيد، وإتحاد الغرف والبورصات التركي TOBB، إلا أنها لم تحقق هذا الهدف⁽³⁾.

رابعا: جمعية المبادرة الإقتصادية وأخلاق العمل (IGIAD)

تمثل رجال الأعمال ذوي الخلفية الإسلامية الأصولية، ممن تغيرت مواقفهم تدريجيا تجاه مؤسسات الدولة العلمانية، والنظام الرأسمالي، خصوصا بعد نجاح الأحزاب الإسلامية في الوصول إلى السلطة، الأمر الذي شكل دافعا قويا لتغيير ثقافة وقناعات بعض رجال الأعمال الإسلاميين المناهضين للنظام السياسي والإقتصادي منذ انقلاب 1997⁽⁴⁾.

من هذا المنطلق أسس ثمانية من رجال الأعمال في جمعية الموسياد، بعد نقاشات طويلة ومعقدة جمعية جديدة أطلق عليها "جمعية المبادرة الإقتصادية وأخلاق العمل" IGIAD، وذلك بسبب إنتقادهم لجمعية الموسياد التي تطورت حسب أصحاب هذه المبادرة بشكل لا يمكن السيطرة عليه، وبأنها أخلت بوعودها الأصلية، إلى جانب رفضهم لسلوكات و أخلاقيات، وأنماط الأعمال السائدة في الجمعية التي تشبه نمط الحياة الرأسمالية.

¹)Ibid,P.p.48-50.

²)Ayse Bugra,Osman Savaskan,Op.Cit,P.120.

³)Ibid,P.121.

⁴)Özlem Madi-Sisman,Op.Cit,P.90.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

وعليه تأتي هذه المبادرة كبديل إسلامي حقيقي، يبقى رجال الأعمال ملتزمين بالنمط الاقتصادي الإسلامي، في ظل طغيان الفكر المادي الرأسمالي، أو كما يصف ذلك رئيسها "إيهان كارهان" Ayhan Karahan أنه رغم إمتلكه ما يكفي لشراء سيارة فاخرة، إلا أنه يفضل عدم شرائها حتى يكون مثالا ونموذجا لأشخاص آخرين، أي أن الجمعية تدعو إلى التمسك بالأخلاق، والعدالة، والفضيلة وفتح المبادرة لجميع الناس، ورجال الأعمال والعمال⁽¹⁾.

انطلاقاً من هذا الأمر، ينقسم أعضاء الجمعية بين مؤيد لحزب العدالة والتنمية وسياساته، وهم الفئة الأكبر التي ظلت داعمة للحكومة، وزاد ولائها لها بعد محاولة الانقلاب الفاشلة بتاريخ 15 جويلية 2016 بحيث ينظر المؤيدين للحكومة إلى حزب العدالة والتنمية بوصفه المنفذ الذي إستطاع إعادة مجد الشعب التركي وماضيه، بينما يفضل البعض الآخر عدم القيام بأي أعمال مع الحكومة، أو النظام القائم على المصالح والفوائد، والذي يوزع الوظائف بناءً على درجة الولاء للحزب وللحكومة، وليس حسب الجدارة والإستحقاق⁽²⁾.

¹)Ayse Bugra,Osman Savaskan,Op.Cit,P.p.121-122.

²)Özlem Madi-Sisman,Op.Cit,P.p.91-92.

المبحث الثالث: النخبة العسكرية وآليات الوصاية على المؤسسات السياسية

بعد مرحلة التبعية المطلقة لنخبة السلطة في بداية تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، إنتقلت النخبة العسكرية إلى مرحلة الوصاية السياسية والهيمنة على السلطة، عبر التدخل المباشر في الشؤون السياسية وكذلك الوسائل غير المباشرة من خلال إصدار البيانات، وإستغلال الأزمات، وتعبئة الرأي العام وإستخدام شبكة سياسية، وإجتماعية وإقتصادية واسعة، مدعومة ببنية مؤسساتية ودستورية، يتم توظيفها لخدمة مصالح وتوجهات النخبة العسكرية الحديثة التي حلت محل النخبة العثمانية التقليدية.

المطلب الأول: بنية ووظائف النخبة العسكرية

إلى جانب النخب العلمانية الفاعلة، تستمد النخبة العسكرية التركية قوتها ونفوذها، من الإرث التاريخي والسياسي منذ العهد العثماني، الذي أهلها للعب دور بارز في الدفاع عن سيادة الدولة وإستقلالها والمساهمة في عملية التحديث، من خلال إكتساب ونقل مختلف المعارف، والمناهج التعليمية، والقيم الثقافية الأوروبية، وقيادة عملية التحول من النظام العثماني التقليدي إلى النظام الجمهوري الحديث⁽¹⁾.

أولاً: أصول النخبة العسكرية التركية الحديثة

بدأت معالم بروز النخبة العسكرية الجديدة، التي حلت محل النخبة التقليدية (الإنكشارية) أواخر القرن 18م، بعد إعتراف النخبة العثمانية حاجة الدولة لإصلاحات مؤسساتية عميقة، تحاكي التجارب الأوروبية الناجحة، بعد الهزائم والتراجع الذي أثر على مكانة ونفوذ الإمبراطورية العثمانية، ومن أهم الدوافع مايلي:

- إلغاء جيش الإنكشارية، وتشكيل جيش " العساكر المحمدية المنصورة"، ثم جيش "العساكر النظامية" بأمر من السلطان محمود الثاني عام (1826)،
- إقامة مدارس عسكرية وكليات حربية، تدرس شتى العلوم الحديثة (الرياضيات، والطب، واللغات والقانون والهندسة..الخ) كمدرسة الضباط المهندسين، والكلية العسكرية الطبية (1827)، والكلية الحربية (1839)، ومدرسة الخدمة المدنية (1859)،

¹)Ali Arslan, "Who rules Turkey? ", Op.Cit,P.197.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

- الإستعانة بالخبراء الأوروبيين، الذين كان لهم دور بارز في نشر الأفكار السياسية الغربية داخل المدارس العسكرية⁽¹⁾.
- إصدار قانون تنظيم الخدمة العسكرية عام (1843) المستمد من قانون التجنيد البروسي (1814) وقانون المؤهلين للخدمة العسكرية (1856)، الذي جعل من الخدمة واجبا على جميع الرعايا المسلمين وغير المسلمين⁽²⁾.

وإضافة إلى نشر الثقافة الغربية وتكريس النظام التعليمي الأوروبي، أسس طلبة المدارس العسكرية العديد من الجمعيات الثقافية والفكرية، التي ساهمت في صياغة دستور عام(1876)، خصوصا جمعية "الشبيبة العثمانية" (1865)⁽³⁾، وجمعية "الإتحاد والترقي" عام(1903)، التي كان أعضاؤها في هيئة أركان الجيش وراء خلع السلطان "عبد الحميد الثاني" عام 1908⁽⁴⁾ ثم السيطرة على أجهزة الدولة رغم المعارضة الشديدة من الضباط المحافظين الموالين للسلطان⁽⁵⁾.

من هذا المنطلق قادت النخبة العسكرية الجديدة بزعامة "مصطفى كمال أتاتورك"، و"كاظم كارابكر"، و"علي فؤاد كابوسي" ثورة إجتماعية وسياسية⁽⁶⁾ كان ميررها الرئيسي أن الحفاظ على وجود الدولة المهددة بالزوال والتفكك، بعد إنتهاء حروب البلقان، والحرب العالمية الأولى لن يتحقق إلا من خلال ثورة إصلاحية في النظام القانوني والسياسي، والعسكري، والتحول لدولة قومية ذات بنية إدارية

¹ طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، ط2 (القاهرة: دار نهضة مصر للنشر،2012)، ص.ص.20-26.

²Ayse Gu'ı Altınay, *The myth of the military nation : militarism, gender, and education in Turkey* (New York :Palgrave Macmillan ,,2006)P.26.

³ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص.ص.26-27.

⁴Ozgur Mutlu Ulus, *The Army and the Radical Left in Turkey Military Coups, Socialist Revolution and Kemalism* (London:I.B.Tauris& Co. Ltd,2011) ,P.10.

⁵Murat Ulgul, "Militarization of ethnic conflict in Turkey, Israel and Pakistan "(PhDdiss.,University of Delaware, 2015,)P.49.

⁶Ali Arslan,Op.Cit, P.07.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

مركزية، تقوم على مبدأ المواطنة وتنتهي عصر الإمبراطورية المترامية الأطراف التي أصبحت غير قادرة على إخضاع القوميات التابعة لها سواء العرب، أو الأكراد، والبلغاريين والألبان.. الخ⁽¹⁾.

وبالتالي تجسدت هذه المقاربة بمجرد إعلان الجمعية الوطنية الكبرى (البرلمان)، تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، بتاريخ 29 أكتوبر 1923 بإختيار "مصطفى كمال أتاتورك" ليكون أول رئيس لهذه الجمهورية^(*)، وتدشين المرحلة الجديدة ببرنامج إصلاحى راديكالي، يرمز له في الأدبيات السياسية بشعار "الكمالية" Kemalism يهدف لتحويل تركيا إلى دولة حديثة علمانية، تقوم على ستة مبادئ رئيسية، هي: الجمهورية والقومية والشعبوية، والإصلاحية والدولانية والعلمانية⁽²⁾.

- **الجمهورية:** وتعني الانتقال من نظام السلطنة الذي جلب الخراب، إلى النظام الجمهوري الضامن لسلطة الشعب.
- **القومية:** تشير إلى كل من يتكلم اللغة التركية أو يعتنق الوطنية ضمن حدود الجمهورية، فهو مواطن تركي مهما كان عرقه ودينه.
- **الدولانية:** إشراف الدولة على الإقتصاد، والتخطيط لتطويره وتحريره من رأس المال الأجنبي وتشجيع الصناعات المحلية.
- **الإصلاحية:** وتعني تطبيق مبادئ أتاتورك.
- **الشعبية:** إعتبار الشعب المصدر الوحيد للسلطة⁽³⁾.

¹) Ayse Gu'il Altinay, Op.Cit, P. 16.

^{*} قائد حركة المقاومة الوطنية بين 1920-1922، التي توجت بتحرير مناطق الأناضول ومدينة إسطنبول من الإحتلال الأوروبي، وإلغاء إتفاقية "سيفر" (1920) التي تضمنت تقسيم أراضي الأناضول، بين اليونان و الأرمن والأكراد، والقوى العظمى، بعد هزيمة الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، وبالتالي ترسيم حدود تركيا الحديثة، أنظر: محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، ط01 (لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص.82.

²) Helen Chapin Metz , *Turkey a country study*, Fifth Edition (USA: Library of Congress, 1996), P.p.36-37.

³ هزبر حسن شالوخ، " انقلاب 27 ايار 1960 دراسة في انعكاسات الفلسفة الانتوركية ومعطياتها"، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، العدد الرابع (2009)، ص.197.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

- **العلمانية:** إقامة دولة دنيوية، تقوم على منع توظيف الدين الذي يظل أمراً وجدانياً ومنع العلماء من التدخل في شؤون الدولة والمجتمع⁽¹⁾.

ورغم علمانيتها، قامت الدولة الحديثة، الراضة لتدخل الدين في حياة المجتمع، على مبدأ التدخل في أنماط الحياة، والأخلاق والسلوكيات، والعادات المجتمعية، والأنظمة المتوارثة منذ قرون، ومنها: إستبدال الكتابة العربية بالحروف اللاتينية، وإلغاء التشريعات الإسلامية خصوصاً في القضايا الإجتماعية وتبني القوانين الوضعية المستمدة من القوانين الألمانية، والإيطالية والسويسرية، إضافة إلى اعتماد نظام التاريخ الميلادي، والأعياد ونظم القياس الغربية، وترجمة الأذان من اللغة العربية إلى اللغة التركية.. الخ⁽²⁾.

ثانياً: عقيدة الجيش التركي (الأمة العسكرية)

لم تتوقف عملية التغيير والتحول في تركيا على البنية السياسية والمؤسسية، وإنما مست هذه العملية جوانب إجتماعية وسياسية وعسكرية عديدة، في مقدمتها التحول الذي مس عقيدة النخبة العسكرية التركية، عبر الأفكار والمفاهيم القومية المستوردة من النموذج الألماني، خصوصاً مفهوم "أمة الحرب" و"الأمة العسكرية"..⁽³⁾ إضافة إلى إعتناق فكرة التفوق العسكري على المدني غير المؤهل لممارسة السلطة، وإعتبار الوظيفة السياسية وظيفية غير أخلاقية وأن الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي تمتلك المعرفة، والقدرة على تحديد الخطأ من الصواب.

وبهذا الأمر قامت عقيدة ضباط الجيش التركي، على الإعتقاد الراسخ بأن السياسة وظيفية غير أخلاقية، تتميز بعدم الإستقرار، واللامسؤولية، والفوضى، والشعبوية، والفساد.. الخ، وهو ما يحتم على

¹ نفس المرجع، ص.198.

²Kamil Yilmaz, Op.Cit, P.118

³Ayşe Gu'ıl Altınay, Op.Cit, P.p14-15.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

الجندي التضحية من أجل الوطن، والولاء للأمة تجسيدا لشعار القسم العسكري، ولمبادئ أتاتورك ورفض جميع الأيديولوجيات الأخرى⁽¹⁾.

لكن رغم الإدعاء بالعلمانية المطلقة للجيش التركي، وفرض الانضباط العلماني على الجندي حتى خارج الثكنة العسكرية حافظت النخبة العسكرية على توظيف بعض المفردات، والرموز الإسلامية كعامل لتحفيز الجنود أثناء المشاركة في الحروب والمهام القتالية، ومنها استخدام عبارة "الشهيد"، و"الجنة"، وتسمية جميع الجنود الأتراك بـ "الجنود المحمديين"، والثكنات بـ"بيوت النبي محمد (ص)" والسماح للجنود بالإحتفاظ بنسخة من القرآن الكريم، وأداء فريضة الصلاة والتكبير أثناء المعارك، وإطلاق صفة "الغازي" أو "المجاهد" على كمال أتاتورك، الذي نجح في قيادة الجيش، وحقق العديد من الانتصارات(خصوصا معركة ساكاريا عام 1922) التي عززت من شرعيته وجعلته زعيما للأمة التركية.

وكما هو الحال بالنسبة لأغلب الجيوش تمثلت الثكنات العسكرية التركية، بالرموز والشعارات التي تدل على قدسية التضحية بالنفس، وواجب طاعة القادة العسكريين، وحب الأمة، وفكرة "الأمة العسكرية" التي تعني أن: "الأمة التركية هي أمة جند، وضعوا وطنهم فوق كل إعتبار"⁽²⁾، وتعني حسب المؤرخ التركي "هليل إنالك" halil Inalcik أن التركي صنع مجده وحضارته بفضل شخصيته العسكرية، التي جعلته قادرا على الإنخراط في حرب شاملة من أجل ضمان حقوقه وحرية، وأن التشكيك في هذه الشخصية والقومية التركية، أو أمة الحرب التي بنت مجدها على الغزو هو من المحرمات في تركيا⁽³⁾.

ثالثا: الفصل بين الوظيفة المدنية و العسكرية (1923 – 1950)

على عكس الفترة العثمانية التي تميزت بهيمنة النخبة العسكرية، من خلال تمكين الضباط الشباب من ممارسة السياسة أو التدخل فيها⁽⁴⁾، فضل كمال أتاتورك وخليفته "عصمت اينونو"، السيطرة على

¹)Hakki Goker Onen, "Crossing Identities and the Turkish Military: Revolutionists, Guardians and Depoliticals A comparative historical analysis on Turkish military culture and civil-military relations" (Phd diss., University of Bath, 2016,)P.p.86-89.

²) Ibid, P.p.90-92.

³)Ayse Gu'İ Altınay. Op.Cit, P.p.30.-31.

⁴)Zeki Sarigil, "The Turkish Military: Principal or Agent", *Armed Forces & Society* (December 23, 2014:)P.06.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

الحكم، وتشكيل نخبة السلطة الجديدة بالتحالف مع النخب المدنية الفاعلة (بيروقراطيين، وقضاة) ومؤسسات الدعم والتعبئة السياسية (حزب الشعب الجمهوري، والجمعية الوطنية الكبرى)⁽¹⁾.

بعد مرحلة إستغلال الجيش لوصول الكماليين إلى سدة الحكم ووضع معالم الجمهورية الحديثة⁽²⁾ دعا كمال أتاتورك بعد توليه السلطة، إلى ضرورة فك الارتباط بين الوظيفة العسكرية والسياسية، وإبعاد الجيش عن الشأن السياسي، حتى يتمكن من التخلص من الضباط الرافضين لسيطرته الفردية على شؤون الحكم، والمعارضين لسياساته الثورية، التي تهدف لصنع هوية إجتماعية جديدة، تختلف كلياً عن هوية المجتمع العثماني⁽³⁾.

حيث عرفت الساحة السياسية خلال مرحلة ما بعد الإستقلال، خلافاً واسعاً داخل النخبة العسكرية وبينها وبين النخبة البيروقراطية، حول ما ينبغي فعله بعد إنتهاء الحرب؟، وما هو شكل نظام الحكم الذي يريده كمال أتاتورك؟، وتجسد هذا الخلاف من خلال تشكيل العديد من الضباط في نوايا وممارسات أتاتورك السلطوية، وإنفراده بالرأي خلال مؤتمر لوزان عام (1923)، وسعيه لإقامة نظام الحزب الواحد للسيطرة على مجلس النواب بعد ضمان ولاء الجيش بصفته القائد الأعلى له⁽⁴⁾.

في ظل هذا الإنقسام شرع كمال أتاتورك في تعزيز حكمه المدني، وتهيئة الأوضاع قبل إتخاذ أي قرارات ثورية، من خلال مايلي:

- الرفع من أجور الضباط قبل تسعة أيام من إعلان النظام الجمهوري بتاريخ 20 أكتوبر 1923 لضمان عدم معارضة قادة الجيش لقرار إلغاء الخلافة،
- إصدار القانون رقم 385 المؤرخ في 19 ديسمبر 1923 الذي خير الضباط المنتخبين بين الإستقالة من الجيش، وإنتخابهم للمجلس الوطني الكبير⁽⁵⁾، مما وضع الضباط المنتخبين أمام خيار البقاء في الوظيفة العسكرية أو مباشرة المهام النيابية، وبينما إختار المشير "فوزي

¹Ali Arslan, Op.Cit, P.08.

² طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص.37.

³Murat Ulgul, Op.Cit, P.p.51-52.

⁴ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص.ص.44-45.

⁵Zeki Sarigil, Op.Cit, P.07.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

- جاكقمق" وقادة الجيوش، الأول، والثاني، والثالث، والخامس، الموالون لأتاتورك الوظيفة العسكرية وفضل "كاظم كارابكير" مفتش الجيش الأول، و"علي فؤاد كابوسي" مفتش الجيش الثاني، و"جعفر الطيار" قائد الجيش السابع مواصلة العمل السياسي للتصدي لثورة أتاتورك الراديكالية.
- تعديل المادة 23 من دستور عام 1924، بعدم إمكانية الجمع بين الوظيفة النيابية والمناصب الحكومية.
- تعديل المادة 40 التي تنص على أن المؤسسة العسكرية لها مسؤولية مباشرة أمام الرئيس، وأن سلطة القيادة العسكرية يعهد بها زمن السلم لهيئة الأركان، وفي الحرب لرئيس الجمهورية⁽¹⁾.
- دعوة أتاتورك ضرورة الفصل بين الإنتماء الحزبي والوظيفة العسكرية، خوفا من أي إنقلاب عسكري محتمل بقوله: "طالما ظل ضباط الجيش في الحزب، لن نبني حزب قوي، ولا جيش قوي... على كل الضباط الراغبين في البقاء في الحزب أن يقدموا إستقالتهم من الجيش، وعلينا أن نضع قانونا يحظر على جميع الضباط الإنتماءات السياسية"⁽²⁾.

ولم يتوقف أتاتورك عند هذه الإجراءات فقط لمنع أي معارضة من الجيش نحو شخصه، بل ذهب أبعد من ذلك، بمنع الضباط من نشر الأفكار السياسية وقراءة الصحف والكتب التي تتضمن مواضيع سياسية داخل الثكنات، إضافة إلى هيكلة القوات المسلحة بالشكل الذي يجعلها تابعة له، ومدافعة عن إصلاحاته ومبادئه⁽³⁾، في ظل نجاحه في جمع كل الصلاحيات كرئيس للدولة، وقائدا أعلى للقوات المسلحة، وزعيم لحزب الشعب الجمهوري، وإسناد أهم المناصب العسكرية والحكومية للمخلصيين له لتطبيق برنامجه الثوري دون أي معارضة من الجيش⁽⁴⁾.

وبالتالي جعل كمال أتاتورك من الجيش القوة الداعمة لإصلاحاته دون منازع، وذلك تمكين النخبة العسكرية الموالية له من المناصب القيادية الرئيسية، ومن أهمها إسناد قيادة هيئة الأركان للمشير "فوزي جاكماق" Fevzi Cakmak عام 1926⁽⁵⁾ وتكليف المشير "عصمت اينونو" Ismet Inonu بمنصب رئيس

⁽¹⁾ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص.ص. 47-52.

⁽²⁾ Ali Arslan, " who rules turkey ? ", Op.Cit,P.31.

⁽³⁾ Ozgur Mutlu Ulus, Op.Cit,P. 11.

⁽⁴⁾ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص.ص. 38-39.

⁽⁵⁾ Murat Ulgul, Op.Cit,P.55.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

الوزراء، لضمان إستمرار مصالح الجيش الذي سيصبح القوة الضاربة للنخبة الكمالية لتحقيق مشروعها⁽¹⁾ والتحكم المطلق في عملية صنع القرار، ومنع أي محاولة تمرد داخل الجيش وخارجه خصوصا في المناطق الكردية وفي الأناضول.

وفيما عدا الجمعية الوطنية بين (1920-1923) التي ضمت شخصيات دينية وكردية، قبل إبعادها بذريعة تمثيل القوى الرجعية المعارضة للنظام، هيمن على جميع المجالس النيابية اللاحقة، إضافة إلى البيروقراطيين، ضباط الجيش السابقين الذين بلغت نسبة تمثيلهم 15 % في جميع المجالس⁽²⁾.

فرغم تفوق البيروقراطيين، إلا أن نفوذ المدنيين من أصول عسكرية كان أكبر بعد احتلال أهم المناصب القيادية في الدولة، على الشكل التالي:

- مصطفى كمال أتاتورك رئيس الدولة (1923-1938).
- عصمت اينونو رئيس الوزراء من 1923 إلى 1924 ثم من 1925 إلى 1937، ورئيس الدولة بعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك.
- فوزي كاجماق قائد هيئة الأركان إلى غاية عام 1944.
- "علي فتحي أوكيار" Ali Fethi Okyar رئيس الوزراء بين 1924-1925.
- "عبد الخالق ريندا" Abdulhalik Renda شغل العديد من المناصب وأهمها وزير الدفاع بين 1924-1925.
- "رجب بيكر" Recep Peker بين 1924-1925 و "جميل أويبادين" Uybadin Cemil بين 1925-1927 شغلا كلاهما منصب وزير الداخلية، إضافة إلى العديد من الضباط الذين تم تعيينهم في وزارة الأتغال العامة والاتصالات⁽³⁾.

بناءً على التحالف المدني العسكري، تم إضفاء الشرعية على وظيفة " الوصاية العسكرية" و"حراسة النظام الجمهوري"، من خلال إصدار قانون المهمات الداخلية للجيش عام 1935 الذي ينص في مادته 34 على أن: "وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي، والجمهورية التركية"، بمعنى تكريس نظام

⁽¹⁾ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص.43.

⁽²⁾ Murat Ulgul, Op.Cit, P.p.56-59.

⁽³⁾ Ibid, P.62.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

الوصاية والدفاع عن إصلاحات أتاتورك الذي أكد في العديد من المناسبات بأن الجيش هو الوصي على الدولة وإصلاحاته، وعلى المثل العليا للأمة التركية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التدخل العسكري في المجال السياسي (1960-1980)

رغم تأكيد أتاتورك على ضرورة فصل الوظيفة العسكرية عن الوظيفة السياسية، لضمان إحترافية الجيش، ومحاولة ترسيخ هذا التقليد من خلال سن إجراءات دستورية وقانونية، إلا أن هذا الفصل لم يستمر طويلا، ولم تمنع التقاليد التي رسخها أتاتورك من التدخل العسكري المباشر في المجال السياسي تحت دريعة حماية مبادئ كمال أتاتورك نفسه، والأسس التي قامت عليها الجمهورية التركية، بما يتفق وروح المادة 34 من قانون المهام الداخلية للجيش الذي سبق الإشار إليه.

وقد اختلف الباحثين في الشأن التركي، في تقييم الدور السياسي للجيش خلال مرحلة ما بعد أتاتورك، بين من يرى بأن هذا التدخل شرعي في إطار المبادئ التي وضعها كمال أتاتورك بدعوته الجيش صراحة إلى ممارسة الوصاية على الدولة وعلى المبادئ الجمهورية، وبين من يعتبر أن أتاتورك كان ضد تسييس الجيش، حتى وإن قلد بعض القيادات العسكرية، المسؤولية المدنية حفاظا على السلطة وبالتالي لا يمكن ربط التدخلات العسكرية بالموروث السياسي الذي خلفه أتاتورك⁽²⁾.

أولا: إنقلاب (27 ماي 1960)

مهدت عملية الانفتاح والتعددية الحزبية، وإتساع نطاق الحريات عقب نهاية الحرب العالمية الثانية كوسيلة للاندماج في المنظومة الغربية، وفي حلف الناتو خصوصا، الطريق لحراك سياسي ديمقراطي لم تعهده الطبقة السياسية الأحادية، والشعب التركي الذي إعتاد على وجود قائد سياسي وحيد (السلطان أو رئيس الجمهورية فيما بعد) لا يجادله ولا ينازعه في حكمه أحد.

لتبدأ مرحلة سياسية جديدة، كان عنوانها الأبرز الصراع بين الحكومة بقيادة الحزب الديمقراطي والمعارضة بقيادة حزب الشعب الجمهوري، حول العديد من القضايا السياسية، والإقتصادية، والدينية، التي

¹Ibid ,P.p.57-58.

²Hakki Goker Onen,Op.Cit,P.94.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

دفعت بالجيش إلى اللجوء لشرعية الوصاية لتبرير إنقلاب 27 ماي 1960⁽¹⁾، وبالتالي إنتقلت العلاقات المدنية العسكرية بدءاً من هذا التاريخ، من مرحلة التفوق المدني البيروقراطي والتحالف، إلى مرحلة التفوق العسكري البيروقراطي، وتدعيم هذا التفوق ببنية دستورية ومؤسسية، لتعزيز الوصاية على النخبة السياسية المدنية⁽²⁾.

وقد بدأت مؤشرات الإعتراض على الحزب الديمقراطي منذ وصوله إلى سدة الحكم عام 1950 بعدما إنقسمت النخبة العسكرية إلى: فريق قبل التغيير وأعلن ولائه للحكومة الشرعية، وفريق ثاني شكك في نوايا الحزب ورئيس الحكومة "عدنان مندريس" ويستمر هذا الإنقسام إلى غاية إعلان العقيد "ألب أرسلان توركش" في 27 ماي 1960، أن القوات المسلحة تدخلت لإنهاء النزاع بين الفرقاء السياسيين وإنقاذ الديمقراطية التركية من أزمتها الناتجة عن الأسباب التالية:

- السياسات الحكومية الخاطئة والإزدواجية في التعامل مع مبدأ العلمانية.
- الإنهيار الإقتصادي، وإتساع الفروق الإجتماعية والطبقية، نتيجة السياسة الإقتصادية الرأسمالية.
- السعي لهدم مبدأ الدولاتية بتفضيل المؤسسات الخاصة الناشئة في مناطق الأناضول، التي تحولت إلى أقلية ثرية تحظى برعاية الحكومة، على حساب باقي فئات المجتمع⁽³⁾.
- مطالبة الإسلاميين من مندريس إنهاء التحالف البيروقراطي العسكري المدني، والأيديولوجية العلمانية، وبالتالي تقليص دور الجيش والبيروقراطية في مقابل دعم رجال الأعمال، وملاك الأراضي والطبقة المتوسطة⁽⁴⁾.
- الوقوع في فخ الديون الخارجية، وإنخفاض قيمة العملة الوطنية بشكل كبير،
- إعادة إحياء النشاط الديني وإصدار القرارات التي تتناقض التوجه العلماني للدولة، كرفع الحظر عن الأذان باللغة العربية، وإعادة بعث نشاط المدارس والجمعيات الإسلامية،

⁽¹⁾ فريد صلاح الهاشمي، المرجع السابق، ص.ص. 351-352.

⁽²⁾ Zeki Sarigil, Op.Cit, P.08.

⁽³⁾ Ozgur Mutlu Ulus, Op.Cit, P.12-13.

⁽⁴⁾ Kemal H. Karpat, "Military Interventions: Army-Civilian Relations in Turkey Before and After 1980", in *State, Democracy and the Military Turkey in the 1980s*, ed. Metin Heper and Ahmet Evin (New York, Walter de Gruyter 1988,) P.p.137-139.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

- بروز الأفكار الرجعية التي تتادي بأسلمة تركيا⁽¹⁾.
- إصدار قرارات تهدف إلى المساس بحرمة وقدسية العمل العسكري، وتقويض إستقرار المؤسسة العسكرية من الناحية المادية والمعنوية، بذريعة تحديث القوات المسلحة، وهو ما ذكره "أورهان إركانلي" Orhan Erkanli في حوار مع صحيفة "جمهورية" بتاريخ 20 جوان 1960 بقوله: "أن الجماعة الحاكمة بعد عام 1954 جرت البلاد إلى دمار إقتصادي وإجتماعي... وحولت مؤسسات الدولة إلى ذيل للتنظيم الحزبي، أما كرامة القوات المسلحة ... فكانت تجرح في كل مناسبة .."⁽²⁾.

- قمع مظاهرات حزب الشعب الجمهوري، والتهديد بحظر الحزب ومنعه من أي نشاط سياسي إذا لم يتراجع، ومحاولة توريط القوات المسلحة بدلا عن الشرطة لمواجهة المظاهرات⁽³⁾.

وعليه جاء قرار الانقلاب، تلبية لمطلب تدخل الجيش لإنهاء الصراع، ووضع حد للإحتجاجات الشعبية الواسعة، والمواجهات العنيفة بين طلبة الجامعات، وقوات الأمن التي إستمرت إلى غاية شهر ماي عام 1960، ومن تم إجراء إنتخابات عادلة وحرّة، تحت إشراف إدارة محايدة وغير حزبية، وتسليم السلطة إلى الحزب الفائز⁽⁴⁾.

وعلى هذا الأساس، اعتقلت بتاريخ 27 ماي 1960 وحدات من الجيش التركي يقودها "جمال غورسيل" Cemal Gursel، رئيس الجمهورية "جلال بيار"، ورئيس الوزراء "عدنان مندريس" ونواب الحزب في البرلمان، وعدد كبير من الموظفين الحكوميين، ومن تم إعدام عدنان مندريس، ووزير الخارجية والمالية، وحل الحزب الديمقراطي بتاريخ 29 سبتمبر 1960⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ هريز حسن شالوخ، المرجع السابق، ص.ص. 200-202.

⁽²⁾ عقيل سعيد محفوض، المرجع السابق، ص. 46.

⁽³⁾ Kemal H. Karpat, Op.Cit, P.140.

⁽⁴⁾ Nicolas Camelio, "The Military Seize the Law" The Drafting of the 1961 Constitution", in *Order and Compromise: Government Practices in Turkey from the Late Ottoman Empire to the Early 21st Century*, ed. Marc Aymes, Benjamin Gourisse, Elise Massicard (Netherlands: koninklijke brill, 2015,) P.121.

⁽⁵⁾ Helen Chapin Metz, Op.Cit, P.p.42-43.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

كما ترتب على الانقلاب العسكري جملة من القرارات أهمها:

1- تأسيس لجنة وحدة وطنية:

رغم تأسيس هذه اللجنة من طرف 38 ضابطا عسكريا، بتاريخ 12 جوان 1960، إلا أنها عرفت انقساما بين الضباط اليمينيين المحافظيين بقيادة "ألب أرسلان توركش" و"غورسيل"، اللذين دافعا عن فكرة إعادة السلطة لحكومة مدنية منتخبة ديمقراطيا، بينما تبنى الضباط اليساريين الراديكاليين فكرة تشكيل حكومة عسكرية، ما دفع بـ "غورسيل" شهر نوفمبر 1960 إلى إبعاد 14 ضابطا، بعد التأكد من تورطهم في محاولة الانقلاب على اللجنة، ثم إحباط محاولتين للإستيلاء على الحكم بقيادة العقيد "طلعت أدمير" Talat Aydemir، بتاريخ 22 فيفري 1962، و 20 ماي 1963، وتقديم المتورطين للمحاكمة العسكرية والحكم على أدمير بالإعدام⁽¹⁾.

2- صياغة الدستور والعودة إلى المسار الانتخابي 1961

بهدف إضفاء الشرعية على تدخل الجيش، والحصول على دعم أكبر من النخب الأكاديمية المؤثرة لجأت النخبة العسكرية إلى مجموعة من الإجراءات للرجوع إلى الوضع الدستوري الطبيعي، بداية بتنصيب لجنة دستورية يقودها أستاذ القانون الإداري في جامعة إسطنبول "صديق سامي أونار" Siddik Sami Onar لإعداد مسودة الدستور الجديد⁽²⁾، قبل اللجوء لمقترح المجلس التأسيسي المنتخب والإستعانة بلجنة خبراء بعد رفض العديد من الأطراف السياسية لمنهجية عمل اللجنة الأولى التي قدمت المسودة بصيغتها النهائية في 17 أكتوبر 1960⁽³⁾، ليتم المصادقة على الدستور الجديد بعد الإستفتاء الشعبي بتاريخ 9 جويلية 1961⁽⁴⁾.

وتمثلت الخطوة الثانية للعودة للمسار الدستوري، في إجراء الإنتخابات النيابية وتشكيل العديد من الحكومات، أولها حكومة "عصمت إينونو" وحزب الشعب الجمهوري عام 1961، ثم حكومة حزب العدالة (وريث الحزب الديمقراطي) عام 1965 وعام 1969، والتي منعت حسب رئيسها " سليمان ديميريل" من

¹)Ozgur Mutlu Ulus,Op.Cit, P.p.15-16.

²)Nicolas Camelio,Op.Cit, P.p.126-127.

³)Ozgur Mutlu Ulus,Op.Cit, P. 14.

⁴)Nicolas Camelio,Op.Cit, P.122.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

ممارسة التفويض الشعبي، والإرادة الوطنية بتعطيل حزب الشعب الجمهوري المعارض لعمل البرلمان وإثارة الفوضى، بالتعديل والنقاش، واللجوء إلى المحكمة الدستورية ومجلس الدولة لإلغاء القوانين الحكومية، وعرقلة تنفيذ القرارات الإدارية⁽¹⁾.

ثانياً: إنقلاب (12 مارس 1971)

بدأ التخطيط للإنقلاب الثاني، بعد عقد من الإنقلاب الأول، في ظل عجز الحكومة عن وضع حد للفوضى الناجمة عن المظاهرات، والإحتجاجات العمالية، والصراع المسلح بين الحركات اليسارية واليمينية، مما مهد الطريق لتدخل الجيش بهدف الحفاظ على النظام العام، وتقييد الحريات المكرسة بموجب دستور 1961 التي أثرت على عمل مؤسسات الدولة وجعلتها شبه مشلولة.

فبعد فترة قصيرة من خضوع الجيش للسلطة المدنية بين 1965-1970، شهدت الساحة السياسية أواخر الستينيات توتر في العلاقة بين الجيش والحكومة المدنية، نتيجة عجزها عن مواجهة الصراع وأعمال التخريب والعنف، وعمليات السطو والإختطاف، التي كان ورائها إضافة إلى التنظيمات اليمينية المتطرفة، بعض الجماعات الإسلامية التي كانت تدعو للجهاد ضد الغرب الإمبريالي، وبعض التنظيمات اليسارية الشيوعية بقيادة "دينيزجيزميش" Deniz Gezmiş و"ماهر تشايان" Mahir Cayan وغيرهما⁽²⁾.

حيث تمحور النقاش داخل هذه التنظيمات حول من سيقوم بالثورة؟ وكيف سيتم الاستلاء على السلطة؟ هل من خلال تفعيل دور الجيش في مواجهة أحزاب اليمين تماماً كما حدث عام 1960، أو كما دعت إليه صراحة "جبهة الثورة الديمقراطية الوطنية" بزعامة "ميهرى بيلي" Mihri Belli، التي ذهبت أبعد من ذلك عندما شبهت التدخل العسكري ضد حكومة العدالة، بثورة قادة الجيش العثماني على النخبة العثمانية، وأنه لا يمكن إسقاط الحكومة اليمينية المدعومة من أمريكا وجزء من بيروقراطية الجيش، إلا من خلال النخبة العسكرية نفسها، في مقابل دعوة حزب العمال التركي للقيام بالثورة عن طريق الطبقة العمالية⁽³⁾.

¹)Kemal H. Karpat,Op.Cit, P.p.143-144.

²)Hakki Goker Onen,Op.Cit, P.p.245-247.

³)Murat Ulgul,Op.Cit,P.p.40-42.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

أما على صعيد النخبة العسكرية، فبدأ التفكير في الانقلاب على الحكومة يتبلور منذ عام 1969 بعد تأسيس مجلس عسكري سري، مع بعض الشخصيات اليسارية المعروفة كـ "إلهامي سويسال" Soysal İlhami و"دوغان أفجي أوغلو" Doğan Avcıoğlu في العاصمة أنقرة، بهدف الإستيلاء على السلطة والإنقال لنظام الحزب الواحد والنظام العسكري، وربط الإتصال ببعض المثقفين، والمنظمات اليسارية للانضمام لحزب الثورة الوطني، والإستعانة بتنظيمات مسلحة كـ "مجموعة الشباب الفدائي" ومنظمة "THKO" بزعامة "دينيزجيميش" لإسقاط الحكومة من خلال السيطرة على مراكز الشرطة⁽¹⁾.

وبالتالي بعد اكتشاف خطة الانقلاب خارج التسلسل الهرمي للجيش يوم 09 مارس، تم توقيع مذكرة عسكرية بتاريخ 12 مارس 1971 من قبل رئيس الأركان "ممدوح توماش" Memduh Tağmaç، وقائد القوات البرية "فاروق غولر" Faruk Gürler، و"محسن باتور" Muhsin Batur قائد القوات الجوية، وقائد القوات البحرية "جلال ايكي أوغلو" Celal Eyicioğlu⁽²⁾.

والتي جاءت في ظل دعم وتأييد واسع من النخب المثقفة، والإعلامية، والبيروقراطية التي بررت سلوك الجيش، تحت ذريعة فشل حكومة حزب العدالة في معالجة مختلف المشاكل المطروحة، وبأن التغيير لن يتحقق إلا من خلال تنصيب حكومة ثورية قادرة على تنفيذ إصلاحات جذرية.

وبذلك إختارت النخبة العسكرية إرسال المذكرة، إلى رئيس الجمهورية "جودت صوناي" تضمنت المطالبة بإستقالة الحكومة، وتشكيل حكومة قوية وحازمة في تطبيق القانون⁽³⁾ أو التدخل، وتحمل مسؤولية حماية الجمهورية التركية وفق الصلاحيات القانونية المخولة للجيش⁽⁴⁾.

ولم يختلف إنقلاب "المذكرة" كثيرا عن الإنقلاب العسكري السابق، فإضافة إلى إجبار حكومة "سيمان ديميريل" على تقديم الإستقالة، وتشكيل حكومة تكنوقراط بقيادة النائب "نهاد أريم"، إستعمل الجيش

¹)Ibid,P.p.59– 61.

²)Ozgur Mutlu Ulus,P.17.

³)Barış Çetin Can Eren,“ The Trajectory of Democracy: The Social Roots of Regime Change in Turkey ” (Phd diss.,Johns Hopkins University, August 2014,) P.p126–127.

⁴) سعيد الحاج، "تركيا والإنقلابات العسكرية واحتمالات المستقبل"، 23 جانفي 2019، على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/57096> (تاريخ التصفح: 16 أكتوبر، 2022).

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

مبرر مواجهة خطر التمدد الشيوعي، ليقوم بشن حملة على مختلف التنظيمات اليسارية، والنفقات العمالية، انتهت بإعدام قادة حزب العمال التركي، والحركة الطلابية اليسارية "دنيجزميش" و"يوسف أصلان" Yusuf Aslan و"حسين اينان" Hüsey in İnan في 6 ماي 1972⁽¹⁾.

كما ترتب على هذه المذكرة تعزيز موقع الجيش داخل أجهزة الدولة، من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها:

- زيادة عدد الضباط في مجلس الأمن القومي،
- إعادة صياغة وظيفة المجلس من مجرد تقديم الرأي إلى الوصاية على قرارات مجلس الوزراء،
- تعزيز دور المحاكم العسكرية على حساب المحاكم المدنية،
- إلغاء رقابة مجلس المحاسبة على النفقات العسكرية،
- توسيع صلاحيات محكمة أمن الدولة التي لم تعد مرتبطة بالأحكام العرفية فقط⁽²⁾.

ثالثا: إنقلاب (12 سبتمبر 1980)

عرفت فترة ما قبل إنقلاب 1980 دخول تركيا في أزمة بنيوية عميقة، ناجمة عن فشل الحكومات المتعاقبة في معالجة المشكلات الاقتصادية، التي كان من نتائجها إرتفاع الأسعار، ومعدلات التضخم والبطالة،.. الخ، وكذلك الأزمة السياسية الناجمة عن الصراع والإستقطاب السياسي، وعدم إستقرار وهشاشة الحكومات التي أعيد تشكيلها بين 1977 إلى 1980 أربع مرات، بداية بحكومة "بولنت أجاويد" الأولى (جوان-جويلية 1977) ثم الحكومة الإئتلافية الثانية (جانفي 1978 - نوفمبر 1979) ونفس الأمر بالنسبة لحكومة "سليمان دميريل" الذي شكل حكومته الأولى بين (جويلية 1977 و جانفي 1978) والحكومة الثانية بين (نوفمبر 1979 و سبتمبر 1980).

إضافة إلى تعدد أوجه الصراع الأيديولوجي بين اليسار والحركات اليمينية، والصراع المذهبي السني- العلوي، والصراع القومي الكردي-التركي، ما دفع بالجيش إلى توجيه مذكرة تحذيرية شهر ديسمبر

¹)Elifcan Karacan, *Remembering the 1980 Turkish Military Coupd'État Memory, Violence, and Trauma*(Berlin:Springer VS, 2014,)P.76.

²)Barış Çetin Can Eren,Op.Cit,P.128.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

1979 موقعة من رئيس هيئة الأركان موجهة لرئيس الجمهورية، والأحزاب السياسية، ومختلف الأجهزة الدستورية تتضمن الدعوة إلى قيام كل طرف بواجباته، أو التدخل وإستلام الحكم ما لم تجد الحكومة والنخبة المدنية الحل لجميع المشكلات⁽¹⁾.

ومن مظاهر الصراع الذي شهدته تركيا بين 1977 و 1980 أعمال العنف والقتل، التي راح ضحيتها مئات المواطنين خصوصا مجزرة إسطنبول بتاريخ 01 ماي 1977، والتي سقط خلالها 34 ضحية رميا بالرصاص بمناسبة الإحتفال باليوم العالمي للعمال، وسقوط كذلك مئات الضحايا في مدن "مالاطية" و"سيواس"، و"كهريمان ماراش" و"جوروم" من الأقلية العلوية التي تم إستهدافها من طرف منظمة "الذئاب الرمادية" نتيجة دعمها للعلمانية، وتصويتها لصالح حزب الشعب الجمهوري⁽²⁾.

كما تأزمت العلاقات المدنية العسكرية كذلك، بسبب أزمة إنتخاب رئيس الجمهورية عام 1973 نتيجة رفض كل من "بولند أجاويد" و"سليمان دميريل" أبرز وجوه النخبة المدنية آنذاك، ترشيح اللواء "فاروق جولر" Faruk Gurler قائد القوات البرية لمنصب رئيس الجمهورية، وتفضيل إنتخاب اللواء المتقاعد "فهري كوروتورك" Fahri Koruturk المعروف بالحوار والديمقراطية⁽³⁾.

أما على الصعيد الخارجي، فشكل الفتنور في العلاقات التركية الأمريكية، عاملا أساسيا في إنقلاب الجيش، خصوصا بعد تصريح وزارة الخارجية الأمريكية بأن حكومة دميريل، غير قادرة على لعب الدور المنتظر منها بعد الثورة الإيرانية، بعد رفض "سليمان دميريل" إستخدام القواعد العسكرية التركية من طرف قوات التدخل السريع، ورفض انضمام اليونان إلى حلف شمال الأطلسي إلى غاية الإعتراف بمطالب تركيا في بحر إيجه.

وبالتالي تؤكد العديد من الدراسات ضلوع الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي في إنقلاب 1980، من خلال اتفاقية الدفاع التي وقعتها الحكومة الأمريكية مع قادة الجيش دون الرجوع إلى حكومة

⁽¹⁾ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص.84.

⁽²⁾ Elifcan Karacan, Op. Cit, P. p. 77-80.

⁽³⁾ Hakki Goker Onen, Op. Cit, P. p. 251-253.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

دميريل، والتي صادقت بدورها على الإتفاقية بضغط من الجيش بتاريخ 29 مارس 1980 ومنحت اليونان بعض التنازلات تلبية لمطالب واشنطن⁽¹⁾.

من هذا المنطلق أعلن الجيش التركي بتاريخ 12 سبتمبر 1980، تحت قيادة قائد الانقلاب "كنعان أفرين"، "أنه في ظل هذه الظروف... وبموجب قانون الخدمة العسكرية، قررت القوات المسلحة السيطرة على البلاد بأكملها.."، وإتخاذ مجلس الأمن القومي لمجموعة من الإجراءات، أبرزها:

- إلقاء القبض على قادة الأحزاب السياسية وحل البرلمان التركي،
- إغلاق "اتحاد النقابات العمالية الثورية" و"اتحاد نقابات عمال الصناعات الغذائية" ومطالبة أعضائها بالإستسلام للقوات المسلحة،
- اعلان الأحكام العرفية في جميع أنحاء البلاد،
- نفي بعض رؤساء البلديات وإعتقال الثوريين والقوميين المتطرفيين⁽²⁾.

ومثلما حدث خلال إنقلاب 1960، قامت المؤسسة العسكرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز دورها، والحفاظ على مكتسباتها، وصلاحياتها، من خلال تشكيل هيئة للأمن الوطني تضم "كنعان أفرين" رئيس هيئة الأركان ورئيس الدولة، وقادة القوات البرية والجوية، والبحرية، وقوات حرس الحدود، مهمتها إدارة البلاد خلال الفترة بين 1980-1983، وصياغة دستور جديد، يتماشى مع أهداف ومتطلبات المرحلة، وإصدار القوانين الأساسية (الأحزاب السياسية، والإنتخابات) وكافة التشريعات والقرارات⁽³⁾، وتشكيل حكومة جديدة بقيادة الأميرال "بولنت أوسيو" Bulent Ulusu ومجموعة من التكنوقراط، والبيروقراطيين، والضباط المقاعدين⁽⁴⁾.

¹)Paul ErestLenze, "Civil-Military relations in Islamic democracies: Military intervention, withdrawal in Algeria, Pakistan, Turkey "(Phd diss., Washngton state university, may 2011,)P.p.255- 256.

²)Elifcan Karacan, Op.Cit,P.81.

³)طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص.ص.87-89.

⁴)Paul Erest Lenze, Op.Cit,P.257.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

وعلى هذا الأساس اعتبر الجيش أن الهدف من هذا التدخل، هو وضع حد للفهم الخاطئ للحقوق والحريات الفردية والجماعية، التي نص عليها دستور 1961، والتي أدت إلى التسييس المتطرف للجماعات والمؤسسات وساهمت في بث الفوضى، والإنقسام الأيديولوجي داخل أجهزة الدولة نفسها، بما في ذلك جهاز الشرطة⁽¹⁾.

كما شكل دستور 1982 الأساس القانوني للسياسة الرقابية، والقمعية لمجلس الأمن القومي، من خلال جعل المشاركة السياسية محصورة فقط في التصويت، وحظر كل أشكال التظاهر والإحتجاج والتضييق على حرية الرأي والتعبير، ومنع إنتقاد أعضاء المجلس العسكري، والتحكم في محتوى الإعلام من خلال إعطاء رئيس الوزراء وفقا للمواد (23-31-57) صلاحية الرقابة على البث والأخبار، والبرامج للحفاظ على الأمن القومي، بالإضافة إلى التدخل في مجال التعليم، عبر قانون التعليم العالي الصادر عام 1981، وتطهير الجامعات من اليسار وفصل أكثر من 300 أكاديمي خلال عام واحد بعد الإققلاب⁽²⁾.

وقد حرص مجلس الأمن القومي عند إعداد الدستور، على وضع أحكام تضمن عدم ملاحقة قادة الإققلاب بعد خروجهم من السلطة، وتحصن جميع القوانين والإجراءات التي تم إتخاذها خلال الفترة الإنتقالية، ومن أهم التدابير التي تضمنها الدستور الجديد:

- إستمرار "كنعان أفرين" في منصب رئيس الجمهورية لمدة سبع سنوات، يباشر فيها المهام والسلطات المخولة له وفقا للدستور، على أن تجرى إنتخابات عقب إنتهاء هذه المدة،
- تحويل هيئة الأمن الوطني إلى مجلس رئاسة الجمهورية لمدة 06 سنوات،
- إنشاء مجلس الدولة للرقابة (1981)، لفرض الرقابة العسكرية على أجهزة الدولة، بإستثناء القوات المسلحة والقضاء⁽³⁾.

¹BinnazToprak, "The State, Politics, and Religion in Turkey", in *State, Democracy, and the Military: Turkey in the 1980s*, ed., Metin Heper and Ahmet Evin (New York: Walter de Gruyter, 1988), P.126.

²Elifcan Karacan, Op.Cit, P.p.82-83.

³ طارق عبد الجليل، المرجع السابق، ص.ص. 97-103.

المطلب الثالث: الانقلاب على النخبة المحافظة (1997)

رغم الاختلاف في الأسلوب، يشترك إنقلاب ما بعد الحداثة وإنقلاب 1980 في نفس الخطاب والدوافع التي أدت إلى إسقاط الحكومة، أي أن تدخل الجيش جاء بهدف تصحيح أخطاء قادة الإنقلاب السابق، الذين سمحوا للحركة الإسلامية بالنشاط السياسي، عن طريق تشجيع الفكر الإسلامي والتربية الدينية، وإفتتاح مدارس الأئمة الخطباء التي ساهمت في إعادة بعث الإسلام السياسي، ووصول حزب الرفاه إلى السلطة، نتيجة إستغلال الخطاب الديني لتحقيق مكاسب سياسية⁽¹⁾.

إذ لم تمنع إستراتيجية محاربة الأيديولوجيات المتطرفة التي كانت تشكل خطرا على وجود النظام خلال الثمانينيات من إعتبار تيار الإسلام السياسي البديل، وأن الحل لعدم استغلال الدين في الحقل السياسي يكون بوضع الأنشطة الدينية تحت وصاية ورقابة الدولة، من خلال إفتتاح مدارس الأئمة الخطباء، وجعل التعليم الديني الزامي في المدارس الثانوية والترخيص لبناء مساجد جديدة⁽²⁾.

ورغم هذه العوامل التي ساهمت في بناء قاعدة شعبية لحزب الرفاه، إلا أنه أظهر معارضة صريحة لبعض مبادئ أتاتورك خصوصا ممارسات العلمانية التي تتباين تفسيراتها، وينسب لها معاداة الإسلام والوقف ضده⁽³⁾ حيث بدأ التحول الفكري لدى نجم الدين أريكان منذ عام 1977، بتحميله النظام مسؤولية قطع الروابط بين الشعب والدين، واستخدام المصطلحات الإسلامية كالجهاد، والشريعة.. إلخ، بهدف إثارة مشاعر الفئات المتدينة، للحصول على الدعم الشعبي لمشروعه السياسي، وهو ما سبب له عداوات كثيرة من المؤسسات العلمانية والجماعات الإسلامية الأخرى، وخصوصا جماعة "إسكندر باشا"، ما دفع به إلى صياغة استراتيجية جديدة تقوم على خطاب سياسي معتدل⁽⁴⁾، وبالتالي كان من الواضح أن الجيش لا

¹hakkigokeronen,Op.Cit,P.p. 267-268.

²ZeynebÇagliyanİmisiker,"Thechanging nature of Islamism in Trkey: A comparison of Erbakan and Erdogan" (master's thesis, Ankara University, September 2002,)P.20.

³Ibid,P.22.

⁴Ibid,P.p.23-26.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

يمكن له أن يتحمل بسهولة أفكار وتصريحات حزب الرفاه المتطرف، ولا أن يتسامح مع خطاب أركان الإسلامي⁽¹⁾.

وأمام دعوته لتعزيز روابط الحكومة مع البلدان والحركات الإسلامية بدلا عن الغرب، ما دفع بقيادة الجيش للإجتماع بتاريخ 11 جانفي 1997 في مدينة "غولجوك" Golcuk، لمناقشة مستقبل العلمانية في تركيا، والخروج بقرار عدم القيام بأي تحرك عسكري إلا بعد تلقي الدعم من القوى المدنية مثلما حدث خلال إنقلاب (1960).

وهو ما تم بالفعل، بعد أن أعلنت أغلب منظمات المجتمع المدني، والنخب المثقفة، ورجال الأعمال، والنقابات، ووسائل الإعلام، والأحزاب اليمينية العلمانية دعمها الكامل للجيش، الأمر الذي استدعى انعقاد مجلس الأمن القومي بتاريخ 28 فيفري 1997، في إجتماع طارئ وإصدار بيان تضمن 18 قرار لحماية العلمانية⁽²⁾، ومحاربة الرجعية التي أعيد تعريفها بإعتبارها أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه الأمن القومي، وإجبار الأعضاء المدنيين على توقيع هذا البرنامج الذي تضمن ما يلي:

- تطهير البيروقراطيات من الموظفين المشكوك في انتماءهم إلى التيار الإسلامي،
- إغلاق المدارس القرآنية ومدارس الأئمة و الخطباء،

وأمام إستمرار الجيش في التضيق على حكومة نجم الدين أريكان، و"تانسوتشيلر" زعيمة حزب الطريق القويم، من خلال تنظيم ما أطلق عليها بالجلسات التنويرية مع وسائل الإعلام الرئيسية مدعوما في ذلك من حزب الشعب الجمهوري، وحزب اليسار الديمقراطي، إلى جانب سلك القضاء ومنظمات المجتمع المدني للكشف عن الخطر الذي تمثله الرجعية، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى الإستقالة خصوصا بعد حملة تطهير الجيش التي مست ما يقارب 900 ضابط، وعدد كبير من الموظفين المدنيين بسبب أسلوب حياتهم الإسلامي، ثم قرار المحكمة الدستورية بحل حزب الرفاه، ومنع "نجم الدين أريكان" و رئيس بلدية اسطنبول "رجب طيب أردوغان" من المشاركة السياسية مدى الحياة⁽³⁾.

¹)Ibid,P.p.30-31.

²)hakkigokeronen,Op.Cit,P.p.269.272

³) أحمد ت كورو، المرجع السابق، ص.ص.251-253.

الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا

كما تم خلال هذه الفترة فرض قيود جديدة على أنظمة الإنتساب للجامعات، بهدف منع خريجي مدارس الأئمة والخطباء من دخولها، وكذلك بناء المساجد، ومنع ارتداء الحجاب في جميع المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، بل إمتد الحظر ليشمل جميع الموظفين المدنيين في المؤسسات الحكومية⁽¹⁾.

¹ نفس المرجع، ص.256.

الفصل الثالث:

مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة
المدنية والنخبة العسكرية

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

لتحقيق معايير كوبنهاجن كشرط للانضمام للاتحاد الأوروبي، شكل خضوع الجيش لسيطرة السلطة المدنية المنتخبة، تحدياً أمام حكومة العدالة والتنمية لتجسيد مختلف الإصلاحات السياسية والاقتصادية وترسيخ نظام سياسي يقوم على وجود حكومة مدنية منتخبة، لها مسؤولية كاملة أمام الشعب، تنفذ برنامجها الانتخابي دون تدخل من أجهزة الوصاية، وخصوصاً الجيش الذي ظل الفاعل الأساسي في العملية السياسية منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة.

بعد فترة التعايش الحذر، ونتيجة التخوف من تكرار تجربة حزب الرفاه، انتقلت العلاقة بين نخبة السلطة الجديدة والنخبة العسكرية التقليدية إلى المواجهة والصراع السياسي، رغم حرص حكومة العدالة والتنمية على تقديم نفسها بوصفها حكومة ليبرالية محافظة، تهدف لترقية وتطوير الخدمة العامة، وتجسيد مختلف الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تتوافق مع المبادئ التأسيسية للجمهورية، ومع الديمقراطية الغربية.

من هذا المنظور يتناول هذا الفصل المعنون بمجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية، في مبحثه الأول عوامل صعود نخبة السلطة الجديدة بداية من سنة 2002، وخصوصاً الأزمة الاقتصادية لسنة 2001، والهيمنة الانتخابية والانتقال إلى حكومة الأغلبية، والالتزام بشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، ويتناول المبحث الثاني العلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية بين مظاهر التعايش والصراع، من خلال قضايا التعايش بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية، ثم مظاهر تدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية، وخصوصاً التدخل في انتخاب رئيس الجمهورية سنة 2007 ومحاولة حظر حزب العدالة والتنمية، ثم مظاهر تفكيك نفوذ النخبة العسكرية، عبر تحقيقات منظمة أرغينكون، وتوظيف الأئمة والخطباء في المناصب العليا، ويعرج المبحث الثالث والأخير، إلى مختلف آليات الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية، عبر إصلاح مجلس الأمن القومي، وإلغاء محاكم أمن الدولة وتقليص اختصاص القضاء العسكري، وآليات الرقابة المالية والقضائية على الجيش.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

المبحث الأول: عوامل صعود نخبة السلطة الجديدة (حزب العدالة والتنمية)

تأثرت العلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، بمجموعة من العوامل، التي ساهمت في دوران النخبة، وانتقال السلطة من جانب المؤسسة العسكرية والنخبة العلمانية التقليدية، إلى النخبة المدنية المحافظة الليبرالية، والتيار الإسلامي المعتدل الذي أصبح يهيمن على السلطة وعلى عملية صنع القرار، مدعوماً في ذلك بإصلاحات وتغييرات دستورية وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- الأزمة الاقتصادية (2001).

- الهيمنة الانتخابية والانتقال إلى حكومة الأغلبية.

- الالتزام بشروط العضوية الأوروبية (معايير كوبنهاجن)⁽¹⁾.

المطلب الأول: الأزمة الاقتصادية (2001)

شهد الاقتصاد التركي أزمات اقتصادية متتالية، بداية بأزمة 2001، الناجمة عن فشل الحكومات المتعاقبة بعد انقلاب 1997، في تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي ومكافحة التضخم بناءً على التوصية التقليدية لصندوق النقد الدولي منذ عام 1999، من خلال مجموعة من الآليات التي تتضمن خفض الإنفاق الحكومي وقيمة العملة الوطنية، وإتباع سياسة تقشف صارمة، ورفع أسعار الفائدة لتحسين الوضع المالي العام.

وعلى الرغم من الالتزام بتنفيذ هذا البرنامج، لم تمنع الآليات والحلول الجزئية المتبعة من وقوع تركيا في أزمة اقتصادية خانقة بداية من عام 2001، انعكست بدورها على الوضع السياسي والاجتماعي، والاقتصادي العام، وكان من مظاهرها ما يلي:

- المضاربة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات⁽²⁾،

- زيادة وتيرة "الاقتراض الخارجي، والإفراض الداخلي"، أو القروض الأجنبية للبنوك العامة والخاصة، التي بدورها تقرض الحكومة لسداد ديونها الخارجية،

¹Hakan Yavuz, Op. Cit, P.45.

²Zülküf Aydın, *The Political Economy of Turkey* (London: Pluto Press, 2005), P.122.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- ارتفاع نسبة الدين الخارجي بالمقارنة مع احتياطي النقد الأجنبي⁽¹⁾ وبلوغه ما يقارب 117.84 مليار دولار سنة 2000⁽²⁾.
 - إعلان إفلاس 24 مصرفاً بحلول عام (2002)⁽³⁾، واعتقال أصحاب هذه البنوك بتهم الفساد المالي، مما أثر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وتسبب في خسارة البنك المركزي لـ 19% من احتياطي النقد الأجنبي،
 - انخفاض قيمة العملة الوطنية بنحو 50%، وفقدان ما يقارب 2.3 مليون شخص لمناصب عملهم⁽⁴⁾، من بينهم أكثر من 800 ألف شخص، فقدوا مناصب عملهم حسب بيانات معهد الإحصاء التركي خلال النصف الأول من عام 2001، موزعين بين 239 ألف في مجال الصناعات التحويلية، و312 ألف في قطاع البناء، و287 ألف في قطاعي التجارة والخدمات.
 - تراجع الناتج القومي الإجمالي لتركيا من 202 مليار دولار عام 2000 إلى 148.2 مليار دولار سنة 2001، وبالتالي تراجع الدخل الفردي السنوي من 2986 دولار إلى 2160 دولار،
 - ارتفاع خدمة الديون وزيادة نسبة الدين المحلي إلى الناتج القومي الإجمالي، من 29% عام 2000 إلى 89.2% عام 2001⁽⁵⁾.
- وفي تحليله لأسباب هذه الأزمة حمل الخبير بالبنك الدولي، ووزير الاقتصاد الذي تولى منصبه بين مارس 2001 وأوت 2002، لتطبيق برنامج الإنعاش بعد الأزمة المالية المدمرة، "كمال درويش" Kemal Derviş الحكومة المسؤولية الكاملة، بسبب ما أسماه بالإنفاق غير العقلاني واهدار منذ 1980 ما يقارب 195 مليار دولار⁽⁶⁾.

¹)Yaprak Gürsoy, *Between Military Rule and Democracy Regime Consolidation in Greece, Turkey, and Beyond* (USA :University of Michigan Press, 2017) ,P.105.

²)Zülküf Aydın, Op.Cit,P.p.119-120.

³)Yaprak Gürsoy, Op.Cit,P.106.

⁴)Ali Çarkoğlu, Ersin Kalaycıoğlu, Op.Cit,P.44.

⁵)Zülküf Aydın, Op.Cit,Pp123-124.

⁶)Ibid,P.133.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

ورغم أنه لم يتطرق إلى دور القطاع المصرفي الخاص في الأزمة المالية، الناجمة عن إقراض الحكومة بنسب فوائد مرتفعة، إلى جانب الاستدانة الخارجية، مما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية الداخلية إلى ما يقارب 50 مليار دولار عام 2000، والمديونية العامة مع خدمة الفوائد إلى 258 مليار دولار⁽¹⁾.

أمام هذا الوضع، ظهرت الحاجة للاستعانة بالخبير التركي في البنك الدولي كمال درويش لقيادة وزارة الاقتصاد، نظرا لعلاقاته ونفوذه على المستوى العالمي، بهدف تطبيق برنامج اقتصادي بديل، يقوم على تنفيذ إصلاحات هيكلية سريعة، وفعالة في المؤسسات العامة، وفي القطاع المصرفي والبنوك الخاصة، وفي القطاعات الإنتاجية الرئيسية⁽²⁾.

بعد توليه منصب وزير الاقتصاد، أعلن كمال درويش شهر أبريل 2001، عن وثيقة حكومية بعنوان: "اقتصاد تركي أقوى"، تتضمن خطة الحكومة لمعالجة المشكلات الهيكلية القائمة، والانتقال إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وفق الآليات التالية:

- الفصل المؤسساتي التام بين الشأن الاقتصادي والشأن السياسي، ونزع الطابع السياسي عن العملية الاقتصادية،
- العمل على توفير احتياجات رأس المال للقضاء على المشاكل الاقتصادية الهيكلية، وزيادة مرونة النظام الاقتصادي في وجه الصدمات الخارجية،
- خفض مستوى التضخم والسيطرة على نسبة الدين العام،
- تعزيز النظام المالي، وانضباط السوق، وإعادة هيكلة القطاع البنكي بما يتوافق مع متطلبات السوق الحديثة،
- إنقاذ الطبقة الرأسمالية التركية بعد الخسائر الكبيرة التي سجلتها البنوك العامة والخاصة خلال هذه الأزمة، والمقدرة بنحو 45 مليار دولار⁽³⁾.

¹)Ibid,P.134.

²)Ibid,P.121.

³)Hasan Cömert and Erinç Yeldan, " A Tale of Three Crises Made in Turkey: 1994, 2001 and 2008–09 " ,in *The Political Economy of Financial Transformation in Turkey* ,ed., Galip L. Yalman, Thomas Marois (New York:Routledge, 2019) ,P.110.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

وعلى هذا الأساس اعترفت الحكومة التركية بفشل برنامج الحد من التضخم، الذي لم يكن قادراً على ضمان الاستقرار والاستدامة الاقتصادية، وساهم في اتساع الفجوة بين المديونية وخدمة الفوائد إضافة إلى حاجة تركيا في ظل الأزمة المالية، لاسترجاع ثقة المستثمرين ورأس المال الأجنبي، وإعادة هيكلة الإدارة العامة، والعلاقة بين الدولة والمجتمع⁽¹⁾.

كما توقع البرنامج الاقتصادي البديل، أن تؤدي الإصلاحات الهيكلية إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والنمو المستدام للموارد، وزيادة فاعلية الميزانية العامة، وقدرة الدولة على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية (التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي) ورفع المستوى المعيشي، وتحسين توزيع الدخل، والحد من الفقر والقضاء على التفاوت الإقليمي، وضمان توازنات الاقتصاد الكلي كشرط لتحسين الأوضاع الاجتماعية.

وعلى الرغم من هذه التوقعات، اعتبرت المعارضة آنذاك أن البرنامج الحكومي المقترح لا يهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للشعب التركي، بل أنه يهدف بالدرجة الأولى إلى إقناع المستثمرين ورأس المال الأجنبي للعودة إلى تركيا، بإعادة النظر في مبدأ الاقتصاد الدولاتي، والفصل بين المجالين السياسي، والاقتصادي، وتوسيع دور القطاع الخاص، واستغلال الموارد الطبيعية واليد العاملة المنخفضة التكلفة، دون التطرق إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، أو الإجراءات التي من شأنها تكوين رأس مال محلي، واقتصاد قادر على تحمل الصدمات الخارجية، وبالتالي فشل خطة الحكومة مجدداً في تحقيق الأهداف المعلنة، خصوصاً نسبة الدين الداخلي إلى الناتج القومي الإجمالي، الذي وصل عام 2003 إلى 48.3%⁽²⁾.

من هذا المنطلق استغل حزب العدالة والتنمية، خلال الانتخابات النيابية الأولى له عام 2002 الأزمة الاقتصادية، وفشل الحكومة في إيجاد مخرج من هذه الأزمة، لي طرح نفسه كبديل يحمل برنامجاً اقتصادياً طموحاً يقوم أساساً على محاربة الفساد، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، والاقتصادية الأساسية للشعب التركي، وتحقيق المساواة، وتجنب إثارة القضايا والمسائل الخلافية، التي أخذت الحيز الأكبر من النقاش العام، ومن اهتمام الناخبين قبل وبعد الانتخابات⁽³⁾، إضافة إلى العمل على تغيير هذه الأوضاع

¹)Zülküf Aydın,Op.Cit,P.p.125- 126.

²)Ibid,128-132.

³)Ali Çarkoçlu, Ersin Kalaycıoğlu, Op.Cit ,P.p.48-51.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

إلى الأفضل، من خلال سياسات رعاية وخدمات شاملة، في ظل عدم قدرة الأحزاب الحاكمة على تقديم البدائل، وتقديم حلول مجدية للأزمة الاقتصادية المستمرة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الهيمنة الانتخابية والانتقال إلى حكومة الأغلبية

من بين العوامل التي ساهمت في وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وترسيخ مكانته السياسية كحزب مهيم على الانتخابات وعلى الحكومة، شكل النظام الانتخابي المعتمد، الذي عرف استقرارا ملحوظا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، وأثر بذلك على استقرار الحكومة، وعلى أدائها السياسي والاقتصادي.

فبسبب الصراعات السياسية، وتدخل النخبة العسكرية في الشؤون المدنية، مما جعل النظام الانتخابي في تركيا يتغير باستمرار، بداية باعتماد نظام الأغلبية والحزب المهيم، ثم نظام التمثيل النسبي والحكومات الائتلافية بعد الستينيات⁽²⁾، واعتماد نظام الأغلبية والعتبة الانتخابية (تحقيق 10% من الأصوات للدخول إلى البرلمان) بعد انقلاب 1980⁽³⁾، ثم العودة إلى نظام الحكومات الائتلافية خلال التسعينيات بمعدل أربع حكومات بين 1991 و1996⁽⁴⁾.

أولا: هشاشة الحكومات الائتلافية بعد انقلاب 1997

بعد استقالة حكومة نجم الدين أربكان، تم تشكيل أول حكومة برئاسة "مسعود يلماز" Meust Yilmaz رئيس حزب الوطن الأم، وبتكليف مباشر من قادة الجيش الذين فضلوا تشكيل حكومة ائتلافية يسهل السيطرة عليها، تضم وزراء عن حزب الوطن الأم اليميني، وحزب اليسار الديمقراطي، والحزب الديمقراطي

¹)Ibid,P.p.45-46.

²)Ersin Kalaycıoğlu, "Elections and Governance " ,in *Politics, parties, and elections in Turkey*, ed. Sabri Sayari, and Yilmaz Esmer (USA:Lynne Rienner Publishers ,2002) ,P.59.

³)Yesim Arat, Sevkət Pamuk, Op.Cit,P.59-62.

⁴) Ersin Kalaycıoğlu,Op.Cit,P.65.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

التركي(الطريق القويم سابقا)، وبعض المستقلين⁽¹⁾، وتنال ثقة 281 نائب في البرلمان بتاريخ 12 جويلية 1997، مقابل 256 نائب معارض لها⁽²⁾.

تنفيذ قرارات مجلس الأمن القومي، والالتزام بتطهير أجهزة ومؤسسات الدولة من أعضاء حزب الرفاه والموظفين المتدينين، لم يشفع للحكومة للتعيمير طويلا، بعد أن أخذت العلاقة بينها وبين الجيش في التوتر منذ خطاب رئيسها في 17 مارس 1998، الذي دعا فيه المؤسسة العسكرية للعودة إلى الثكنات الأمر الذي اعتبر تطاولا على الجيش، ودفع إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لإسقاطها، هي:

- إصدار بيان عسكري بتاريخ 20 مارس 1998، تدافع فيه هيئة الأركان عن دور الجيش المحدد بموجب دستور وقوانين الجمهورية،
- تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تتعلق بتورط بعض الوزراء في قضايا فساد،
- إعطاء الضوء الأخضر لنواب حزب الشعب الجمهوري لسحب الثقة من الحكومة بتاريخ 11 أبريل 1999⁽³⁾.

في واقع الأمر لم يكن سقوط حكومة يلماز، فقط بسبب الدور الحاسم للمؤسسة العسكرية، ولكن كذلك بسبب اختلاف مشارب الأحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي، وتباين وجهات أطرافها حيال العديد من القضايا، خصوصا الخلاف الاقتصادي الواضح بين رئيس الحكومة مسعود يلماز المؤيد بشدة للقطاع الخاص، وللوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، والتعليم خمس سنوات خلال المرحلة الابتدائية، في حين يدافع بولنت أجاويد اليساري بشدة عن دور القطاع العام، وإعادة النظر في شروط الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، والتعليم الابتدائي لمدة تصل لـ 8 سنوات⁽⁴⁾.

¹ محمد نور الدين، المرجع السابق، ص.106.

² جمال خالد الفاضي، التغيير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط 2002-2010، الطبعة الأولى(عمان: دار الخليج،2019)، ص.46.

³ دلشاد محمود صالح بابلا، دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية 1980-2002(السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية،2012)، ص.ص.196-197.

⁴ محمد نور الدين، المرجع السابق، ص.ص.107-108.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

ونفس الأمر على الصعيد الخارجي، فبينما تميز موقف يلماز بالمرونة تجاه القضية القبرصية والكردية، عرف عن أجاويد الذي جرت في عهد حكومته الحرب القبرصية عام 1974، موقفه المتشدد من القضيتين، والذي يقوم على:

- الاندماج بين قبرص الشمالية و تركيا،
- رفض الحماية الأجنبية للأكراد في شمال العراق،
- الدعوة لتقويض البنية الإقطاعية في المناطق الكردية،
- عدم الاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد⁽¹⁾.

بعد سقوط حكومة يلماز، تم تشكيل ثاني حكومة ائتلافية بعد انقلاب 1997، برئاسة "بولنت أجاويد" زعيم حزب اليسار الديمقراطي الفائز في الانتخابات المبكرة بتاريخ 18 أبريل 1999، إلى جانب الحركة القومية، وحزب الوطن الأم⁽²⁾، وقد بدا واضحا أن حكومة أجاويد، لن تختلف عن الحكومة السابقة، في إظهار التوافق، والولاء للنخبة العسكرية، والدفاع عن مبادئ أتاتورك، والالتزام بمحاربة كل مظاهر التدين في المجتمع وفي مؤسسات الدولة، تماشيا مع تصريح رئيس هيئة الأركان "حسين كفرك أوغلو" بتاريخ 3 سبتمبر 1999، الذي جاء فيه بأن قرارات 28 فيفري 1997 لم يتم تنفيذها بصورة كاملة، وأنه يتعين على الحكومة الجديدة والبرلمان القيام بذلك⁽³⁾.

بهدف تعزيز الديمقراطية والرقابة المدنية، وعلى خلاف الحكومة السابقة، دفع ترشيح تركيا للعضوية في الاتحاد الأوروبي ابتداء من عام 1999⁽⁴⁾، برئيس الحكومة للتراجع عن بعض قناعاته وأراءه المتشددة، والشروع في حزمة إصلاحات دستورية وقانونية، شملت:

- إلغاء عقوبة الإعدام،
- زيادة عدد الأعضاء المدنيين في مجلس الأمن القومي،
- وضع بعض القيود الدستورية على حظر الأحزاب السياسية،

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص.109.

⁽²⁾ جمال خالد الفاضي، المرجع السابق، ص.47.

⁽³⁾ دلشاد محمود صالح بابلا، المرجع السابق، ص.198.

⁽⁴⁾ Barry Rubin Metin Heper, Op.Cit, P.p.06-07.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- رفع الحظر عن استخدام اللغات غير التركية، وخصوصا اللغة الكردية في البث⁽¹⁾.

وقد واجهت النخبة العسكرية هذه الحزمة بالتحفظ حول العديد من المسائل والمضامين، على الرغم من تأكيدها على دعم الجيش لفكرة التكامل مع الاتحاد الأوروبي، كهدف استراتيجي يتوافق مع توجهات تركيا الحديثة، ومن جملة هذه التحفظات ما يلي:

- ضرورة التفاوض حول شروط عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي،

- التحفظ على رفع الحظر عن اللغة الكردية، واعتبار ذلك بمثابة انتصار حزب العمال الكردستاني،

- التحفظ على اختيار الأمين العام لمجلس الأمن القومي من جانب النخبة المدنية، ومناقشة الحكومة لقرارات المجلس⁽²⁾.

والى جانب تبعات الأزمة الاقتصادية بين 2000 و 2001، وفشل الحكومة عن الخروج من هذه الأزمة المتفاقمة، شكل كذلك الخلاف بين بولنت أجاويد وشركائه السياسيين، حول تمديد عهدة الرئيس سليمان دميريل وتعديل الدستور سنة 2000 ، أحد الأسباب الرئيسية الدافعة لانتهيار الحكومة الائتلافية فيما بعد، خصوصا بعد دعم أحزاب الائتلاف لمرشح المؤسسة العسكرية، ورئيس المحكمة الدستورية "أحمد نجدت سيزر" والرئيس العاشر في تاريخ تركيا⁽³⁾.

ثانيا: الهيمنة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية

يمثل حزب العدالة والتنمية نخبة السلطة المهيمنة منذ 2002، أو كما يطلق عليها الباحث التركي ومدير برنامج الأبحاث التركية بمعهد واشنطن "سونر جاغابتاي" Soner Cagaptay في كتابه: "الإسلام والعلمانية والوطنية في تركيا الحديثة..". تسمية "النخبة الجديدة العملاقة" New Mega Elite، وذلك كنتيجة لمجموعة من الأسباب أبرزها:

¹)Ergun Özbudun and Ömer F. Gençkaya, *Democratization and the Politics of Constitution-Making in Turkey* (New York:Central European University Press,2009) ,P.p.49-54.

²) دلشاد محمود صالح بابلا، المرجع السابق، ص.201.

³) نفس المرجع، ص.199.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- الإنجازات المحققة من طرف هذه النخبة منذ توليها الحكم،
- النجاح في إدارة العملية السياسية، والهيمنة على السلطتين التنفيذية والتشريعية، رغم الطبيعة المعقدة للنظام التركي، وتعدد العوامل الثقافية، والتاريخية، والسياسية، والاجتماعية والفواعل المؤثرة في عمله،
- الدعم الواسع لهذه النخبة من طرف نخبة رجال الأعمال، وقطاع الإعلام، وإدارة المخابرات الداخلية، ومختلف الجماعات⁽¹⁾.

يشار أن حزب العدالة والتنمية، وصل إلى السلطة كمثل عن المحيط المهمش، الذي تحدى بخياراته الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، نموذج التحديث التقليدي القائم على الدولانية، وسعى إلى إقامة نظام بديل عن نظام الحداثة العلمانية التقليدية، الراض للأعراف والقيم الدينية، يقوم على الجمع بين مبادئ اقتصاد السوق، وقيم المجتمع وتقاليد، بدلا من التركيز فقط على الدولة ، وبالتالي أولوية المجتمع ومطالبه، عبر سياسات موجهة لخدمة وإضفاء الطابع المؤسسي على إرادة الشعب، وتمكين القوى الاجتماعية في المحيط لتنتقل نحو المركز بدلا عن النخبة التقليدية، عبر مختلف الإصلاحات الديمقراطية والدستورية⁽²⁾.

وبناءً على هذه المقاربة تمكن حزب العدالة والتنمية من استقطاب الناخبين من الطبقات الدنيا وصغار الحرفيين والتجار في جميع المناسبات الانتخابية التي خاضها، بل ونجح في تجاوز الانقسام التقليدي بين اليسار واليمين، من خلال النجاح في تنفيذ سياسات الرفاهية التي تستهدف جميع الفئات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال قدرته على بناء ائتلاف موسع يمثل جميع الطبقات، مع تعزيز موقع اليمين المهيمن في السياسة التركية⁽³⁾.

¹)Soner Cagaptay, "The Battle for Turkey's Soul: Elites vs. the West ", *Washington Institute* , May 13, 2009,P.01. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/battle-turkeys-soul-elites-vs-west>(accessed June 11, 2017).

²) Fuat E. Keyman, Sebnem Gumuscu, *Democracy, Identity, and Foreign Policy in Turkey Hegemony through Transformation* (UK:Palgrave Macmillan,2014) ,P.42.

³) Yaprak Gürsoy, Op.Cit,P.107

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

ولم يتوقف الأمر على دعم الفئات الدنيا والمتوسطة، بل تلقت هذه النخبة الجديدة الدعم من منظمة "توسيد" العلمانية، التي وجدت في برنامج الحزب ما يحقق رغبتها، خصوصا اعتماد النظام الاقتصادي النيو- ليبرالي، وخصخصة مؤسسات الدولة، والموقف المؤيد للاتحاد الأوروبي، ونفس الأمر لمنظمة "موسيد" المحافظة، التي أعلن أعضاؤها منذ إعلان مشروع الحزب دعمها الكامل لهذا المشروع إما بالتمويل المباشر لأنشطته، أو من خلال الانضمام إلى قوائم الانتخابية، إضافة إلى دعم حركة الخدمة وأنصار الداعية "فتح الله غولن" ، وشبكة الإعلام، ورجال الأعمال المرتبطين بالحركة لحزب العدالة والتنمية من منطلق المصالح الاستراتيجية⁽¹⁾.

منذ السنوات الأولى له في السلطة باشر حزب العدالة والتنمية، ورشة تغييرات سياسية وقانونية كبرى، بدعم من فئات مختلفة تضم الليبراليين، والأكاديميين، والصحفيين، والمفكرين، ونخبة القطاع المالي وبعض الجماعات الدينية المسلمة وغير المسلمة من مختلف الأقليات العرقية⁽²⁾، يضاف إلى ذلك كاريزمية رئيس الحزب ومؤسسه " رجب طيب أردوغان" الذي لعب دورًا أساسيا في إنشاء مختلف هذه التحالفات، بالإصرار على الدفاع عن توجهات الحزب وقناعاته عبر خطاب الديمقراطية منذ أول يوم له في السلطة⁽³⁾.

في ظل مختلف هذه العوامل، تمكن حزب العدالة والتنمية، من تحقيق انتصارات انتخابية متتالية بداية بانتخابات 03 نوفمبر 2002، التي تحصل خلالها على نسبة 35% من الأصوات، بما يعادل 363 مقعدا نيابيا، وبالتالي تشكيل هذا الحزب الناشئ، ليس فقط أول حكومة أغلبية منذ عام 1991 وإنهاء مرحلة الائتلافات الحكومية الهشة بالسيطرة على الحكومة والبرلمان معا، ولكن أيضا كسر هيمنة بعض الأحزاب التقليدية التي لم تستطع تجاوز العتبة الانتخابية ودخول البرلمان⁽⁴⁾.

¹)Ibid,P.108.

²)Onur Bakiner, "How did we get Here? Turkey's Slow Shift to Authoritarianism",in *Authoritarian Politics in Turkey Elections, Resistance and the AKP* ,ed. Bahar Baser and Ahmet Erdi Ozturk(London:I.B.Tauris,2017) ,P.29.

³)Bahar Baser and Ahmet Erdi Ozturk, "In lieu of an introduction: is it curtains for turkish democracy? ",in Bahar Baser and Ahmet Erdi Ozturk,Op.Cit,P.05.

⁴)Alper T. Bulut , T. Murat Yildirim , Op.Cit,P.24.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

رغم الآثار المترتبة عن الأزمة الاقتصادية، حققت الحكومة خلال العهدة الأولى بين 2002-2007، إنجازات اقتصادية معتبرة، بفضل الانضباط المالي الشديد، وتوجيه الإيرادات الناجمة عن خصخصة بعض المؤسسات العامة الكبرى لخفض تركة المديونية، والسيطرة على عجز الميزانية، وخفض معدل التضخم إلى أقل من 10% للمرة الأولى منذ الستينيات، ورفع معدل الدخل الفردي بنحو 30 في المائة، كنتيجة لارتفاع الصادرات، وزيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين المستوى المعيشي لشرائح واسعة من الشعب التركي، وتوفير الخدمات العامة المجانية في مجال الرعاية الصحية، والتعليم والضمان الاجتماعي، والمنح للفئات الفقيرة، والسكن للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط⁽¹⁾.

وبذلك سجل الاقتصاد التركي خلال هذه الفترة قفزة نوعية، كان من أبرز مؤشرات ما يلي:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يعادل 07%،
- تحقيق متوسط عجز الميزانية يعادل 05%،
- خفض نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي إلى 46 % (أقل من معايير الاتحاد الأوروبي)،
- مضاعفة حجم الصادرات ثلاث مرات، وتراجع معدل الفقر بنسبة 34%⁽²⁾.

بناءً على هذه الإنجازات، تمكن حزب العدالة والتنمية من الفوز في الانتخابات النيابية بتاريخ 22 جويلية 2007، بعد حصوله على نسبة 47% من أصوات الناخبين⁽³⁾، وبالتالي تشكيل حكومة أغلبية للمرة الثانية، وعدت بتطبيق برنامج اقتصادي واجتماعي ثري يقوم على مفهوم الخدمة، وتوزيع الثروة وتوفير خدمات الرفاهية، وعدم التمييز، والاستمرار في مكافحة الفقر، والاهتمام بمختلف شرائح المجتمع التي هي بحاجة للرعاية والمساعدة.

خلال العهدة الثانية التي استمرت إلى غاية 2011، انتقلت تركيا بفضل النمو الاقتصادي المحقق إلى مصاف دول مجموعة العشرين (G20)، وذلك في ظل المؤشرات الاقتصادية، والأرقام القياسية التي لم تحققها أي حكومة من قبل، وخصوصا في مجال ارتفاع حجم الصادرات، وارتفاع حجم الاستثمار

¹)Yesim Arat, Sevket Pamuk,Op.Cit, P.p.100-101.

²)Yaprak Gürsoy,Op.Cit,P.109.

³)Alper T. Bulut , T. Murat Yildirim,Op.Cit,P.p.25 -28.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

الأجنبي المباشر إلى 110 مليار دولار، وحجم خصخصة المؤسسات بما قيمته 34 مليار دولار خلال 10 سنوات ، وارتفاع معدل الدخل الفردي السنوي ليصل إلى نحو 10.500 دولار سنويا⁽¹⁾.

يضاف إلى ذلك جهود الحكومة التي استمرت في تحديث البيروقراطية، والبنية التحتية، والتعليم والإسكان، والاستثمار بكثافة في هذه المجالات، وخصوصا في مجال الطرقات السريعة، والسكك الحديدية وبناء المطارات الحديثة، بما فيها مطارات تصنف الأولى عالميا، وبناء آلاف المدارس، وعشرات الجامعات، والمستشفيات العصرية وتحسين الخدمة العمومية، والشروع في برامج إسكان وطني، وتحسين مناخ الاستثمار في تركيا، وتلبية احتياجات المحرومين اجتماعيا واقتصاديا⁽²⁾.

وعلى الرغم من المحاولات العديدة للبيروقراطية العلمانية، والنخبة العسكرية، والمحاكم العليا، وأحزاب المعارضة، ووسائل الإعلام إسقاط حزب العدالة والتنمية، بذريعة التخوف من نواياه الهادفة لأسلمة المجتمع والدولة، ومعاداته لقيم الجمهورية العلمانية⁽³⁾، إلا أن استمرار دعم القوى الاجتماعية والدينية المحافظة والليبرالية، حال دون إسقاط الحزب من السلطة، وتجسيد هذا الدعم بالفوز في الانتخابات النيابية الثالثة بتاريخ 12 جوان 2011، بنسبة أصوات بلغت 50%.

قادت الهيمنة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية، والمحلية منذ عام 2002 إلى 2011، وبالتالي السيطرة على البرلمان، والحكومة، والرئاسة، ومعظم البلديات، والمحافظات، والمدن إلى ردود فعل عنيفة من النخب العلمانية ونخبة الدولة التقليدية، التي ظلت تدافع عن الحداثة المتمركزة حول الدولة، وتوجه النقد للسياسات الحكومية، وتحذر الشعب من الخطاب البراغماتي والأنشطة الدينية لهذا الحزب⁽⁴⁾.

¹)Fuat E. Keyman, Sebnem Gumuscu, Op.Cit, P.p.37-38.

²)Ibid,P.39.

³)Onur Bakiner,Op.Cit,P.32.

⁴)Fuat E. Keyman, Sebnem Gumuscu,Op.Cit,P.p.33-35.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

جدول رقم(01): يوضح نتائج الانتخابات والاستفتاءات في تركيا بين 2002-2011

البرلمانية 2011		الاستفتاء الدستوري 2010	المحلية 2009		البرلمانية 2007		المحلية 2004		البرلمانية 2002		
326 مقعد	50%	بنعم 57.88	1889	38%	341 مقعد	47%	2276	42%	363 مقعد	35%	العدالة والتنمية AKP
135 مقعد	26%	بلا 42.12	612	23%	112 مقعد	21%	392	18%	178 مقعد	20%	الشعب الجمهوري CHP
53 مقعد	13%		414	16%	71 مقعد	14%	178	10%	0	8%	الحركة القومية MHP
36 مقعد	7%		235	6%	21 مقعد	5%					السلام والديمقراطية BDP

Source: Fuat E. Keyman, Sebnem Gumuscu, Op.Cit, P.03.

المطلب الثالث: الالتزام بشروط العضوية الأوروبية (معايير كوبنهاجن)

بعد مرور أكثر من عشر سنوات من التقدم بطلب الانضمام للاتحاد الأوروبي عام 1987، جاء الرد على الطلب التركي، خلال قمة "هلسنكي" Helsinki المنعقدة بين 10 و 11 ديسمبر 1999 بالموافقة على منح تركيا حق الترشح للعضوية الكاملة في الاتحاد بعد استنفاء مجموعة من الشروط، التي كانت دافعا للعديد من الإصلاحات خصوصا في مجال العلاقات المدنية العسكرية، ومجال حقوق الإنسان والديمقراطية⁽¹⁾.

وبهذا لن يكون من المبالغة القول بأن القرارات التي اتخذت في هذه القمة ، أدت إلى إحداث تغيير نموذجي في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، خصوصا بعد أن تم الإعلان بأن تركيا يمكن لها أن تكون

¹Ali Resul Usul, *Democracy in Turkey The impact of EU political Conditionality*(New York: Routledge, 2011) ,P.p.73-74.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

عضوًا في الاتحاد بشرط الوفاء بمعايير كوبنهاغن، أو كما جاء في إعلان القمة أن: " تركيا دولة مرشحة ... تنضم إلى الاتحاد على أساس نفس المعايير المطبقة على الدول المرشحة الأخرى، ... مع التركيز على الوفاء بالمعايير السياسية خاصة في مجال حقوق الإنسان...⁽¹⁾.

ويفهم من هذا الإعلان أن تركيا مطالبة بالوفاء بمعايير كوبنهاغن لعام 1993 في ثلاث مجالات رئيسية للإصلاح، هي:

- **المجال السياسي:** من خلال الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات الدينية، والقومية والاثنية.
- **المجال الاقتصادي:** يقوم على وجود اقتصاد السوق، وإلغاء تدخل الدولة والقطاع العام في الشأن الاقتصادي الحر، والتوجه نحو الخصخصة، وزيادة القدرة على التعامل مع قوى السوق التنافسية داخل الاتحاد الأوروبي.
- **مجال المعاهدات والمواثيق الأوروبية:** بتحمل التزامات العضوية، كالاتزام بأهداف الاتحاد السياسي، والاقتصادي والنقدي، والتكيف مع كافة القوانين، والمعاهدات بوصفها جزء من الثقافة الأوروبية⁽²⁾.

من هذا المنطلق أكد حزب العدالة والتنمية منذ أول حملة انتخابية يخوضها، دعمه القوي لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وسعيه الكبير للالتزام بمعايير كوبنهاغن⁽³⁾ خصوصا في المجال السياسي ومعيار الديمقراطية، واحترام مبادئ حقوق الإنسان، كأحد أهم الشروط التي ينبغي على أي دولة مرشحة الالتزام بها⁽⁴⁾، وبالتالي استغلال هذا المسعى وتحويله لفرصة سياسية، تهدف لإحداث التغيير باستخدام مجموعة من الأدوات الليبرالية التي ساهمت في الإصلاح وفي تقليص دور الجيش وأجهزة الوصاية في الشأن السياسي⁽⁵⁾.

¹)Ali Resul Usul,Op.Cit,P.101.

²)Hakan Yavuz,Op.Cit,P.46.

³)Alper T. Bulut,T. Murat Yildirim,Op.Cit, P.24.

⁴)Ergun Özbudun and Ömer F. Gençkaya,Op.Cit,P.43.

⁵)Banu Ellgür, *The Mobilization of Political Islam in Turkey* (New York:Cambridge University Press,2010) ,P.248.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

بعد حزمة الإصلاح الأولى لحكومة أجاويد، سعت حكومة العدالة والتنمية إلى إجراء العديد من الإصلاحات قبل وبعد بدء مفاوضات الانضمام، بداية بتعديل الدستور في 07 أوت 2003 من خلال تحويل مجلس الأمن القومي إلى مجرد هيئة استشارية، وبالتالي الحد من دور الوصاية العسكرية، بعدما كان هذا المجلس يمارس دور الحكومة الموازية⁽¹⁾ ويقف عائقا أمام أي حكومة مدنية، ثم القيام بإصلاحات خلال مرحلة المفاوضات منذ أكتوبر 2005⁽²⁾.

- التقارير الدورية عن تركيا وموائمة الإصلاحات السياسية

اعتبارا من عام 1998 بدأت المفوضية العليا للاتحاد الأوروبي في إعداد تقارير سنوية، تتضمن الوضع السياسي والاقتصادي في تركيا، ومدى موائمة التشريعات والإصلاحات السياسية مع المعايير الأوروبية السائدة، وإبراز بعض المشكلات والصعوبات التي تواجه تركيا في سبيل تحقيق الانضمام الكامل.

من هذا المنطلق تضمن التقرير السنوي الأول الذي تم إعداده عام 1998 العديد من المحاور أبرزها:

- خصائص النظام السياسي التركي على ضوء معايير كوينهاجن،
- غياب سيطرة مدنية حقيقية على الجيش، وتأثير مجلس الأمن القومي في القضايا السياسية،
- تصرف المؤسسة العسكرية دون الرجوع إلى الحكومة.
- دور الجيش المحوري في فرض العلمانية على المجتمع التركي، رغم معارضة بعض الفئات المحافظة،
- خضوع الصحافة للرقابة الشديدة، وتجرى انتقاد سلوك المؤسسة العسكرية، أو المبادئ التأسيسية للدولة التركية⁽³⁾.

¹)Umit Cizre, "The Justice and Development Party and the military Recreating the past after reforming it? ", in *Secular and Islamic Politics in Turkey The making of the Justice and Development Party* , O.p.Cit,P.133.

²)Ali Resul Usul, Op.Cit,P.100.

³)Ibid,P.p.104-105.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

وتضمن التقرير الصادر بتاريخ 13 أكتوبر 1999، جملة من العيوب والنقائص التي ينبغي إصلاحها كشرط أساسي قبل بدء عملية التفاوض، وخصوصاً استمرار العمل بنظام العتبة لدخول البرلمان، وانتشار الفساد بشكل كبير، ومشكلة تأثير الجيش على الديمقراطية التركية، وحالات التعذيب المنتشرة بشكل واسع⁽¹⁾، وأشار التقرير كذلك إلى:

- الاختلاف في التعامل مع الأقليات المعترف بها رسمياً بموجب معاهدة لوزان،
- ضرورة الاعتراف بالهوية الثقافية واللغوية الكردية، طالما أنها لا تدعو للانفصال أو الإرهاب،
- إلغاء محاكم أمن الدولة التي لا تتوافق مع النظام الديمقراطي ومع المبادئ الأوروبية،
- ضرورة إلغاء عقوبة الإعدام، واستمرار حالات الإعدام خارج نطاق القضاء،
- التصديق على الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات، والميثاق الأوروبي للغات،
- رفع القيود على حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات،
- القيود البيروقراطية على ممارسة الشعائر الدينية للطوائف غير السنية⁽²⁾.

وفي نفس السياق ذكر تقرير 08 نوفمبر 2000 بأن الإصلاحات المؤسساتية المتخذة من طرف الحكومة التركية جد بطيئة، وأن العديد من القضايا الأساسية لم تتم معالجتها بعد، مثل تحقيق شرط السيطرة المدنية على الجيش، وتعطيل القوانين المتعلقة بسير عمل القضاء، واستمرار وجود محاكم أمن الدولة... الخ، رغم التوقيع على العديد من المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

كما أوصى تقرير عام 2001، بعد إعلان الحكومة في 19 مارس 2001 عن برنامج موائمة التشريعات الوطنية، بجملة من التوصيات أهمها:

- ضرورة إلغاء الحظر على استخدام المواطنين الأتراك للغة الأم في البث التلفزيوني والإذاعي،
- تحديد الكيفية التي تعترف الحكومة من خلالها ضمان حرية الديانات، والعبادة بالنسبة للمجتمعات المسلمة وغير المسلمة⁽³⁾.

¹)Ibid,P.106.

²)Ergun Özbudun,Ömer F. Gençkaya, Op.Cit,P.p.83-85.

³)Ibid,P.p.86-89.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

على الرغم من مواعمة بعض التعديلات الدستورية والقانونية لمعايير كوينهاجن، تضمن تقرير عام 2002 انتقادات واسعة للحكومة، خصوصا في مجال استمرار محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وضعف مؤشر استقلالية القضاء، وتأثير مجلس الأمن القومي في صنع القرار السياسي⁽¹⁾.

وعلى خلاف التقارير السابقة، جاء تقرير عام 2003 لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بأولويات برنامج حكومة العدالة والتنمية، في مجال حرية التعبير، ومنع التعذيب وسوء المعاملة، وإصلاح أوضاع السجون والاحتجاز، وصون حرية الفكر والمعتقد، وتجسيد المساواة بين الجنسين، وضمان التعلم والربح بجميع اللغات، واللهجات، ومدى انسجام وظيفة مجلس الأمن القومي مع وضعه كجهاز استشاري⁽²⁾ وتوصل التقرير إلى نتيجة مفادها بطء وتيرة وعدم انتظام إجراءات حزمة الإصلاح السابعة (جويلية 2003) واستمرار العيوب في النظام القضائي، وخصوصا المحاكم الأمنية الخاصة، وضعف الرقابة المدنية على ميزانية الدفاع⁽³⁾.

لتجاوز هذه الانتقادات، بادرت الحكومة عام 2003 بأربع حزم إصلاحية (القوانين رقم 4778 و 4793 و 4928 و 4963)، وحزم إصلاح أخرى عام 2004، والمصادقة على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، أبرزها:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية،
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية،
- البروتوكول رقم(06) الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان،
- اتفاقية القانون المدني بشأن الفساد،
- المصادقة على البروتوكول رقم(13) الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف⁽⁴⁾.

¹)Ali Resul Usul,Op.Cit,P.109.

²)Ergun Özbudun , Ömer F. Gençkaya,Op.Cit,P.90.

³)Ali Resul Usul,Op.Cit,P.110.

⁴)Ergun Özbudun , Ömer F. Gençkaya ,Op.Cit,P.91.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

وبالتالي خلصت المفوضية الأوروبية في تقريرها الصادر عام 2004، إلى أن تركيا قد أحرزت تقدماً ملحوظاً، وبدلت مجهوداً كبيراً لموائمة تشريعاتها مع المعايير الأوروبية خصوصاً في مجال:

- تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين،
 - تكييف قانون العقوبات الجديد بما يضمن حقوق المرأة،
 - مكافحة التعذيب وسوء المعاملة،
 - السماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس الخاصة، والبت باللغة الكردية واللغات الأخرى،
- وأنه رغم بعض النقائص في مجال حقوق المحتجزين، واستقلالية القضاء. الخ، توصي المفوضية العليا بفتح باب مفاوضات الانضمام⁽¹⁾.

ونبه التقرير كذلك إلى استمرار معاناة الأقليات المسلمة وغير المسلمة في مجال الأحوال الشخصية والملكية، رغم الضمانات الدستورية لحرية المعتقد، واستمرار ممارسة القوات المسلحة لنفوذها عبر الآليات غير الرسمية، أي أن الإصلاحات في مجال الرقابة المدنية لم تؤد إلى الممارسة التلقائية للسيطرة الديمقراطية على الجيش بالمعنى الرسمي وغير الرسمي⁽²⁾.

بعد بدء مفاوضات الانضمام في 3 أكتوبر 2005، أصدرت المفوضية العليا تقرير 9 نوفمبر 2005، ثم تقرير 8 نوفمبر 2006 في إطار المتابعة والرد، جاء فيهما انتقاد شديد للهجة للحكومة التركية في العديد من المسائل التي من المفترض أنه تم إنهاؤها منذ سنوات خصوصاً:

- نظام العتبة الانتخابية كعائق للتمثيل،
- غياب السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة، في مجال مراجعة نفقات الدفاع، وافتقار ديوان المحاسبة المكلف بالمراجعة اللاحقة إلى آليات التنفيذ،
- استمرار العمل بقانون الخدمة الداخلية الذي يساهم في انخراط الجيش بشكل واسع في السياسة الداخلية، وقضايا السياسة الخارجية،

¹) Ali Resul Usul, Op. Cit, P. 111.

²) Ergun Özbudun , Ömer F. Gençkaya, Op. Cit, P. p. 92-93.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- توسيع مفهوم الأمن القومي يؤدي إلى دور سياسي غير عادي للمؤسسة العسكرية، حسب نص المادة 02 من قانون مجلس الأمن القومي،
- العمل بأحكام قانون العقوبات العسكري، الذي يجيز محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية⁽¹⁾.

أتاحت مسألة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي الفرصة للقوى الداخلية الإصلاحية بقيادة حزب العدالة والتنمية على البدء في عملية إصلاح شاملة، وبالتالي لا يمكن إنكار حقيقة الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي في ديمقراطية مؤسسات النظام السياسي التركي، في فترة ما بعد مؤتمر هلسنكي بين 1999-2006.

فمقارنة الوضعية السياسية التي كانت عليها تركيا قبل مرحلة المؤتمر، بهذه المرحلة يثبت لنا حجم الإصلاحات السياسية التركية المبذولة للانسجام والمعايير الأوروبية، والتي لم تكن لتتحقق بهذه الكيفية وبهذه السرعة لولا الشروط الأوروبية، رغم حدودها والمعوقات التي واجهتها⁽²⁾.

¹)Ibid,P.p.112-114.

²)Ali Resul Usul ,Op.Cit, P.144.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

المبحث الثاني: العلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية بين مظاهر التعايش و الصراع

تعتبر العلاقات المدنية العسكرية واحدة من أكثر المشاكل التي واجهت ترسيخ الحكم المدني الديمقراطي في تركيا، في ظل التأثير والنفوذ السياسي الكبير للمؤسسة العسكرية، والذي جعلها تسيطر بشكل كلي على السلطة، وعلى مجال صنع السياسات بشكل مباشر عبر الانقلابات، أو غير المباشر من خلال أجهزة الوصاية العلمانية، بيروقراطية، وإعلام، وقضاء، وجامعات، وقطاع خاص. الخ.

فالنخبة العسكرية التركية تمتلك العديد من الأساليب التي توظفها، حسب مصدر التهديد وطبيعة الخطر الذي يهدد مجالها السياسي، ونفوذها التاريخي، سواء كان هذا الخطر جراء التطرف الديني الذي يهدد العلمانية والحدثة، أو جراء نشاط الحركات الانفصالية التي تهدد الوحدة الترابية للبلاد، أو أنها تمارس هذا النفوذ بطرق وأساليب سرية وموازية لسلطة الحكومة، كما هو الحال بالنسبة لعملية 28 فيفري 1997 التي دفعت إلى استقالة نجم الدين أربكان، دون حل البرلمان أو تعليق العمل بالدستور⁽¹⁾.

المطلب الأول: قضايا التعايش بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية

تعرف هذه المرحلة بمرحلة الصراع الخاضع للسيطرة، أو التعايش الحذر بين النخبة الجديدة والنخبة التقليدية، امتدت من نوفمبر 2002 حتى نهاية عام 2006، وتميزت بممارسة الجيش وظيفه الوصاية في مجال حماية النظام العلماني، والوحدة الترابية للدولة، لكن دون أن ينكر شرعية الحكومة، وحقها في اتخاذ القرار حتى في بعض القضايا الخلافية.

ويرجع السبب في الاعتراف بسلطة كل نخبة دون إلغاء النخبة الأخرى، حسب بعض الباحثين الأتراك، في الأساس إلى شخصية رئيس هيئة الأركان الفريق أول "حلمي أوزكوك" Hilmi Ozkok، الذي رفض الدخول في مواجهة مفتوحة مع حكومة العدالة والتنمية المنتخبة، أو اللجوء إلى الانقلاب العسكري الذي فشل تاريخيا في تحقيق الاستقرار السياسي لتركيا.

وبالتالي ساهم تعيين حلمي أوزكوك في منصب رئيس هيئة الأركان بين أوت 2002 إلى أوت 2006، في تعزيز دور التيار المعتدل في قيادة هيئة الأركان، ومجلس الأمن القومي التركي، ما دفع بالعديد من القيادات الراضية لهذا الاعتدال إلى الانسحاب من هيئة الأركان، من بينهم:

¹)Ali Resul Usul, Op.Cit,P.145.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- الأمين العام لمجلس الأمن القومي، اللواء "تونجر كيلينك" Tuncer Kilinc ، الذي استقال من منصبه شهر أوت 2003،
- استقالة قائد القوات البرية "إيتاك يالمان" Aytac Yalman، وقائد قوات الدرك "سينير إيرويغور" Sener Eruygur شهر أوت 2004، بعد تصريح رئيس هيئة الأركان بضرورة التخلص من أولئك الذين يحاولون استنساخ الماضي، وإصدار قرار بمنع ضباط الجيش من الإدلاء بأي تصريحات سياسية⁽¹⁾.

طبعاً لم يمنع إعلان رئيس هيئة الأركان احترامه لنتائج الانتخابات، التي تعكس خيار الشعب أو "إرادة الأمة التركية"، أن يبدي الخلاف مع حكومة العدالة والتنمية، حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية، وخصوصاً قضية العلمانية، أو حسبما ذكر بأنه طالما لم يهدد حزب العدالة والتنمية العلمانية فإن الجيش لن يتحرك ضده⁽²⁾.

أولاً: موقف حزب العدالة والتنمية من مبدأ العلمانية

رغم الموقف الإيجابي لرئيس هيئة الأركان، المشكك في فائدة التدخلات العسكرية في الماضي والسعي لعزل الجيش عن الحياة السياسية، إلا أن هذا الموقف التوافقي، تغير بمجرد استشعار النخبة العسكرية محاولات الحكومة تقويض مبدأ العلمانية، ليتحول عدم الاعتراض على وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، إلى التخوف من وجود أجندة سرية لدى الحزب الحاكم، يهدف من خلالها إلى أسلمة المجتمع، ومؤسسات الدولة العلمانية، وبالتالي التفكير في الإطاحة بالحكومة بالوسائل المتاحة⁽³⁾.

من هذا المنطلق أخفى هذا التعايش الحذر بين النخبة العسكرية، ونخبة السلطة الجديدة، خلافاً جوهرياً حول الأهداف الاستراتيجية لكل طرف، أو بين رغبة الجيش في الحفاظ على أسس الجمهورية ومنع حزب العدالة والتنمية من تقويض المبادئ العلمانية، وتهديد مكانة المؤسسة العسكرية، في مقابل رغبة حكومة العدالة والتنمية، تقليص النفوذ العسكري التاريخي، وخلق المجال العام وفق المبادئ

¹)William Hale , Ergun Ozbudun,Op.Cit,P.82.

²) موجه اقنور، "العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية: التطورات والتحديات الرئيسية"، مجلة رؤية تركية، العدد.02.(ربيع 2014)، ص.95.

³) نفس المرجع، ص.94.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

الإسلامية⁽¹⁾، وبالتالي طرح مقارنة سياسية جديدة مستمدة من الإصلاح وفقا للمعايير الأوروبية، ومن السياسات الاقتصادية النيو- ليبرالية، ومن الدعم الغربي لحكومة العدالة والتنمية، التي نجحت في تسويق نفسها بوصفها تجربة نموذجية، تشير إلى قدرة النخبة الإسلامية في السلطة، على التوفيق بين الإسلام السياسي ومبادئ الديمقراطية والعلمانية⁽²⁾.

انطلاقا من تجربة حزب الرفاه، أبدت النخبة العسكرية رفضها المطلق لفكرة الإسلام السياسي المعتدل، الذي يجمع بين القيم العلمانية والإسلامية، من خلال مواقف بعض القادة في الجيش أهمهم:

- نائب رئيس هيئة الأركان الفريق أول " إلكر باشبوغ" İlker Başbuğ الذي أكد على دور الجيش في الحفاظ على الطابع الديمقراطي العلماني للدولة، وأن تركيا لن تكون أبدا نموذجا للإسلام المعتدل⁽³⁾.

- رئيس هيئة الأركان الفريق أول " إيشيق كوشانير" Işık Koşaner الذي صرح خلال مراسم تسليم القيادة شهر أوت 2010، أن: " العقيدة الكمالية ستستمر لتكون المبدأ التوجيهي للجيش،...القوات المسلحة التركية كانت ولا زالت المدافع والحامي لمبادئ الدولة القومية العلمانية"⁽⁴⁾.

أمام هذه المواقف العسكرية الحازمة، والرافضة لأي مساس بالمبادئ العلمانية، اختار حزب العدالة والتنمية استراتيجية عدم المواجهة المباشرة مع النخبة العسكرية، والعمل على نقل مركز النفوذ والسلطة من البيروقراطية العسكرية، للبيروقراطية المدنية، من خلال عدد من الآليات، أهمها:

- إحالة الدبلوماسيين فوق 61 سنة إلى التقاعد الإجباري، للحد من تدخل الجيش عبر الجهاز الدبلوماسي في مجال السياسة الخارجية، واستبدال الدبلوماسيين العلمانيين بآخرين محافظين،

¹)Angel Rabasa, F. Stephen Larabee, *The rise of political Islam in Turkey* (USA:Rand Corporation,2008) ,P.68.

²)Umit Cizre, " The Justice and Development Party and the military Recreating the past after reforming it?", in Umit Cizre,Op.Ci, P.134.

³)Banu Ellgür, Op.Cit,P.249.

⁴)Zeki Sarigil, Op.Cit,P.14.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- وضع خطة لإصلاح نظام التعليم العالي شهر ماي 2004، تتضمن تشجيع التحاق طلبة المدارس الدينية بالجامعات، وتصريح "رجب طيب أردوغان" ردا على انتقادات هيئة الأركان بأنه: "يتعين على أجهزة ومؤسسات الدولة البقاء ضمن أدوارها الدستورية"⁽¹⁾.

وقد أظهرت الممارسة السياسية للحزب بين 2002-2007، وجود أجندة لدى بعض الأعضاء، تعكس الخلفية الإسلامية، التي ساهمت في إنهاء حالة التعايش الحذر، والدخول في مرحلة الصراع المباشر، من أهمها ما يلي:

- اقتراح نواب الحزب شهر ماي 2003 إنشاء أماكن للصلاة داخل المباني السكنية الجماعية، قبل أن يتم سحبه،

- اقتراح نواب الحزب شهر فيفري 2004 إضافة مواد في قانون العقوبات، تتضمن سجن كل من يمنع الحق في التعليم، والحق في أداء الصلاة، والشعائر الدينية الجماعية لمدة تصل إلى خمس سنوات⁽²⁾.

- حادثة اغتيال القاضي في مجلس الدولة "مصطفى يوسيل أوزيلجين" Mustafa Yücel Özbilgin شهر ماي 2006، من طرف المحامي "ألب أرسلان أرسلان" Alparslan Arslan، ردا على حظر ارتداء الحجاب في مؤسسات الدولة، بعد إعلان رجب طيب أردوغان أن: "قضية حظر الحجاب هي قضية من اختصاص الفقهاء وليس من اختصاص مجلس الدولة"⁽³⁾.

ثانيا: موقف حزب العدالة والتنمية من القضية الكردية

بعيدا عن مختلف التطورات التاريخية للقضية الكردية، ظلت هذه المسألة أحد أكثر القضايا الخلافية، بين النخبة العسكرية، وحزب العدالة والتنمية الذي سعى لإقناع المجموعات الكردية السنية المحافظة بوجود مصلحة مشتركة، لإنهاء حالة التهميش التي تعرض لها المكون الإسلامي والكردي من طرف النخب العمالية والقومية منذ تأسيس الجمهورية، وأنه لا بديل عن الاعتراف بالهوية الكردية مقابل

¹)Umit Cizre, "The Justice and Development Party and the military Recreating the past after reforming it? ", in Umit Cizre,Op.Cit,P.135.

²)Banu Ellgür,Op.Cit, P.p.250-251.

³)Ibid,P.252.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

أصوات هذه الأقلية، ومقابل الانخراط في عملية السلام ووقف العمل المسلح لحزب العمال الكردستاني الذي هيمن على المشهد السياسي الكردي منذ الثمانينيات (1).

وبذلك اختار حزب العدالة والتنمية معالجة القضية الكردية، عن طريق الإنعاش الاقتصادي وتوفير الشروط الديمقراطية، والاجتماعية وحتى الثقافية، وفتح المجال للمشاركة السياسية، وإرساء دعائم الديمقراطية في المناطق ذات الغالبية الكردية، واعتبار التنوع الثقافي والهوية الكردية، مكسباً لتعزيز الوحدة، وإضافة نوعية للتعددية التي يتميز بها المجتمع التركي عموماً⁽²⁾، بما يتناسب والتزامات تركيا لتحقيق معايير كوبنهاجن، وشروط العضوية في الاتحاد الأوروبي، في مقابل رفض النخبة العسكرية لهذا التوجه، والاعتراض على مشاريع القوانين المقدمة، من منطلق تهديد الوحدة الترابية وتقسيم المجتمع التركي، وخصوصاً الاعتراض على:

- مشروع القانون الذي يسمح بالبث الإذاعي والتلفزيوني في القنوات الخاصة والعمومية، بمختلف اللغات واللهجات المستعملة في تركيا عام 2003،
- الاعتراض على حذف المادة 08 من القانون رقم 3713 الخاص بمكافحة الإرهاب، الصادر سنة 1991، التي تجرم استعمال الألفاظ الداعمة للإرهابيين (حزب العمال الكردستاني).

ورغم التوصل إلى اتفاق بين السلطة المدنية والنخبة العسكرية، خلال اجتماع مجلس الأمن القومي بتاريخ 23 أوت 2005، حول محاربة الإرهاب في جنوب شرق تركيا عبر الآليات الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية⁽³⁾، إلا أن هذا الاتفاق لم ينهي الخلاف بين الطرفين، خصوصاً بعد زيارة رجب طيب أردوغان إلى مدينة ديار بكر ذات الغالبية الكردية شهر أوت 2005، واعترافه العلني بالمشكلة الكردية، وأن الدولة التركية ارتكبت العديد من الأخطاء في التعامل مع هذه المشكلة، في مقابل تصريح رئيس هيئة الأركان حلمي أوزكوك، بأن: "الحركات الانفصالية المسلحة هي أكبر مشكلة تواجه تركيا".

¹)Yesim Arat and Sevket Pamuk, *Turkey between democracy and authoritarianism* (United Kingdom: Cambridge University Press,2019) P.186-187.

² جمال الدين هاشمي، " نهج العدالة والتنمية التركي إزاء القضية الكردية"، 10 جانفي، 2010، على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/en/node/3085> (تاريخ التصفح: 28 ديسمبر، 2022).

³)William Hale , Ergun Ozbudun,Op.Cit,P.86.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

وبالتالي لإنهاء الخلاف مع المؤسسة العسكرية حول هذه القضية، اضطرت حكومة العدالة والتنمية إلى وضع قانون جديد لمكافحة الإرهاب، يتضمن إدراج عقوبات مشددة، بما فيها سجن الصحفيين الذين يقومون بالترويج للإرهاب، رغم معارضة الجناح الليبرالي في الحكومة وخصوصاً وزير العدل "جميل جيجك" Cemil Cicek⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مظاهر تدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية

على الرغم من سعي أتاتورك طيلة فترة حكمه إلى إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، وترسيخ الحكم المدني، إلا أن النخبة العسكرية بعده نجحت في تكريس مبدأ الوصاية العسكرية على الشؤون السياسية من منطلق الحفاظ على مبادئ أتاتورك، ومبادئ الجمهورية القومية العلمانية، وبالتالي الحفاظ على موقع مؤثر في النظام السياسي، وتبرير التدخل في الشؤون السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، كلما كان هناك تهديد لمصالح النخبة العسكرية، أو لطابع الدولة الجمهوري العلماني ووحدة الترابية.

وعلى هذا الأساس وجد حزب العدالة والتنمية نفسه بعد فترة التعايش الحذر، في مواجهة مباشرة مع النخبة العسكرية التي انقسمت إلى جناحين:

- جناح الفريق أول "حلمي أوزكوك" رئيس هيئة الأركان بين 2002-2007: يدعوا إلى الثقة في إرادة الشعب القادر على مراقبة الحكومة وعزلها، ويقر بفشل تدخل الجيش في الشأن السياسي ومنع الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية من العودة إلى النشاط السياسي والوصول إلى سدة الحكم.

- جناح رئيس هيئة الأركان الفريق أول "يشار بويوكانيت": Yasar Buyukanit بعد 2006، يعتبر بأنه لا حل للحفاظ على مبادئ أتاتورك، سوى استمرار ثقافة الوصاية العسكرية، وحماية أسس الجمهورية التي هي من صميم واجبات الجيش⁽²⁾، الذي ينبغي له أن يواجه خطر الأصولية الإسلامية⁽³⁾، أو كما عبر عنها قائد القوات البرية "إيلكر باشبوغ" Ilker Başbuğ، شهر أكتوبر

¹)Ibid,P.87.

²)Zeki Sarigil,Op.Cit,P.13.

³)Banu Ellgür,Op.Cit, P.253.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

2006 بقوله: " التهديد الرجعي(الإسلامي) وصل إلى مستوى مقلق... الإسلاميون يعملون على تقويض العلمانية في تركيا" (1).

أولاً: أزمة انتخاب رئيس الجمهورية عام 2007

لم يتوقف الصراع المدني العسكري في تركيا، عند اختلاف المواقف بين نخبة السلطة المحافظة الراغبة في الهيمنة والإصلاح، والنخبة العسكرية العلمانية التي ظلت تسعى للحفاظ على مكتسباتها وشرعيتها التاريخية، وإنما تعدى ذلك إلى الصراع حول منصب رئيس الجمهورية، بمجرد انتهاء عهدة الرئيس العلماني "أحمد نجديت سيزر" عام 2007، وإعلان حزب العدالة والتنمية ترشيح وزير الخارجية "عبد الله جول" لهذا المنصب بتاريخ 24 أبريل 2007(2).

ويعود السبب في رفض النخبة العسكرية والمدنية العلمانية، ترشيح شخصية إسلامية لمنصب رئيس الجمهورية، بالنظر إلى السلطات التي يتمتع بها الرئيس بموجب المادة 104 من الدستور التركي خصوصاً في مجال تعيين كبار الموظفين والمسؤولين في أجهزة الوصاية (المحكمة الدستورية، والهيئات القضائية، والجامعات. الخ)، وبالتالي الحفاظ على أداة من أدوات العلمانية، وضبط سلوك الحكومات والمؤسسات المنتخبة نيابة عن النخبة التقليدية، ومنع أسلمة أجهزة الدولة (3).

وانطلاقاً من هذه الدوافع واجهت النخب التقليدية العلمانية قرار ترشيح عبد الله جول بمجموعة من الإجراءات أهمها:

- حملة المظاهرات والاحتجاجات الشعبية، أو ما يعرف بـ " التجمعات الجمهورية" الكمالية التي عمت أرجاء البلاد وخصوصاً في مدينة أنقرة، واسطنبول، وأزمير، ومانيسا، وسامسون. الخ، بقيادة منظمات المجتمع المدني، والجامعات، والأحزاب السياسية العلمانية، الراضة لترشيح عبد الله جول بصفته شخصية إسلامية، والمعارضة لكل مظاهر الإسلام في الحياة العامة،

¹)Angel Rabasa, F. Stephen Larabee,Op.Cit, P.72.

²)Banu Ellgür,Op,Cit,P.255.

³)Ergun Özbudun, Ömer F. Gençkaya, Op.Cit,P.103.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- تصريح رئيس هيئة الأركان بتاريخ 12 أبريل 2007، أن: " الجيش يأمل في أن يتم انتخاب رئيس ملتزم بالقيم الأساسية للجمهورية.. ليس بلسانه فقط ولكن بقلبه"،
- مقاطعة نواب أحزاب المعارضة الجولة الأولى من جلسة التصويت على الرئيس في البرلمان بتاريخ 27 أبريل 2007⁽¹⁾،
- إصدار قيادة الجيش مذكرة إلكترونية في 27 أبريل 2007، تحذر من خلالها الحكومة من خطورة انتخاب رئيس ذو خلفية إسلامية⁽²⁾، وتؤكد بأن: " القوات المسلحة تلاحظ بقلق بالغ الانتخابات الرئاسية التي تتمحور حول مشكلة متصلة بالعلمانية.... وأنها كطرف في هذا النقاش ومن أشد المدافعين عن العلمانية، ستعرض مواقفها وأفعالها بوضوح شديد عند الضرورة.. ويجب أن لا يكون لأحد شك... القوات المسلحة التركية... ستقوم بالتزاماتها بحسم لا يتزعزع⁽³⁾."

وعلى الرغم من عدم الإدلاء بأي تصريح عسكري، حول هذه المذكرة الإلكترونية التي نشرت في الموقع الرسمي لهيئة الأركان، انتقدت الحكومة هذا السلوك غير الديمقراطي، الذي يدل على استمرار عقيدة الوصاية لدى بعض القادة العسكريين، أو كما عبر عنه وزير العدل "جميل جيجيك" الذي صرح بأن: "رئيس هيئة الأركان مسئول مسؤولية مباشرة أمام رئيس الوزراء، ولا يمكن تصور دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون، يسمح فيها لرئيس هيئة الأركان بالتحدث علانية وتهديد الحكومة"⁽⁴⁾.

أمام إصرار حزب العدالة والتنمية على الحق في الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، لجأت النخبة العسكرية إلى تحويل هذا الصراع عبر نواب المعارضة العلمانية، إلى أزمة دستورية بشأن تفسير المادة 102 التي تذكر بأن: "انتخاب رئيس الجمهورية يتم عبر أربع جولات انتخابية كحد أقصى، ويشترط حصول المرشح على ثلثي أصوات أعضاء البرلمان (367 صوت) من أصل (550 عضو) خلال الجولتين الأولى والثانية، والأغلبية المطلقة في الجولتين الثالثة والرابعة (276 صوت).

¹)Yesim Arat, Sevket Pamuk,Op.Cit, 102.

²)ويسل كورت، "محاولة انقلاب 15 تموز ونتائجها في سياق علاقة (السياسة الجيش)"، مجلة رؤية تركية، العدد.03(خريف 2016)، ص.35.

³) يوسف أوزكير، رمضان أكير، "العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية"، رؤية تركية، العدد 01 (ربيع 2018)، ص.ص45-46.

⁴)William Hale , Ergun Ozbudun,Op.Cit, P.91.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

وبالتالي إدراك قدرة حزب العدالة والتنمية وفق نص المادة، على انتخاب رئيس الجمهورية دون الحاجة للتحالف مع أي جهة في الجولة الثالثة أو الرابعة، دفع النخبة العلمانية المكونة من حزب الشعب الجمهوري، وأساتذة القانون الدستوري، ووسائل الإعلام المعارضة إلى الإعلان رفض النصاب القانوني لافتتاح جلسة التصويت والمحدد بالثلث، والادعاء بأن جلسة التصويت لا تصح دون مشاركة ثلثي الأعضاء، أي نفس النصاب المطلوب لانتخاب الرئيس من الجولة الأولى أو الثانية⁽¹⁾.

فوفقاً للنائب عن حزب الشعب الجمهوري، والمدعي العام السابق "صبيح كانا دوغلو" الذي صرح بتاريخ 26 جانفي 2006 لجريدة "جمهورية"، بأن: "نصاب 367 عضواً شرط أساسي لافتتاح جلسة الانتخابات، والحد الأدنى لعدد المصوتين"، وأن الانتخابات ستلغى ببساطة لأن هذا العدد لن يكون حاضراً، ولن يستطيع حزب العدالة والتنمية انتخاب رئيس الجمهورية بأصواته المقدر بـ 354 صوتاً⁽²⁾.

على هذا الأساس، وفي ظل غياب التوافق السياسي بين الحكومة والمعارضة، وعدم قدرة حزب العدالة والتنمية على تأمين الأصوات المطلوبة منه لانتخاب الرئيس، مما دفع حكومة العدالة والتنمية إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- الاستجابة لطلب المحكمة الدستورية بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في 22 جويلية 2007 والفوز بـ 341 مقعداً نيابياً أقل من الانتخابات السابقة⁽³⁾، وبالتالي استمرار أزمة نصاب الثلثين لافتتاح جلسة التصويت وفقاً لتفسير المحكمة الدستورية،
- إقناع نواب حزب الحركة القومية بضرورة المشاركة في جلسة التصويت، تجنباً لأي أزمة دستورية جديدة قد تعصف بالبلاد.

وبالتالي ساهم موقف الحركة القومية الإيجابي في انتخاب عبد الله غول بتاريخ 28 أوت 2007 رئيساً للبلاد بعد الجولة الثالثة من التصويت، وبعد حصوله على 339 صوت من أصل 448 نائب مشارك في جلسة التصويت، أمام مرشح الحركة القومية "صباح الدين تشاكماك أوغلو" Sabahattin

¹)William Hale , Ergun Ozbudun,Op.Cit,P.97.

²) "كواليس انتخابات الرئاسة لعام 2007"، 10 أوت 2014 ، على الرابط: <https://bit.ly/3nUpC2O> (تاريخ التصريح: 24 فيفري، 2021).

³)Banu Ellgür, Op.Cit, P.p.254-256.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

Çakmakoglu الذي تحصل على 70 صوت، و"حسين طيفون إيجلي" Hüseyin Tayfun İçli الذي حصل على 13 صوت، ويصبح بذلك عبد الله غول الرئيس الحادي عشر للجمهورية وأول رئيس إسلامي يصل لهذا المنصب (1).

ثانياً: أزمة الحجاب والصراع مع المحكمة الدستورية

تعتبر قضية ارتداء الحجاب في مؤسسات الدولة وفي الحياة العامة التركية، أحد المظاهر الرئيسية للصراع التقليدي بين النخبة العلمانية التي وظفت كل الوسائل (الجامعات، والمحكمة الدستورية. الخ) للتضييق على المحجبات، ومنعهن من التعليم، وتولي الوظائف الحكومية، والبيروقراطية، بذريعة مخالفة مبادئ العلمانية، والتحديث، في مقابل سعي النخبة المحافظة لإظهار هوية المجتمع الدينية، والاعتزاز بها في جميع المجالات، ورفض حرمان المرأة التركية من التعليم أو العمل، والترشح للمناصب السياسية بسبب الخيارات والمعتقدات الدينية، خصوصاً وأن معاناة المحجبات في تركيا، دفعت الآلاف لمغادرة البلاد لاستكمال دراستهن في الخارج بما فيها بنات مسئولين في الدولة (2).

يضاف إلى ذلك وقوف المحكمة الدستورية، كأحد أدوات الوصاية العلمانية، منذ الثمانينيات في وجه جميع المبادرات التي تهدف لتجسيد توجه النخبة المحافظة، وأبرزها:

- إلغاء قانون تورغوت أوزال الأول عام 1988 الذي يتضمن السماح للطالبات في الجامعات التركية بتغطية الشعر والرقبة لأسباب دينية (3)،
- إلغاء قانون تورغوت أوزال الثاني عام 1991 لرفع الحظر عن الحجاب طالما أن ذلك لا يتعارض مع القوانين السارية .

من هذا المنطلق تبلور إدراك حكومة العدالة والتنمية، حاجتها الماسة إلى الوقت المناسب والقوة السياسية والشعبية الكافية، لاقتراح أي مشروع يهدف لرفع الحظر عن ارتداء الحجاب في مؤسسات الدولة، في ظل غياب ما أطلق عليه رجب طيب أردوغان " الإجماع المؤسساتي " حول هذه القضية، أو

¹)Ergun Özbudun and Ömer F. Gençkaya, Op.Cit,P.p.101-102.

²) خورشيد دلي، "تحرير الحجاب في تركيا"، 24 أكتوبر، 2010، على الرابط: <https://2u.pw/ZnXajG> (تاريخ التصفح: 29 ديسمبر، 2022)

³)Ergun Özbudun , Ömer F. Gençkaya,Op,Cit,P.106.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

بعبارة أخرى تأجيل الدخول في صراع مع القوى العلمانية الرئيسية (حزب الشعب الجمهوري والجيش والقضاء..)، إلى غاية انتخاب عبد الله غول رئيساً للجمهورية، أين أصبحت هذه القضية من الأولويات الرئيسية للحكومة⁽¹⁾.

وبذلك بدأت الحكومة منذ انتخاب عبد الله غول رئيساً للبلاد، تطالب بحرية التعبير عن هوية جميع المواطنين داخل مؤسسات الدولة دون قيد ولا شرط، وبضرورة إلغاء التمييز في قواعد اللباس بين الموظفين الممنوعات من ارتداء الحجاب، والمواطنات العاديات المسموح لهن ذلك⁽²⁾، بما يتفق مع أجديات الحرية الشخصية والدينية التي تكفلها القوانين التركية والأوروبية، وكنوع من المصالحة التاريخية بين المجتمع والدولة التي فرضت إجراءات قسرية تتعارض مع الهوية الاجتماعية والحضارية للشعب التركي⁽³⁾، وبالتالي من الضروري رفع الحظر على الحجاب بشكل كامل.. وحل هذه المشكلة المتعددة الأبعاد بتعديل دستوري بسيط وفي جملة واحدة... حسب تصريح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في 30 جانفي 2008.

وفقا لهذا التوجه الحكومي، انقسمت النخبة السياسية والعسكرية إلى تيار مؤيد لتمثله الحركة القومية التي أعلنت دعمها الكامل لمسعى الحكومة لرفع الحظر عن الحجاب، ليس فقط في الجامعات ولكن أيضا في جميع المؤسسات العامة⁽⁴⁾ والتيار المعارض بزعامة حزب الشعب الجمهوري، والنخبة العسكرية التي أعلنت على لسان رئيس هيئة الأركان: " بأن الشعب التركي بجميع مكوناته يعلم جيدا موقف الجيش من هذه القضية"⁽⁵⁾.

وبالتالي مكن دعم حزب الحركة القومية، وزعيمها "دولت بهجلي" المعروف بتوجهاته الإسلامية القومية⁽⁶⁾ حزب العدالة والتنمية، من طرح مشروع على البرلمان يتضمن تعديل دستوري (المادة 10 والمادة 42) في 09 فيفري 2008، يقتصر على السماح بارتداء الحجاب في الجامعات، ومنع حرمان

¹)William Hale , Ergun Ozbudun,Op.Cit,P.p.71-72.

²)Angel Rabasa F. Stephen Larrabee, Op.Cit,P.p.60-61.

³)خورشيد دلي، المرجع السابق.

⁴)Ergun Özbudun ,Ömer F. Gençkaya,Op,Cit,P.107

⁵)William Hale,Ergun Ozbudun,Op.Cit,P.93.

⁶)Banu Ellgü,Op,Cit,P.264.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

أي شخص من حقه في التعليم لأي سبب كان، والتصويت لصالح المشروع بواقع 411 صوت مؤيد مقابل 103 صوت معارض، كخطوة أولى لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في رفع الحظر في جميع مؤسسات الدولة، بما فيها مؤسسة الجيش والشرطة، أو كما عبرت عنه النائبة "حسنى تونا" Hüsnü Tuna: "عندما يحين الوقت هدف حزينا رفع الحظر عن ارتداء جميع موظفات الدولة للحجاب"⁽¹⁾.

لكن على الرغم من التوافق بين العدالة والتنمية والحركة القومية، نجحت القوى العلمانية المضادة في حسم هذه المعركة لصالحها، بقيادة حزب الشعب الجمهوري، وأساتذة الجامعات، ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات النسائية، ومن خلفها النخبة العسكرية، والمحكمة الدستورية التي ألغت هذا التعديل الدستوري في 05 جوان 2008، بذريعة تعارض المواد المعدلة مع الطابع العلماني للدولة، ومع روح المادة 04 والمادة 02 من الدستور⁽²⁾.

ثالثا: محاولة حظر حزب العدالة و التنمية

إلى جانب مجلس الأمن القومي، ظلت المحكمة الدستورية أحد المصادر الرئيسية لعدم استقرار النظام الحزبي، وممارسة الوصاية العسكرية العلمانية في تركيا، فمنذ إنشائها عام 1962، تمتعت هذه المحكمة بسلطة الرقابة وحظر الأحزاب السياسية المناهضة للعلمانية وللقومية التركية، وصل عددها بين 1962 و 2014، نحو 25 حزبا سياسيا تم حظره⁽³⁾.

من هذا المنطلق لم تكتفي النخبة العلمانية، بخوض معركة إبطال قانون رفع الحظر عن الحجاب عبر المحكمة الدستورية، ولكنها لجأت عن طريق المدعي العام " يالچين كايا" Yalçınkaya في 14 مارس 2008 لرفع دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية تطالب فيها ب:

- الحظر الكلي لحزب العدالة والتنمية بوصفه مركزا للأنشطة الدينية، ومصدرا للأنشطة المناهضة للدستور، والتي تهدف إلى تفويض الطابع العلماني للجمهورية التركية،

¹)Angel Rabasa F. Stephen Larrabee,Op,Cit,P.p.62-63.

²)William Hale , Ergun Ozbudun,Op.Cit,P.73.

³)Alper T. Bulut , T. Murat Yildirim, Op.Cit ,P.19.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- الحظر السياسي لـ71 قياديا في حزب العدالة والتنمية، بما فيهم الرئيس عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لمدة تصل لخمس سنوات، ومما جاء في لائحة الاتهام، أن حزب العدالة والتنمية يعمل على:
 - أسلمة قطاع التربية الوطنية من خلال تشجيع دورات تحفيظ القرآن، ومدارس الأئمة والخطباء
 - تعيين الإسلاميين في المناصب العليا للدولة،
 - حظر بيع واستهلاك الخمر في البلديات التابعة للحزب، بحجة حماية الشباب والصحة العامة،
 - المبادرة برفع الحظر على الحجاب في الجامعات، وفي مؤسسات الدولة، وبالتالي فإن حزب العدالة والتنمية ما هو إلا استمرار لحزب الرفاه⁽¹⁾.
- على خلاف التعامل مع حزب الرفاه، أخذت قضية غلق حزب العدالة والتنمية أبعادا دولية خصوصا بعد انتقاد العديد من المسؤولين في الغرب لإقحام القضاء التركي في المعارك السياسية من خلال مجموعة من التصريحات أبرزها:
 - تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "تشييس بيمر" Chase Beamer: " قضية المدعي العام هي ضد إرادة الناخبين الأتراك" ،
 - تصريح نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي "ماثيو بريزا" Matthew Bryza شهر جوان 2008: " إن حظر حزب العدالة والتنمية سيكون أمرا مؤسفا للغاية"،
 - تصريح " أولي رين" Olli Rehn عضو المفوضية الأوروبية: " قضية حظر الحزب ستعطي الانطباع بأن القضاء التركي لا يحترم المبادئ الديمقراطية"،
 - تصريح "خافيير سولانا" Javier Solana المفوض الأعلى لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي: "حظر حزب العدالة والتنمية سيضر بعملية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي"،
 - إعلان البرلمان الأوروبي أن: "إغلاق حزب العدالة والتنمية سيكون انقلابا قضائيا"⁽²⁾.

¹)Banu Ellgür,Op,Cit,P.265

²)Ibid, P.p.267-268.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

وبالتالي في خضم هذه المواقف الدولية، رفضت المحكمة الدستورية بتاريخ 30 جويلية 2008 إغلاق حزب العدالة والتنمية، بعد عدم بلوغ النصاب الدستوري اللازم لاتخاذ قرار الحظر (موافقة سبعة أعضاء من بين 11 قاضيا) في وقت صوت فقط 06 قضاة لصالح الحظر، وبالتالي اكتفت المحكمة بحرمان الحزب بشكل جزئي من تمويل وإعانة الدولة، نتيجة انتهاكه لبعض المحظورات الدستورية⁽¹⁾، وفي رده على قرار المحكمة، صرح وزير العدل "محمد علي شاهين" Mehmet Ali Şahin أن: "قضية حظر حزب العدالة والتنمية استندت إلى مزاعم غير جادة، وأنه كان يتوقع من أعضاء المحكمة الدستورية اتخاذ القرار الصحيح"⁽²⁾.

المطلب الثالث: مظاهر تفكيك نفوذ النخبة العسكرية

على خلاف توقعات قائد هيئة الأركان "بيوكانيت"، شكل فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2007، للمرة الثانية على التوالي، ردا واضحا من الناخبين الأتراك بنتقهم في الحكومة، وصدمة للنخبة العسكرية⁽³⁾، خصوصا بعد النجاح في انتخاب عبد الله غول رئيسا للجمهورية، مما فتح الباب لإعادة هيكلة وترتيب بيروقراطية الدولة التي ظلت أحد المعائل والآليات الرئيسية لممارسة الجيش لدور الوصاية⁽⁴⁾.

أولا : تحقيقات منظمة أرغينكون

عرفت الساحة التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، العديد من الأحداث الأمنية (اغتيالات سياسية، تفجيرات، أحداث شغب. الخ) كادت تعصف بالاستقرار السياسي، والاقتصادي والاجتماعي للدولة، وكان وراءها حسب تحقيقات الأجهزة الأمنية التي انطلقت شهر جوان 2007، منظمة عسكرية سرية تعرف باسم منظمة "أرغينكون" Ergenekon ، وذلك في إطار اكتشاف أسلحة ومتفجرات

¹)William Hale and Ergun Ozbudun,Op.Cit,Pp.74–75.

²)Banu Ellgür,Op,Cit,P.266.

³)Gareth H. Jenkins, "Between Fact and Fiction: Turkey's Ergenekon Investigation" ,Central Asia-Caucasus Institut,July 2009 ,P.29. <https://2u.pw/EKqg0S> (accessed December 02, 2021).

⁴)Ibid,P.30.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

داخل أحد المنازل بمدينة اسطنبول، وأن طبيعة هذه الأسلحة، تدل على تورط المنظمة في الاغتيالات السياسية التي عرفتها تركيا بين 2002 و2008⁽¹⁾.

والى جانب هذه التحقيقات، كشفت المجلة الأسبوعية المتخصصة في الشأن السياسي "Nokta" شهر مارس 2007، عبر ما زعمت أنه مذكرات قائد القوات البحرية بين 2003 و 2005 "أوزدين أورنيك" Ozden Ornek ، يذكر فيها تورط قائد القوات البرية "أيتاك يلمان" Aytac Yalman ، وقائد القوات الجوية "إبراهيم فيرتينا" Ibrahim Firtina ، وقائد قوات الدرك "سينر إيرويغور" Sener Eurygur ، في وضع العديد من الخطط الانقلابية التي لم يكتب لها النجاح بعد 2002⁽²⁾.

وتضيف المجلة أن أخطر هذه العمليات، هي: عملية "الفتاة الشقراء"، وعملية "ضوء القمر" التي تقوم على دفع الطلبة، والنقابات العمالية، والجمعيات المهنية، للنزول إلى الشارع، وإثارة الفوضى وبالتالي تهيئة الظروف عبر وسائل الإعلام العلمانية، للانقلاب على الحكومة أو دفعها للاستقالة، مع تصفية بعض القضاة، والشخصيات البارزة، والترويج لأزمة الاقتصاد التركي، وأن جميع هذه الخطط قد تم إلغاؤها من جهة ما، بسبب التخوف من معارضة رئيس هيئة الأركان، أو بسبب رفض القادة الآخرين لها وغياب الدعم على المستوى الخارجي⁽³⁾.

وبناءً على هذه التحقيقات، اعتقلت أجهزة الأمن العديد من الضباط المتورطين، أبرزهم:

- النقيب "مظفر تكين" Muzaffer Tekin ،
- العميد المتقاعد "فيلي كوجوك" Veli Kucuk المتهم بتأسيس منظمة سرية داخل جهاز استخبارات الدرك ومكافحة الإرهاب المعروف بـ "JITEM"،
- قائد الدرك السابق اللواء "سينر إيرويغور" ، واللواء "هورسيت تولون" ، و"إيكر جوفين"⁽⁴⁾.

¹ "الدولة العميقة في الخبرة التركية"، المركز الديمقراطي العربي، 22 مارس 2016، على الرابط: <https://democraticac.de/?p=29552> (تاريخ التصفح: 27 أكتوبر، 2022).

² William Hale and Ergun Ozbudun, Op.Cit, P.88.

³ Ibid, P.89.

⁴ Ibid, P.94.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- الأمين العام السابق لمجلس الأمن القومي اللواء المتقاعد "تونجر كيلينتش" Tuncer Kılınç
- رئيس الكلية الحربية السابق اللواء المتقاعد "كمال يافوز" Kemal Yavuz ،
- المستشار القانوني لهيئة الأركان العامة الجنرال المتقاعد "إردال شنيل" Erdal Şenel

كما تم اعتقال العديد من الشخصيات المدنية، التي تربطها علاقات مباشرة مع أعضاء هذه المنظمة، كالرئيس السابق لمجلس التعليم العالي البروفيسور "كمال غوروز" والبروفيسور "يالتشين كوتشوك"، والمدعي العام السابق بمحكمة الاستئناف العليا "صبيح كاناد أوغلو" (1)، إضافة إلى أعضاء جمعية دعم الحياة الحديثة، ومؤسسة التعليم الحديث، و اعتقال العديد من رؤساء جامعات، من بينهم رئيس جامعة "باشكنت" "محمد هابرال"، ورئيس جامعة "جيرسون" "عثمان متين أوتورك"، والرئيس الأسبق لجامعة "أوندوكوز مايس" "فريد بيرناي"، والرئيس السابق لجامعة "أولداغ" "مصطفى يورتكوران"، والرئيس السابق لجامعة "إينونو" "فاتح حلمي أوغلو" (2).

وفي مقابل إعلان حزب العدالة والتنمية دعمه المطلق لعمل المدعي العام "زكريا أوز" Zekeriya Öz الذي يقف وراء هذه الحملة ، اعتبرت النخب العلمانية أن حزب العدالة والتنمية استغل قضية أرغينكون من أجل القضاء والانتقام السياسي من المعارضين له، وأن تركيا تمر بوضع يقوم على التغيير الشمولي للنظام السياسي، تماما مثلما فعلت النازية في ألمانيا، ونظام الخميني في إيران، وأن العلمانيين أصبحوا هدافا مشروعاً لحزب العدالة والتنمية والإعلام الموالي له (3).

بالنظر إلى تورط قيادات عسكرية بارزة، في مختلف القضايا التي هددت استقرار وأمن المجتمع وبالتالي اهتزاز صورة الجيش لدى الشعب التركي، مما دفع بالنخبة العسكرية، إلى النأي بنفسها عن حملة الاعتقالات، والسعي بدلا من ذلك لتحسين صورة القوات المسلحة، والظهور بمظهر الجيش الذي يحمي الشعب ويحقق أمنه واستقراره، خصوصا بعد الزيارة التي قادت رئيس هيئة الأركان إلى مدينة ديار بكر ذات الغالبية الكردية بتاريخ 04 سبتمبر 2008 في إطار مكافحة الإرهاب، والعمل على تحسين العلاقة

¹)Banu Ellgür, Op.Cit,P.271.

²)Ibid, P.274.

³)Ibid, P.p.269-273.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

مع وسائل الإعلام، من خلال رفع التحفظ على بعضها، وعقد جلسات للحوار بشكل منتظم في هيئة الأركان⁽¹⁾.

وبالتالي قادت تحقيقات أرغينكون الحكومة إلى فرض مزيد من الرقابة المؤسساتية والقضائية على الجيش، ومن خلال مختلف الإصلاحات القانونية والهيكلية التي مست مهام وتكوين مجلس الأمن القومي، وإلغاء بعض المناصب العسكرية داخل الهيئات المدنية، وزيادة الرقابة على الإنفاق العسكري ونظام الترقيّة، وحرية انتقاد الجيش، والسماح بمحاكمة العسكريين السابقين أمام القضاء المدني⁽²⁾.

ثانياً: توظيف الأئمة والخطباء في المناصب العليا

ظلت مسألة توظيف خريجي مدارس الأئمة والخطباء، أحد الأسباب الرئيسية لعدم استقرار نظام التعليم، الذي شهد الكثير من التغييرات في عهد حزب العدالة والتنمية، وكان بمثابة ساحة معركة بين مختلف الفاعلين السياسيين، وخاصة التيار العلماني المدعوم من الأحزاب اليسارية والجيش، والتيار الديني المحافظ والإصلاحي بزعامة حزب العدالة والتنمية⁽³⁾.

وعلى هذا الأساس كان الهدف من افتتاح هذه المدارس مرة أخرى عام 1949^(*)، تكوين وتدريب الأئمة والخطباء، وفق المناهج الدراسية المعتمدة في المدارس الثانوية الحكومية، مع التركيز بشكل أكبر على التعليم الديني، أو حسب ما ذكره الرئيس "سليمان ديميريل" أنها لم تفتح لتدريب الأئمة والخطباء فقط، وإنما تم فتحها لتعريف نخبة المجتمع بدينها، على غرار الأطباء، والمحامين، والمهندسين من خلال السماح لطلبة هذه المدارس بعد الخضوع لفترة تكوين ديني، الانتساب إلى الجامعات كغيرهم من

¹)William Hale,Ergun Ozbudun,Op.Cit,P.95.

²)Zeki Sarigil,Op.Cit, P.02.

³)Uzeyir Ogurlu and Koksal Avincan, "Right to Education: Challenges and Issues Under the Justice and Development Party Era" ,in *Human Rights in Turkey Assaults on Human Dignity* ,ed. Hasan Aydin ,Winston Langley (Switzerland:Springer, 2021),P.322.

(* تأسست عام 1924 لتحل محل مدارس التعليم الديني العالي العثمانية، قبل إغلاقها عام 1929، وفتحها مجدداً عام 1949، تعمل على تكوين الموظفين العاملين في رئاسة الشؤون الدينية، وتتلقى الدعم من الأسر المحافظة الثرية والجماعات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني الإسلامية، أنظر:

Yesim Arat, Sevket Pamuk,Op.Cit,P.93.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

الطلبة، والالتحاق بأي تخصص يريدونه، بعد اجتياز امتحانات تنافسية تطبق فيها نفس معايير النظام العادي⁽¹⁾.

وبالنظر إلى طبيعة الصراع الهوياتي أصبحت هذه المدارس، محل خلاف منذ أن قامت حكومة مسعود يلماز، بتغيير نظام التعليم الإلزامي إلى ثماني سنوات (ابتدائي ومتوسط)، ثم ثلاث سنوات في المستوى الثانوي، وتغيير شروط اجتياز امتحانات القبول بالجامعات، لمنع طلبة مدارس الأئمة والخطباء المتدينين من الالتحاق بكليات القانون، والطب، والإدارة العامة كمعادل تاريخية للعلمانية، واشتراط الحصول على درجات أعلى لمتابعة التعليم العالي، بهدف التأثير المباشر على هذه المدارس، التي انخفض عدد طلبتها من نصف مليون عام 1997، إلى نحو 64,534 عام 2003، إلى غاية تقديم حكومة العدالة والتنمية بتاريخ 13 ماي 2004، مشروع قانون لإصلاح التعليم العالي (القانون رقم 5171)، وتوحيد شروط ومعايير امتحانات القبول مع خريجي المدارس الثانوية النظامية⁽²⁾.

إضافة إلى تمديد فترة التعليم الإلزامي إلى 12 سنة، مقسمة إلى ثلاثة مستويات، كل مستوى بأربع سنوات أو ما يعرف بنظام 4 + 4 + 4، والذي يقوم على السماح للطلاب بعد إكمال مرحلة التعليم الابتدائي المحددة بأربع سنوات، الالتحاق بالمدرسة الإعدادية أو بمدارس الأئمة والخطباء ومزاولة الدراسة حسب اختياره لأربع سنوات أخرى، ثم الالتحاق بالمدارس الثانوية الأكاديمية أو المهنية أو الدينية لنفس الفترة، ويتم إجراء اختبار في الصف الثامن من أجل الانتساب للمدارس الثانوية الانتقائية⁽³⁾.

وعلى الرغم من اشتراط موافقة البرلمان على المشروع بالأغلبية البسيطة، اختارت الحكومة عدم التصعيد والتراجع عن هذا المشروع بحجة غياب الدعم المجتمعي الكافي، وأن الحكومة ليست مستعدة لدفع الثمن ومواجهة الفيتو الرئاسي، والمحكمة الدستورية التي لن تغير موقفها تجاه هذه القضايا، وبالتالي ستوافق على الطعن المقدم أمامها من أي جهة، ونفس الأمر بالنسبة للجيش الذي اعتبر أن القانون

¹)William Hale and Ergun Ozbudun,Op.Cit, P.68.

²)Ibid, P.69.

³)Uzeyir Ogurlu , Koksai Avincan,Op.Cit, P.223.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

ينتهك مبدأ "وحدة التعليم" و"التربية العلمانية"، وأن مواقفه فيما يتعلق بالعلمانية، هي نفسها وستبقى كذلك⁽¹⁾.

وبذلك ظلت الأوضاع على حالها إلى غاية تمكن حزب العدالة والتنمية من الهيمنة على السلطتين التنفيذية والتشريعية بعد عام 2007، مما ساهم في نجاح العديد من المبادرات الحكومية، بما فيها موافقة الرئيس "عبد الله غول" على تعيين خريجي مدارس الأئمة والخطباء والمتدربين عموماً، في المناصب العليا للدولة، الأمر الذي سمح بتعيين البروفيسور المحافظ "يوسف ضياء أوزكان" Yusuf Ziya Özcan شهر ديسمبر 2007 في منصب رئيس مجلس التعليم العالي، الذي لعب دوراً رئيسياً في الوصاية على العلمانية⁽²⁾.

وبذلك استرجعت مدارس الأئمة والخطباء مكانتها الاجتماعية والدينية، والسياسية كخزان ومصدر رئيسي لتكوين إطارات الأحزاب الإسلامية التركية عموماً، ودمجها في مؤسسات الدولة⁽³⁾، وبالتالي ساهم توظيف الأئمة والخطباء في المناصب العليا، في تحقيق العديد من المكاسب أهمها:

- زيادة نسبة طلاب هذه المدارس في المدارس الثانوية من 2% عام 2002 إلى ما يقارب 13% عام 2014،
- افتتاح ما يقارب 1361 مدرسة جديدة تضم 240.000 طالب جديد بين 2012-2013،
- تحويل بعض المدارس العلمانية في المناطق النائية والبعيدة إلى مدارس الأئمة والخطباء⁽⁴⁾.

¹)William Hale and Ergun Ozbudun, Op.Cit, P.70.

²)Banu Ellgür,Op.Cit, P.261-263.

³)Yesim Arat, Sevket Pamuk, Op.Cit,P.94.

⁴) Ibid, P.123.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

المبحث الثالث: آليات الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية

كجزء من المتطلبات الديمقراطية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أدرجت الحكومة في جدول أعمالها مسألة إعادة التوازن المدني العسكري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات للحد من تدخل الجيش بآليات مختلفة في المجال السياسي، عبر استعمال القضاء، والمدعين العامين، والمحكمة الدستورية، ومحاكم أمن الدولة، ومختلف الأجهزة البيروقراطية، التي تعمل بالتنسيق مع هيئة الأركان العامة⁽¹⁾ على غرار مجلس الأمن القومي، والمجلس الأعلى للتعليم العالي، والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، و زيادة الرقابة المدنية على الإنفاق العسكري ونظام الترقية في الرتب العسكرية⁽²⁾.

المطلب الأول: إصلاح مجلس الأمن القومي

ابتداءً من قمة هلسنكي عام 1999، ويعد أن نالت تركيا رسمياً صفة المرشح لعضوية الإتحاد الأوروبي، تم تعديل الدستور التركي ثلاث مرات متتالية عام 1999 و 2001 و 2004، بعد نقاش ومفاوضات مكثفة بين الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والحكومة، والجيش لتحقيق التوافق السياسي حول مشروع الانضمام وتلبية معايير كوبنهاجن.

ويهدف مطابقة مختلف القوانين التركية مع التعديلات الدستورية لعام 2001 و 2004، والوفاء بمتطلبات العضوية، وافق البرلمان التركي على تسع "حزم موائمة" في الفترة بين فيفري 2002 وجويلية 2004، تتضمن تعديلات جوهرية في عدد من القوانين، ثلاث منها تم اعتمادها من طرف حكومة بولنت أجاويد، والحزم المتبقية خلال فترة حكومة العدالة والتنمية، وتم اعتمادها جميعاً على أساس الإجماع بين الأحزاب الممثلة في البرلمان، على الشكل التالي:⁽³⁾

- القانون رقم 4744 الصادر في 06 فيفري 2002،
- القانون رقم 4748 الصادر في 26 مارس 2002،

¹)Umit Cizre, "The Justice and Development Party and the military Recreating the past after reforming it?" in Umit Cizre, Op.Cit,P.132.

²)Zeki Sarigil,Op.Cit,P.p.01-02.

³)Ergun Özbudun, "Europeanization and Turkey's constitutional reform process ", in *The Europeanization of Turkey Polity and politics* ,ed. Ali Tekin and Aylin Güney (New York:Routledge, 2015) ,P.37.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- القانون رقم 4771 الصادر في 03 أوت 2002،
- القانون رقم 4783 الصادر في 02 جانفي 2003،
- القانون رقم 4793 الصادر في 23 جانفي 2003،
- القانون رقم 4928 الصادر في 15 جويلية 2003،
- القانون رقم 4963 الصادر في 30 جويلية 2003،
- القانون رقم 5101 الصادر في 03 مارس 2004،
- القانون رقم 5218 الصادر في 14 جويلية 2004⁽¹⁾.

أولاً: المكانة الدستورية لمجلس الأمن القومي

منذ تأسيسه عام 1933، مر مجلس الأمن القومي التركي بمراحل وتسميات عديدة، ترتبط بجملة من التطورات الدستورية والسياسية التي أثرت على طبيعته، ووظائفه، سواء بزيادة دوره في الشأن السياسي، أو بالحد من هذا الدور منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وهذه المراحل هي:

- هيئة الدفاع العليا بين 1933 إلى 1949،
- المجلس القومي الأعلى للدفاع بين 1949 إلى 1962،
- مجلس الأمن القومي في ظل دستور 1961 إلى 1983،
- مجلس الأمن القومي في ظل دستور عام 1982 إلى 2003،
- مجلس الأمن القومي منذ عام 2003⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس، رغم إعطاء الصفة الدستورية لمجلس الأمن القومي، بموجب دستور 1961، إلا أنه ظل مجرد هيئة استشارية، وظيفتها تقديم المقترحات، والتوجيهات لمجلس الوزراء⁽³⁾، قبل أن يأتي

¹)William Hale and Ergun Ozbudun, Op.Cit,P.57.

² "مجلس الأمن التركي...علانية الاجتماعات وسرية القرارات"، 21 جويلية، 2016، على الرابط: <https://2u.pw/tEdwxg> (تاريخ التصفح: 29 أكتوبر، 2022).

³ محمد حسن قنقور الأفندي، "مجلس الأمن القومي"، 21 جويلية 2016، على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/24035> (تاريخ التصفح: 29 أكتوبر، 2022).

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

دستور 1982 ويرسخ من مكانة الجيش، ومن تفوق النخبة العسكرية على النخبة المدنية الحاكمة، التي يتعين عليها الأخذ بتوصيات المجلس، بل اعتبارها قرارات ينبغي الالتزام بها، بهدف إعادة هيكلة الدولة وبناء مجتمع خاضع لسلطة قادرة على إنهاء الفوضى التي سادت تركيا قبل 1980⁽¹⁾.

وقد أشارت إلى هذا التوجه المادة 118 من الدستور التركي لعام 1982، التي أكدت على ضرورة إعطاء مجلس الوزراء الأولوية لقرارات مجلس الأمن القومي، وعدم اعتبار هذه القرارات مجرد توصيات⁽²⁾، وبالتالي سيطرة المجلس على عملية صنع القرار النهائي، ليس فقط في قضايا السياسية الداخلية والخارجية، وإنما كذلك في الشؤون الاقتصادية، والشؤون الثقافية والاجتماعية. الخ.

وبناءً على دستور 1982 يتكون المجلس من 11 عضواً، خمسة منهم مدنيين يمثلهم رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، وزير الخارجية، وستة أعضاء عسكريين يمثلهم رئيس هيئة الأركان، والأمين العام، وقائد القوات البرية، وقائد القوات البحرية، وقائد القوات الجوية، والقائد العام للدرك⁽³⁾.

ثانياً: إصلاح المجلس على ضوء معايير كوبنهاجن

لتجسيد رغبة حزب العدالة والتنمية في مواثمة التشريعات التركية مع معايير كوبنهاجن، أعلنت الحكومة التركية، استعدادها لمراجعة العديد من الأحكام المتعلقة بحرية التعبير، والجمعيات والاجتماعات والمسيرات، وحق التظاهر، بالإضافة إلى تنفيذ الأحكام المتعلقة بحقوق الأشخاص الموقوفين، والمحتجزين أو المتهمين... الخ، وكذلك إعادة تحديد الوضع الاستثنائي لمجلس الأمن القومي من خلال التعديلات الدستورية والتشريعية اللاحقة⁽⁴⁾.

تماشياً مع هذه الرغبة، وافق البرلمان التركي بتاريخ 23 جويلية 2003، على حزمة الإصلاح السابعة التي تضمنت تعديل 37 مادة تمس العديد من القوانين، بما في ذلك قانون العقوبات، وقانون

¹Yesim Arat Sevket Pamuk,Op.Cit, P.p.57-58.

²Aylin Güney, " Europeanization of civil-military relations in Turkey Civilianization without democratization?", in Ali Tekin and Aylin Güney,Op.Cit,P.110.

³Zeki Sarigil,Op.Cit, P.09.

⁴Ali Resul Usul ,Op.Cit,P.121.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

الجمعيات، وقانون التجمع والتظاهر، وقانون مكافحة الإرهاب. الخ، والقانون الخاص بمجلس الأمن القومي والأمن العام، ومن بين ما تم تعديله أو إلغائه ما يلي:

- **تعديل المادة 04:** أصبح المجلس مكلفا فقط برسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، وتنفيذ ومتابعة ما يسند إليه، بعد أن كان يحق له متابعة جميع الأوضاع السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والتقنية.
- **تعديل المادة 05:** أصبح المجلس يجتمع مرة واحدة كل شهرين، بدلا من مرة واحدة كل شهر.
- **إلغاء المواد (19/14/09):** التي كانت تلزم مختلف الوزارات، والهيئات، والإدارات والمؤسسات الحكومية وحتى القطاع الخاص، على تقديم المعلومات، والوثائق السرية، التي تحتاجها الأمانة العامة.
- **إلغاء البند الخاص بالحصول على رأي مجلس الأمن القومي، حول اللغات التي سيتم تدريسها وتعلمها في تركيا⁽¹⁾.**
- **تجريد الأمن العام من سلطاته وحصرها فقط في مهام السكرتارية، وإلغاء الوظيفة التنفيذية لمجلس الأمن القومي، وتحويله لهيئة استشارية⁽²⁾.**
- **تعديل المادة 24:** يفوض رئيس الوزراء أحد نوابه لتقديم قرارات، وآراء المجلس إلى مجلس الوزراء، والعمل على تنفيذها عند الموافقة عليها (هذه الوظيفة كانت مرتبطة بالأمن العام).
- **تعديل المادة 27:** يعين الأمن العام باقتراح من رئيس الوزراء، وموافقة رئيس الجمهورية وتسد هذه الوظيفة إما إلى أحد الضباط أو أحد المدنيين،
- **تعديل المادة 28:** رفع السرية التي كانت تحيط بأعمال الأمانة العامة، من خلال نشر كل ما يتعلق بأعمالها في الجريدة الرسمية.
- **السماح لمجلس المحاسبة بممارسة الرقابة المالية على الممتلكات الواقعة تحت سلطة القوات المسلحة⁽³⁾.**

¹)Ibid,P.132.

²)Aylin Güney,Op.Cit, P.112.

³)William Hale and Ergun Ozbudun,Op.Cit, P.61.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- زيادة عدد الأعضاء المدنيين في المجلس من خمسة أعضاء إلى سبعة أعضاء، وخمسة أعضاء عسكريين⁽¹⁾، وخفض عدد الإدارات التابعة للأمن العام من 11 إدارة إلى 07 إدارات وتقليص عدد الموظفين من 408 موظف إلى 305 موظف⁽²⁾.
 - **تعديل المادة 30 من قانون مجلس المحاسبات:** يمارس البرلمان سلطة الرقابة على ميزانية الجيش، ما أدى إلى انخفاض ميزانية المجلس لوحده بـ 60 % عام 2003⁽³⁾.
 - المتابعة القضائية للضباط المتقاعدين، ومنع الضباط العاملين من التصريحات الإعلامية، إلا في المسائل التي تتناول الشأن العسكري والأمني.
- خلال مرحلة التحضير لهذه الإصلاحات، لم تخفي هيئة الأركان معارضتها لمسألة الحد من صلاحيات مجلس الأمن القومي، بذريعة الظروف الأمنية التي لا تسمح بذلك، كما أن أي إصلاح أمني لا بد أن يقوم على مبدأ الحفاظ على الآليات التقليدية التي تساعد على تحديد التهديدات، وصياغة الرؤية الأمنية بشكل فعال، في ظل نقص الخبرة المدنية في قضايا الدفاع، والأمن والشؤون الاستراتيجية⁽⁴⁾.
- وعلى هذا الأساس ذكر التقرير الأوروبي لعام 2005 ، أن تركيا أحرزت تقدماً جيداً في إصلاح العلاقات المدنية العسكرية، ولكن من الضروري أن تعمل الحكومة بقدر أكبر من المسائلة والشفافية في إدارة الشؤون الأمنية، وأن تمارس وظائف الإشراف بالكامل، لاسيما فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ استراتيجية الأمن القومي، بما في ذلك العلاقات مع الدول المجاورة⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: تعزيز مجالات وآليات الرقابة المدنية

أولاً: إلغاء محاكم أمن الدولة وتقليص اختصاص القضاء العسكري

دخلت محاكم أمن الدولة في النظام القضائي التركي، بموجب التعديلات الدستورية التي جرت عام 1973 وكانت محل انتقاد حقوقي واسع، باعتبارها مؤشراً على غياب دولة القانون، والمعالجة الأمنية

¹)Angel Rabasa, F. Stephen Larabee,Op.Cit, P.69.

²)Aylin Güney,Op.Cit, P.113.

³)Umit Cizre, “ The Justice and Development Party and the military Recreating the past after reforming it? ”, Op.Cit ,P.137.

⁴)Ibid,P.138.

⁵)Aylin Güney,Op.Cit, P.114.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

المفرطة للقضايا السياسية⁽¹⁾، ثم ترسيخ دور هذه المحاكم في الدستور التركي لعام 1982، بوصفها محاكم مختلطة، تتألف من قضاة ومدعين عامين مدنيين وعسكريين، وظيفتها التعامل مع الجرائم التالية:

- الجرائم التي تتعلق مباشرة بالأمن الداخلي والخارجي للدولة⁽²⁾،
- الجرائم التي تتعلق بوحدة الأراضي الغير قابلة للتجزئة،
- الجرائم المرتكبة ضد النظام الديمقراطي، أو ضد الجمهورية.

ولأن السلطة هي التي ستحدد طبيعة هذه الجرائم وخصائصها، ما دفع بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، إلى تصنيف تركيا كدولة تنتهك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وخصوصا المادة السادسة المتعلقة باستقلالية وحياد القضاء، في ظل محاكمة المدنيين أمام القضاة العسكريين، وانعدام الحق في المحاكمة العادلة⁽³⁾.

وتجاوبا مع الرؤية والضغوط الأوروبية، باشرت الحكومات التركية منذ 1999 سلسلة من التعديلات الدستورية، والإصلاحات القانونية، الهادفة إلى إلغاء محاكم أمن الدولة، وتقليص سلطات واختصاص القضاء العسكري في القضايا المدنية، ومن أهمها ما يلي:

- إلغاء منصب القاضي العسكري داخل محاكم أمن الدولة بموجب التعديلات الدستورية(قانون رقم 4388) التي تقدمت بها الحكومة الائتلافية برئاسة بولنت أجاويد شهر جوان 1999⁽⁴⁾،
- إلغاء محاكم أمن الدولة، واستبدالها بمحاكم الجنايات الكبرى، التي تختص بجرائم الإرهاب والمخدرات، بناءً على مشروع قانون لتعديل عشر مواد دستورية عام 2004⁽⁵⁾،
- السماح بمحاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية، عن الجرائم المتصلة بالانقلابات العسكرية بموجب تعديل المادة 250 من قانون الإجراءات الجنائية شهر جوان 2009⁽⁶⁾،

¹ رئاسة وزراء الجمهورية التركية، الثورة الصامتة حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا(2002-2012)، ترجمة: طارق عبد الجليل، أحمد سامي العايدي، الطبعة الثانية (تركيا: مستشارية النظام العام والأمن، 2013)، ص.37.

²William Hale and Ergun Ozbudun, Op.Cit, P.56.

³Ergun Özbudun, Op.Cit, P.36.

⁴Ergun Özbudun and Ömer F. Gençkaya, Op.Cit, P. p.45-46.

⁵Ibid, P.38.

⁶Aylin Güney , Op.Cit, P.117.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

- تغيير المادة 145 من الدستور بتاريخ 12 سبتمبر 2010، بهدف تحديد نطاق عمل المحاكم العسكرية والمدنية، من خلال إلغاء اختصاص المحاكم العسكرية في محاكمة المدنيين إلا في حالات الحرب، والاكتفاء بمحاكمة العسكريين عن الجرائم المتصلة بالشؤون والخدمات والواجبات العسكرية، بينما تختص المحاكم المدنية بمحاكمة المتورطين في جرائم أمن الدولة وعمل النظام الدستوري⁽¹⁾.
- تعديل المادة 125 لفرض الرقابة القضائية على قرارات المجلس العسكري بخصوص الطرد من القوات المسلحة،
- إلغاء المادة 15 التي كانت تمنع رفع الحصانة القضائية على مرتكبي انقلاب 1980⁽²⁾.
- إلغاء محاكم الجنايات الكبرى ذات السلطات الخاصة، بموجب القانون رقم 6352 الصادر بتاريخ 2 جويلية 2012، وإلحاق جرائم الإرهاب والمخدرات بمحاكم العقوبات المشددة⁽³⁾.

ثانياً: إلغاء البروتوكول السري أماسيا (EMASYA)

تم الكشف عن هذا البروتوكول السري، بعد حادثة اغتيال المفكر الأرميني التركي عام 2007 "هرانت دينك" Hrant Dink، والتي أثارت شكوك حكومة العدالة والتنمية بشأن وجود بروتوكول سري يطلق عليه باللغة التركية اسم "أماسيا" EMASYA، كان له دور كبير في تدبير العديد من المؤامرات الانقلابية على الحكومة المدنية المنتخبة⁽⁴⁾.

ويتعلق الأمر باتفاق سري تم توقيعه عام 1997، بين هيئة الأركان العامة ووزارة الداخلية في مجال الأمن والنظام العام، يسمح بتنفيذ عمليات عسكرية، تخص مسائل الأمن الداخلي، في ظروف معينة ودون إذن مسبق من السلطات المدنية أو القضائية، وإجراء عمليات أمنية ومخابراتية واسعة لقمع

¹Ergun Özbudun, Op.CitP.42.

²Zeki Sarigil,Op.Cit, P.p.11-12.

³ رئاسة الوزراء التركية، المرجع السابق، ص.ص.37-38.

⁴Mehtap Söyler, *The Turkish deep state : state consolidation, civil-military relations and democracy* (New York:Routledge, 2015),P.182.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

أي اضطرابات أو مظاهرات في المدن، وضد كل ما يعتبر تهديدا للأمن الداخلي دون موافقة السلطات المحلية⁽¹⁾.

وبذلك تم إلغاء العمل ببروتوكول أماسيا، الذي يخالف الدستور وقانون إدارة المحافظات، في ممارسة القوات الأمنية لوظيفة الأمن الداخلي، تحت إشراف ومراقبة المحافظين، ابتداء من 04 فيفري 2010⁽²⁾، بناءً على استمرار انتقاد التقارير الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، العمل بهذا البروتوكول والكشف عن غياب الرقابة المدنية على القوات الأمنية والعسكرية، والتباطؤ في عملية إصلاح قانون الخدمة العسكرية، وتعزيز الرقابة البرلمانية على الموازنة والنفقات العسكرية⁽³⁾.

ثالثا: تغيير مفهوم الإرهاب وجرائم أمن الدولة

بهدف تمكين رجب طيب أردوغان من الترشح خلال جولة الإعادة بمحافظة "سيرت" عام 2002 بعد أن تم منعه بموجب المادة 76 من الدستور، بتهمة نشر خطاب الكراهية الدينية، اقترح النائب عن حزب العدالة والتنمية "صالح كابوسوز" Salih Kapusuz في 03 ديسمبر 2002، مشروع قانون يتضمن تعديل المواد 67 و 76 و 78 من دستور 1982⁽⁴⁾ المحددة لموانع الترشح، وتعويض مصطلح الأفعال الأيديولوجية والفوضوية بمصطلح الأعمال الإرهابية⁽⁵⁾.

وبذلك وافق البرلمان على هذا التعديل مما فتح الباب لأردوغان لدخول البرلمان، وتولي رئاسة الوزراء فيما بعد، رغم معارضة الرئيس "أحمد نجدت سيزر" الذي مارس حق النقض ضد القانون، بذريعة التعارض مع مبدأ سيادة القانون، وعمومية وموضوعية القوانين، التي لا يجب أن تستهدف فردًا واحدًا أو أن تكون على مقياس شخص ما⁽⁶⁾.

¹)Zeki Sarigil,Op.Cit, P.p.11-12.

²) رئاسة الوزراء التركية،المرجع السابق،ص.48.

³)Aylin Güney, Op.Cit,P.118.

⁴)Ergun Özbudun and Ömer F. Gençkaya,Op.Cit,P.63.

⁵)William Hale and Ergun Ozbudun,Op.Cit, P.P55.

⁶)Ergun Özbudun and Ömer F. Gençkaya,Op.Cit, P.64.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

كما تضمنت حزمة الإصلاح الثالثة في 03 أوت 2002، تعديل المادة 159 من قانون العقوبات بحيث لم يعد انتقاد الجمهورية، والبرلمان والحكومة، والوزراء، وقوات الأمن وحتى الجيش، جريمة ضد الدولة أو مؤسساتها، بل أصبح يمكن الانتقاد بشرط ألا يحتوي هذا النقد على القذف والتشهير⁽¹⁾.

وتضمنت حزمة الإصلاح السادسة بتاريخ 15 جويلية 2003، تعديل قانون مكافحة الإرهاب من خلال إعادة تصنيف الجرائم المتصلة بالإرهاب على أساس استخدام القوة، أو العنف كشرط أساسي وتعديل المادة 03 التي أنهت عضوية ممثل مجلس الأمن القومي، في المجلس المشرف على مجال السينما والموسيقى، وإلغاء المادة 08 التي كانت تعتبر الدعاية ضد وحدة الدولة جريمة تصنف في خانة الإرهاب.

وبموجب الحزمة الخامسة في 23 جانفي 2003، تم تعديل المادة 154 من قانون الإجراءات الجزائية، التي ألغت الحصانة الإدارية وسمحت بالمتابعة القضائية للضباط المتهمين في قضايا التعذيب وسوء المعاملة⁽²⁾.

رابعاً: إصلاح قانون الخدمة العسكرية

رغم إلغاء التعديلات الدستورية لعام 2010، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى بسط الرقابة على الجيش الذي ظل يتمتع بالاستقلالية التامة في بنيته، ووظائفه التي لا تتوافق مع المعايير الديمقراطية، وبالتالي عدم إمكانية إجراء أي تقييم دقيق للإصلاحات الداخلية، التي كان الهدف من بعضها تحسين ظروف بعض الرتب الدنيا، وبعض التغييرات في آليات التعيين، وإضفاء الطابع المهني في نطاق محدود.

وبالتالي كان لابد من إدخال إصلاحات عميقة، تمس وظائف الجيش الذي استمر نفوذه إلى غاية 13 جويلية 2013، بعد أن تم تعديل المادة 35 من قانون الخدمة العسكرية الداخلية⁽³⁾، التي كانت تخص

¹)Ibid, P.p.127-128.

²)Ali Resul Usul , Op.Cit, P.p.130-131.

³)Mehtap Söyler,Op.Cit, P.p.177-179.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

القوات المسلحة بوظيفة حماية وحراسة الوطن ومبادئ الجمهورية التركية، وبالتالي إعطاء الحق للجيش للتدخل العسكري ضد أية جهة كانت، تحاول المساس بمبادئ الجمهورية التركية⁽¹⁾. من هذا المنطلق أُلغى التعديل في المادة 35 ووظيفة الحماية والحراسة، لتصبح وظيفة القوات المسلحة تقتصر على الدفاع عن تركيا ضد التهديدات والمخاطر الخارجية، والعمل على الحفاظ على القوة العسكرية وتعزيزها، بشكل يحقق لها قوة الردع، والقيام بالمهام خارج الوطن بقرار من البرلمان التركي، والمساعدة في تحقيق السلام العالمي⁽²⁾.

المطلب الثالث: آليات الرقابة المالية والقضائية على الجيش

إلى جانب الدور السياسي للجيش التركي، والذي تقلص نتيجة التعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية، يمارس الجيش التركي نفوذه وتأثيره عبر النشاط الاقتصادي، والذي لا يقتصر فقط على المشاركة العسكرية المباشرة في الاقتصاد، من خلال الشركات والمؤسسات الصناعية والاقتصادية التابعة له، ولكن يمتد إلى تخصيص نفقات عسكرية من ميزانية الدولة لنشاطات لا تخضع للرقابة المدنية.

أولاً: الرقابة المالية على الإنفاق و الموازنة العسكرية

رغم اعتماد قانون إدارة المالية العامة والرقابة عام 2003، والذي وفرت من خلاله وزارة المالية قدرًا كبيرًا من البيانات المتعلقة بالإنفاق العسكري في تركيا، إلا أن هذا الأمر ظل محاطًا بالسرية والتجاذب السياسي بين الحكومة وهيئة الأركان، وبالتالي شكل عقبة لإجراء حسابات دقيقة لنفقات الجيش والمؤسسات التابعة له، وخصوصًا الإشراف على صندوق دعم الصناعات الدفاعية، ونفقات البحث والتطوير العسكري، والقروض الأجنبية في إطار التعاون العسكري، والتحويلات المالية الموجهة لأغراض عسكرية دفاعية في شمال قبرص التركية⁽³⁾.

فمن الناحية العملية وإلى غاية عام 2003، لم يكن يحق للبرلمان التركي في إطار الموافقة على الميزانية العامة للدولة، مناقشة ميزانية الدفاع، التي تختص هيئة الأركان بإعدادها، ومن تم عرضها

⁽¹⁾ طارق عبد الجليل، "الاستقلالات في القيادة العسكرية التركية الدلالات والتداعيات"، شبكة الجزيرة، أوت 2011، ص.08، على الرابط: <https://bit.ly/3ALruCt> (تاريخ التصفح: 19 ديسمبر، 2021).

⁽²⁾ رئاسة الوزراء التركية، المرجع السابق، ص.203.

⁽³⁾ Mehtap Söyler, Op.Cit, P.180.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

لموافقة البرلمان دون قيد أو شرط، ودون إحداث أي تغييرات في إيرادات ونفقات هذه الميزانية، وبالتالي لم يكن حسب مضمون الدستور، يسمح لأي جهة حكومية مهما كانت سلطتها التدقيق في النفقات العسكرية والأصول العامة المملوكة للجيش⁽¹⁾.

ولتجاوز هذه العقبة، تمكنت حكومة العدالة والتنمية شهر ماي 2004، من اعتماد حزمة من الإصلاحات التي تركز مفهوم الرقابة المدنية على الجيش، وبالتحديد حذف الفقرة الأخيرة من المادة 160 من الدستور التي كانت تمنع ديوان المحاسبات، من القيام بعملية التدقيق نيابة عن البرلمان حول الممتلكات الخاضعة للقوات المسلحة، بذريعة السرية والحفاظ على الأمن القومي، وبالتالي أصبح لديوان المحاسبة تفويض مباشر بموجب هذه المادة لممارسة الرقابة والتدقيق، والتي نصت على ما يلي:

" يعهد إلى ديوان المحاسبات بتدقيق جميع إيرادات الإدارة العامة، ونفقاتها وأصولها الممولة من موازنة الحكومة المركزية،...وباتخاذ القرارات النهائية المتعلقة بالحسابات،...وبممارسة المهام المنصوص عليها في القانون في أمور التحري وتدقيق الحسابات..."⁽²⁾.

ورغم تقديم الحكومة بتاريخ 23 جوان 2004 مشروع قانون يتضمن تفويض ديوان المحاسبات لمراجعة نفقات الدفاع نيابة عن البرلمان، وزيادة الشفافية والرقابة على ممتلكات القوات المسلحة⁽³⁾، إلا أن هذه الإصلاحات حسب تقرير الاتحاد الأوروبي الصادر عام 2006 لم تكن كافية لسببين رئيسيين هما:

- اكتفاء لجنة التخطيط والميزانية بالبرلمان، بعرض الموازنة العسكرية بشكل عام، دون أي دراسة للبرامج والمشاريع المقترحة.
- عدم التدقيق في ميزانية المخابرات الوطنية، و صندوق دعم الصناعات الدفاعية، والمشاريع الممولة بأموال خارج الميزانية.

¹)Firat Demir, "A Political economy analysis of the Turkish military's split personality: the patriarchal master or crony capitalist?" ,in *Understanding the process of economic change in Turkey: an institutional approach*, ed. Tamer Çetin, Feridun Yilmaz (New York :Nova Science Publishers, 2010) ,P.173.

²) "دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011"، ترجمة: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ص.57، على الرابط: <https://2u.pw/MNFXpo>(تاريخ التصفح: 24جانفي،2021).

³)Ali Resul Usul,Op.Cit,P.p.134-135.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

من هذا المنطلق، تداركت الحكومة الانتقادات الأوروبية، من خلال قانون ديوان المحاسبات الصادر شهر ديسمبر 2010، الذي أدرج كافة الموارد المخصصة لنفقات الدفاع خارج الميزانية العامة بما في ذلك إيرادات صندوق دعم الصناعات الدفاعية⁽¹⁾ الذي بلغت ميزانيته لوحده 2.5 مليار دولار⁽²⁾.

ثانياً: الإشراف على صندوق التقاعد العسكري (OYAK)

بهدف توفير المزايا الاقتصادية بشكل أكبر، وتحسين الظروف المعيشية لمقاعد القوات المسلحة تم تأسيس هذا الصندوق منذ عام 1961، والذي أصبح عبارة عن كتلة لمجموعة من الشركات، تضم 38 شركة رئيسية، و86 شركة فرعية، بلغ إجمالي أصولها المالية عام 2017 نحو 19.6 مليار دولار وتنتشط في قطاعات الحديد والصلب، وصناعة السيارات، والإسمنت، والبناء والكيماويات، والطاقة والخدمات اللوجستية، والسياحة، والتكنولوجيا الطبية، والبنوك، والأغذية. الخ⁽³⁾.

وتعد مجموعة "مايننغ ميتالرجي" التابعة للصندوق أكبر منتج للحديد والصلب في تركيا، توظف نحو 12 ألف عامل، وتحتل المرتبة الثالثة بين منتجي الحديد والصلب في أوروبا⁽⁴⁾، كما يعتبر الصندوق ثاني أكبر منتج للإسمنت في تركيا بعد مجموعة "صابنجي" Sabanci بنسبة 11%، والأول في مجال صناعة السيارات بنسبة 15%⁽⁵⁾.

وفي ظل الرقابة على ميزانية الدفاع، التي تتم من الناحية العملية بالتشاور مع الجيش، يتم الإشراف على الصندوق عبر مجلس إشراف خاص، يتكون من ثلاثة أفراد، أحدهم يتم انتخابه من قبل البرلمان من بين خمسة ضباط ترشحهم وزارة الدفاع الوطني، وعضو يمثل هيئة الرقابة العامة، ويتم انتخاب عضو آخر من قبل اتحاد البنوك التركي⁽⁶⁾.

ورغم ذلك يعتقد البعض أن الحكومة أخفقت في فرض الرقابة الكاملة على ميزانية الجيش، وعلى المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للقوات المسلحة، لأن استقلالية ميزانية الدفاع لم تكن هي المشكلة

¹Aylin Güney, Op.Cit, P.115.

²Fırat Demir, Op.Cit, P.174.

³ زينب أبو المجد وعصمت أكشا، شانا مارشال، المرجع السابق، ص.ص. 09-11.

⁴"صندوق التقاعد العسكري التركي يشتري ثاني أكبر شركة صلب في بريطانيا"، 18 أوت 2019، على الرابط:

<https://www.turkpress.co/node/63824> (تاريخ التصفح: 31 أكتوبر، 2022).

⁵Fırat Demir, Op.Cit, P.175.

⁶ زينب أبو المجد وعصمت أكشا، شانا مارشال، المرجع السابق، ص.ص. 13-14.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

بالنسبة للحكومة، طالما أن هيئة الأركان كانت تتصرف بما يتفق مع رغبات، وسياسات الحكومة المدنية وإنما المشكلة تكمن في مواجهة الكيانات الموازية المتغلغلة في مؤسسات الدولة، والتي أصبحت الأداة الفاعلة لكل محاولة تهدف لإسقاط الحكومة بعد 2010⁽¹⁾.

ثالثاً: الرقابة القضائية على النخبة العسكرية

إضافة إلى هيمنة حزب العدالة والتنمية على المؤسسة التنفيذية والتشريعية، والتي كان لها وقع على عملية صناعة القرار، تعتبر التعديلات الدستورية التي تم طرحها للاستفتاء الشعبي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 بداية تجسيد التفوق المدني على الوصاية العسكرية المستمرة منذ الستينيات، فبعد مرحلة التمهيد والإصلاح التدريجي، للحد من تدخل الجيش في الحياة السياسية بين 2002-2010، بدأت هذه المرحلة برفع الحصانة القضائية التي لطالما كانت الحاجز أمام المتابعة القضائية المدنية للنخبة العسكرية المتورطة في الجرائم ضد الدولة.

وبذلك أدخلت هذه التعديلات مجموعة من الإصلاحات الجوهرية أبرزها:

- اختيار البرلمان لبعض أعضاء المحكمة الدستورية التركية، وإعادة تشكيل السلطة القضائية بهدف تمكين حركة "غولن" من السيطرة على المحاكم العليا، والمجلس الأعلى للقضاة⁽²⁾.
- حل المشاكل بين الدولة والمواطنين عن طريق أمين المظالم، دون الحاجة للذهاب إلى المحكمة،
- محاكمة الضباط المتورطين في الجرائم ضد الدولة (كالإعداد لخطط انقلابية) أمام المحاكم المدنية⁽³⁾.

وبهذا مهدت هذه التعديلات الدستورية إلى استقالة رئيس هيئة الأركان " إيشيق كوشانير " إلى جانب قادة القوات البرية، والجوية، والبحرية، بتاريخ 31 جويلية 2011، احتجاجاً على رفض رئيس

¹)Mehtap Söyler, Op.Cit,P.181.

²)Ahmet T. Kuru, " The Rise and Fall of Military Tutelage in Turkey: Fears of Islamism, Kurdism, and Communism", *insight turkey*, vol.14 ,no.2 (Spring 2012) :P.35.

³)Bahar Baser and Ahmet Erdi Ozturk, Op.Cit, P.06.

الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية

الوزراء "طيب أردوغان" تعيين اللواء "حسن إغسيز" Hasan Igsiz في منصب قائد الجيش الأول، بعد اتهامه بالتورط في مؤامرة للانقلاب العسكري على الحكومة عام 2009، والاعتراض عام 2011 على ترقية وتعيين بعض الضباط في مناصب عسكرية رفيعة، وتصميم القيادة المدنية على محاسبة المتورطين في جميع المحاولات الانقلابية التي تعرضت لها الحكومة المنتخبة⁽¹⁾.

وكذلك اعتقال رئيس هيئة الأركان "إيلكر باشبوج" وأكثر من 240 ضابطا من مختلف الرتب وعشرات المدانين، في 6 جانفي 2012 بتهمة تكوين منظمة إرهابية والتخطيط لإسقاط الحكومة، وإشاعة الفوضى، وإصدار أحكام قضائية ضد 250 معتقلا شهر أوت 2013⁽²⁾.

وفي نفس السياق سمح إلغاء المادة 15 من الدستور، بعد مرور أكثر من 30 سنة على انقلاب 1980، تقديم لائحة اتهام في حق كل من قائد الانقلاب العسكري "كنعان أفراين" Kenan Evren وقائد سلاح الجو "تحسين شاهين كايا" Tahsin Sahin kaya بتاريخ 12 جانفي 2012، وإدانتها من طرف محكمة الجنايات العليا بالسجن مدى الحياة، ونزع رتبهما العسكرية عام 2014⁽³⁾.

في ظل هذه التطورات، لم يكن أحد ليتوقع بأن النخبة العسكرية ستلاحق قضائيا، وأنها ستخضع لرقابة حكومة منتخبة، وأن تركيا ستبدأ عهد جديد من التفوق المدني، بعد أن تمكنت الحكومة من ترسيخ آليات وأدوات دستورية، للحد من التمثيل العسكري داخل الهيئات المدنية، وبالتالي السماح بإجراء تحقيقات أمنية، وقضائية غير مسبوقة ضد ضباط عاملين وقادة الجيش السابقين⁽⁴⁾، والذي تزامن مع تراجع نفوذ الحلفاء التقليديين للنخبة العسكرية من إعلام، وأحزاب معارضة، ونخبة اقتصادية، في مقابل تمكين النخبة الإسلامية المحافظة وحلفائها في عالم الاقتصاد، والإعلام والقضاء⁽⁵⁾.

¹)Zeki Sarigil,Op.Cit,P.10.

²)Yesim Arat and Sevket Pamuk, Op.Cit,P.105.

³)" تركيا.. إسقاط دعوى قضائية بحق قائد انقلاب 12 أيلول، الرئيس السابع للجمهورية التركية كنعان أفراين"، 04 ماي 2017، على الرابط: <https://2u.pw/hq2z6D> (تاريخ التصفح: 31 أكتوبر، 2022).

⁴)Lars Haugom, *The Turkish Armed Forces in politics* (Oslo :Norwegian Institute for Defence Studies, 2012), P.04.

⁵)Ahmet T. Kuru,Op.Cit,P.39.

الفصل الرابع:

انعكاسات التحول في العلاقات المدنية
العسكرية على المؤسسات السياسية بعد

2016

بهدف ترسيخ نفوذ النخبة المحافظة، والحد من دور النخبة العسكرية، كان للاصلاحات الدستورية والقانونية التي مست بنية الجيش ومؤسسات الوصاية العلمانية بين 2002-2012، دور بارز في انتقال العلاقة بين نخبة السلطة والنخبة العسكرية من الوصاية الكاملة إلى الرقابة المدنية في المجال القضائي والإقتصادي وحتى صنع القرار العسكري، كما ساهمت عوامل أخرى في انتقال العلاقات المدنية العسكرية من الصراع الى التوافق، الذي كان من مظاهره رفض اسقاط نخبة السلطة عام 2016 عبر تدخل فرقة عسكرية صغيرة خارج التسلسل الهرمي للجيش، بعد استنفاد كافة الوسائل الأمنية والقضائية ومن تم التوافق في مواجهة ما يعرف بالكيان الموازي.

يأتي هذا الفصل ليفسر التغير في موقف النخبة العسكرية وقيادة الجيش، بعد مسيرة الانقلابات والتدخل المباشر والوصاية السياسية، الى الانحياز لشرعية المؤسسات ورفض الانقلاب وهل هذا التحول مؤشر على انتقال العلاقة الى مرحلة التوافق؟، بين نخبة السلطة والنخبة العسكرية والانتقال الى الرقابة المطلقة وهيمنة نخبة السلطة.

من هذا المنطلق يعالج الفصل الأخير من الدراسة المعنون بـ "انعكاسات التحول في العلاقات المدنية العسكرية على المؤسسات السياسية بعد 2016" ثلاث مباحث، خصص الأول منها لدراسة عوامل التحالف والصراع بين النخب المدنية المحافظة، من خلال التطرق للتحالف الاستراتيجي بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة، ثم الصدام ومحاولة إسقاط الحكومة بالوسائل المدنية، ودوافع وآليات مواجهة الانقلاب العسكري لعام 2016، ويتعرض المبحث الثاني للإصلاح المؤسساتي والانتقال إلى النظام الرئاسي، من خلال التعديلات الدستورية التي سبقت هذا الانتقال، ثم مواقف المؤيدين والمعارضين لهذا الانتقال، وأخيرا يتطرق المبحث الثالث لبنية النظام الرئاسي المعدل، عبر دراسة مكانة رئيس الجمهورية ومختلف المشكلات التي اعترضت تطبيق النظام البرلماني السابق، ثم الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية في النظام الجديد، والتحديات الناجمة عن هيكلية المؤسسات السياسية وفق النظام الرئاسي.

المبحث الأول: عوامل التحالف والصراع بين النخب المدنية المحافظة

رغم النجاح الذي حققته النخبة المحافظة الليبرالية التي استطاعت تقليص دور النخبة العسكرية ومؤسسات الوصاية السياسية بين 2002-2012، من خلال مختلف الإصلاحات الدستورية والقانونية المدعومة بالشرعية الانتخابية، وبالرغبة في الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبالإنجازات الاقتصادية، إلا أن هذا النجاح لم يكن ليتحقق، دون الدعم المعلن وغير المعلن من مختلف الجماعات المحافظة وخصوصا جماعة الخدمة التي كان لها دور رئيسي في تفوق نخبة السلطة على النخبة العسكرية، قبل أن يتحول هذا الدعم إلى صراع مباشر على السلطة بالوسائل المدنية والعسكرية.

المطلب الأول: التحالف الاستراتيجي بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة

أولاً: بنية ومبادئ حركة الخدمة 'فتح الله غولن'

تسمى حركة الخدمة (حزمت Hizmet باللغة التركية) أو حركة غولن، نسبة إلى مؤسسها الداعية التركي " فتح الله غولن" Fethullah Gülen، الذي شكل نواتها الأولى منذ الستينيات كامتداد للموروث الديني الصوفي بشكل عام، وموروث العالم والمصلح الكردي الشيخ سيعد النورسي بشكل خاص⁽¹⁾ بدأت نشاطها في مدينة أزمير التركية قبل أن تنتشر داخل وخارج تركيا، وتصل إلى نحو 100 دولة حول العالم.

تصنف كحركة مدنية تربية اجتماعية نظرا لطبيعتها القائمة على تقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية لجميع المسلمين في مجال التعليم، والرعاية الصحية..إلخ، وتصنف كحركة دينية، تركز على إصلاح الفرد المسلم، وتهتم بالتعليم الديني العلماني، وتدافع عن حوار الأديان والثقافات، والحوار الديمقراطي الإسلامي، كما تصنفها بعض الدراسات كحركة سياسية تهدف للوصول إلى السلطة من خلال سياسة الاختراق والتغلغل داخل أجهزة الدولة⁽²⁾.

¹)Sophia Pandya, Brenda Olliden, and Ibrahim Aytac Anli, "Turkey's Crackdown on the Hizmet (Gülen) Movement", in *Human Rights in Turkey Assaults on Human Dignity*, ed.,Hasan Aydin , Winston Langley (Switzerland: Springer, 2021) ,P.200.

²)Recep Dogan,Op.Cit,P.41.

بينما تصنفها الأدبيات السياسية الغربية، في خانة حركات الإسلام المعتدل، والإسلام الاجتماعي أو كما يصفها الضابط السابق بجهاز المخابرات الأمريكية، وأحد الداعمين لمشروع الإسلام المعتدل في العالم الإسلامي، "غراهام فولر" Graham Fuller بأنها: " تمثل الوجه المشرق للإسلام، حتى بعد أحداث 15 جويلية 2016".

وعلى النقيض من ذلك يعتبرها العديد من الباحثين الأتراك، وخصوصا "برهان الدين طوران" الباحث بمركز "سيتا" SETA المقرب من حكومة العدالة والتنمية، أنها تتميز بـ :

- التعصب لشيخ الحركة واعتباره الأب الروحي والإمام الأعظم،
- الانتشار المجتمعي التدريجي، وإقامة شبكة علاقات شمولية،
- السيطرة على أفراد الحركة بدءاً من المدرسة إلى الأسرة⁽¹⁾.

لتحقيق الأهداف المدنية والاجتماعية، تتبع الحركة منذ نشأتها طرق وأساليب متعددة في تقديم الخدمات، تقوم أساساً على بناء المدارس، والجامعات، والمستشفيات، وتأسيس منظمات الإغاثة، ودور النشر والمؤسسات الإعلامية، ومختلف النشاطات الاقتصادية داخل تركيا وخارجها، بهدف بناء وخدمة الإنسان المسلم، ونشر قيم وأفكار الشيخ " فتح الله غولن"، الداعية حسب أتباعه للمحبة والسلام والإخلاص، والتقوى، وخدمة الإنسانية، وكذلك لتحقيق جملة من الأهداف تتلخص في ما يلي:

- منع الشباب التركي والمسلمون عموماً من التطرف الديني،
- نشر التعليم الصحيح، والمساهمة في تطوير مجتمع مدني خادماً للآخرين،
- ترسيخ الحوار، والتعاون، والصدق، والعدالة، وسيادة القانون، والديمقراطية التشاركية.. الخ⁽²⁾.

ويعتمد غولن من الناحية السياسية، على استراتيجية تغلغل اطارات الحركة داخل مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة التركية، لتنشئة ما يسميه بالجيل الذهبي أو النخبة البديلة التي تقود الدولة مكان النخبة

¹برهان الدين طوران، "تنظيم غولن من حركة الخدمة إلى تنظيم إرهابي"، في تنظيم غولن والمحاولة الانقلابية، تحرير رمضان يلدرم (اسطنبول: مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2017)، ص.ص. 20-23.

²Recep Dogan, Op.Cit, P.42.

التقليدية، أي أنه يركز على تكوين نخبة السلطة المستقبلية، وهي النظرة التي جعلت من هذه الحركة تصنف كنموذج مثالي للإسلاموية النخبوية في تركيا⁽¹⁾.

وتستقطب الحركة أعضائها (نحو 400 ألف عضو داخل تركيا و20 مليون شخص من أتباع غولن حول العالم)، بدافع تقديم الخدمات للمسلمين وللإنسانية، وبدافع المزايا المهنية، والسياسية الناجمة عن تشكيل خلايا نخبوية وظيفية، تمثل مختلف الأجهزة والمؤسسات في البيروقراطية، والقضاء، والجيش والإعلام، والجامعات ومراكز الأبحاث، والأمن، ومجتمع الأعمال، والنقابات، والتعليم.. الخ، لتجسيد سيطرة الحركة في كافة المجالات⁽²⁾.

ثانياً: أهداف التحالف بين الحكومة و حركة الخدمة

في ظل الجدل القائم حول عقيدة حزب العدالة والتنمية، وخلفيته وأهدافه السياسية، ومدى تقبله للمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، وحتى لا يتم تكرار تجربة الانقلاب على حزب الرفاه، وجد حزب العدالة والتنمية نفسه مجبراً على إقامة تحالف مؤقت، أو استراتيجي مع حركة الخدمة، لمواجهة القوى التقليدية وخصوصاً العسكرية والقضائية، التي شكلت عائقاً لاستمرار الحكومة، وعائقاً لتغلغل الحركة داخل أجهزة الدولة، ورغم الخلافات السياسية بين الجانبين، استمر هذا التحالف بين 2003 إلى 2012 بناءً على مجموعة من الأهداف المشتركة أبرزها:

- الحد من هيمنة القوى العلمانية التقليدية، دون المساس بالقيم التأسيسية للجمهورية،
- العضوية في الاتحاد الأوروبي، والاندماج في الاقتصاد العالمي⁽³⁾.

أما بالنسبة لأهداف حكومة العدالة والتنمية من هذا التحالف فتمثلت في:

- دعم حركة الخدمة للسياسات الإقتصادية الحكومية الرامية لتعزيز اقتصاد السوق،
- توفير مصادر مالية بديلة لتنفيذ بعض المشاريع الإقتصادية الحكومية،

¹)Toygar Sinan Baykan, *The Justice and Development Party in Turkey Populism, Personalism, Organization* (UK: Cambridge University Press, 2018), P.238.

²)Recep Dogan, Op.Cit, P.p.43-44.

³)Ibid, P.55.

- الاستفادة من شبكة الحركة العالمية، خصوصا في مجال التعليم، والتجارة، والجماعات الضغطة، والإعلام، للترويج لجهود الحكومة ولفكرة الدولة الديمقراطية المسلمة.
- الوصول إلى شبكة الحركة داخل بيروقراطية الدولة، التي تم تأسيسها على مدار عشرات السنين، واستخدامها في المعركة الدائرة مع الجيش، ومع القوى العلمانية المعارضة.
- إنهاء الوصاية العسكرية، وإعادة بناء الدولة والمجتمع وفق مقاربة العثمانية الجديدة⁽¹⁾.

أما بالنسبة لأهداف الحركة من هذا التحالف فتمثلت في:

- تشجيع الحكومة لمختلف نشاطات حركة الخدمة حول العالم،
- اعطاء المؤسسات التجارية والصناعية التابعة للحركة وخصوصا منظمة "توسكون" TUSKON الأولوية في المشاريع الإقتصادية داخل وخارج تركيا⁽²⁾.
- تسهيل تغلغل أعضاء حركة الخدمة للمناصب الرئيسية في الدولة، كألية لإضعاف النخبة العسكرية، وتمكين حزب العدالة والتنمية في معاركه السياسية، وتوسيع نطاق سيطرته على مختلف المؤسسات البيروقراطية⁽³⁾.

وفقا لهذه الإستراتيجيات التي تم رسمها، وقبل الخروج من مرحلة التحالف الإستراتيجي والدخول في مرحلة المواجهة والصراع، تمكن الطرفان من تحقيق العديد من المكاسب السياسية، فمن جهة استفاد حزب العدالة والتنمية كثيرا من تغلغل حركة الخدمة داخل بيروقراطية وأجهزة الدولة، في معركته ضد النخب العلمانية التي رفضت بكافة الطرق والأساليب استمراره في الحكم، وخصوصا من خلال دعم الاستفتاء على التعديل الدستوري لعام 2010، الذي دشن مرحلة إنهاء الوصاية القضائية والعسكرية على الدولة، وعلى الشؤون السياسية، ومهد الطريق للمحاكمات، وفرض الرقابة القضائية على النخبة العسكرية

¹)Ceren Lord,*Religious Politics in Turkey From the Birth of the Republic to the AKP* (UK:Cambridge University Press, 2018) ,P.p.270-269.

²)Recep Dogan,Op.Cit,P.57.

³)Ibid,P.56.

المتورطة في انقلاب عام 1980، ثم فيما بعد فوز رجب طيب أردوغان بمنصب رئيس الجمهورية عام 2014⁽¹⁾.

وبنفس الكيفية حققت حركة الخدمة العديد من المكاسب، من خلال زيادة تغلغلها في مؤسسات الدولة، وبالتالي توفير فرصة أكبر للتوسع الاجتماعي، والاقتصادي والبيروقراطي، خصوصا بعد اسقاط تهمة محاولة الإطاحة بالنظام العلماني عن شيخ الحركة فتح الله غولن، من خلال تغيير الحكومة لقانون مكافحة الإرهاب عام 2006⁽²⁾.

ثالثا: علاقة حركة الخدمة بأجهزة الوصاية

وجه رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان الاتهام لحركة الخدمة بوصفها كيان موازي، يهدد استقرار واستمرار مؤسسات الدولة، على إثر إعلان الأجهزة الأمنية التركية تورط عناصر الحركة داخل الجيش ومنظمات المجتمع المدني، والإعلام في قضية أرغينكون، والمشاركة في محاولة الانقلاب على الحكومة عبر الأجهزة القضائية فيما يعرف بعملية 17 و 25 ديسمبر 2013 والحملة الدولية التي تتهم رئيس الحكومة، وحزب العدالة والتنمية برعاية التنظيمات الإرهابية في دول الجوار⁽³⁾.

وعليه تعتبر حكومة العدالة والتنمية أن فتح الله غولن سعى منذ الثمانينيات، إلى اختراق أجهزة الوصاية العلمانية وخصوصا الجيش، لخدمة مصالح حركة الخدمة وأهدافها السياسية غير المعلنة والوصول إلى مرحلة السيطرة على مؤسسات الدولة والمجتمع، انطلاقا من استراتيجية التعليم وفتح المدارس التي تقوم على الخطوات التالية:

- استهداف الطلبة المتفوقين في التعليم المتوسط من الأسر ذات الدخل المنخفض والفقيرة، التي لا تستطيع تحمل نفقات تعليم أبنائها،
- تنشئة الطلبة في مدارس الحركة، عقائديا (دراسة كتب غولن بشكل مكثف) واجتماعيا،

¹)Sophia Pandya, Brenda Oliden, Ibrahim Aytac Anli,Op.Cit,P.203.

²)Recep Dogan,Op.Cit,P.58.

³) برهان الدين ضروران، المرجع السابق، ص.ص.25-29.

- السعي لانجاح طلبة مدارس الحركة في امتحانات القبول للثانويات العسكرية، لإعداد نخبة عسكرية قادرة على السيطرة على الجيش والسلطة بشكل تدريجي⁽¹⁾.

بالنظر إلى العقيدة العلمانية المتجذرة لدى النخبة العسكرية التركية، وطبيعة نظام الخدمة العسكرية القائم على مراقبة التوجهات الفكرية والأيدولوجية لأفراد الجيش بمعدل مرتين في السنة، وتسريح من يثبت انتمائه أو علاقته مع مختلف الجماعات الدينية، أو العرقية والقومية ..، وبالتالي منعت طبيعة النظام المعمول به حركة الخدمة من اختراق الجيش التركي، بنفس درجة اختراق الأجهزة الأمنية والبيروقراطية، والأجهزة القضائية⁽²⁾.

ففي الفترة الممتدة من 1983 إلى 2014، أفضت عملية مراقبة توجهات أفراد الجيش، حسب رئيس هيئة الأركان السابق " إلكر باشبوغ"، إلى فصل آلاف الأفراد، الذين ثبت انتمائهم إما لحركة غولن أو جماعات دينية أخرى، وخصوصاً جماعة "محمد كرد أوغلو" Mehmet Kurdoğlu ، وهو السبب الذي دفع بالحركة خلال مرحلة التحالف الإستراتيجي مع الحكومة، إلى تكثيف الهجوم والنقد عبر الاعلام والقضاء التابع لها، على الجيش والنخبة العسكرية، والمساهمة بشكل مباشر في اعتقال مئات الضباط المتورطين في قضية أرغينكون، وبايلوز Balyoz ، والانقلاب العسكري لعام 1980⁽³⁾.

ونفس الأمر بالنسبة للقضاء، حيث دفع اصطفاف المحكمة الدستورية إلى جانب الجيش، والنخب العلمانية، في مواجهة حزب العدالة والتنمية، وحركة الخدمة خلال مرحلة التحالف، إلى دعم الحركة للتعديلات الدستورية لعام 2010، بهدف إنهاء الوصاية العلمانية على القضاء، من خلال إعادة هيكلة المحاكم العليا، والمجالس القضائية، والمحكمة الدستورية، وخصوصاً انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين (HSYK)⁽⁴⁾، وبالتالي تقليص دور النخب العلمانية التقليدية المسيطرة على المجلس، وإعطاء دور أكبر لتدخل الحكومة، والجماعات المرتبطة بها في عمل القضاء، من خلال:

⁽¹⁾ فخر الدين الطون، "الديناميكيات السياسية الاجتماعية لتنظيم غولن الارهابي ومحاولة انقلاب 15 تموز"، في تنظيم غولن والمحاولة الانقلابية، المرجع السابق، ص.40.

⁽²⁾Recep Dogan,Op.Cit, P.59.

⁽³⁾Ceren Lord,Op.Cit,P.271.

⁽⁴⁾Recep Dogan, Op.Cit,P.60.

- تحديد مدة خدمة القاضي في المحكمة الدستورية بـ 12 عامًا بدلا من الخدمة إلى سن التقاعد⁽¹⁾.
- رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 قاضيا إلى 17 قاضيا، وعدد قضاة المحكمة العليا من 05 قضاة إلى 22 قاضيا، وبالتالي تسهيل وصول القضاة التابعين لحركة الخدمة للمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين⁽²⁾.

وبالتالي سواء بالنسبة للحكومة أو الحركة، تمثل الهدف الرئيسي من هذه التعديلات، ضمان السيطرة على التعيينات القضائية، وإدارة شؤون الموظفين في القضاء⁽³⁾ وكذلك السيطرة على مجالات الترقية، والتحويل والفصل، والعقوبات التأديبية، وعمليات التفتيش، والمسابقات، والتحقيقات المتعلقة بالقضاة، والمدعين العامين، مما سيمكن الطرفين من السيطرة على النظام القضائي بكامله، وصولا إلى الرقابة القضائية المدنية على الجيش⁽⁴⁾.

فبفضل هيكله القضاء، تمكنت الحكومة في الفترة التي أعقبت التعديل الدستوري من تقديم المئات من العسكريين إلى المحاكمات المدنية، بإشراف مباشر من القضاة الموالين للحركة، وتطهير الجيش من الضباط العلمانيين واستبدالهم بآخرين محافظين موالين للحركة⁽⁵⁾، أي أن الحكومة استخدمت القضاة والمدعين العامين التابعين لحركة غولن للتحقيق في قضية Ergenekon و Balyoz، والتي اعتبرها كبير المستشارين السياسيين لأردوغان "يالتشين أكدوجان" Yalçın Akdoğan بعد اشتداد الصراع ضد الحركة مؤامرة دبرتها الحركة ضد الجيش التركي⁽⁶⁾.

رغم أن المحاكمات القضائية التي طالت عدد كبير من قيادات الجيش، سمحت لحكومة العدالة والتنمية، نسبيا في تقليص تدخل النخبة العسكرية في القضايا السياسية، والحد من دور أجهزة الوصاية وزيادة السيطرة المدنية على القوات المسلحة، إلا أنها حسب المعارضة العلمانية أفقدت المؤسسة القضائية

¹)Yesim Arat,Sevket Pamuk,Op.Cit, P.110.

²)Ibid, P.111.

³)Ibid, P.109.

⁴)Recep Dogan,Op.Citp,P.61.

⁵)Yesim Arat,Sevket Pamuk,Op.Cit,P.105.

⁶)Toygar Sinan Baykan, Op.Cit,P.239.

الاستقلالية، بما أن طبيعة هذه الإصلاحات لم تكن بهدف تطوير وتحقيق استقلالية السلطة القضائية وإنما بهدف استبدال نخبة تقليدية بنخبة قضائية جديدة، قادرة على ضمان هيمنة نخبة السلطة المحافظة.

ما يدل على ذلك، قرار المحكمة الدستورية الصادر عام 2014، بمجرد انهيار التحالف بين الحكومة والحركة، والذي أقر بعدم مراعاة المحاكمات التي تمت للحقوق الأساسية لمن تمت محاكمته ووجوب إطلاق سراح جميع المعتقلين، وإعادة محاكمتهم وتبرئتهم فيما بعد حسب القانون⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الصدام ومحاولة إسقاط حكومة العدالة والتنمية مدنيا

صحيح أن مرحلة التحالف الإستراتيجي استمرت إلى غاية 2012، غير أن الانقسام الحقيقي بين حكومة العدالة والتنمية وحركة غولن، بدأ منذ عام 2010 نتيجة الخلاف العميق حول ثلاثة قضايا رئيسية هي:

- السياسة الخارجية المنتهجة من طرف الحكومة،
- التنافس على السلطة بعد الانتخابات النيابية لعام 2011،
- معارضة السياسة الحكومية المنتهجة تجاه المسألة الكردية⁽²⁾.

فبالنسبة إلى ملف السياسة الخارجية المنتهجة من طرف الحكومة، بدأ الخلاف يشتد بين الطرفين بعد اعتداء قوات الاحتلال الإسرائيلي على أسطول الحرية، أو سفينة مرمرة التركية التي كانت متجهة ل فك الحصار على قطاع غزة عام 2010، ما دفع بفتح الله غولن الى انتهاز الفرصة لانتقاد حكومة العدالة والتنمية ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الداعم الرئيسي لهذا الأسطول، وتحمله المسؤولية الكاملة والمباشرة عن سقوط عشرات الضحايا.

ونفس الأمر بالنسبة للتنافس على السلطة الذي طفى إلى السطح بعد رفض رجب طيب أردوغان ترشح أعضاء من حركة الخدمة ضمن قوائم حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية لشهر جوان 2011، ومن تم مهاجمة فتح الله غولن لأردوغان وحكومته عبر الوسائل الإعلامية للحركة، متهما إياه

¹)Yesim Arat,Sevket Pamuk,Op.Cit,P.106.

²)Ceren Lord,Op.Cit,P.272.

بالعطرسية السياسية التي جعلته ينظر لنفسه بأنه ليس في حاجة للتحالف مع أي طرف، بعد أن تمكن من خصومه في المعارضة.

فبعد أن ساهمت الحركة ولو نسبيا في بقاء حزب العدالة والتنمية، واستمره لعقد من الزمن في السلطة، عزز الانتصار الانتخابي الثالث لحزب العدالة والتنمية، ليس فقط من سلطة رجب طيب أردوغان، ولكن من فكرة عدم حاجة الحزب إلى حلفاء من نفس التيار، وهو ما أشار إليه بوضوح البيان الصادر عن رئيس فرع حزب العدالة والتنمية في اسطنبول "عزيز بابوشكو" Aziz Babuşçu عام 2011 يقول فيه: "بأن أولئك الذين كانوا بطريقة ما شركاء لنا في السنوات العشر الماضية من حكمنا، لن يكونوا شركاء لنا في السنوات العشر المقبلة"⁽¹⁾.

ثالث مسألة خلافية، بدأت بعد محاولة بعض المدعين العامين الموالين لحركة الخدمة اعتقال رئيس جهاز المخابرات التركية الملقب بـ "حارس أسرار أردوغان"، "هاكان فيدان" Hakan Fidan، بتاريخ 07 فيفري 2012، بتهمة تجاوز الصلاحيات، والدخول في مفاوضات سرية مع منظمة اتحاد مجتمعات كردستان (Koma Civakên Kurdistan)، التي تعمل على تنفيذ أيديولوجية المعارض الكردي عبد الله أوجلان المعتقل في السجون التركية منذ 1999، وحزب العمال الكردستاني PKK⁽²⁾، حتى ولو كان هذا الأمر بهدف إيجاد حل للتنظيمات الكردية المسلحة التي تهدد الوحدة الترابية لتركيا⁽³⁾.

وقد جاء رد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان الذي اعتبر أن هذا التحرك، وهذه التهم موجهة إليه شخصيا، بصفته المسؤول عن تعيين رئيس جهاز المخابرات (تم تعيينه في منصبه عام 2010) وصاحب القرار في إجراء المفاوضات أو إيقافها، وبالتالي المسارعة لتغيير القانون (رقم 6778) الذي يتضمن إعفاء أفراد جهاز الاستخبارات من الرد على طلبات التحقيق القضائي، وجعل مسؤولية التحقيق في مثل هذه المسائل، تتم فقط من قبل جهاز المخابرات، بعد الحصول على إذن رئيس الوزراء⁽⁴⁾.

¹)Sophia Pandya, Brenda Oliden, Ibrahim Aytac Anli,Op.Cit,P.204.

²)Ceren Lord,Op.Cit,P.273.

³)Toygar Sinan Baykan, Op.Cit,P.242.

⁴)Ibid,P.274.

أولاً: احتجاجات منتزه تقسيم وتحقيقات الفساد عام 2013

لم تكد تنتهي أزمة استدعاء رئيس جهاز المخابرات للتحقيق القضائي، حتى عصفت بتركيا أزمتين سياسيتين هما:

- احتجاجات ميدان تقسيم:

بدأت شرارتها الأولى بتاريخ 26 ماي 2013، على إثر خروج الألاف من المتظاهرين، والممثلين لمنظمات حماية البيئة، والأقلية العلوية، والجمعيات النسائية والتنظيمات اليسارية والقومية، وطلبة الجامعات.. الخ، احتجاجاً على إزالة حديقة جيزي الواقعة وسط ميدان تقسيم بمدينة اسطنبول، وتحويلها إلى مركز تجاري ومتحف للتاريخ العثماني في اطار مشروع حكومي لتطوير واعادة تهيئة ساحة تقسيم ذات الرمزية التاريخية والسياسية⁽¹⁾.

- عملية 17-25 ديسمبر 2013:

تتعلق بإصدار النيابة العمومية في مدينة اسطنبول، أمراً يقضي باعتقال والتحقيق مع مجموعة من أعضاء حزب العدالة والتنمية، وأبناء بعض الوزراء ورجال الأعمال ومدراء البنوك بتهمة الفساد، والمعاملات المالية المشبوهة، والرشوة، واختلاس أموال صفقات عمومية، واستغلال المنصب لأغراض خاصة⁽²⁾، الأمر الذي دفع الحكومة للرد على هذه العملية بإقالة نحو 600 ضابط في جهاز الشرطة، وبعض المدعين العامين المشرفين على هذه القضية⁽³⁾ واتهام فتح الله غولن بالسعي للإطاحة بالحكومة بكافة الوسائل، وتنفيذ مخطط غربي للقضاء على حزب العدالة والتنمية⁽⁴⁾.

ثانياً: تطهير القضاء من أتباع حركة الخدمة

ساهم فوز حزب العدالة والتنمية في الإنتخابات المحلية شهر مارس 2014، وفوز رجب طيب أردوغان بمنصب رئيس الجمهورية في 10 أوت 2014 بنسبة 52 بالمائة من الأصوات، في تعزيز

¹)Yesim Arat,Sevket Pamuk,Op.Cit,P.p.111-112.

²) رمضان يلدرم، تنظيم غولن والمحاولة الانقلابية، المرجع السابق، ص. ص. 41-42.

³)Bahar Baser and Ahmet Erdi Ozturk,Op.Cit, P.07.

⁴)Sophia Pandya, Brenda Oliden, Ibrahim Aytac Anli,Op.Cit, P.205.

شرعية الإجراءات الحكومية لتطهير مؤسسات الدولة من أتباع حركة الخدمة بعد أزمة تحقيقات الفساد عام 2013، وذلك من خلال ما يلي:

- تطهير البيروقراطية، وتجفيف مصادر تمويل الحركة،
- إصدار مذكرة توقيف دولية في حق فتح الله غولن، المتهم بتأسيس جماعة إرهابية ديسمبر 2014 ،
- تصنيف حركة غولن كجماعة إرهابية تعمل ضد مؤسسات الدولة شهر ديسمبر 2015⁽¹⁾.
- إغلاق دورات تحضير امتحانات القبول في الجامعة، بوصفها أحد مصادر تجنيد أتباع غولن⁽²⁾،
- تعديل قانون المجلس الأعلى للقضاء، بتغيير آليات انتخاب القضاة والمدعين العامين من النظام القديم الذي كان يسمح لكل ناخب بالإدلاء بصوته لأكثر من مرشح، ليصبح لكل ناخب الحق في انتخاب مرشح واحد فقط،
- توسيع صلاحيات وزير العدل في تعيين رئيس المجلس التفتيشي بالمجلس، ونوابه، وفتح التحقيقات بحق القضاة والمدعين العامين⁽³⁾.
- استبدال أكثر من 2500 ما بين قضاة ومدعين عامين، ينتمون فعلا لحركة غولن، أو من المشتبه بانتمائهم بقضاة آخرين موالين للحكومة،
- إعادة تعيين عشرة آلاف ضابط شرطة في جميع أنحاء تركيا،
- المصادقة شهر أبريل 2014 على قانون يوسع من صلاحيات جهاز المخابرات الوطنية، في مجال التنصت وجمع المعلومات ردا على تسريبات عملية 17 ديسمبر 2013⁽⁴⁾.

لم تكتفي الحكومة بتقليص نفوذ حركة غولن داخل المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، بل سمحت من خلال الإجراءات السابقة، بنقل النفوذ داخل المجلس الأعلى للقضاء، إلى القضاة المنضوين

¹)Ceren Lord, Op.Cit,P.275.

²)Yesim Arat,Sevket Pamuk,Op.Cit, P.113.

³) وسيمة بن صالح، " قانون مجلس القضاء التركي...صراع العدالة والسياسة"، 2014/03/03، على الرابط: <https://2u.pw/KFUoUu> (تاريخ التصفح: 03 جانفي، 2023)

⁴)Ibid,P.115.

تحت راية " المنصة الموحدة في القضاء " التي تحولت فيما بعد إلى "جمعية الوحدة القضائية" كجبهة تمثل مختلف التيارات المحافظة، واليسارية، واليمينية، والقومية، الرافضة لهيمنة حركة غولن على القضاء (1).

المطلب الثالث: الانقلاب العسكري (2016): الدوافع وآليات المواجهة

بعد التأكد من صعوبة تغيير النخبة المحافظة الليبرالية، والوصول إلى السلطة عبر الإرادة الشعبية التي عززت من مكانة حزب العدالة والتنمية كحزب مهيم بين 2002 و 2015، مدعوماً بمختلف الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي تجسدت بفضل شروط الإنضمام للإتحاد الأوروبي، وكذلك بفضل ارادة التغيير السياسي لدى حزب العدالة والتنمية.

أولاً: علاقة حركة الخدمة بالانقلاب الفاشل

من المؤكد أن محاولة الانقلاب العسكري لعام 2016 جاءت في سياق اللجوء إلى الآليات التقليدية لتغيير السلطة بالوسائل العسكرية، ما يدل على أن الإصلاحات التي مست الجيش التركي وبنية النخبة العسكرية بعد 2010، لم تؤدي إلى ترسيخ ثقافة تفوق النخبة المدنية على النخبة العسكرية، وتعميق التوافق بين مختلف الفواعل حول قواعد ادارة الصراع على السلطة بالوسائل السلمية الديمقراطية دون اللجوء إلى الأساليب غير الدستورية.

في هذا السياق، يعتقد الأستاذ بجامعة إسطنبول " رمضان يلدرم " في كتابه المعنون بـ: "تنظيم غولن والمحاولة الانقلابية"، أن محاولة الانقلاب العسكري على حكومة العدالة والتنمية بتاريخ 15 جويلية 2016، لم تكن مجرد عمل عسكري يقتصر فقط على تمرد مجموعة عسكرية صغيرة داخل الجيش، بل هي عملية أوسع من ذلك، شارك في التخطيط لها قيادات عسكرية ومدنية داخلية وخارجية، بزعامة "فتح الله غولن" مهندس الانقلاب الرئيسي بالنسبة للحكومة، بهدف فرض واقع سياسي جديد، وتغيير سياسات الحكومة إقليمياً ودولياً(2)، وتفسر الدوائر البحثية القريبة من حكومة العدالة والتنمية محاولة الانقلاب العسكري من زاويتين هما:

(1) فخر الدين الطون، المرجع السابق، ص.ص. 38-39.

(2) رمضان يلدرم، تنظيم غولن والمحاولة الانقلابية، المرجع السابق، ص. 12.

- الزاوية الأولى: تتعلق بنجاح حركة الخدمة في اختراق القوات المسلحة، وتوظيف فرقة عسكرية موالية لها لاسقاط الحكومة والهيمنة على السلطة، بذريعة انتهاك الدستور، والقانون، والحقوق والحريات الأساسية، وإفساد النظام العلماني، والتأسيس لنظام الإستبداد والترهيب، والفساد، وهو ما عبر عنه صراحة البيان الصادر عن قادة الإنقلاب،
- الزاوية الثانية: تتمحور حول مخطط وجهود قوى دولية واقليمية (غربية وعربية) معروفة، لم يكن يرضيها ما حققته حكومة العدالة والتنمية، وخصوصا المكانة والنفوذ الاقليمي والعالمي الذي أصبحت تحظى به تركيا منذ 2011، وبغية منع تركيا من الوصول الى أهدافها لعام 2023⁽¹⁾.

جدول رقم (02): يوضح المحاولات الانقلابية في تركيا ونتائجها بين 1960-2016

نتيجة	مقاومة الانقلاب	فرقة عسكرية أو قيادة الجيش	تاريخ الانقلاب
ناجح	لا توجد	فرقة عسكرية	27 ماي 1960
ناجح	لا توجد	فرقة عسكرية	22 فيفري 1962
ناجح	لا توجد	فرقة عسكرية	21 ماي 1963
ناجح	لا توجد	قيادة الجيش	09 مارس 1971
ناجح	لا توجد	قيادة الجيش	12 سبتمبر 1980
ناجح	لا توجد	قيادة الجيش	28 فيفري 1997
فاشل	توجد	فرقة عسكرية	15 جويلية 2016

المصدر: ويسل كورت، المرجع السابق.

ويحسب الأستاذ بجامعة سقاريا "نبي ميش" تعد المحاولة الانقلابية لعام 2016، الأكثر دموية من بين جميع الانقلابات التي عاشتها تركيا منذ 1960، والتي أفضت إلى استشهاد 240 شخصا، وجرح 2195 آخرين، ممن نزلوا إلى الشوارع لمقاومة الانقلاب، والدفاع عن المؤسسات الدستورية التي تم استهدافها بالوسائل العسكرية (سلاح الجو والمدركات)، خصوصا مجلس الأمة الكبير (البرلمان) التركي، والمجمع الرئاسي، وقيادة هيئة الأركان، وجهاز الاستخبارات الوطنية، ومديريات الأمن⁽²⁾ والعمليات

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص.46.

⁽²⁾ "نبي ميش"، التصور المجتمعي لمحاولة انقلاب 15 تموز في تركيا"، مجلة رؤية تركية، العدد.03(خريف2016)، ص.46.

الخاصة، وإغلاق الجسور الرئيسية في مدينة اسطنبول، (جسر السلطان محمد الفاتح) والسيطرة على مطار أتاتورك الدولي، والقنوات التلفزيونية الرسمية TRT (1).

وعلى هذا الأساس نلاحظ أن المحاولة الانقلابية لعام 2016، هي المحاولة الانقلابية الوحيدة التي استطاعت الحكومة المدنية التصدي لها وافشالها، بفضل تظافر العديد من العوامل، أبرزها:

- التحرك الأمني السريع والفعال لجهاز المخابرات الوطنية بقيادة "هاكان فيدان"، ومختلف أجهزة الأمن الداخلي التي كان لها دور بارز في افشال مخطط الانقلاب والقبض على عناصره،
- المظاهرات المناهضة للإنقلاب وحالة التعبئة الشعبية العامة التي استمرت إلى غاية 10 أوت 2016، استجابة للدعوة التي أطلقها الرئيس رجب طيب أردوغان من أجل نزول كافة فئات الشعب التركي إلى الشارع، والاعتصام في الساحات العامة لحماية الإرادة الوطنية والديمقراطية أو ما يعرف بتجمعات صون الديمقراطية(2).

أما عن الحوافز التي دفعت الشعب التركي بمختلف مكوناته إلى النزول إلى الشارع، وصد المحاولة الانقلابية، والتضحية بالنفس، فيذكرها الأستاذ نبي ميث في سياق بحثه الميداني الذي أجراه في تسع مدن رئيسية في تركيا (أنقرة، واسطنبول، وإزمير، وطرابزون، وديار بكر، وأضنة، ووان، وسقاريا، وأسكي شهير) حول موضوع الوعي المجتمعي وكيف ساهم في احباط المحاولة الانقلابية من خلال مظاهرات صون الديمقراطية كأحد مظاهر هذا الوعي، وكذلك العوامل التي ساهمت في دفع فئات الشعب للنزول إلى الشوارع(3).

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من الأسباب التي دفعت المواطنين إلى اتخاذ قرار النزول إلى الشارع والمشاركة في صد الإنقلاب، أدرجها ضمن العوامل السياسية، والتاريخية والدينية على الشكل التالي:

¹ رمضان يلدرم ، تنظيم غولن والمحاولة الانقلابية ، المرجع السابق ، ص.ص.42-43.

²)Sertaç Kaya Şen, "On the watch Civil–military relations and affective politics in Turkey after the failed 15 July 2016 coup attempt " , in *Erdoğan's 'New' Turkey Attempted Coup d'état and the Acceleration of Political Crisis*, ed. Nikos Christofis (New York: Routledge, 2020) ,P.60.

³ نبي ميث، "التصور المجتمعي لمحاولة انقلاب 15 تموز في تركيا"، المرجع السابق الذكر، ص.ص.47-50.

- الوقوف إلى جانب الرئيس أردوغان خوفاً من أن يلقي نفس مصير عدنان مندريس الذي تم اعدامه بعد انقلاب 1960،
- الشعور بالظلم والتعسف والخوف من المستقبل الذي ينتظر تركيا في حالة نجاح الانقلاب والرجوع إلى نظام الحكم العسكري ،
- حب الوطن والراية التركية، والرغبة في حماية التجربة الديمقراطية في تركيا،
- منع تكرار النكسات السياسية والإجتماعية الناجمة عن الانقلابات العسكرية السابقة⁽¹⁾.

وبذلك وفرت المظاهرات الشعبية طوال أسابيع، الشرعية لحكومة العدالة والتنمية لإتخاذ مجموعة من القرارات المصيرية، التي كان لها أثر وانعكاس على الحياة السياسية فيما بعد، وخصوصاً إعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، بهدف تطهير مؤسسات الدولة، وتطهير الجيش التركي من 8651 عسكري مشارك في الانقلاب⁽²⁾، كانت المخابرات التركية قد أوصلت قبل الانقلاب بفصل أغلبهم خلال الاجتماع السنوي للمجلس العسكري الأعلى (YAS) شهر أوت 2016 بسبب ثبوت انتمائهم لحركة غولن⁽³⁾.

فمن بين التفسيرات التي تبحث في أسباب تورط حركة الخدمة في المحاولة الانقلابية، الرأي القائل بأن الانقلاب هو بمثابة الملاذ الأخير، الذي تم اللجوء إليه بعد التأكد من أن الحكومة ماضية في مخطط تصفية أتباع غولن خلال اجتماع المجلس العسكري الأعلى، وبالتالي امكانية اكتشاف تورط الحركة في العديد من القضايا التي أثارها وسائل الاعلام التركية منذ فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية مطلع شهر نوفمبر 2015.

وبالتالي تم اتخاذ قرار الانقلاب بقيادة مجموعة من الضباط التابعين لحركة الخدمة أبرزهم ما يلي:

- العميد "سميح ترزي" الذي قتل بعد محاولة الاستيلاء على مقر قيادة القوات الخاصة.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص.ص. 54-55.

⁽²⁾ Bahar Baser and Ahmet Erdi Ozturk, Op.Cit,P.13.

⁽³⁾ إبراهيم قالن، "استمرار قصة نجاح تركيا بعد محاولة الانقلاب"، مركز سينتا، مجلة رؤية تركية، المجلد 05، عدد 03. (خريف 2016): ص.10.

- العميد "سونماز أتيش" المكلف باعتقال الرئيس رجب طيب أردوغان، ونقله من مقر إقامته بمنطقة "مرمريس" المطلّة على المتوسط إلى قاعدة "أكنجي" الجوية في أنقرة.
- اللواء "قوبلاي سلجوق" قائد قاعدة المطار العسكري الثاني في مدينة إزمير.
- اللواء "محمد ديشلي" رئيس دائرة إدارة المشاريع في هيئة الأركان⁽¹⁾.
- العميد "هاكان أفريم" قائد قاعدة أكنجي الجوية، والمقدم "لننت تورك كان" اللذين تم تكليفهما بالسيطرة على مقر هيئة الأركان، واعتقال الفريق أول "خلوصي أكار"، الذي ذكر بأن المعتقلين له عرضوا عليه الاتصال بفتح الله غولن حتى يقنعه بالانقلاب⁽²⁾.
- العميد "أوزكان أيدوغدو" قائد لواء المدرعات الثاني "مالتبيي"، صاحب قرار توجيه العربات المدرعة إلى المناطق الحساسة في مدينة إسطنبول، وإغلاق الجسور الرئيسية، ومحاصرة مطار "صبيحة كوكجن" والمؤسسات الأمنية والعسكرية⁽³⁾.
- العميد في القوات البحرية "عمر فاروق هارمنجيق" الذي طلب من قائد هيئة الأركان التوقيع على بيان الانقلاب وتلاوته عبر شاشة التلفاز⁽⁴⁾.

طبعاً حول حقيقة تورط حركة الخدمة في الانقلاب العسكري، يعتقد أغلب الباحثين الأتراك، بأن الحركة قد وصلت إلى وضع يؤهلها لمحاولة الانقلاب بفضل ما تمتلكه من إمكانيات مادية وبشرية، وهو ما يؤكده الباحث "هاكان يافوز" Hakan Yavuz بقوله: "ليس لدي أدنى شك بأن القيادة العليا للحركة هي من خططت ونفذت الانقلاب"، ونفس الأمر أشار إليه الباحث "ديفيد تيتنسور" David Tittensor الذي صرح بأن "حركة الخدمة لديها تاريخ حافل من السلوك الدفاعي السري،... الذي يجب أن يُفهم بوصفه رد فعل على تطرف العلمانية التركية تجاه الإسلام والحركات الدينية"⁽⁵⁾.

¹ محمد زاهد جول، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي و التدخل الخارجي (صراع حضارات أم حروب صليبية): الجمهورية التركية الثانية جمهورية أردوغان وتداعيات فشل انقلاب 15 تموز 2016، الطبعة الأولى (بيروت: داري إين حزم، 2017)، ص. ص. 130-135.

² نفس المرجع، ص. 102.

³ نفس المرجع، ص. ص. 147-148.

⁴ نفس المرجع، ص. 156.

⁵ Sophia Pandya, Brenda Oliden, ed., in: Hasan Aydin Winston Langley, Op. Cit, P. 201.

ثانياً: مواقف النخب المدنية والعسكرية من المحاولة الانقلابية

بعدما كان ينظر الى أي تدخل عسكري في الحياة السياسية التركية، على أنه وسيلة للحفاظ على السلم والأمن، وتحقيق الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وحماية العلمانية، والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية الحديثة، أظهرت هذه التجربة الفاشلة، حسب المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية "ابراهيم قالن"، مدى رفض الشعب التركي، ومختلف النخب السياسية لفكرة تدخل الجيش في الشؤون السياسية، واللجوء إلى الانقلابات العسكرية كألية لتغيير النخبة الحاكمة، وذلك كنتيجة منطقية لنجاح الحكومة المدنية المنتخبة في ترسيخ وتوسيع دائرة الحريات المدنية والسياسية يوماً بعد يوم وبالتالي زيادة الوعي السياسي لخطورة اللجوء إلى الأليات غير الديمقراطية، والانقلاب على مؤسسات الدولة المنتخبة، والانعكاسات السلبية لهذا الفعل غير الدستوري بناءً على تجارب وخبرات الماضي القريب⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس أبدت أغلب النخب السياسية سواء الممثلة داخل مجلس النواب التركي وغير الممثلة منذ الساعات الأولى للانقلابات، تفاعلها الايجابي مع نداء الرئيس اردوغان عبر قناة CNN التركية الموجه لجميع فئات الشعب التركي، من أجل النزول إلى الشوارع لمواجهة الانقلاب، وحماية المكتسبات الديمقراطية ومساندة الحكومة الشرعية، والذي تجسد من خلال مجموعة من المواقف أبرزها:

- إصدار الأحزاب السياسية الأربعة الممثلة داخل البرلمان لبيان مشترك يدين ويرفض الانقلاب العسكري على الحكومة المنتخبة وعلى المؤسسات الدستورية.
- اجتماع رئيس الوزراء "بن علي يلدريم" وزعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض "كمال قليجدار أوغلو" كمثل للتيار العلماني، ورئيس حزب الحركة القومية "دولت بهجلي"، كمثل للتيار القومي من أجل التشاور واصدار موقف موحد تجاه الانقلاب⁽²⁾.
- ابداء حزب الشعوب الديمقراطي الكردي رفضه للانقلاب العسكري، خوفاً من تراجع مسار العملية الديمقراطية، التي أكسبت الحزب موقعا مؤثرا في الساحة السياسية منذ وصوله إلى البرلمان عام

⁽¹⁾ ابراهيم قالن، المرجع السابق، ص.11.

⁽²⁾ فخر الدين الطون، المرجع السابق، ص.47.

2015، وادراك المكون الكردي لمخاطر هيمنة نخبة عسكرية قومية النزعة على السلطة، والتي ستكون أسوأ على حقوقها ووجودها من هيمنة النخبة الإسلامية⁽¹⁾.

وبدورها عبرت قيادة الجيش والنخبة العسكرية، عن رفضها لأي محاولة انقلابية، منذ رصد جهاز المخابرات الوطنية لمعلومات تفيد بوجود مخطط انقلابي، بناءً على تحركات مشبوهة بمدرسة الإسناد الجوي للقوات البرية، وهو ما دفع قيادة هيئة الأركان إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات أهمها ما يلي:

- إصدار أمر بايقاف تحليق جميع لطائرات العسكرية وتجريد الأجواء من الطيران العسكري،
- تكليف الفريق الثاني "متين كوراك" قائد حامية أنقرة، بمنع تحرك أي دبابة أو مدرعة خارج الثكنات والقواعد مهما كانت الأسباب.
- تكليف قائد القوات البرية، باقتحام مركز العمليات بمدرسة الإسناد الجوي في منطقة "كورجينك".

وبهذا ساهمت قرارات هيئة الأركان في ارباك خطة الانقلاب والمصارعة إلى تنفيذها قبل الموعد المحدد لها⁽²⁾ بالسيطرة على مقر الهيئة، واعتقال كبار القادة العسكريين، أبرزهم:

- رئيس هيئة الأركان العامة الفريق أول "خلوصي أكار"،
- رئيس هيئة الأركان العامة الثاني الفريق أول "ياشار غولر"،
- قائد القوات البرية الفريق أول "صالح زكي جولاق"،
- قائد القوات الجوية الفريق أول "عابدين أونال"،
- قائد قيادة الدفاع الجوي الصاروخي والقوى الجوية "محمد شانفار تباباشي"⁽³⁾.

وعلى الرغم من تورط قادة مهمين أبرزهم:

- قائد أركان جيش منطقة ايجة اللواء "ممدوح حق بيلان"،
- قائد الجيش الثالث المكلف بحماية الحدود مع أرمينيا وجهة البحر الأسود، اللواء "أكرم جاغلر".

¹ نهى خالد، "ماذا رفضت المعارضة التركية انقلاب الجيش؟"، 2016/08/11، على الرابط: <https://2u.pw/R7YGmg> (تاريخ التصفح: 06 نوفمبر، 2021).

² محمد زاهد جول، المرجع السابق، ص.127.

³ نفس المرجع، ص.ص.154-157.

- قائد الجيش الثاني المكلف بحماية حدود تركيا مع سوريا والعراق وإيران، اللواء "آدم حودوتي" المتهم بتحريك المقاتلات والمروحيات أثناء المحاولة الانقلابية،
 - المستشار القانوني لرئيس الأركان العقيد "مكرم كوسا"، المتهم الرئيسي في التخطيط للانقلاب وتأسيس "مجلس السلام" الذي أعلن نفسه الجهة التي ستمارس السلطة⁽¹⁾.
- يلاحظ أن السبب الرئيسي لعدم نجاح انقلاب 15 جويلية 2016، يكمن في عدم تورط أغلب قادة الجيش وقادة هيئة الأركان في هذا الانقلاب، وهو ما عبر عنه بوضوح قائد الجيش الأول اللواء "أويتم دويندار" الذي صرح يوم 16 جويلية بقوله: " أن القيادة العليا في هيئة الأركان ترفض الانقلاب من البداية.. وبأن صفحة الانقلابات العسكرية في تركيا قد طويت للأبد"⁽²⁾، وكذلك قائد القوات الخاصة اللواء "زكائي أكسالكالي" الذي صرح بأن: " الأشقياء لن ينجحوا في محاولتهم الانقلابية وأن الوضع تحت السيطرة"، وتصريح قائد القوات البحرية التركية " أوسطان أوغلو" لوكالة أنباء الأناضول الذي جاء فيه بأن القوات البحرية التركية ترفض كل التحركات العسكرية التي حاولت الانقلاب⁽³⁾.

ثالثا: تطهير أجهزة الدولة واعلان حالة الطوارئ

بعد التأكد من عدم تورط كبار قادة الجيش، وجهت حكومة العدالة والتنمية منذ اللحظات الأولى لهذه المحاولة الانقلابية، الاتهام المباشر لحركة الخدمة وشيخها فتح الله غولن، بناءً على مجموعة من الأدلة القوية وخصوصا:

- اعتراف بعض الضباط الذين تم توقيفهم، بالضغط على رئيس هيئة الأركان خلال فترة احتجاجه بمقر قاعدة أكينجي للتواصل هاتفيا مع رئيس الحركة فتح الله غولن.
- تورط حركة الخدمة في العديد من المحاولات الانقلابية قبل 2016، والتي جعلت من جميع الأجهزة الحكومية في حالة استنفار قصوى لمواجهة الكيان الموازي داخل مؤسسات الدولة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ "أبرز المشاركين في المحاولة الانقلابية بتركيا"، 17/07/2016، على الرابط: <https://2u.pw/PxfSCg> (تاريخ التصفح: 20 نوفمبر، 2021).

⁽²⁾ نفس المرجع، ص.ص. 165-166.

⁽³⁾ نفس المرجع، ص. 110.

⁽⁴⁾ محمد زاهد جول، المرجع السابق، ص.ص. 193-194.

وبناءً على ما تم التوصل إليه أقرت الحكومة، بعد أيام قليلة من محاولة الانقلاب مجموعة من المراسيم والإجراءات، كمصوغ لتطهير أجهزة الدولة من أتباع الحركة، وذلك من خلال ما يلي:

- المرسوم رقم 668، المؤرخ في 27 جويلية 2016، المتعلق بتصنيف حركة غولن كتنظيم ارهابي، والاجراءات التي سيتم إتخاذها بخصوص أعضاء هذا التنظيم،
- المرسوم رقم 670 ، المؤرخ في 17 أوت 2016، المتعلق باجراءات متابعة الموظفين العموميين المنتمين إلى منظمة غولن،
- إصدار فتوى من الرئيس السابق للشؤون الدينية التركية "محمد غورمز" Mehmet Görmez يعلن فيها ارتداد أعضاء الحركة وخروجهم عن الدين الإسلامي⁽¹⁾.

من هذا المنطلق شملت حملة التطهير حسب ما ذكره رئيس الحكومة "بن علي يلديريم" بعد مرور يومين على المحاولة الانقلابية مايلي:

- اعتقال 7500 موظف في جهاز الشرطة والقضاء،
- فصل نحو 2735 موظف في وزارة العدل، و 1500 في وزارة المالية، و 8777 موظف في وزارة الداخلية،
- التحقيق مع عدد كبير من المتقاعدين العسكريين⁽²⁾،

وبلغ عدد المعتقلين حسب ما صرح به وزير الداخلية "سليمان صويلو" Süleyman Soylu شهر ديسمبر 2017، منذ بداية الحملة نحو 159,506 شخص بتهمة الانتماء لتنظيم إرهابي، إضافة إلى فصل عشرات الألاف في الجيش، والقضاء، والتعليم، والاعلام، والمجال الإقتصادي ...الخ، ونتج عن هذه الحملة في بعض الأجهزة ما يلي :

- فصل ثلث أفراد الجيش التركي، الذي انخفض تعداده من 518.166 قبل الانقلاب إلى نحو 355.212 فرد بعد الانقلاب⁽³⁾،

¹)Sophia Pandya, Brenda Oliden, Ibrahim Aytac Anli,Op.Cit,P.211.

²) محمد زاهد جول، المرجع السابق، ص.187.

³)Ceren Lord,Op.Cit,P.277.

- فصل أكثر من 4200 قاضي ومدعي عام، وقاضيين من المحكمة الدستورية،
- اعتقال مئات المحامين، وإغلاق 34 نقابة محامين⁽¹⁾.
- فصل 500 أكاديمي واعتقال 6000 آخرين ينتمون لـ 117 جامعة⁽²⁾،
- اعتقال مئات الصحفيين من أتباع الحركة،
- اغلاق 18 قناة تلفزيونية، و 24 محطة إذاعية، و 15 وكالة صحفية، وأكثر من 50 صحيفة.
- مصادرة ألف شركة، تبلغ قيمتها المالية مليارات الدولارات، للاشتباه في ارتباطها بحركة الخدمة.
- منع ما لا يقل عن 140 ألف شخص من السفر خارج تركيا⁽³⁾.

ورغم المبررات الحكومية، رفضت المعارضة الإجراءات المتخذة، واستغلال حالة التعبئة الشعبية لبسط السيطرة على الدولة، وتغيير النظام السياسي كما يطمح إلى ذلك الرئيس أردوغان، الذي لم يكتفي حسب حزب الشعب الجمهوري باعلان حالة الطوارئ منذ 20 جويلية 2016 إلى غاية 2018، بل منح نفسه تفويضا مطلقا لإصدار مراسيم لا يمكن الطعن فيها، وخصوصا الفصل من الوظائف ومصادرة الممتلكات دون تحقيق قضائي،⁽⁴⁾ والتمهيد لإجراءات غير قانونية وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان كان أبرزها:

- فصل 152 ألف موظف حكومي، واعتقال عشرات الآلاف،
- غلق ومصادرة المئات من وسائل الإعلام، والجمعيات، والمؤسسات، والمستشفيات الخاصة والمؤسسات التعليمية المرتبطة بحركة غولن حسب زعم الحكومة دون تعويض⁽⁵⁾.

وعلى خلاف ما تدعيه المعارضة في خطابها السياسي، يعتقد بعض الباحثين الأتراك، أن المعارضة كان من مصلحتها القضاء على حركة الخدمة بشكل نهائي، للأسباب التالية:

- التحالف بين حركة الخدمة والحكومة الذي أضر كثيرا بالتيار العلماني والنخب التقليدية،

¹)Ercan Balcioglu, "Human Rights in Turkey: Past, Present and Future", in *Human Rights in Turkey Assaults on Human Dignity*, Op.Cit,P.40.

²)Yesim Arat, Sevket Pamuk, Op.Cit, P.122.

³)Ibid, P.p.119- 120.

⁴)Ceren Lord, Op.Cit, P.276.

⁵)Ercan Balcioglu,Op.Cit,P.39.

- وقوف أتباع غولن وراء تحقيقات أرغينكون، واستغلال القضاء لإضعاف المعارضة العلمانية، ومحاكمة المعتقلين بتهمة الانتماء إلى منظمة سرية علمانية متطرفة والتآمر ضد الدولة،
- اعتبار التدين ضد الحداثة، والجماعات الدينية جماعات رجعية، وأن صعود الحركات الدينية يهدد مكانة وامتيازات النخب العلمانية التقليدية⁽¹⁾.

أما بخصوص من يعرض المعتقلين والمفصولين في مؤسسات الدولة، فتشير بعض التقارير إلى سعي الجماعات الدينية الصوفية، لملء الفراغ الذي خلفه تطهير مؤسسات الدولة من أتباع حركة الخدمة، وهو ما حذر منه عضو رئاسة الشؤون الدينية "مصطفى أوزتورك" Mustafa Öztürk بقوله أن أتباع الطريقة النقشبندية يزيدون يوماً بعد يوم في وزارة الصحة وإدارة الرعاية الاجتماعية، بينما تتهم المعارضة الحكومة بعقد صفقة سرية مع الطرق والجماعات الصوفية، من أجل تسهيل تغلغل أتباع هذه الطرق إلى مؤسسات الدولة، مقابل دعم الاستفتاء على التعديل الدستوري شهر أبريل 2017، وخصوصاً جماعة "كورد أوغلو" Kurdoğlus (النورسية) الموجودة منذ وقت ليس ببعيد في القوات المسلحة التركية⁽²⁾.

رابعاً: المواقف الدولية من إجراءات ما بعد الانقلاب

لا شك أن العلاقة مع الغرب تأثرت منذ المحاولة الانقلابية الفاشلة، وذلك نتيجة الخلاف الكبير حول معايير تقييم الأوضاع السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا، فمن جهة تعتبر الحكومة أن الديمقراطية التركية لا تزال مستهدفة من قوى داخلية وخارجية من مصلحتها إسقاط مشروع حكومة العدالة والتنمية، وأن التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية تقوم على ادعاءات غير صحيحة، تهدف إلى تشويه الحكومة في حربها ضد الإرهاب والكيان الموازي، ومن جهة ثانية وبعد أن كانت الديمقراطية في تركيا محل إشادة واسعة من طرف الدوائر السياسية الغربية، انتقدت هذه الأخيرة فرض حالة الطوارئ، وحملة التطهير والاعتقال التي مست آلاف الصحفيين والقضاة والبيروقراطيين، بذريعة التحريض على الانقلاب متهمه الحكومة بالسعي إلى تأسيس "تركيا الجديدة" وتحقيق أسطورة التأسيس، التي تقوم على:

- إستبدال الرموز العلمانية بالرموز الإسلامية التي تمثل الأغلبية،

¹)Sophia Pandya, Brenda Oliden, Ibrahim Aytac Anli ,Op.Cit,P.206.

²)Ceren Lord,Op.Cit,P.278.

- استبدال مكانة المؤسس مصطفى كمال أتاتورك، بإنجازات الرئيس رجب طيب أردوغان بوصفه "السلطان العثماني الجديد"،

- استبدال ملحمة حرب الإستقلال بملحمة 15 جويلية 2016⁽¹⁾.

ومن بين المنظمات التي استمرت في انتقاد الأوضاع في تركيا نجد:

- **منظمة العفو الدولية:** وصفت حملة التطهير الحكومية بعد اعتقال مدير فرع المنظمة بتركيا "تاتر كيليش" Taner Kılıç بتاريخ 07 جوان 2017، بأنها "حملة قمع ذات أبعاد استثنائية"، وأن الذين فقدوا وظائفهم بسبب التطهير يعانون من إبادة مهنية واجتماعية، وصلت إلى غاية فقدان العديد من المزايا الاجتماعية (كالسكن والرعاية الطبية..الخ)⁽²⁾.

- **مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي:** الذي ذكر في بيانه الصادر بتاريخ 26 جوان 2018 أن السبب وراء تجميد مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، يكمن في ابتعاد الحكومة التركية عن معايير كونهماجن ومبدأ سيادة القانون، وانتهاك الحقوق الأساسية، وخصوصا حرية التعبير.

- **المفوضية الأوروبية:** ذكرت في تقريرها الصادر عام 2018، أن تركيا لم تعد قادرة على ضمان سبل الانصاف القانوني، بالمعنى الوارد في تشريعات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بسبب العديد من التجارب المؤسفة، وأنها لم تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الرئيسية لمجلس الاتحاد في مجال سيادة القانون، والحقوق الأساسية كأولوية لتعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي⁽³⁾، وأكدت في " الورقة الإستراتيجية الإرشادية لتركيا" على وجوب منع خرق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والحقوق الأساسية التي تراجعت بشكل كبير منذ فرض حالة الطوارئ خصوصا في مجال الاعتقال التعسفي، وعدم توفير الضمانات اللازمة لحماية المعتقلين.

- **بيت الحرية:** ذكر في تقريره الصادر عام 2018 بعنوان " الحرية في العالم"، أن تركيا تراجعت لأول مرة منذ 18 عامًا من فئة " الدول الحرة جزئيا" إلى فئة " الدول غير الحرة" ، وأن حكومة

¹)Bahar Baser and Ahmet Erdi Ozturk,Op.Cit,P.14.

²)Sophia Pandya, Brenda Olliden, and Ibrahim Aytac Anli,Op.Cit,P.p.207-208.

³)Ercan Balcioglu,Op.Cit,P.41.

الرئيس رجب طيب أردوغان، تفود حملة قمع ضد خصوم مفترضين، يتم وصفهم بالإرهاب والخونة.

- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA): صنفت في تقريرها الصادر عام 2018 تركيا ضمن الديمقراطيات الهشة بسبب تراجع الحقوق الأساسية وفصل عشرات الآلاف من الموظفين بمقتضى 16 مرسوما رئاسيا إلى غاية جويلية 2018، وكذلك بسبب آثار هذه الإجراءات التي امتدت لتشمل نحو 1.5 مليون شخص بوصفهم ضحايا ثانويين⁽¹⁾.

خامسا: إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية و الأجهزة الأمنية

الدعوة إلى إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، ليست وليدة المحاولة الانقلابية وما بعدها من اجراءات، بل بدأ تجسيد هذا المشروع منذ الأيام الأولى لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، كمقدمة لاصلاح النظام السياسي التركي، من خلال مختلف الجهود المبذولة لتحرير البيروقراطية المدنية والعسكرية، التي تأسست وفق نسق عقائدي خاص، بعيد كل البعد عن هوية ومصالح عامة الشعب.

لتحقيق هذا التحول الهيكلي كان لابد حسب الباحث "فخر الدين الطون"، احترام المعايير التالية:

- اعادة التقييم الشامل للعلاقات الاجتماعية العسكرية،
- مراجعة المناهج المعتمدة في المدارس العسكرية بما يناسب هوية الشعب التركي،
- ترسيخ ديمقراطية النخبة العسكرية وتغيير رؤيتها نحو النخبة المدنية،
- تجسيد شفافية وانفتاح، ومحاسبة البيروقراطية أمام الجماهير،
- اعتماد النظام الرئاسي الذي يمثل إرادة الأمة ويضمن الاستقرار⁽²⁾.

أما عن أهداف هذه العملية حسب ما صرح به وزير الداخلية "إفكان ألا" Efkan Ala يوم 20 أوت 2016 بأن: " الحكومة ستعيد النظر في هيكلة جهاز المخابرات، وذلك لحاجة تركيا الملحة لمؤسسة قادرة على تأمين المعلومات الاستخباراتية بفاعلية وتنسيق"، خصوصا بعد حملة التطهير التي تعرض لها هذا الجهاز بموجب عملية 17 و 25 ديسمبر 2013، إثر تحقيقات الأجهزة الأمنية التي كشفت على انتماء

¹Ibid,P.42.

² فخر الدين الطون، المرجع السابق،ص. ص.53-54.

ما يقارب ستة آلاف و500 موظف بمديرية الأمن العام بالعاصمة أنقرة، إلى منظمة غولن من بين سبعة آلاف موظف⁽¹⁾.

وقد تمثلت أول خطوة بعد تطهير أجهزة الدولة المدنية، تطهير وهيكله الجيش التركي وخصوصا هيئة الأركان التي تتحكم في الجيش، وتتخذ قراراته بمعزل عن مواقف وتوجهات الحكومة والبرلمان، من خلال مجموعة من التشريعات والإجراءات الهادفة لإعادة بناء الجيش من القاعدة، وتغيير المناهج العسكرية، وفتح المدارس والكليات الحربية لكل الأتراك دون تمييز⁽²⁾، ومن بين الإجراءات ما يلي:

- إلحاق هيئة الأركان العامة والمخابرات الوطنية، بسلطة رئيس الجمهورية،
- توسيع عضوية مجلس الشورى العسكري الأعلى، ليضم نواب رئيس الوزراء، ووزير العدل، وزير الداخلية، ووزير الخارجية، بعد أن كان فقط يقتصر على قادة القوات ورئيس الأركان،
- إلحاق القوات البرية، والبحرية والجوية، وخفر السواحل، وقوات الدرك بوزارة الدفاع كإدارة مدنية،
- إشراف وزارة الصحة على جميع المستشفيات العسكرية،
- اغلاق المدارس العسكرية ومدارس تخريج ضباط الصف، ونقل التكنات العسكرية خارج المدن،
- تأسيس جامعة للدفاع الوطني مكونة من معاهد وكليات لتخريج الضباط، وإنشاء أكاديمية للدرك مهمتها تدريب موظفي الدولة⁽³⁾.
- تعديل المادة الثانية من قانون الخدمة العسكرية، التي تنص على: " أن العسكري مكلف بتعلم وتطبيق فنون الحرب من أجل حماية الوطن التركي والإستقلال والجمهورية"، وبالتالي الإكتفاء بالشرط الأول وحذف عبارة من أجل حماية الوطن التركي والإستقلال والجمهورية⁽⁴⁾.
- تعديل المادة 43 من قانون الخدمة العسكرية، والتي أصبحت تنص على أنه: " لا يمكن لأفراد القوات المسلحة المشاركة في أي أنشطة سياسية".

⁽¹⁾ محمد زهد جول، المرجع السابق، ص.ص. 198-199.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص. 202.

⁽³⁾ نفس المرجع، ص.ص. 200-201.

⁽⁴⁾ يوسف أوزكير، رمضان أكير، " العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية"، في تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم، تحرير برهان الدين ضوران، علي أصلان، رمضان يلدرم (اسطنبول: مركز سينا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2018)، ص. 236.

- فتح باب الترشح لمنصب رئيس هيئة الأركان أمام جميع الضباط برتبة فريق ولواء، بعد أن كان يشترط في الشخص المعين أن يكون من بين القادة الذين يقودون القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو الأميرالات، ووفقاً لذلك أصبح رئيس الجمهورية يعين رئيس الأركان العامة، بناءً على اقتراح مجلس الوزراء من بين جميع القادة.
- السماح بالتحاق طلبة مدارس الأئمة والخطباء بالكلية العسكرية، ورفع الحظر على ارتداء الحجاب داخل القوات المسلحة⁽¹⁾.
- إلغاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا، والمحكمة الإدارية العسكرية العليا، بموجب التعديل الدستوري لعام 2017 بوصفها من النتائج المباشرة للانقلابات السابقة⁽²⁾.

¹ نفس المرجع، ص.ص. 237-239.

²Battal Yilmaz, *The Presidential System in Turkey Opportunities and Obstacles* (Switzerland :Palgrave Macmillan, 2018) ,P.55.

المبحث الثاني: الإصلاح المؤسساتي والانتقال إلى النظام الرئاسي

لا شك أن عملية تغيير نظام سياسي قائم في بلد ما، والانتقال إلى نظام جديد، مرتبط بما يعيشه هذا النظام من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية.. إلخ، خصوصا عجز الحكومة المنتخبة عن تأمين الإستقرار السياسي، وضمان العمل الديمقراطي، وفتح المجال لجميع النخب الفاعلة، والممثلة للشعب للمشاركة في صنع القرار دون اقصاء، إضافة إلى معضلة التشرذم الحزبي، والصراع السياسي بين مختلف المكونات، وغياب الاجماع حول قواعد ادارة السلطة والوصول إليها⁽¹⁾.

المطلب الأول: التعديلات الدستورية الممهدة للنظام الرئاسي

رغم تباطؤ وتيرة الإصلاح بعد بدء مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي عام 2005 في ظل تضارب المواقف داخل الاتحاد، والاعتراض الواضح لدى كل من فرنسا وألمانيا على منح تركيا صفة العضوية الكاملة، إلى جانب الصعوبات التي اكتنفت مسار حل بعض القضايا السياسية التقليدية ضمن أجندة الإصلاح، وعلى رأسها القضية الكردية، والقبرصية، ودور الجيش في المجال السياسي، ومع ذلك وجدت حكومة رجب طيب اردوغان في التفويض والشرعية الشعبية منذ انتخابات 2007، دافعا قويا لتسريع وتيرة الإصلاح السياسي، وإعادة هيكلة المؤسسات الرسمية للدولة والدعوة إلى وضع دستور مدني جديد بدلا من الدستور القائم⁽²⁾.

أولاً: التعديلات الدستورية لعام 2007

شكل موضوع تعديل الدستور أحد نقاط الخلاف الجوهرية بين حكومة العدالة والتنمية والنخب العلمانية المعارضة، التي رفضت المساس بمؤسسات الوصاية، وخصوصا الرئيس "أحمد نجدت سيزر" (2002-2007)، الذي مارس هذا الدور بشكل كبير من خلال الفيتو الرئاسي ضد أغلب المشاريع

¹ برهان الدين ضوران، نبي ميش، "تحول النظام السياسي في تركيا والنظام الجمهوري الرئاسي"، في النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا، تحرير برهان الدين ضوران، نبي ميش، محمود الرنتيسي (اسطنبول: مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2018)، ص.ص. 25-26.

² William Hale ,Ergun Ozbudun, Op.Cit, P.67.

المقترحة من طرف الحكومة، وكذلك اعتراض قيادة الجيش على ترشيح عبد الله جول رئيساً للجمهورية عام 2007⁽¹⁾.

وبالتالي أمام أزمة انتخاب رئيس الجمهورية، لم يكن أمام حزب العدالة والتنمية من خيار سوى الدعوة إلى تعديل بعض مواد دستور 1982 لتجاوز مثل هذه الأزمات مستقبلاً، سيما اعتماد مبدأ الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية، بدلاً من انتخابه بشكل غير مباشر⁽²⁾ إلى جانب السعي لوضع دستور جديد أو عقد اجتماعي مدني جديد، يقوم على المبادئ التالية:

- حماية الحقوق والحريات الأساسية، بما يتفق مع معايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان،
- الحفاظ على المبادئ الأساسية للجمهورية التركية، الديمقراطية والعلمانية،
- إعادة تنظيم العلاقة بين مختلف الأجهزة الحكومية تماشياً مع النموذج البرلماني، وخصوصاً تقييد سلطات رئيس الجمهورية⁽³⁾.

وتماشياً مع هذه الإستراتيجية، تم تكليف لجنة خبراء دستوريين بين جوان وسبتمبر 2007، من أجل اعداد مسودة دستور جديد، يقوم على العديد من المبادئ التي تشمل الحقوق والحريات الأساسية وسيادة القانون، وشرعية المؤسسات، وتقليص سلطات رئيس الجمهورية، وخصوصاً ما يلي:

- منح المحكمة الدستورية حق إلغاء أي قانون يتعارض مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وأي معاهدة دولية أخرى تكون تركيا طرفاً فيها،
- وضع قيود دستورية على حظر الأحزاب السياسية ومنع النشاط السياسي،
- الحق في مراجعة قرارات المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين،
- رفع الحصانة القضائية على قرارات المجلس العسكري الأعلى،

¹)Ioannis N. Grigoriadis ,*Democratic Transition and the Rise of Populist Majoritarianism Constitutional Reform in Greece and Turkey* (Switzerland:Palgrave Macmillan ,2018) ,P.55.

²)Ergun Ozbudun,*The Constitutional System of Turkey 1876 to the Present* (USA: Palgrave Macmillan, 2011) ,P.140.

³)Ibid,P.141.

- رفع الحصانة على المراسيم الصادرة أثناء مرحلة الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ،
- السماح للبرلمان بإنتخاب 08 أعضاء في المحكمة الدستورية، و05 أعضاء في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين.
- إلغاء بعض صلاحيات رئيس الجمهورية، واعتماد مبدأ الانتخاب الشعبي المباشر لهذا المنصب⁽¹⁾.

على الرغم من أهمية ما تم طرحه، فضل حزب العدالة والتنمية تأجيل مسألة وضع دستور جديد إلى موعد آخر، بالنظر لإنعدام التوافق السياسي حول المقترحات المقدمة، خصوصاً بعد إعلان الأحزاب السياسية المعارضة رفضها الشديد لمحتوى المسودة، من منطلق وجود نوايا لتقويض العلمانية، وإضعاف السلطة القضائية، والوصول بالبلاد إلى هيمنة حزب واحد على السلطة، تمهيداً لإقامة حكومة إسلامية بالموازاة مع الجدل الذي أثاره إلغاء قانون رفع الحظر عن الحجاب، والسعي لإغلاق حزب العدالة والتنمية⁽²⁾.

وبالتالي بدلا من فكرة وضع دستور جديد، نجحت الحكومة في اقرار تعديل دستوري، تضمن ما يلي:

- تحديد العهدة البرلمانية بأربع سنوات بدلا من خمس سنوات،
- اعتماد الانتخاب الشعبي المباشر لرئيس الجمهورية⁽³⁾،
- تحديد ولاية رئيس الجمهورية بخمس سنوات، وأن لا يتجاوز عهدتين متتاليتين،
- اجتماع البرلمان لا يصح إلا بحضور ثلث الأعضاء في جميع الحالات⁽⁴⁾.

ولمنع اقرار هذا التعديل، لجأ حزب الشعب الجمهوري والرئيس أحمد نجت سيزر، إلى الطعن أمام المحكمة الدستورية، والمطالبة بإلغاء نتيجة التصويت، لعدم توفر النصاب القانوني المطلوب (ثلاثي

¹)William Hale,Ergun Ozbudun,Op.Cit,P.66.

²)Ergun Ozbudun,*The Constitutional System of Turkey 1876 to the Present* ,Op.Cit, P.p.142-143.

³)Ergun Özbudun ,and Ömer F. Gençkaya,Op.Cit, P.98.

⁴ " دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011"، المرجع السابق، ص.35.

الأعضاء لكل مادة لوحدها) عند إعادة النظر في المشروع بعد ارجاعه للبرلمان للمناقشة والاثراء⁽¹⁾، وخصوصا المادة الأولى المتعلقة بتقليص الفترة التشريعية التي لم تستوفي هذا الشرط (التصويت على الحزمة بكاملها بـ 370 صوت، والمادة الأولى بـ 366 صوت)، وبالتالي المطالبة بالغاء القانون لإعتماده مادة لم تحقق شرط الثلثين⁽²⁾.

لكن على عكس التجارب السابقة، رفضت المحكمة الدستورية بتاريخ 5 جويلية 2007، الطعن المقدم أمامها، معللة قرارها بأن نصاب الثلثين يشترط فقط عند التصويت على المشروع لأول مرة، ولكنه ليس شرطا ضروريا عند مراجعة المشروع مرة ثانية، وبأنه يكفي في هذه الحالة اعتماد المشروع بثلاثة أخماس الأعضاء، ووجوب عرضه على الاستفتاء الشعبي بعد انتهاء التصويت داخل البرلمان⁽³⁾، ومن تم اقرار التعديل الدستوري، بناءً على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 21 أكتوبر 2007⁽⁴⁾، بعد موافقة 68.95% في مقابل رفض 31.1% لمشروع التعديل، وتأكيد المجلس الأعلى للانتخابات صحة نتائج الاستفتاء رغم طعن المعارضة⁽⁵⁾.

وقد بدا واضحا أن سبب معارضة حزب الشعب الجمهوري لهذا التعديل الدستوري، لم تكن بسبب نصاب التصويت فقط، وإنما كان الهدف الحقيقي لهذه المعارضة، هو التصدي لمحاولة تغيير نظام الحكم، ومنع الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الشبه الرئاسي، ونفس الأمر بالنسبة للرئيس نجدت سيزر، الذي أكد على أن تغيير طريقة انتخاب الرئيس، ليس عملية إجرائية بسيطة، بل هي عملية تغيير عميقة تمس طبيعة منصب الرئيس، ودوره في تحقيق التوازن والاستقرار في مواجهة حزب الأغلبية، كما ينص على ذلك دستور 1982، وبالتالي فالتغيير المقترح يعني إلغاء العمل بالنظام البرلماني دون اعتماد خصائص النظام الرئاسي أو الشبه الرئاسي، أي اعتماد نظام مشوه ينتج عنه مزيد من الصراعات داخل السلطة التنفيذية⁽⁶⁾.

¹)Ergun Özbudun , Ömer F. Gençkaya,Op.Cit,P.100.

²)William Hale and Ergun Ozbudun, Op.Cit,P.63.

³)Ibid, P.64.

⁴)Ioannis N. Grigoriadis,Op.Cit,P.56 .

⁵)William Hale ,and Ergun Ozbudun, Op.Cit,P.65.

⁶)Ergun Özbudun and Ömer F. Gençkaya,Op.Cit, P.99.

ثانياً: التعديلات الدستورية لعام 2010

نظراً لفشل حكومة رجب طيب أردوغان في التصويت على مشروع تعديل الدستور عام 2010 لعدم تحقيق أغلبية الثلثين داخل البرلمان (330 صوت)، ومقاطعة حزب الشعب الجمهوري، وحزب السلام والديمقراطية لجلسة التصويت بتاريخ 7 ماي 2010⁽¹⁾، وبالتالي لم يكن من خيار سوى التوجه مجدداً إلى الاستفتاء الشعبي بتاريخ 12 سبتمبر 2010، ومن تم اقرار التعديل الدستوري بعد موافقة 58% في مقابل رفض 42% من المصوتين.

وقد تعاملت أحزاب المعارضة مع تعديل 2010، وفق وسيلتين أساسيين هما:

- **الوسيلة الأولى:** اعتبار الاستفتاء الشعبي وسيلة لضعاف حكومة العدالة والتنمية، من خلال التركيز على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية... الخ، بدلا من الخوض في تفاصيل التعديل في حد ذاته، فيما عدا رفض بعض التعديلات المتعلقة بتشكيل المحكمة الدستورية، والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، والمواد التي من شأنها منح مزيد من الحقوق للأقلية الكردية، في مقابل رفض حزب السلام والديمقراطية للمشروع بحجة عدم احتوائه على إصلاحات تخدم القضية الكردية⁽²⁾.
- **الوسيلة الثانية:** تمثلت في طعن حزب الشعب الجمهوري في نتيجة الاستفتاء، بحجة تعارض التعديلات المقترحة مع مبدأ سيادة القانون، ومع روح المادة الثانية من الدستور التركي لعام 1982، وهو ما رفضته المحكمة الدستورية بتاريخ 7 جوان 2010، في قرارها الذي جاء مؤيدا لنتيجة الاستفتاء وللتعديلات المدعومة من طرف مفوضية الاتحاد الأوروبي، والتي تضمنت جملة من الإصلاحات أهمها ما يلي:
 - ترقية حقوق الطفل،
 - حماية البيانات الشخصية،
 - رفع القيود على حرية السفر،

¹)Ergun Ozbudun, *The Constitutional System of Turkey 1876 to the Present*, Op.Cit,P.147.

²)Ibid, P.149.

- رفع النصاب القانوني لحظر الأحزاب السياسية، ونصاب إلغاء أي تعديل دستوري من طرف المحكمة الدستورية من ثلاثة أخماس إلى ثلثي الأعضاء،
- إلغاء مبدأ الحصانة القضائية على قرارات المجلس العسكري الأعلى، والمجلس الأعلى للقضاة المدعين العامين
- حصر مجال اختصاص المحاكم العسكرية، وتوسيع مجال اختصاص المحاكم المدنية،
- إنشاء مكتب أمين المظالم، يتبع رئيس الوزراء،
- إنشاء مجلس اجتماعي واقتصادي، بوصفه هيئة استشارية تساهم في صياغة وصنع السياسات العامة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي،
- تغيير تشكيلة أعضاء المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين⁽¹⁾.

المطلب الثاني: النخبة المؤيدة للنظام الرئاسي

كما سبق وذكرنا ظهرت أولى بوادر التحول للنظام الرئاسي المعتمد حالياً في تركيا، منذ إقرار حكومة العدالة والتنمية للتعديلات الدستورية لعام 2007 و 2010، والتي رفضتها المعارضة من منطلق المساس باستقلالية السلطة القضائية، والحد من دور الجيش وبيروقراطية الدولة، وامتيازات النخبة التقليدية داخل مختلف المؤسسات⁽²⁾.

ويعتبر الباحث السياسي "برهان الدين زوران" أن النقاشات الدستورية التي صاحبت البحث عن صيغة جديدة للنظام السياسي، أخذت بعين الاعتبار أربعة عوامل أساسية هي:

- القضايا التي تشكل أزمة النظام السياسي ، كقضية الاستقرار السياسي، وفعالية الإدارة، والتماسك الديمقراطي، والمشروعية المزدوجة،
- خصائص النظام الذي سيتم الانتقال إليه، وأي هذه الخصائص هي الأفضل،
- أزمات النظام الذي سيتم الانتقال إليه حسب مختلف التجارب العالمية، والتعديلات الممكنة،

¹)Ibid, P.148.

²)Ioannis N. Grigoriadis, Op.Cit,P.58.

- الأليات التي ستحدد الثقافة السياسية للدولة⁽¹⁾.

طبعا من الناحية التاريخية اعتماد النظام الرئاسي في تركيا، حسب الباحث "بولات أوغلو" Polat oğlu ليس وليد المحاولة الانقلابية لعام 2016، وإنما هو نقاش قديم يعود إلى سبعينيات القرن الماضي أي أنه ليس مرتبط برغبة، وتوجهات حزب العدالة والتنمية أو بالرئيس رجب طيب أردوغان، وإنما يعبر عن توجه سياسي قديم تبناه العديد من الرؤساء ورؤساء الوزراء، والأحزاب من خلال فكرة تغيير النظام السياسي، لتجاوز اختلالات النظام البرلماني، والأزمات السياسية في تركيا⁽²⁾.

في مقدمة هؤلاء نجد:

- **رئيس الوزراء "تجم الدين أربكان"**: دافع على مبدأ الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية واعتماد النظام الرئاسي لتشكيل سلطة تنفيذية قوية ومستقرة،
- **زعيم الحركة القومية "ألب أرسلان توركش"**: دعا إلى تطبيق النظام الرئاسي بوصفه النظام الأنسب لتاريخ وتقاليد الشعب التركي، لأنه لا يمكن تنفيذ السياسات والقوانين بقوة وفعالية، إلا من خلال تجميع السلطة التنفيذية في يد واحدة، تحت مسمى رئيس الدولة⁽³⁾.
- **الرئيس تورغوت أوزال**: اعتماد النظام الرئاسي، بوصفه النظام الأنسب لطبيعة البنية الاجتماعية والسياسية التركية المتعددة الثقافات، والأعراق، واللغات.. الخ، والأنسب لتحقيق التوافق والانسجام السياسي، في ظل حالة الفوضى والاستقرار المستمرة منذ الستينيات⁽⁴⁾، وتحقيق تكامل الدولة والقضاء على الإنقسام السياسي، الناجم عن الإختلافات الإجتماعية، والسياسية، وتعدد الولاءات المناطقية والعشائرية⁽⁵⁾.
- **الرئيس سليمان دميريل**: دعا بدوره بعد توليه منصب رئيس الجمهورية، لضرورة التحول نحو النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي والانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية، وتغيير فترة الرئاسة من

⁽¹⁾ برهان الدين ضوران، نبي ميش، المرجع السابق، ص.ص. 28-29.

⁽²⁾ Battal Yilmaz, Op. Cit, P. 31.

⁽³⁾ برهان الدين ضوران، نبي ميش، المرجع السابق، ص.ص. 30-32.

⁽⁴⁾ نفس المرجع، ص. 34.

⁽⁵⁾ Battal Yilmaz, Op. Cit, P. 32.

سبع سنوات إلى خمس سنوات لفترتين متتاليتين⁽¹⁾، وذلك بهدف أداء الدولة بشكل سليم وتحقيق الاستقرار السياسي، وتشكيل حكومات قوية قادرة على تجاوز الحكومات الائتلافية الهشة، ومنع الانقلابات العسكرية وتعزيز نظام الضبط والتوازنات⁽²⁾.

قبل أن تتبلور العوامل المساعدة على الإنتقال إلى النظام الرئاسي، اكتفى حزب العدالة والتنمية خلال السنوات الأولى من وصوله إلى السلطة، بالتعبير عن هذا المطلب، فقط عبر بعض التصريحات والمقترحات التي كانت تصنف في خانة السياسات الحكومية المستقبلية، ومنها مقترح النائب "برهان كوزو" Burhan Kuzu شهر جانفي 2003 بعنوان "النظام الرئاسي"، ثم دعوة رجب طيب أردوغان شهر أبريل 2003 البرلمان لمناقشة قضية النظام الرئاسي⁽³⁾، والعديد من التصريحات التي أطلقها حول النظام الرئاسي منذ عام 2005، ومن أبرزها ما يلي:

- " النقاش حول النظام الرئاسي قد يكون مفيداً لتركيا لكنه ليس على جدول أعمالنا في هذا الوقت" تصريح بتاريخ 05 جانفي 2005.
- " رغم الرغبة في تطبيق النظام الرئاسي إلا أن الشروط العامة غير متوفرة حالياً" (يقصد غياب التوافق مع الأجهزة الوصائية)، تصريح بتاريخ 15 فيفري 2006.
- " لدينا آراء إيجابية حول النظام الرئاسي حتى يعمل النظام بكفاءة، ويحقق نتائج أسرع"، تصريح بتاريخ 18 أبريل 2010.
- " ليس لدينا أي تحيز في نهاية المطاف إذا لزم الأمر يمكن أن يكون هناك استفتاء شعبي، ولكن هذا ليس ضروري في الوقت الحالي"، تصريح بتاريخ 10 سبتمبر 2010.
- " نحن مع النظام الرئاسي الذي ستكون له نتائج إيجابية... هناك النظام الرئاسي، وهناك شبه الرئاسي، لماذا يزعجنا الأمر؟... لا أعتقد أن مثل هذا النقاش يغضب أي شخص"، تصريح بتاريخ 02 فيفري 2011.

¹⁾Ergun Özbudun ,and Ömer F. Gençkaya,Op.Cit,P.47.

²⁾ برهان الدين زوران، نبي ميش، المرجع السابق، ص.ص.37-38.

³⁾Battal Yilmaz,Op.Cit,P.33.

إلى جانب التصريحات السابقة والتي تعبر بوضوح عن الرغبة في الانتقال للنظام الرئاسي متى توفرت الظروف الملائمة، أشار أردوغان بعد نهاية الحملة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية بتاريخ 12 جوان 2011 ، أن النظام الرئاسي سيكون من أولويات الحزب بعد الانتخابات⁽¹⁾.

وبالتالي على إثر الانتصارات الانتخابية المتتالية (2002 - 2007 - 2011) وفي ظل رغبة أردوغان الواضحة في أن يصبح أول رئيس منتخب بشكل مباشر، بعد أن أتم عهده الثالثة في منصب رئيس الحكومة، تحول النقاش في الأوساط الإعلامية الداعمة للحكومة من الحاجة لترسيخ الديمقراطية إلى الحاجة إلى نظام قوي يتناسب مع تطلعات تركيا السياسية والإقتصادية، بمعنى من مصلحة تركيا على المدى الطويل تغيير نظام الحكم، من خلال اعتماد النظام الرئاسي القادر على حل جميع المشاكل الدستورية والسياسية، عبر الاستقرار، واتخاذ قرارات سريعة وفعالة وصولاً إلى أهداف تركيا 2023⁽²⁾.

في ظل ازدواجية السلطة التنفيذية، وحالة الإرتباك الناشئة عن التداخل بين وظيفة رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، سعى رجب طيب أردوغان بعد توليه منصب رئيس الجمهورية شهر أوت 2014 إلى إجراء تعديل دستوري عميق، يهدف إلى جمع السلطة التنفيذية في يد واحدة، ووضع حد لاستقلالية بعض الأجهزة البيروقراطية، التي عادة ما يتم توظيفها كوسيلة لتعطيل عمل المؤسسات المنتخبة المسؤولة أمام الشعب⁽³⁾، أو كما عبر عن ذلك رئيس الوزراء "أحمد داوود اوغلو" عام 2015: "إننا نرى أن هناك حاجة لتطبيق النظام الرئاسي، من أجل إعادة هيكلة النظام الإداري، والقضاء على فوضى السلطات والصلاحيات، وتفعيل أنظمة المسائلة بالمعنى الحقيقي"⁽⁴⁾.

من هذا المنطلق ذكر حزب العدالة والتنمية بمناسبة حملته الإنتخابية في 07 جوان 2015، أنه سيعمل على: " تغيير النظام ليصبح نظاماً رئاسياً كما هو الحال في نصف دول مجموعة العشرين التي

¹Ibid, P.34.

²Ioannis N.Grigoriadis,Op.Cit,P.59.

³Bahar Baser ,and Ahmet Erdi Ozturk, Op.Cit,P.37.

⁴ أحمد سلمان محمد، " النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 62 () ، ص.10

تنتمي إليها تركيا^(*)، وبذلك أدرج حزب العدالة والتنمية في برنامجه الإنتخابي، لأول مرة منذ توليه السلطة عام 2002، محورا خاصا بالنظام الرئاسي، مؤكدا أن الهدف هو إقامة نموذج حكم تشاركي وفعال وإقامة حكومة نشطة وديناميكية تحتاجها تركيا الجديدة⁽¹⁾.

وإضافة إلى المصوغات السابقة، ذكر الباحث "برهان الدين ضوران" أسباب أخرى لدفاع حزب العدالة والتنمية وسعيه لاعتماد النظام الرئاسي، أهمها:

- منع حدوث الفوضى ومختلف الأزمات السياسية في تركيا،
- تجنب الهشاشة السياسية، والتشردم الحزبي الذي عطل المسار الديمقراطي والتنموي،
- إنهاء ثقافة الوصاية المسيطرة على مؤسسة الرئاسة ،
- تعزيز مشروعية السلطة التنفيذية من خلال الإنتخاب المباشر للرئيس،
- ترسيخ الديمقراطية من خلال الإحتكام لارادة الشعب،
- الفصل التام بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وزيادة صلاحيات وفعالية كل منهما،
- تفعيل آليات اتخاذ القرار بشكل سريع عبر تعزيز دور السلطة التنفيذية،
- تعزيز المحاسبة الشعبية⁽²⁾.

وفقا لما سبق يدافع أنصار العدالة والتنمية عن توجه أردوغان من منطلق ما يعتبره الباحث التركي "حسن تحسين فيند أوغلو" Hasan Tahsin Fendoğlu بأن النظام الرئاسي، هو النظام الأنسب لتحقيق الاستقرار المفقود في تركيا، والأنسب لتاريخ، وثقافة الأمة التركية التي تعود لما يزيد عن 2000 سنة ويعتبر "أرغون أوزبودون" Ergun Özbudun أنه لا يمكن انتقاد النظام الرئاسي في تركيا، فقط لوجود أنظمة رئاسية دكتاتورية أو غير ناجحة حول العالم، لأن الفشل هنا قد لا يعود بالضرورة لطبيعة النظام السياسي وحده، بل قد يكون بسبب التخلف الاقتصادي، والثقافة السياسية، والبنية الاجتماعية في هذه الماذج، ورغم

^(*) الأنظمة الرئاسية داخل مجموعة العشرين هي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا، البرازيل، الأرجنتين المكسيك، أندونيسيا، جنوب افريقيا، كوريا الجنوبية، المملكة العربية السعودية.

¹⁾Battal Yilmaz, Op. Cit, P.35.

⁽²⁾ برهان الدين ضوران، نبي ميش، المرجع السابق، ص.44.

أنه لا يمكن إنكار سلبية النظام الرئاسي، إلا أن هذا النظام يظل شكل من أشكال الحكم الديمقراطي مثله مثل النظام البرلماني أو النظام شبه الرئاسي⁽¹⁾.

المطلب الثالث: النخبة المعارضة للنظام الرئاسي

في مقابل الرأي المؤيد، يعتبر المعارضين أن السبب وراء الدعوة لتغيير النظام السياسي بعد تولي أردوغان منصب رئيس الجمهورية بتاريخ 10 أوت 2014⁽²⁾، يرجع في الأساس إلى الرغبة الشخصية لتعزيز نفوذه وهيمنته على السلطة، والتي لم تكن لتتحقق في ظل استمرار وجود شخصية سياسية مؤثرة مثل شخصية رئيس الوزراء " أحمد داود أوغلو " Ahmet Davutoğlu، الذي أصبح ينافس أردوغان داخل وخارج حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي كان يستدعي الإطاحة به من رئاسة الوزراء شهر ماي 2016 واستبداله بشخصية سياسية غير مؤثرة كشخصية "بن علي يلدريم" Binali Yıldırım بهدف تسهيل خطة اعتماد النظام الرئاسي⁽³⁾.

فحسب المعارضين، دفع داوود أوغلو لإتخاذ قرار التخلي عن منصب رئيس الوزراء، والاستقالة من حزب العدالة والتنمية الأسباب التالية:

- رفض إعادة هيكلة حزب العدالة والتنمية وفق قناعات ورؤية داوود أوغلو،
- اتهامه بخيانة الرئيس أردوغان وخصوصا في قضية دعم فكرة النظام الرئاسي،
- اتهامه بإنشاء وسائل إعلامية خاصة لتحقيق مصالح وأهداف شخصية⁽⁴⁾.

كما رفضت المعارضة دعم الإستفتاء على التعديل الدستوري في 16 أبريل 2017، باعتباره مجرد وسيلة لتعزيز سلطة ونفوذ أردوغان، في ظل حالة الطوارئ، ومختلف الأحداث الأمنية والسياسية التي

¹)Battal Yilmaz, Op.Cit, P.60.

²)Ioannis N. Grigoriadis, Op.Cit, P.61.

³)Ibid,P.63.

⁴)Toygar Sinan Baykan, Op.Cit,P.250.

هيئت الظروف بعد 2016 لتغيير النظام السياسي بشكل منفرد، والانتقال إلى النظام الرئاسي المعدل وفق رؤية وقناعات حزب العدالة والتنمية⁽¹⁾.

وبالتالي يقف خلف قرار المعارضة في رفضها للنظام الرئاسي الأسباب التالية:

- السعي لاعتماد نظام سياسي يمكن أردوغان من الهيمنة، والبقاء في الحكم لأكبر مدة ممكنة،
- الانتقال إلى النظام الرئاسي هو انتقال إلى الحكم الشمولي الديكتاتوري، الأمر الذي يشكل خطراً على المبادئ الديمقراطية، والعلمانية التركية،
- إعتبار النظام البرلماني الضامن لاستمرار أسس ومبادئ الجمهورية الحديثة،
- الخوف من إقامة نظام فيدرالي، يسمح للأقلية الكردية وغيرها من الأقليات بالانفصال مع مرور الوقت⁽²⁾،
- إمكانية الرجوع إلى الانقلابات العسكرية، من خلال دفع الجيش بإسم الحفاظ على قيم الجمهورية والعلمانية، للتدخل العسكري ومنع أردوغان من الإنفراد بالسلطة،
- النظام الرئاسي المقترح سيقضي على مبدأ الفصل بين السلطات⁽³⁾.

¹)Ceren Lord, Op.Cit, P.278.

²) برهان الدين ضوران، نبي ميش، المرجع السابق، ص.ص.45-49.

³) أحمد سلمان محمد، المرجع السابق، ص.09.

المبحث الثالث: النظام الرئاسي التركي: البنية والتحديات

بعد مرحلة الصراع والمواجهة مع النخب التقليدية وأتباع حركة الخدمة، تمكن حزب العدالة والتنمية الذي رفع شعار "من أجل تركيا قوية" من تمرير مشروع التعديل الدستوري، وتغيير النظام السياسي، من خلال إستفتاء شعبي تم تنظيمه بتاريخ 16 أبريل 2017، و الذي شهد استقطابا سياسيا حادا وانقسامًا بين الجبهة المؤيدة والمعارضة، على الشكل التالي:

- المؤيدين للتعديل الدستوري، بقيادة حزب العدالة والتنمية والحركة القومية، بنسبة 51.41% بما يعادل 25.175.463 مليون صوت،
- الراضين للتعديل الدستوري، بقيادة حزب الشعب الجمهوري، وحزب الشعوب الديمقراطي بنسبة 48.59% أو ما يعادل 23.779.141 مليون صوت⁽¹⁾.

المطلب الأول: مكانة رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي المعدل

أولاً: اختلالات النظام البرلماني التركي

على خلاف الأنظمة البرلمانية الأوروبية، قام الدستور التركي الذي تم وضعه تحت ضغط الانقلاب العسكري عام 1982، على جملة من التشوهات التي جعلته من جعة يؤخذ بنظام الحكومة البرلمانية، ومن جهة إعطاء رئيس الجمهورية صلاحيات تتجاوز في بعض الأحيان صلاحيات رئيس الوزراء والبرلمان معاً، وخصوصاً الحق في الإعتراض (الفيتو) على مشاريع القوانين، وهي الألية التي تم إستخدامها ثلاثة وسبعون مرة خلال فترة رئاسة أحمد نجت سيزر بين 2002-2007⁽²⁾.

وبذلك قام نظام الحكم في تركيا حسب دستور 1982 على المؤسسات التالية:

- 1- الجمعية الوطنية الكبرى(البرلمان): تمثل السلطة التشريعية، عدد أعضائها 550 عضوا يمارسون عهدتهم النيابية لخمس سنوات.

⁽¹⁾ أحمد سلمان محمد، المرجع السابق، ص.12-13.

⁽²⁾ Ceren Lord, Op.Cit,P.279.

2- رئيس الجمهورية: ينتخبه أعضاء الجمعية الوطنية بأغلبية الثلثين (حسب التعديل الدستوري لعام 2007، أصبح الرئيس ينتخب مباشرة من الشعب)، ويمارس مهامه لعهدة واحدة لمدة سبع سنوات ويشترط في الفائز إذا كان متحزبا أن يقطع صلته بالحزب الذي ينتمي إليه.

3- رئيس الوزراء: يمثل رئاسة الحكومة التركية، ويعين من بين الفائزين في الانتخابات النيابية.

4- المحكمة الدستورية: تمثل أعلى هيئة قضائية، مهمتها البت في مسائل الحياة السياسية خصوصا القضايا المرتبطة بحل الأحزاب السياسية، والتعديلات الدستورية ومشاريع القوانين.

5- مجلس الأمن القومي: يتألف من رئيس الأركان، وقادة القوات إلى جانب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، والخارجية، ينعقد برئاسة رئيس الجمهورية، وتعطى لقراراته الأولوية عند مجلس الوزراء.

طبعاً من بين الإختلالات البنوية التي تضمنها دستور 1982، ما يلي:

التنازع الذي أحدثه تقسيم السلطة التنفيذية إلى سلطتين منفصلتين، الأولى يمارسها رئيس الجمهورية دون أن يخضع للمساءلة السياسية، والثانية يمارسها رئيس الوزراء الذي تتم مسأئلته سياسياً، والرقابة عليه من مؤسسات وأجهزة أخرى تعمل على تعطيله بشكل مستمر⁽¹⁾.

على خلاف الأنظمة الديمقراطية أين يخضع الجيش لسلطة وزارة الدفاع كجزء من الحكومة، ظل الجيش التركي يخضع لقيادة منفصلة عن السلطة التنفيذية، جعلته مستقل في قراراته، ويمتلك نفوذاً أكبر من نفوذ الحكومة، الأمر الذي كان يتطلب إما تعديل الدستور الحالي أو وضع دستور جديد يقضي على هذا الخلل، وخصوصاً منعه من التدخل في الشؤون السياسية، وفي قضايا السلطة، وتطهيره من العقائد والحركات المتغلغلة داخل أجهزته⁽²⁾.

ثانياً: موقف الحركة القومية من مشروع النظام الرئاسي

لا شك أن من بين العوامل الهامة التي ساهمت في الإنتقال إلى النظام الرئاسي، موقف الحركة القومية الداعم لهذا الإنتقال، والذي بدأ بعد إعلان رئيس الحركة "دولت بهجلي" من أمام البرلمان التركي بتاريخ 11 أكتوبر 2016، أن نظام الحكم القائم في تركيا منذ عقود تعترضه العديد من المشاكل التي

⁽¹⁾ محمد زاهد جول، المرجع السابق، ص.ص. 50-51.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص. 52.

ستتحول إلى أزمة سياسية عميقة، ما لم يتم تغيير الأوضاع، وعليه فهو يرحب بكافة المقترحات بخصوص النظام الرئاسي، وأن الحركة القومية مستعدة للتفاوض مع حكومة العدالة والتنمية بهدف تعديل الدستور التركي دون المساس بالمبادئ الأساسية للجمهورية⁽¹⁾.

وبذلك ساهم في الدفع نحو التحالف بين الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية حول مشروع النظام الرئاسي، مجموعة من العوامل أبرزها ما يلي:

- قرار الرئيس أردوغان القاضي بشن عملية عسكرية شاملة ضد حزب العمال الكردستاني عام 2015، ما أدى إلى تقارب الحكومة مع الكتلة القومية الداعمة لهذا القرار⁽²⁾.
- إعلان الحركة القومية رفضها المحاولة الانقلابية الفاشلة، ووصف المتورطين فيها بالخونة وأعداء الوطن، خصوصا أتباع حركة الخدمة وفتح الله غولن الذي يكن عداءً كبيراً للحركة القومية⁽³⁾.
- إعلان الرئيس أردوغان استعداداه في حال الإتفاق حول صيغة النظام الرئاسي، ونجاح تعديل الدستوري، تعيين بعض أعضاء الحركة القومية في مناصب حكومية ووزارية هامة،
- التحالف بين الكتلة القومية والمحافظات (حسب بعض الاحصائيات ما يقارب 60% من الشعب التركي) سيؤدي حسب صحيفة "حرييت" بتاريخ 31 جانفي 2017 إلى السيطرة على السلطة لخمسين عاما أخرى،
- التقارب التاريخي بين القوميين و المحافظين حول العديد من القضايا السياسية⁽⁴⁾.

وقبل عرضه للإستفتاء، مر مشروع التعديل الدستوري بجملة من المراحل على الشكل التالي:

- تقديم مشروع تعديل الدستور إلى البرلمان بتاريخ 10 ديسمبر 2016 مرفقا بتوقيع 316 نائبا عن حزب العدالة والتنمية،

⁽¹⁾ برهان الدين ضوران، نبي ميش، المرجع السابق، ص.ص. 56-57.

⁽²⁾ "التعديلات الدستورية في تركيا الرهانات والتداعيات"، مركز الجزيرة للدراسات، 09 فيفري، 2017، ص.04. على الرابط: <https://2u.pw/UUTR31> (تاريخ التصفح: 20مارس، 2021)

⁽³⁾ نفس المرجع، ص.05.

⁽⁴⁾ نفس المرجع، ص.06.

- إرسال المشروع إلى اللجنة الدستورية بتاريخ 20 ديسمبر 2016 للسياغة النهائية، ثم المناقشة في الجلسة العامة بين 9 و21 جانفي 2017، والتصويت على 18 مادة من أصل 21 مادة مقترحة بـ 339 صوت مؤيد (ثلاثة أخماس الأعضاء)⁽¹⁾،
- مصادقة رئيس الجمهورية وطرح المشروع للاستفتاء الشعبي بتاريخ 16 أبريل 2017⁽²⁾.

وبهذا أدى الوفاق الحاصل بين حزب العدالة والتنمية، والحركة القومية بشأن إحداث تغييرات في المؤسسات السياسية والانتقال إلى النظام الرئاسي، إلى إنهاء الجدل حول شرعية تغيير النظام البرلماني وإحداث قطيعة مع البنية المؤسساتية التقليدية المستمرة منذ عقود، والتي منعت الحكومة من أداء وظائفها بفعالية أكبر⁽³⁾.

ثالثا: علاقة رئيس الجمهورية بالسلطة القضائية

كانت الفكرة الأساسية في مشروع الرئيس أردوغان، أن يؤسس لنظام رئاسي على النمط التركي يختلف كلياً عن النظام الرئاسي التقليدي القائم على مبدأ الضبط والتوازن، والفصل الجامد بين السلطات ويتميز بالرئاسة التفويضية المفرطة، وبأحادية السلطة، والفصل المرن بين السلطات، والرقابة الجزئية على السلطة التنفيذية، التي تمارس مهامها بفعالية بغض النظر عن الأغلبية البرلمانية⁽⁴⁾.

وبذلك يتضمن النظام الرئاسي الجديد صلاحيات واسعة، تجعل من الرئيس يتدخل في عمل جميع المؤسسات بما فيها المؤسسات القضائية، وذلك من خلال سلطته في التعيين، وبالتالي من مظاهر الرئاسة التفويضية المفرطة، ما نصت عليه المادة 159 من الدستور المعدل، التي ذكرت بأن الرئيس يعين في مجلس القضاء والمدعين العامين^(*) 06 أعضاء من بين 13 عضواً⁽⁵⁾، ثلاثة منهم يمثلون المحكمة العدلية والقضاة والمدعين العامين من الدرجة الأولى، وعضو واحد يمثل المحكمة الإدارية

¹)Battal Yilmaz,Op.Cit,P.p.34-36.

²)Ioannis N. Grigoriadis, Op.Cit, P.64.

³) سردار غولنر، نبي ميش، المرجع السابق، ص.ص.212-213.

⁴)Ceren Lord,Op.Cit, P.280.

^{*}) تم تغيير الإسم من المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، إلى مجلس القضاء والمدعين العامين.

⁵)جم دوران أوزون،"القضاء في النظام الجمهوري الرئاسي"، في النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا، المرجع السابق، ص.300.

الفصل الرابع: إنعكاسات التحول في العلاقات المدنية العسكرية على المؤسسات السياسية بعد 2016

والقضاة والمدعين العامين من الدرجة الأولى، إلى جانب وزير العدل (الذي يشغل منصب الرئيس) ومستشار وزارة العدل كأعضاء طبيعيين في المجلس⁽¹⁾.

وبما أن البرلمان ينتخب ثلاثة أعضاء من محكمة الاستئناف العليا، وعضو واحد عن مجلس الدولة، وثلاثة أعضاء يمثلون كليات القانون والمحامين، ما يعني عمليا سيطرة رئيس الجمهورية على توجهات المجلس، والتدخل المباشر في عمل مجلس الدولة، ومحكمة الاستئناف العليا، وحتى المحكمة الدستورية⁽²⁾.

جدول رقم(03): يبين كيفية انتخاب وتعيين أعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين

حسب التعديل الدستوري لعام 2010

العدد	إنتماء الأعضاء	جهة الإنتخاب و التعيين
04	من بين أعضاء هيئة التعليم والمحامين	رئيس الجمهورية
03	من بين أعضاء المحكمة العليا	المحكمة العليا
02	من بين أعضاء مجلس الدولة	مجلس الدولة
01	تنتخب من بين أعضائها	أكاديمية العدل التركية
07	تنتخب من بين أعضائها	المحكمة العدلية والمدعون العامون من الدرجة الأولى
03	تنتخب من بين أعضائها	المحكمة الإدارية والقضاة والمدعون العامون من الدرجة الأولى
02	وزير العدل ومستشار وزارة العدل	الأعضاء الطبيعيون
22	المجموع	

المصدر: جم دوران أوزون، "القضاء في النظام الجمهوري الرئاسي"، في النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا، المرجع السابق، ص.303.

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص.ص.305-307. انظر: "دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017"، ص.49، على الرابط: https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2017.pdf?lang=ar (تاريخ التصفح: 03 أكتوبر، 2022).

⁽²⁾Battal Yilmaz, Op.Cit, P.44.

وبنفس الكيفية يعين رئيس الجمهورية حسب نص المادة 146، ثلاثة عشر عضواً من أصل خمسة عشر عضواً في المحكمة الدستورية، ثلاثة منهم يمثلون محكمة الاستئناف العليا، وعضوين يمثلون مجلس الدولة من بين ثلاثة مرشحين، وثلاثة أعضاء من بين تسعة مرشحين يختارهم المجلس الأعلى للتعليم يمثلون أساتذة الجامعات، وأربعة أعضاء من بين كبار الموظفين التنفيذيين، والمحامين المستقلين والمدعين العامين، وقضاة الدرجة الأولى، ومقرري المحكمة الدستورية، وينتخب البرلمان العضوين المتبقين (عضو من بين ثلاثة أعضاء يرشحهم رئيس ديوان المحاسبات، وعضو من بين ثلاثة أعضاء يرشحهم رؤساء نقابات المحامين المستقلين)، مقابل أربعة عشر من بين سبعة عشر عضواً سابقاً⁽¹⁾.

وبما أن رئيس الجمهورية يعين ربع أعضاء مجلس الدولة، وكذلك الأمر بالنسبة لمحكمة الاستئناف العليا، التي ينتخب أعضائها من طرف البرلمان بالأغلبية المطلقة، ما يعني عملياً السيطرة على مجلس على المحكمة الدستورية التي ينتمي خمسة من أعضائها إلى مجلس الدولة ومحكمة الاستئناف العليا.

رغم رفض المعارضة لفكرة التدخل في عمل السلطة القضائية، وبأن هذه السلطات تم تصميمها على مقياس الأغلبية المهيمنة، بينما يعتبر حزب العدالة والتنمية ذلك غير صحيح، لأن إحداث أي تغيير في الأغلبية البرلمانية، من شأنه أن يؤدي حتماً إلى تغيير تشكيلة مجلس القضاء والمدعين العامين والمحكمة الدستورية باستمرار، وأن دور البرلمان حسب الدستور المعدل ينحصر فقط في تعزيز الشرعية الديمقراطية للمجلس والمحكمة الدستورية⁽²⁾.

رابعا: إصدار المراسيم والتعيين في المناصب العليا

من أبرز القضايا التي أثارت الجدل بين المؤيدين والمعارضين، السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية في مجال إصدار المراسيم الرئاسية، واللوائح المتعلقة بتنفيذ القوانين، فمن جهة تعتبر المعارضة أن إعطاء الرئيس صلاحيات تشريعية غير محدودة، سيؤدي لتأسيس دكتاتورية الرجل الواحد إذا لم يتم تقييد هذه الصلاحيات بأليات رقابية صارمة وواضحة، في مقابل رأي حزب العدالة والتنمية الذي يعتبر أنه من الضروري لتجاوز الإختلالات في النظام السابق، إعطاء رئيس الجمهورية الصلاحيات

¹)Ceren Lord,Op.Cit, P.282.

²)Battal Yilmaz,Op.Cit, P.45.

الكافية حتى يعمل النظام بفعالية وكفاءة، خصوصاً في حال لم ينل الرئيس الأغلبية المطلوبة في البرلمان⁽¹⁾، بل أن رئيس الجمهورية في حاجة للتحكم في البيروقراطية بهدف ممارسة مهامه التنفيذية وتوفير إدارة فاعلة وعملية⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس يتمتع رئيس الجمهورية حسب نص المادة 104 من الدستور المعدل العديد من الاختصاصات أبرزها:

- تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأجنبية واستقبال ممثلي الدول الأجنبية لدى تركيا،
- المصادقة وإصدار الاتفاقيات الدولية،
- القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية نيابة عن الجمعية الوطنية،
- تحديد سياسات الأمن القومي واتخاذ التدابير اللازمة⁽³⁾،
- إعلان حالة الطوارئ لثلاثة أشهر (كان هذا الحق مكفول فقط لمجلس الوزراء)،
- تعيين وإقالة كبار المسؤولين الحكوميين، بما فيهم نصف أعضاء مجلس التعليم العالي (YÖK) ورؤساء الجامعات⁽⁴⁾.

ويمتلك رئيس الجمهورية كذلك بموجب نص المادتين 104 و 106، صلاحيات تنظيم العمليات البيروقراطية لرئاسة الجمهورية من خلال:

- تعيين نواب الرئيس والوزراء، وإعادة هيكلة الوزارات وتحديد عددها، دون الحاجة لتصويت مجلس النواب بالثقة كما كان الحال سابقاً (حسب نص المادة 110 التي ألغيت)⁽⁵⁾.
- تعيين رؤساء المؤسسات العامة، وكبار موظفي الخدمة المدنية بموجب المراسيم الرئاسية أي تدخل الرئيس مباشرة في جميع مستويات البيروقراطية.
- الجمع بين رئاسة الحزب السياسي ورئاسة الدولة والسلطة التنفيذية.

¹)Ibid,P.38.

²)Ibid, P.58.

³)"دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملاً تعديلاته لغاية عام 2017"، المرجع السابق، ص.ص.32-33.

⁴)Battal Yilmaz,Op.Cit,P.39.

⁵)سردار غولنر، نبي ميش،" الاطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا"، في النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا، المرجع السابق، ص.ص.239-240.

- يمكن لرئيس الجمهورية إذا دعا لانتخابات برلمانية مبكرة، قبل انتهاء ولايته الأولى أو الثانية كحد أقصى، الترشح للمرة الثالثة بشرط أن تجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في نفس الوقت (1).

والى جنب ذلك يحق لرئيس الجمهورية إصدار المراسيم الرئاسية أو ما يعرف بالأوامر التنفيذية دون الحاجة لموافقة البرلمان، حتى يتسنى له تنفيذ السياسات التي تتعلق بالشؤون التنفيذية، بإعتبارها أداة هامة في يده لبناء المؤسسات، وتعديل أو تغيير السياسات، والعمليات البيروقراطية، وتأمين تنفيذ القوانين الصادرة عن البرلمان، غير أن هذا الحق لا يمكن في الحالات المتعلقة بالحقوق الأساسية المدنية والسياسية، وبالقضايا التي ينص عليها الدستور وينظمها القانون بوضوح، والمراسيم التي تتعارض أحكامها مع القانون، أو عندما يصدر البرلمان قانونا في نفس الموضوع (2).

المطلب الثاني: الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية

أولاً: الانتخابات الرئاسية والتشريعية الموحدة

بينما يكرس إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية بشكل منفصل، حسب النظام الرئاسي الأمريكي الفصل التام بين السلطات، نظرا لانتخاب الرئيس، وكذلك الجهاز التشريعي مباشرة من الشعب، نجد أن المشرع التركي لجأ الى مقارنة مغايرة تماما، تقوم على توحيد تاريخ الانتخابات الرئاسية والتشريعية بهدف تجنب الإنسداد في العلاقة بين السلطتين، والوقوع في وضعية "البطة العرجاء"، وتسهيل اختيار الرئيس والأغلبية النيابية من نفس الإتجاه السياسي (ليس شرطا أن يكون من نفس الحزب السياسي) (3).

فحسب المقاربة التركية النظام الرئاسي الذي ينتمي فيه الرئيس إلى جبهة سياسية تختلف عن جبهة الأغلبية البرلمانية، بلا شك سيساهم في تشكيل حكومات ضعيفة وغير مستقرة، ومن ثم فإن إجراء الانتخابات في توقيت واحد يؤدي إلى تحقيق الإستقرار السياسي، وتجنب أزمة الانقسام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، رغم احتمال عدم حصول الرئيس المنتخب على الأغلبية النيابية التي يحتاجها (4).

¹)Ioannis N. Grigoriadis, Op.Cit, P.65.

²) سردار غولنر، نبي ميش، المرجع السابق، ص.ص.237-238.

³) نفس المرجع، ص.ص.230-231.

⁴) نفس المرجع، ص.ص.231-232.

كما يستند هذا التعديل الذي يختلف جوهريا عن ما هو متعارف عليه في الأنظمة الرئاسية حول العالم، لمبدأ آخر يتمثل في قدرة كل سلطة على إتخاذ قرار الذهاب إلى الانتخابات المبكرة للسلطة الثانية بشرط إعادة انتخاب السلطة صاحبة القرار في نفس الوقت، سواء البرلمان أو رئيس الجمهورية، وبالتالي لا يكمن الإختلاف عن باقي النماذج الرئاسية فقط في الطريقة، والمسؤول عن اتخاذ قرار اجراء الانتخابات ، ولكن أيضا في النتيجة التي سيفضي إليها هذا القرار .

ففي الوقت الذي لا يمكن فيه للرئيس، أن يتخذ قرار تجديد البرلمان بشكل منفرد في النظام الرئاسي، وفي الوقت الذي يمتلك الرئيس سلطة حل البرلمان من طرف واحد في الأنظمة البرلمانية، دون اجراء انتخابات رئاسية مبكرة، يقدم النموذج الرئاسي التركي طريقة جديدة في الفقه الدستوري، تقوم على إلغاء الحق المطلق للرئيس في حل البرلمان حسب النظام البرلماني، ولكن بدلا من ذلك له الحق في اتخاذ قرار اجراء انتخابات نيابية ورئاسية مبكرة.

وبنفس الكيفية يستطيع البرلمان الدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، إذا رأى أن ذلك ضروري وممكن، ليكون هذا الاجراء بمثابة آلية دستورية للقضاء على إشكالية طغيان السلطة التنفيذية وقدرتها على حل البرلمان في النموذج القديم، فالدعوة للانتخابات المبكرة كلما كان هناك خلاف بين الجانبين يستدعي ضرورة تفكير السلطة الرئاسية جيدا قبل لجوئها الى هذا الاجراء، لأن ذلك معناه إعادة انتخاب الرئيس في حد ذاته، وحتى إن فاز بالمنصب مجددا، فهذا لا يعني أليا أن الأغلبية البرلمانية ستكون من نفس إتجاهه السياسي، بل أن قرار إعادة الانتخابات قد يؤثر على توجهات الناخبين، وبالتالي افرار نتائج مغايرة لا تتاسب صاحب القرار، ونفس الأمر ينطبق على البرلمان⁽¹⁾.

وفي سياق النقاش حول التعديل الدستوري، صرح كبير مستشاري الرئيس أردوغان "أدوغان شكري قره تبه" بأن حزب العدالة والتنمية، إقترح أربعة نماذج للنظام الرئاسي، ومجموعة من الضوابط، بهدف تجنب أزمة الإنسداد التي تميز الأنظمة الرئاسية التقليدية، خصوصا في حال إنتماء الرئيس إلى توجه يختلف عن توجه الأغلبية البرلمانية، ما قد يؤدي إلى تعطل عملية صنع القرار، وعمل المؤسسات، وذلك من خلال إدراج آلية جديدة تتمثل في قدرة السلطتين على اتخاذ قرار إعادة الإنتخابات، والتوجه نحو الناخبين، لحل الخلافات السياسية المطروحة عبر الإنتخابات، بشرط أن يتم اتخاذ هذا القرار من طرف

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص.233.

البرلمان بعد موافقة ثلاث أخماس إجمالي نواب المجلس (360 نائبا)، ويرجع السبب في رفع هذا النصاب لمنع اللجوء المفرط لهذه الآلية، وكذلك لضمان عدم ظهور نتائج عكسية عند تغيير أغلبية المجلس نحو تيار جديد يختلف عن التوجه السياسي للرئيس، ما قد يؤدي إلى تعطل المؤسسات مجدداً، وبالتالي الدخول في وضعية انسداد جديدة⁽¹⁾.

ثانياً: المسؤولية السياسية والجنايئة للسلطة التنفيذية

إذا كان النظام البرلماني يقوم على تجريد رئيس الجمهورية من المسؤولية السياسية، بما أن مجلس الوزراء هو المسؤول عن السلطة التنفيذية، وبالتالي لا يترتب على الرئيس أي مسؤولية جزائية عند ممارسة مهامه ما عدا في الحالة الاستثنائية (خيانة الوطن)، نجد العكس تماماً في النظام الرئاسي حيث ينجر عن انتخاب الرئيس بشكل مباشر، وممارسة مهام السلطة التنفيذية كاملة، خضوعه للمسؤولية السياسية الكاملة أمام الشعب، إلى جانب المسؤولية الجزائية، كأحد أدوات الرقابة والتوازن التي تتيح المجال لإقالة الرئيس، وهو ما ذهبت إليه المادة 105 من الدستور التي نصت على "إمكانية تجريم الرئيس ومحاكمته عبر مراحل، حتى في الجرائم الناجمة عن أفعال شخصية وليس فقط في مسألة خيانة الوطن"⁽²⁾.

طبعا عند المقارنة بين مختلف الآليات التي يوفرها النظام البرلماني السابق والنظام الرئاسي المعدل الحالي، نجد أن النظام البرلماني المعتمد قبل 2017، أشار في العديد من المواد الدستورية إلى امتلاك البرلمان التركي لمجموعة من الآليات الرقابية على الحكومة، وعلى رئيس الجمهورية، خصوصا المادة 105 التي أشارت إلى حق البرلمان تجريم رئيس الجمهورية، بسبب خيانتته للوطن، على أن يتم قرار التجريم بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء البرلمان، وبناءً على طلب مقدم من ثلث إجمالي أعضاء البرلمان⁽³⁾.

أما بالنسبة للنظام الحالي فنجد أن نفس المادة، أشارت إلى إمكانية تقديم طلب من طرف الأغلبية المطلقة (301 نائبا من أصل 600 نائب) بخصوص التحقيق ضد الرئيس، وإشترط موافقة ثلاثة

⁽¹⁾ نفس المرجع ص.234.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص.241.

⁽³⁾ (خلق ألقان، " في النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا"، في النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا، المرجع السابق، ص. ص.274-275).

أخماس الأعضاء (360 نائبا) لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية، (15 عضوا) يتم اختيارها بناءً على نسبة تمثيل كل حزب داخل البرلمان، تعمل وتعد تقريرها في غضون شهرين إلى 03 أشهر، قبل مناقشة ما توصلت إليه اللجنة داخل المجلس⁽¹⁾.

ويشترط للموافقة على قرار محاكمة الرئيس عن أي جرم إرتكبه، الحصول على موافقة ثلثي الأعضاء (400 نائب) عبر الاقتراع السري⁽²⁾، على أن تتم محاكمة الرئيس من طرف المحكمة العليا في فترة لا تتجاوز 03 أشهر، ويمكن تمديدتها لمرة واحدة لثلاثة أشهر إضافية، ولا يمكن للرئيس الذي صدر في حقه قرار يقضي بفتح تحقيق برلماني، أن يتخذ أي قرار له علاقة بالانتخابات، ويقال في حالة الحكم عليه بجريمة تمنعه من الترشح للانتخابات⁽³⁾.

كما يمارس البرلمان سلطته الرقابية على الحكومة أو بعض منها، من خلال العديد من الآليات الرقابية التي تشمل حسب نص المادة 98:

- الاستجوابات البرلمانية للحصول على معلومات بشأن موضوع محدد،
- المناقشة العامة لموضوع يتعلق بالمجتمع أو بالأنشطة التي تضطلع بها الدولة.
- الاستتكار، والأسئلة الكتابية،
- التحقيق البرلماني في الجرائم المتعلقة بمهام المنصب الموجهة ضد نواب الرئيس والوزراء⁽⁴⁾ والتي تتم بطلب تقدمه الأغلبية المطلقة داخل البرلمان، وتناقش الجمعية العامة هذا الطلب خلال شهر واحد على الأكثر، ويمكن أن تقرر فتح تحقيق بأغلبية ثلاثة أخماس في اقتراع سري (المادة 106)⁽⁵⁾.

وبالتالي يمكن حسب النظام الرئاسي المعدل فتح تحقيق بحق نواب الرئيس، والوزراء بطلب من الأغلبية المطلقة للمجلس، حول وجود شبهات فساد، أو إخلال بالمسؤولية، وخرق للقانون والتعسف في

¹)Ceren Lord, Op.Cit, P. 281.

²)Ioannis N. Grigoriadis,Op.Cit, P.66.

³) سردار غولنر، نبي ميش، المرجع السابق، ص242.

⁴) "دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017"، المرجع السابق، ص.ص.30-31.

⁵) خلقو ألقان، المرجع السابق، ص.276.

استعمال السلطة، وكافة المزاعم بإرتكاب جرائم تتعلق بالمهام السياسية، على أن يجرى التحقيق بعد موافقة ثلاثة أخماس أعضاء البرلمان، من طرف لجنة تحقيق مكونة من 15 عضوا، تقدم تقريرها في غضون شهرين للمناقشة داخل المجلس، الذي بدوره يحيل القضية للحكمة العليا للفصل فيها، في غضون ثلاثة أشهر قابلة للتمديد مرة واحدة، بعد الحصول على موافقة ثلثي أعضاء المجلس، وتتم إقالة النائب أو الوزراء الذين صدرت في حقهم أحكام تدينهم وتمنعهم من الترشح للانتخابات⁽¹⁾.

مما سبق يتضح لنا، أنه تم تصميم نظام رئاسي معدل ومختلف إلى حد ما عن النظام الرئاسي التقليدي، من خلال الحفاظ على بعض الآليات الرقابية البرلمانية خصوصا الأسئلة الكتابية، والمناقشة العامة التي تعتبر من بين الآليات الرقابية الفعالة المكرسة في الأنظمة البرلمانية، وكذلك عدم تمثيل السلطة التنفيذية في اللجان، التي تتشكل بغرض إجراء تحقيقات برلمانية حول مسائل تخص عضو أو مجموعة من الأعضاء في الحكومة، كوسيلة لمنع تأثير الجهة المتهمه في نتائج التحقيقات، عكس الأنظمة البرلمانية أين يعيق التداخل بين السلطين التنفيذية، والتشريعية الإستعمال الفعال لهذه الآلية الرقابية⁽²⁾.

ثالثا: مناقشة الميزانية العامة للدولة

تعتبر الميزانية في النظام الرئاسي التقليدي، أحد الوسائل الفعالة لممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية، كنتيجة منطقية للفصل التام بين السلطات، والتي تكمن أهميتها في حاجة السلطة التنفيذية والرئيس بشكل خاص بوصفه مركز النظام، إلى موافقة السلطة التشريعية على الميزانية العامة للدولة وعلى كافة المطالب المالية التي يقتضيها تنفيذ السياسات العامة المسطرة، رغم أن ذلك لا ينفى إمكانية اللجوء إلى اجراءات من شأنها إحداث التوازن بين ممارسة الحق في الرقابة، وتجنب الوقوع في الانسداد والخلافات المحتملة حول قضايا الميزانية، والتي قد تؤثر على سيرورة تقديم مختلف الخدمات العامة ودفح الرواتب.. الخ⁽³⁾.

¹ "دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017"، المرجع السابق، ص.34.

² (خلق ألقان، المرجع السابق، ص.ص. 278-279.

³ نفس المرجع، ص.ص. 284-285.

فصحيح أن الدستور المعدل يجعل من رئيس الجمهورية حسب نص المادة 161، المسؤول الوحيد عن وضع وإعداد الميزانية العامة للدولة، لكنه في المقابل يعطي البرلمان التركي السلطة المطلقة لقرار وإعتماد هذه الميزانية⁽¹⁾، وذلك عبر المراحل التالية:

- يقدم رئيس الجمهورية مشروع قانون الميزانية إلى مجلس النواب، قبل 75 يوما على الأقل من بداية السنة المالية،

- تتم دراسة المشروع وصياغته على مستوى لجنة الموازنة العامة،

- تتم مناقشة المشروع المعتمد من قبل اللجنة، والتصويت عليه في بالأغلبية المطلقة لأعضاء البرلمان (301 صوتاً من أصل 600 عضو) في غضون 55 يوما قبل بداية السنة المالية.

ولتجاوز أي إنسداد من شأنه عدم اقرار قانون الميزانية العامة في الوقت المحدد، تضمنت نفس المادة من الدستور المعدل، إمكانية إعتقاد المجلس قانون ميزانية مؤقتة، أو اللجوء إلى ميزانية العام المنقضي مع إقرار زيادة في الغلاف المالي بمعدل يتناسب مع الوضع الإقتصادي للدولة، إلى غاية إقرار الميزانية الجديدة⁽²⁾.

وانطلاقاً من هذا الأمر يلاحظ أن الدستور المعدل، منح رئيس الجمهورية فرصة أخرى لإعادة النظر في الميزانية المقترحة، في حال عدم موافقة السلطة التشريعية على مضمون المشروع، كما يمكن إعتقاد ميزانية السنة الماضية، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الاقتصادية للسنة الجديدة، مثل معدل التضخم، والنمو، والقدرة الشرائية، والبطالة.. إلخ، وبالتالي اللجوء إلى ميزانية العام الماضي حتى لا يحدث أي خلل في تسيير مرافق الدولة، وفي تقديم الخدمات العامة، ومن جهة ثانية، ربط سلطة رئيس الجمهورية في وضع وتصميم الميزانية بمدى اقناعه لأعضاء البرلمان، بالمتطلبات المالية التي يحتاجها تنفيذ برنامج السياسات العامة خلال العام الجديد، وبالتالي موافقة السلطة التشريعية على الموازنة العامة هي من أهم الصلاحيات الرقابية والفصل بين السلطات، والضبط والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حتى وإن كان الرئيس من نفس إتجاه الأغلبية البرلمانية⁽³⁾.

⁽¹⁾ سردار غولنر، نبي ميش، المرجع السابق، ص.ص. 248-249.

⁽²⁾ "دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملاً تعديلاته لغاية عام 2017"، المرجع السابق، ص.51.

⁽³⁾ Battal Yilmaz, Op.Cit, P.56.

المطلب الثالث: تحديات هيكلية المؤسسات السياسية وفق النظام الرئاسي

رغم المزايا العديدة للانتقال الى النظام الرئاسي، وخصوصا توحيد مركز صنع القرار، وتحقيق الاستقرار السياسي، بوجود رئيس منتخب له كامل الصلاحيات، ويحظى بمكانة محورية بين مؤسسات الدولة، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود تحديات راهنة ومستقبلية، وإشكالات تشوب تطبيق هذا النظام الجديد، يمكن إيجازها أهمها في العناصر التالية:

أولاً: توحيد الانتخابات والفصل بين السلطات

من الناحية النظرية والعملية، يلاحظ الفقهاء أن المشرع التركي اقترح تعديلات دستورية مغايرة نسبيا لما هو مطبق في العالم، وخصوصا مسألة توحيد تاريخ الانتخابات، بحجة تشكيل أغلبية رئاسية تسهل عمل وأداء النظام، وهو ما يعتبره الباحث "ليفينت كوكر" Levent Köker من شأنه أن يدمر عقلانية النظام الرئاسي النموذجي، الذي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، بحيث قد تؤدي مثل هذه الانتخابات، الى سيطرة الرئيس على السلطة التشريعية، بوصفه رئيس السلطة التنفيذية، وفي نفس الوقت رئيس الحزب الفائز بالأغلبية، خصوصا وأن الثقافة والتقاليد السياسية الموروثة في تركيا، والانضباط الحزبي الصارم، يساعدان على الإنتهاء إلى هذه النتيجة.

فإجراء انتخابات تشريعية وتنفيذية مترامنة كل خمس سنوات، لن يعكس بالضرورة التغيير الديمقراطي، خاصة عندما يكون للسلطة التنفيذية، والأغلبية البرلمانية نفس التوجه السياسي، بل سيؤدي ذلك إلى لعبة صفرية بسبب طبيعة النظام الانتخابي المطبق (الفائز أول يأخذ كل شيء)، وبالتالي انتاج نظام بعيد عن الأداء الديمقراطي بالنسبة للآخرين، والذين لا يساعدهم هذا النظام على التمثيل⁽¹⁾.

نفس الأمر أكده الباحث التركي "علي أصلان" الذي يعتبر أن صلاحيات الحل المتبادل، تتعارض مع المنطق العام لعمل النظام الرئاسي، ومبدأ الفصل بين السلطات، ويقترح بدلا من ذلك، أن يتضمن الدستور التركي أليات واضحة تحدد أي من السلطات يجب أن يتراجع، وكيف يمكن أن يتراجع، ومتى

¹) Ibid, P.46.

يتراجع، عندما يؤدي الصراع على السلطة، وصنع القرار، والخلاف السياسي إلى الانسداد دون اللجوء إلى آلية الانتخابات المبكرة⁽¹⁾.

ثانيا: صعوبات تجسيد الرقابة البرلمانية

رغم الآليات الرقابية على الحكومة الرئاسية، التي تتضمن الأسئلة المكتوبة، والاستجابات والاستفسارات البرلمانية، إلا أن تطبيق هذه الآليات يكتنفها حسب الخبراء مجموعة من الصعوبات والتحديات الموضوعية، وخصوصا النصاب القانوني المتعلق بشرط تقديم إستفسار أو إستجواب أو إجراء تحقيق برلماني حول موضوع ما، فبعد أن كان يشترط 10% (55 نائبا) لتقديم إستفسار، وتلث أعضاء البرلمان (184 نائبا) لطلب تحقيق برلماني، وثلاثة أرباع الأعضاء لإحالة التحقيق بالنسبة للرئيس في حالة الخيانة إلى المجلس الأعلى للقضاء، بينما يشترط في النظام الرئاسي، الأغلبية المطلقة للأعضاء (301 نائبا) فقط للتقدم بمقترح إجراء تحقيق برلماني، ما يعني عمليا الزيادة بنحو 117 نائبا، ثم الحصول على موافقة ثلاثة أخماس الأعضاء (360 نائبا) لفتح تحقيق وإنشاء لجنة لذلك، وتلثي الأعضاء (400 نائب) للإحالة إلى مجلس القضاء والمدعين العامين⁽²⁾.

ولأن آليات الرقابة (الأسئلة المكتوبة، والاستفسارات البرلمانية، والاستجابات) مؤشر على مدى فعالية البرلمان، وبالتالي يمكن القول أن الاجراءات المعتمدة نسبيا تجعل من فرض الرقابة البرلمانية على الحكومة الرئاسية أمرا صعب التطبيق في حال تمتع الرئيس بالأغلبية البرلمانية، بينما تخدم نفس الاجراءات الرئيس الذي يتدخل في القضاء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال التعيينات المختلفة التي يشرف عليها وخصوصا تعيين أعضاء المحكمة الدستورية ومجلس القضاء والمدعين العامين⁽³⁾.

ثالثا: حياد رئيس الجمهورية كزعيم لحزب الأغلبية

من بين التعديلات التي أثارت الجدل في إطار النظام الرئاسي المعدل، تلك المتمثلة في إلغاء الفقرة الأخيرة من المادة 101 التي تنص على إستقالة الرئيس المنتخب من الحزب الذي ينتمي إليه

¹⁾ Ibid, P.52.

²⁾ خلوق ألقان، المرجع السابق، ص.275.

³⁾ Battal Yilmaz, Op.Cit, P.47.

كإجراء يأتي لضمان حياد وإستقلالة رئيس الجمهورية عن أي توجه سياسي، الذي يفترض أن يؤدي مهامه بكل حيادية ضمن مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة القانون.

ورغم أنه نظريا تكفل دساتير الأنظمة البرلمانية حياد الرؤساء، وتنظم ذلك من خلال ما يطلق عليه بحالات التناهي، أو تعليق الرئيس المنتخب لعضويته في الحزب الذي ينتمي إليه، إلا أن هذه المسألة ظلت حسب التجربة التركية نسبية، خصوصا في دفاع الرؤساء السابقين عن مبادئ العلمانية وتفسيرها على حساب الإرادة العامة وهوية الشعب التركي، وبالتالي اللجوء لهذا الاجراء عند المؤيدين، ما هو إلا رجوع للوضع الطبيعي، طالما أن الرئيس المنتخب سيظل رغم إستقالته على علاقة بحزبه بصفته مؤسس وزعيم هذا الحزب، تماما كما صرح بذلك الرئيس أردوغان بتاريخ 02 ماي 2017 بعد الاستفتاء على التعديل الدستوري بقوله: "سأعود إلى حزبي الذي أسسته، إلى منزلي،...الذي اضطررت أن أغيره..بعد انتخابي رئيساً للبلاد في 27 أوت 2014".

لكن حسب بعض الباحثين تتضمن هذه الازدواجية، التي تقوم على رئاسة الدولة ورئاسة الحزب العديد من الأسئلة التي تتناسب وخصوصيات النموذج التركي، من بينها:

- كيف يتم تفسير ترأس رئيس الجمهورية لإجتماعات مجلس الأمن القومي، وبالضرورة التداول في القضايا الأمنية والسيادية، ثم بعد ذلك حضور إجتماعات حزب العدالة والتنمية (اللجنة التنفيذية المركزية في نفس اليوم).
- مشاركة رئيس الجمهورية في الجلسة الإفتتاحية لمجلس القضاء والمدعين العامين، هل ستم بصفته رئيسا للجمهورية يضمن التنسيق والتعاون بين مختلف السلطات والأجهزة الحكومية، أو كزعيم للحزب الحاكم، يتأثر بمختلف قضايا الصراع السياسي؟⁽¹⁾.
- في حال لم يستطع حزب الرئيس الحصول على الأغلبية البرلمانية، هل يصح أن يكون الرئيس رئيس السلطة التنفيذية وزعيم حزب المعارضة في أن واحد، مكان حزب الشعب الجمهوري أو أي حزب معارض آخر؟⁽²⁾.

¹Ibid, P.48.

²Ibid, P.49.

رابعاً: إصدار المراسيم الرئاسية والتشريع

كما ورد في التعديلات التي أعطت الرئيس الحق في إصدار المراسيم الرئاسية، ونقل الحق في التشريع إلى السلطة التنفيذية، بإستثناء الحقوق والحريات المدنية والسياسية، والقضايا التي ينظمها القانون حصراً، أي أن رئيس الجمهورية له سلطة إصدار المراسيم، واللوائح، في المسائل المدرجة ضمن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهي الفكرة التي ترفضها المعارضة من منطلق التعدي على صلاحيات السلطة التشريعية، والتعارض الواضح مع مبدأ الفصل بين السلطات⁽¹⁾.

بينما يؤكد المؤيدون لهذا التغيير، أنه تم فقط نقل هذا الاختصاص من مجلس الوزراء في النظام البرلماني السابق، الذي كان يختص بسلطة إصدار المراسيم، واللوائح التنظيمية، الى رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي الجديد، كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية مهد هذا النظام، وأنه يمكن إبطالها في حالة تعارضها مع القانون.

وللتأكيد على أنه إجراء معمول به في الأنظمة الرئاسية عموماً، أشار رئيس اللجنة الدستورية "مصطفى شنتوب" إلى أن الرئيس الأمريكي "براك أوباما" أصدر خلال فترة رئاسته ما يقارب من 276 مرسوماً، وأن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ليس لهم الحق في إصدار المراسيم فقط، بل يمكنهم تعديل القوانين بمرسوم واحد، وبالتالي هذه المراسيم ليست بدعة سياسية أو دستورية، بل تستخدم في أنظمة عديدة حول العالم، ويتم الجوء إليها في ظل عدم وجود آليات دستورية أخرى لتجاوز الجمود بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

لكن رغم ما ذكره رئيس اللجنة، يعالج بعض الباحثين مسألة المراسيم من زاوية الحفاظ على الممارسة الديمقراطية، وأنه من الأفضل استخدامها فقط في الحالات الاستثنائية، احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات، وحتى تمارس كل سلطة وظائفها دون أن تتدخل في عمل السلطة الأخرى، وبالتالي اللجوء إلى المراسيم عندما يكون هناك تعارض أو جمود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ينتج عنه تأخر في سن القوانين والتشريعات وتعطيل عمل مؤسسات الدولة والمرافق والخدمات العامة⁽²⁾.

¹Ibid, P.50.

²Ibid, P.51

حتى وإن لم يتم اللجوء لألية المراسيم بشكل مكثف، يمنح النصاب القانوني للموافقة على مشاريع القوانين في البرلمان (حسب نص المادة 96 يشترط الأغلبية المطلقة (301 صوت)، أو على الأقل ربع إجمالي عدد الأعضاء زائد واحد في بعض المسائل) الفرصة للرئيس على حساب البرلمان لإدارة البلاد بالمراسيم الرئاسية، الأمر الذي قد يؤدي إلى الوقوع في حالة الانسداد عندما لا يتحقق التوافق بين السلطتين⁽¹⁾.

خامسا: تعيين نواب رئيس الجمهورية

في حين أعطى النظام الأمريكي، مكانة خاصة لنائب الرئيس الذي يتم انتخابه جنبا إلى جنب مع الرئيس، حتى يكون له الشرعية الانتخابية، وبالتالي إمكانية توليه مهام رئيس الدولة في حالة شغور المنصب بسبب الإستقالة أو الوفاة أو أي سبب آخر، نجد أن النظام التركي يعتمد التعيين بدل الإلتخاب لنائب الرئيس أو لمجموعة من النواب، كما أنه يتولى رئاسة الدولة في حال شغور المنصب ولكن لمدة لا تتجاوز 45 يوماً، حتى إجراء انتخابات جديدة، وبالتالي الرئيس وحده هو من يقرر من سيشغل هذا المنصب دون أن يشارك الشعب في اختياره.

وهنا يصبح السؤال المطروح حول المعايير المطلوبة لإختيار نواب الرئيس المعينين إذا كانوا مجموعة، وما هو الحد الأقصى لعدد نواب الرئيس حسب نص المادة 106؟ وما هي الصلاحيات الممنوحة لهم، وهل يمكن استخدامها للتأثير على الأعضاء المنتخبين؟⁽²⁾.

¹ "دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017"، المرجع السابق، ص.30.

² Ibid, P.53.

الخاتمة

وفقا لم تم تناوله من فصول، توصلت هذه الدراسة المتعلقة بالعلاقة بين النخب المدنية والعسكرية وانعكاساتها على المؤسسات السياسية في تركيا 2002-2018، إلى جملة من النتائج التي تعكس الاجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، وكذلك الفرضيات المقترحة، والتي تم الإشارة إليها في مضمون الأطروحة ونلخصها على الشكل التالي:

- الجماعات والنخب المدنية الفاعلة والمؤثرة في تركيا، تتعدد بتعدد التوجهات السياسية اليمينية واليسارية، وتنوع العرقيات والأقليات الثقافية والدينية، التي تختلف درجة تأثيرها في القضايا السياسية، والاجتماعية والاقتصادية باختلاف موقعها من السلطة، ومن مركز صنع القرار وقدرتها على التعبئة الشعبية، وعلاقتها بالنخبة العسكرية الفاعل المهيمن على الحياة السياسية قبل وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

- نجاح النخبة المحافظة الليبرالية في الهيمنة على السلطة منذ 2002، قائم على دعم شبكة واسعة من النخب الوظيفية المؤثرة في المجال الإعلامي، والاقتصادي، والديني وخصوصا الطرق النقشبندية، وحركة الخدمة من خلال شبكتها الإعلامية، ورجال الأعمال المرتبطين بالداعية فتح الله غولن، الذي ساهم بقسط كبير في وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ومنع اسقاط الحكومة على الرغم من المحاولات المتكررة للنخبة العسكرية والمدنية المعارضة والمحاكم العليا، ووسائل الإعلام العلمانية، إلى جانب منظمة موسياد الذراع الاقتصادي والمالي لحزب العدالة والتنمية مقابل النخبة الاقتصادية العلمانية.

- تتميز النخبة المحافظة الليبرالية التركية بالمرونة الناجمة عن تبني خطاب سياسي براغماتي ومزدوج يدافع من جهة عن قيم الليبرالية والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفئات الاجتماعية والثقافية المهمشة في مناطق الأناضول أكثر من النخب العلمانية المعارضة، ويدافع من جهة ثانية على الشعارات والرموز الدينية، والموروث الثقافي العثماني، الذي ترسخ في شتى المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.

- عودة النخبة العلمانية المعارضة بقيادة حزب الشعب الجمهوري إلى السلطة كبديل عن حزب العدالة والتنمية والتيار المحافظ الليبرالي، مرتبط بمدى قدرة هذه النخبة على التجرد من فكرة الصراع التاريخي بينها وبين النخبة المحافظة ذات النفوذ الواسع والحضور الجماهيري، وقبول

الهوية الإسلامية، والموروث الثقافي العثماني كجزء أصيل من تاريخ وثقافة الشعب التركي لا يمكن التنازل عنه، ومن تم تجاوز فكرة التحالف مع القوى غير الدستورية، أو الاعتماد على دعم أجهزة الوصايا التقليدية، والدول الغربية التي يههما فشل التجربة الديمقراطية التركية.

- قدرة النخبة المحافظة الليبرالية على تنويع تحالفاتها السياسية الداخلية والخارجية منذ عام 2002 لم يساهم فقط في حفاظها على السلطة والهيمنة الانتخابية، بل تعدى ذلك إلى القدرة على التكيف مع المتغيرات السياسية، والاقتصادية الداخلية والخارجية، وخصوصا التحالف مع النخبة القومية الطورانية في مسائل فرض الرقابة المدنية على الجيش، وإصلاح المؤسسات السياسية، والدفاع على المبادئ المشككة للهوية التركية الإسلامية والقومية، ومعارضة العلمانية المتطرفة، ومكافحة الإرهاب، وصياغة سياسة خارجية هدفها الرئيسي تحقيق مصالح ونفوذ تركيا في العالم.

- اعتماد النخبة المحافظة الليبرالية على وسائل الإعلام المملوكة لبعض الجماعات الدينية والشركات الصناعية والتجارية الكبرى المقربة من حزب العدالة والتنمية، وبالتالي دعم النخبة الاعلامية المحافظة، لمكافحة الفساد، ومواجهة نفوذ النخبة العسكرية والمدنية التقليدية داخل أجهزة الدولة، وتعديل الدستور التركي والقوانين التي أثرت على دور النخبة العسكرية في الشأن السياسي.

- تدخل النخبة العسكرية في شؤون السلطة نابع من عقيدة عسكرية راسخة تعتبر أن الأمة التركية أمة حرب، وأن التركي ولد بالفطرة ليكون جندي يدافع عن مصالح بلده، ومنه أن الجيش التركي الذي حافظ على استقلال تركيا وسيادتها بعد سقوط الدولة العثمانية، هو المؤسسة الوحيدة القادرة على تصحيح أخطاء النخب المدنية التي لا تصلح لممارسة السلطة، والتي يههما فقط مصالحها الذاتية، وبالتالي اعتبار الجيش الوصي على المبادئ التأسيسية للجمهورية التركية، وهو ما يفسر لنا أسباب وعوامل مختلف التدخلات والانقلابات العسكرية التي نفذها الجيش منذ ستينيات القرن الماضي، ويفسر لنا أسباب الانتقال من التعايش الحذر، إلى المواجهة المباشرة مع النخبة المحافظة الليبرالية بعد 2002، رغم تمتع هذه النخبة بالشرعية الدستورية والشعبية.

- على الرغم من التحديات التي واجهتها النخبة المحافظة الليبرالية منذ 2002، استطاع حزب العدالة والتنمية ادارة العملية السياسية، والهيمنة على السلطتين التنفيذية والتشريعية، واعادة بناء السلطة القضائية، رغم الطبيعة المعقدة للنظام السياسي التركي، وتعدد العوامل الثقافية، والتاريخية والسياسية، والاجتماعية التي قام عليها هذا النظام، والتأثير القوي للنخبة العلمانية ذات النفوذ

الواسع داخل أجهزة وبيروقراطية الدولة، والذي يمكن تفسيره بالنجاح في بناء شبكة دعم واسعة تضم نخبة رجال الأعمال المحافظين، وقطاع الإعلام، وإدارة المخابرات الداخلية، ومختلف الجماعات الدينية، وكذلك قدرة هذا الحزب على التعبئة الجماهيرية لدعم الإصلاحات التي مكنته من هذه الهيمنة.

- التعبير عن المحيط المهمش في مقابل المركز التقليدي القائم على مبادئ الحداثة والعلمانية المتطرفة، مكن النخبة المحافظة الليبرالية من تنفيذ برامج وسياسات اقتصادية قائمة على مبادئ اقتصاد السوق، مع احترام وترقية قيم المجتمع وتقاليد الدين والثقافة، وتمكين القوى الاجتماعية والاقتصادية الداعمة لحكومة العدالة والتنمية من التغلغل داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها وخصوصا السماح لخريجي المدارس الدينية من الالتحاق بالمناصب العليا التي كانت حكرًا على النخبة العلمانية في المركز.

- على الرغم من عدم انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، إلا أن منح تركيا حق الترشح للعضوية الكاملة في الاتحاد بعد استفتاء الشروط التي حددت بموجب معايير كوبنهاجن، ساهم بشكل كبير في تعايش مع النخبة العسكرية ومن جهة ثانية في تمكين النخبة الجديدة بقيادة ورجب طيب أردوغان من إعادة رسم وضبط العلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية، والعمل على إبعاد المؤسسة العسكرية عن التأثير في المجال السياسي بالوسائل الدستورية والقانونية.

- محاولة الانقلاب الفاشلة لعام 2016 ومختلف المحاولات القضائية والأمنية لإسقاط الحكومة عام 2013، أثبتت بأن التفوق المدني الذي تم تحقيقه سواء بإصلاح قانون الخدمة العسكرية الذي كان يعطي الحق للجيش للتدخل في شؤون السلطة، أو بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن القومي من المدنيين، ومنح البرلمان حق الرقابة على ميزانية الجيش، والمتابعات القضائية التي طالبت ضباطا متقاعدين، ومنع العاملين من الخوض في المسائل السياسية، لم تكن إجراءات كافية لتحسين العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية، وترسيخ الثقافة الديمقراطية وثقافة التفوق المدني لدى النخبة العسكرية التي لم يقتنع بعض ضباطها بأن الصراع على السلطة ينبغي أن يكون فقط بالوسائل السلمية الديمقراطية.

- بعدما كان ينظر إلى تدخل الجيش في الحياة السياسية، على أنه وسيلة دستورية للحفاظ على السلم والأمن، والاستقرار السياسي، والاقتصادي، وحماية مبادئ الجمهورية التركية، ساهمت

الإصلاحات السياسية الحكومية منذ 2002، في بلورة وعي شعبي وسياسي ديمقراطي تبلور من خلال رفض الشعب والنخب المدنية المعارضة للمحاولة الانقلابية التي تم تنفيذها عام 2016، ومن تم رفض العودة مجدداً إلى عصر الانقلابات العسكرية لتغيير نخبة السلطة والتدخل في الشؤون السياسية.

- سمحت الإصلاحات التي أعقبت المحاولة الانقلابية الفاشلة عام 2016 بتعزيز التفوق والرقابة المدنية من خلال إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، التي تأسست وفق نسق عقائدي مغلق بعيد كل البعد عن هوية ومصالح الشعب التركي، وخصوصاً تطهير وهيكله هيئة الأركان والحاكمات بسلطة رئيس الجمهورية، وإعادة بناء الجيش التركي من القاعدة بتغيير المناهج والثقافة العسكرية، وفتح المدارس والكليات الحربية أمام جميع الأتراك بما فيها السماح بالتحاق طلبة مدارس الأئمة والخطباء بالكليات العسكرية، ورفع الحظر على ارتداء الحجاب داخل القوات المسلحة.

- على الرغم من الصراع بين النخبة المحافظة الليبرالية والنخبة العسكرية بين 2002 و 2016 والإصلاحات الحكومية التي مست بنية وعقيدة الجيش التركي، ودور النخبة العسكرية في المجال السياسي، والتدقيق في إرادة ونفقات الجيش، إلا أن نخبة السلطة نجحت في تطوير الجيش التركي بعيداً عن شؤون السياسة وتجاذباتها، من خلال سن قوانين وإصلاحات عسكرية هدفها الارتقاء بالجيش التركي إلى مصاف الجيوش الاحترافية، والانخراط في عملية التنمية الشاملة عبر مختلف الشركات والمجمعات الصناعية التابعة لصندوق التقاعد العسكري، وتوفير الوسائل المالية واللوجيستية الموجهة إلى دعم الصناعات الدفاعية، وتحقيق السيادة في مجال التسليح، وزيادة نفقات البحث والتطوير العسكري، والدفاع عن مصالح تركيا وسيادتها خارج حدودها الإقليمية.

- طبيعة العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية طيلة عقدين من الزمن، ودور النخب التقليدية والقوى غير الدستورية داخل أجهزة الوصايا في تعطيل عمل المؤسسات السياسية، إضافة إلى عيوب النظام البرلماني التركي سواء من ناحية ازدواجية السلطة التنفيذية، وحالة الارتباك الناشئة عن التداخل بين وظائف رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، دفعت بالنخبة المحافظة الليبرالية لتفضل خيار التحول إلى النظام الرئاسي لتحقيق الاستقرار

توظيفها كوسيلة لتعطيل عمل المؤسسات المنتخبة، بجمع السلطة التنفيذية في يد واحدة وتنفيذ برنامج الحكومة الانتخابي، ووضع حد لاستقلالية الأجهزة البيروقراطية.

على ضوء الاستنتاجات السابقة، يمكن لنا الاجابة على فرضيات الأطروحة وذلك على الشكل التالي:

- الفرضية الأولى صحيحة:

تبين الدراسة أن النخبة المحافظة الليبرالية التي وصلت إلى الحكم عام 2002، انتهجت نهج الاعتراف بالمبادئ التأسيسية التي قامت عليها الجمهورية التركية، وخصوصا العلمانية والقومية والجمهورية، وذلك لتجنب الصدام والتعايش الحذر مع النخبة العسكرية التي لم يرضيها وجود حزب اسلامي يهدد مصالحها ويهدد مبادئ الجمهورية التركية، فبعد الانقلاب على نجم الدين أريكان وحزب الرفاه، اقتنعت النخبة المحافظة الليبرالية بأن المشكلة التي تواجه تركيا ليست مع المبادئ ولا مع الميراث السياسي لكمال أتاتورك رغم النقائص التي تشوبه، وإنما مشكلة تركيا تكمن في القيود السياسية المفروضة على الشعب التركي داخليا وخارجيا، ومع التفسير المتطرف للعلمانية ومع أجهزة الوصايا، ومع النخب التي لا يهتمها الإرادة الشعبية بغض النظر عن كونها نخب مدنية أو عسكرية، وبهذا طرح حزب العدالة والتنمية نفسه كحزب ديمقراطي بديل عن النخبة التقليدية، يؤمن بالقيم الدينية والعلمانية دون تطرف، وبتبنى برنامجا اصلاحيا في شتى المجالات، ويهدف لاستكمال مسار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

- الفرضية الثانية صحيحة:

تبين الدراسة أنه لم تكن هناك من وسيلة لتحقيق الرقابة المدنية الكاملة على النخبة العسكرية والجيش التركي على مدار 16 سنة، إلا من خلال اعادة صياغة عقيدة ودور الجيش التركي، وبالتالي المساهمة في تشكيل نخبة عسكرية جديدة تؤمن بالنفوق المدني، وتلتزم بالوظائف العسكرية بعيدا عن أي تدخل في الشؤون السياسية، ولعل ما يثبت ذلك المواقف الراضية لقادة الجيش تجاه المحاولة الانقلابية الفاشلة عام 2016، ودعم النخبة المدنية في اجراءات وحملة تطهير مؤسسات الدولة واعادة هيكلة الجيش.

فبعد تلك الإصلاحات التي بدأت منذ عام 2003 كضرورة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي جاءت اجراءات ما بعد الانقلاب لتؤسس لعهد جديد يكون فيه الجيش بعيدا عن الحياة السياسية، خصوصا من خلال إلحاق هيئة الأركان العامة، والمخابرات الوطنية، بسلطة رئيس الجمهورية، وتوسيع عضوية مجلس الشورى العسكري الأعلى، وإلحاق جميع القوات، والجوية بوزارة الدفاع كإدارة مدنية، وتأسيس جامعة للدفاع الوطني لتخريج الضباط، وإنشاء أكاديمية للدرك مهمتها تدريب موظفي الدولة، وإصدار تعديلات في قانون الخدمة العسكرية تمنع أفراد القوات المسلحة من المشاركة في أي أنشطة سياسية، وكذلك السماح لطلبة مدارس الأئمة والخطباء للالتحاق الكليات العسكرية، ورفع الحظر على ارتداء الحجاب داخل القوات المسلحة.

- الفرضية الثالثة صحيحة:

بعد الصراع الذي تأجج بين حزب العدالة والتنمية وحلفائه من المحافظين، وفي ظل استمرار تحالف القوى العلمانية ضد مشروع النخبة المحافظة الليبرالية، ومختلف التحديات التي عاشتها تركيا ولاتزال منذ 2016 والناجمة عن طبيعة الخيارات والمواقف الحكومية على المستوى الداخلي والخارجي تثبت الدراسة أن حزب العدالة والتنمية، والرئيس رجب طيب أردوغان ما كان ليستمر في السلطة بدون وجود حلفاء موثوقين، لهم مواقف مشتركة مثل الحركة القومية وجزء معتبر من القوميين بشكل عام، الذين دعموا بكل قوة توجهات الحكومة السياسية والاقتصادية منذ التصويت لقرار رفع الحظر على الحجاب عام 2008، والمطالبة برفع القيود على دورات تحفيظ القرآن في المساجد، ثم رفض الانقلاب العسكري على الحكومة المدنية المنتخبة ووصف المتورطين فيها بالخونة، وأخيرا اعلان دعم الانتقال إلى النظام الرئاسي ودعم ترشح رجب طيب أردوغان لمنصب الرئيس منذ عام 2018.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

✓ الكتب:

1. أبو المجد، زينب، وعصمت أكشا، شانا مارشال. مساران للهيمنة: الشركات العسكرية في تركيا ومصر. بيروت: مركز كارينغي للسلام الدولي، جوان 2020.
2. ألقان، خلوق. " في النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا. " في النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا. تحرير برهان الدين ضوران، نبي ميش، محمود الرنتيسي، 270-286. اسطنبول: مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2018.
3. أوزكير، يوسف، رمضان أكير. " العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية. " في تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم. تحرير برهان الدين ضوران، علي أصلان، رمضان يلدرم، 189-245. اسطنبول: مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2018.
4. أوزون، جم دوران. " القضاء في النظام الجمهوري الرئاسي. " في النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا. تحرير برهان الدين ضوران، نبي ميش، محمود الرنتيسي، 288-320. اسطنبول: مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2018.
5. بابلا ، دلشاد محمود صالح. دور المؤسسة العسكرية في السياسة الداخلية 1980-2002. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2012.
6. بسلي، حسين، عمر أوزباي. رجب طيب أردوغان قصة زعيم. ط01. ترجمة: طارق عبد الجليل. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.
7. بشارة، عزمي. الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية. الطبعة الأولى. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2017.
8. بوتومور، توم. الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي. ترجمة: محمد الجوهري وآخرون. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.
9. بوتومور، توم. النخبة والمجتمع. ترجمة: جورج جحا. الطبعة الثانية. لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988.
10. بيدار، ياوز. " تطور حرية الصحافة في تركيا. " في التحول الديمقراطي في تركيا. ط 01. تحرير ناظم تورال، 119-154. القاهرة: مؤسسة فريدريش ناومان، 2012.
11. بينيت، طوني ، لورانس غروسبيرغ ، ميغان موريس. مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع. ترجمة: سعيد الغانمي. ط01. لبنان: المنظمة العربية للترجمة، سبتمبر 2010.
12. جول، محمد زاهد. الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي و التدخل الخارجي (صراع حضارات أم حروب صليبية): الجمهورية التركية الثانية جمهورية أردوغان وتدايعات فشل انقلاب 15 تموز 2016. الطبعة الأولى. بيروت: دارى ابن حزم، 2017.
13. الحروب، خالد. التيار الإسلامي والعلمنة والسياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية. رام الله: جامعة بيرزيت، 2008.
14. الحسين مصطفى، أحمد. مدخل إلى تحليل السياسات العامة. ط01. عمان: المركز العلمي للدراسات والسياسات، 2002.

قائمة المراجع

15. الخوري، فؤاد إسحاق. *العسكر والحكم في البلدان العربية*. ط01. لندن: دار الساقي، 1990.
16. الرضواني، محمد. *مدخل إلى علم السياسة*. ط01. سلسلة بدائل قانونية وسياسية، 2014.
17. رئاسة الوزراء التركية. *الثورة الصامتة حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2012*. الطبعة الثانية، ترجمة: طارق عبد الجليل. تركيا: مستشارية النظام العام والأمن، نوفمبر 2013.
18. سبيتان، سمير نياي. *تركيا في عهد رجب طيب أردوغان*. ط01. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012.
19. سكوت، جون. *علم الاجتماع المفاهيم الأساسية*. ترجمة: محمد عثمان. ط01. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.
20. سليمان، هاني. *العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
21. سير، نارسييس. *الانتقال العسكري تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة*. ط01. لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2016.
22. الشوبكي، عمر. "الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة." في *عودة العثمانيين الإسلامية التركية*. ط04. تحرير مجموعة مؤلفين، 61-108. الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012.
23. الصالح، منال. *نجم الدين أريكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997*. الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.
24. الصفاري، مطهر. *الأحزاب السياسية والحالة الديمقراطية في تركيا 2002-2018*. اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2019.
25. ضوران، برهان الدين. "تنظيم غولن من حركة الخدمة إلى تنظيم إرهابي"، في *تنظيم غولن والمحاولة الانقلابية*. تحرير رمضان يلدرم، 20-33. اسطنبول: مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2017.
26. ضوران، برهان الدين، نبي ميش. "تحول النظام السياسي في تركيا والنظام الجمهوري الرئاسي." في *النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا*. تحرير برهان الدين ضوران، نبي ميش، محمود الرنتيسي، 24-68. اسطنبول: مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2018.
27. الطون، فخر الدين. "الديناميكيات السياسية الاجتماعية لتنظيم غولن الإرهابي ومحاولة انقلاب 15 تموز." في *تنظيم غولن والمحاولة الانقلابية*، تحرير رمضان يلدرم، 34-55. اسطنبول: مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2017.
28. الطيب زايد، مولود. *علم الاجتماع السياسي*. ط01. ليبيا: جامعة السابع من أبريل، 2007.
29. عارف نصر، محمد. *إبستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي - النظرية - المنهج*. ط01. لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
30. عبد الجليل، طارق. *العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر*. ط02. القاهرة: دار نهضة مصر للنشر، 2012.
31. عبد الله فتحي إبراهيم، شادية. *الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية*. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2004.

قائمة المراجع

32. عبد ربه، أحمد. "الاتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيش." في *الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا معوقات بناء الدولة الوطنية*. تحرير حمدي عبد الرحمان و آخرون، 19-56. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.
33. العزاوي، سلمان داود سلوم. *حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية*. عمان: دار أمانة للنشر والتوزيع، 2014.
34. العزاوي، سلمان داود سلوم. *حزب العدالة والتنمية دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية*. عمان: دار أمانة للنشر والتوزيع، 2014.
35. غليون، برهان. *في النخبة والشعب*. ط01. دمشق: دار بترا للنشر والتوزيع، 2010.
36. غولنر، سردار، نبي ميش. "الاطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا." في *النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا*. تحرير برهان الدين ضوران، نبي ميش، محمود الرنتيسي، 212-268. اسطنبول: مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2018.
37. الفاضي خالد، جمال. *التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط 2002-2010*. الطبعة الأولى. عمان: دار الخليج، 2019.
38. كوروت، أحمد. *العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين الولايات المتحدة فرنسا وتركيا*. الطبعة الأولى. ترجمة: ندى السيد. بيروت: الشبة العربية للأبحاث والنشر، 2012.
39. لوبون، غوستاف. *روح السياسة*. ترجمة: عادل عيتر. القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013.
40. محفوض سعيد، عقيل. *جنليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة*. ط01. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.
41. محمود عبد العزيز، أحمد. *تركيا في القرن العشرين*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012.
42. مكي، ثروة. *النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي تجربة مصر من 1952-1976م*. ط01، القاهرة: عالم الكتب، 2005.
43. نورالدين، محمد. *تركيا الجمهورية الحائرة مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية*. ط01. لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.
44. الهاشمي صلاح، فريد. *تركيا في ضوء الحقائق*. اسطنبول: دار العبر للطباعة والنشر، 2014.
45. الهامي، محمد، وآخرون. *حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكرة والتجربة*. الطبعة الأولى. بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2016.
46. هلال، رضا. *السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أركان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي*. ط01. القاهرة: دار الشرق، 1999.
47. هيرمان، راينر. *تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية: الصراع الثقافي في تركيا*. ترجمة: علا عادل. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.
48. واف راباسا، أنجيل، ستيفن لارابي. *صعود الإسلام السياسي في تركيا*. ط01. ترجمة: إبراهيم عوض. بيروت: مكنز نماء للبحوث والدراسات، 2015.
49. يلدرم، رمضان. *تنظيم غولن والمحاولة الانقلابية*. اسطنبول: مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2017.

قائمة المراجع

✓ المقالات والمجلات:

1. إبراهيم فتحي، شادية. "العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية المعاصرة." *مجلة النهضة*، المجلد السابع، العدد 04 (أكتوبر 2006): 01-35.
2. اقنور، موعه. "العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية: التطورات والتحديات الرئيسية." *مجلة رؤية تركية*، العدد 02 (ربيع 2014): 89-112.
3. أوزكير يوسف، رمضان أكير. "العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية." *رؤية تركية*، العدد 01 (ربيع 2018): 29-61.
4. الدبيسي علي، عبد الكريم. "الإعلام التركي من العثمنا إلى العلمنة." *مجلة آداب الفراهيدي*، العدد 11 (جوان 2012): 472-518.
5. شالوخ، هزبر حسن. "انقلاب 27 ايار 1960 دراسة في انعكاسات الفلسفة الأتاتوركية ومعطياتها." *مجلة كلية التربية*، جامعة واسط، العراق. العدد 04 (2009): 196-210.
6. قالن، إبراهيم. "استمرار قصة نجاح تركيا بعد محاولة الانقلاب." *مجلة رؤية تركية*. المجلد 05، عدد 03 (خريف 2016): 14-09.
7. كاظم، أحمد عدنان، جاسم محمد أحمد. "حزب العدالة والتنمية وإشكالية التحول نحو النظام الرئاسي في تركيا: رؤية في تحليل الواقع السياسي ومواجهة التحديات." *مجلة تكريت للعلوم السياسية*. المجلد 03، العدد 10 (30 جوان 2017): 38-55.
8. كورت، ويسل. "محاولة انقلاب 15 تموز ونتائجها في سياق علاقة (السياسة الجيش)." *مجلة رؤية تركية*. المجلد 05، العدد 03 (خريف 2016): 31-44.
9. محمد سلمان، أحمد. "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي." *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، المجلد 15، العدد 62 (2018): 01-16.
10. ميش، نبي. "التصور المجتمعي لمحاولة انقلاب 15 تموز في تركيا." *مجلة رؤية تركية*. العدد 03 (خريف 2016): 45-80.

✓ الرسائل و الأطروحات:

1. حضري، فضيل. "تشكل النخبة الدينية في الجزائر دراسة ميدانية بمنطقة تلمسان -". رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2012-2013.

✓ المواقع الإلكترونية:

1. "أبرز المشاركين في المحاولة الانقلابية بتركيا." <https://2u.pw/PxfSCg>، الرابط: 2016/07/17. على الرابط: <https://2u.pw/PxfSCg> (تاريخ التصفح: 20 نوفمبر، 2021).
2. الأفتندي، محمد حسن قدو. "مجلس الأمن القومي." 21 جويلية 2016، على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/24035> (تاريخ التصفح: 29 أكتوبر، 2022).
3. "أيدن دوغان." المعرفة. على الرابط: <https://2u.pw/aIYeDk> (تاريخ التصفح: 09 فيفري، 2018).

قائمة المراجع

4. بن صالح، وسيمة. "قانون مجلس القضاء التركي...صراع العدالة والسياسة." 2014/03/03. على الرابط: <https://2u.pw/KFUoUu> (تاريخ التصفح: 03 جانفي، 2023)
5. " تاريخ الأحزاب السياسية الكردية في تركيا." 27 جوان، 2015. على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/9827> (تاريخ التصفح: 27 ديسمبر، 2022)
6. " تركيا.. إسقاط دعوى قضائية بحق قائد انقلاب 12 أيلول، الرئيس السابع للجمهورية التركية كنعان أفرين." 04 ماي 2017. على الرابط: <https://2u.pw/hq2z6D> (تاريخ التصفح: 31 أكتوبر، 2022).
7. " التعديلات الدستورية في تركيا الرهانات والتداعيات." مركز الجزيرة للدراسات. 09 فيفري، 2017. على الرابط: <https://2u.pw/UUTR31> (تاريخ التصفح: 20 مارس، 2021).
8. " التوسيد" و"الموصياد..".إميراطوريات الاقتصاد التركي." ترك برس. 10 ماي، 2022. على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/91253> (تاريخ التصفح: 08 أكتوبر، 2022).
9. "جلال الدين الرومي.. سلطان العارفين" وزعيم المولوية." 11 ديسمبر، 2016. على الرابط: <https://2u.pw/kWN7Up> (تاريخ التصفح: 23 فيفري، 2022).
10. "جمعية الموصياد..شبكة الأعمال العالمية التركية." 12 نوفمبر 2014. على الرابط: <http://www.turkpress.co/node/3352> (تاريخ التصفح: 12 ديسمبر، 2019).
11. الحاج، سعيد"تركيا والانقلابات العسكرية واحتمالات المستقبل." 23 جانفي 2019. على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/57096> (تاريخ التصفح: 16 أكتوبر، 2022).
12. حامد، أحمد حمودة "العلاقات المدنية-العسكرية (1) طبيعة المهنية العسكرية." 24 مارس، 2012، على الرابط: <http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-19004.htm> (تاريخ التصفح: 27 نوفمبر، 2015).
13. "حزب العدالة والتنمية التركي يحتفل بالذكرى الـ 17 لتأسيسه." daily sabah 14 اوت، 2018. على الرابط: <https://bit.ly/3P21N51> (تاريخ التصفح: 10 جويلية 2019).
14. حمداوي، جميل. "سوسيولوجيا النخب(النخبة المغربية أنموذجاً)" ط 01. 2015. على الرابط: <https://2u.pw/1RnCQm> (تاريخ التصفح: 27 نوفمبر، 2021).
15. حميد، مجيد منتصر. "الظاهرة الحزبية والاستقرار السياسي في تركيا." على الرابط: <https://2u.pw/E5YmOF> (تاريخ التصفح: 13 فيفري، 2019).
16. خالد، نهى. "لماذا رفضت المعارضة التركية انقلاب الجيش؟." 11/08/2016. على الرابط: <https://2u.pw/R7YGmg> (تاريخ التصفح: 06 نوفمبر، 2021)
17. خشرم، عمر. "الصراع من بوابة الاقتصاد." 2006/11/3. على الرابط: <https://2u.pw/m4LtzD> (تاريخ التصفح: 14 سبتمبر، 2021).
18. " دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017." على الرابط: https://www.constituteproject.org/constitution/Turkey_2017.pdf?lang=ar (تاريخ التصفح: 03 أكتوبر، 2022).
19. " دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2017." على الرابط: <https://bit.ly/3O5egni> (تاريخ التصفح: 20 ماي، 2022).

قائمة المراجع

20. "دستور تركيا الصادر عام 1982 شاملا تعديلاته لغاية عام 2011." ترجمة: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. على الرابط: <https://2u.pw/MNFXpo> (تاريخ التصفح: 24 جانفي، 2021).
21. دلي، خورشيد. "تحرير الحجاب في تركيا." 24 أكتوبر، 2010. على الرابط: <https://2u.pw/ZnXajG> (تاريخ التصفح: 29 ديسمبر، 2022).
22. "الدولة العميقة في الخبرة التركية." المركز الديمقراطي العربي. 22 مارس 2016. على الرابط: <https://democraticac.de/?p=29552> (تاريخ التصفح: 27 أكتوبر، 2022).
23. زكي، أحمد. "العلاقات المدنية العسكرية في أمريكا وأوروبا." 16 جوان 2012. على الرابط: <http://www.elwatannews.com/news/details/16109> (تاريخ التصفح: 28 نوفمبر، 2015).
24. "صندوق التقاعد العسكري التركي يشتري ثاني أكبر شركة صلب في بريطانيا." 18 أوت 2019. على الرابط: <https://www.turkpress.co/node/63824> (تاريخ التصفح: 31 أكتوبر، 2022).
25. "صندوق تأمين ودائع الادخار." على الرابط: <https://www.tmsf.org.tr/en-US/Tmsf/Info/gorev.yetki.en> (تاريخ التصفح: 20 فيفري، 2018).
26. عبد الجليل، طارق. "الاستقلالات في القيادة العسكرية التركية الدلالات والتداعيات." شبكة الجزيرة. أوت 2011 على الرابط: <https://bit.ly/3ALruCt> (تاريخ التصفح: 19 ديسمبر، 2021).
27. عبد الرحمن، حمدي. "نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية.. إفريقيا نموذجًا." *قراءات إفريقية* 07 ماي، 2015. على الرابط: <http://www.qiraatafrican.com/home/new> (تاريخ التصفح: 25 أكتوبر، 2018).
28. "كواليس انتخابات الرئاسة لعام 2007." 10 أوت 2014، على الرابط: <https://bit.ly/3nUpC2O> (تاريخ الدخول: 24 فيفري، 2021).
29. "ماذا تعرف عن جمعية الموصياد في تركيا؟" 17 فيفري 2020. على الرابط: <https://2u.pw/06RBU6> (تاريخ التصفح: 08 أكتوبر، 2022).
30. "مجلس الأمن التركي...علانية الاجتماعات وسرية القرارات." 21 جويلية 2016. على الرابط: <https://2u.pw/tEdwxg> (تاريخ التصفح: 29 أكتوبر، 2022).
31. محمود خليفة جودة، محمد. "اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة." على الرابط: <https://bit.ly/3IFASJR> (تاريخ التصفح: 20 أكتوبر، 2020).
32. محمود، عبد الله أحمد. "خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية." المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 30 يونيو 2016. على الرابط: <https://2u.pw/JdE11n> (تاريخ التصفح: 20 نوفمبر، 2018).
33. هاشمي، جمال الدين. "نهج العدالة والتنمية التركي إزاء القضية الكردية." 10 جانفي، 2010. على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/en/node/3085> (تاريخ التصفح: 28 ديسمبر، 2022).
34. وطفة، علي أسعد "في مفهوم النخبة- مقارنة بنائية." مركز الزافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أكتوبر 2014). على الرابط: <https://2u.pw/PCJzrh> (تاريخ التصفح: 22 أكتوبر، 2021).

a. Books:

1. Altınay ,Ayşe Gü'1 .*The myth of the military nation : militarism, gender, and education in Turkey*. New York :Palgrave Macmillan,2006.
2. Arat, Yesim, Sevet Pamuk. *Turkey Between Democracy and Authoritarianism* . UK:Cambridge University Press, 2019.
3. Aydın, Zülküf. *The Political Economy of Turkey*. London: Pluto Press, 2005.
4. Bakiner, Onur. "How did we get Here? Turkey's Slow Shift to Authoritarianism." In *Authoritarian Politics in Turkey Elections, Resistance and the AKP*. Edited by Baser, Bahar and Ozturk Erdi, Ahmet, 21-46. London :I.B.Tauris, 2017.
5. Balcioglu, Ercan. "Human Rights in Turkey: Past, Present and Future." In *Human Rights in Turkey Assaults on Human Dignity*, Edited by Hasan Aydın ,and Winston Langley, 23-48. Switzerland: Springer, 2021.
6. Barany, Zoltan. *The Soldier and the Changing State Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas*. UK: Princeton University Press, 2012.
7. Baser ,Bahar, and Ahmet Erdi Ozturk. "in lieu of an introduction: is it curtains for turkish democracy?." In *Authoritarian politics in Turkey Elections, Resistance and the AKP*, Edited by Bahar Baser ,and Ahmet Erdi Ozturk, 01-20. London :I.B.Tauris, 2017.
8. Baykan, Toygar Sinan. *The Justice and Development Party in Turkey Populism, Personalism, Organization*. UK: Cambridge University Press, 2018.
9. Berlin, David Pion. *Civil- Military Relations in Latin America New Analytical Perspective* .USA: The University of North Carolina Press, 2001.
10. Bermek, Sevinç. *The Rise of Hybrid Political Islam in Turkey Origins and Consolidation of the JDP*. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019.
11. Betz J. David . *Civil–Military Relations in Russia and Eastern Europe*. New York: Routledge, 2004.
12. Born, Hans, and Marina Caparini et al., "Civilians and the military in Europe. " In *Civil–Military Relations in Europe Learning from crisis and institutional change*. Edited by Hans Born, and Marina Caparini et al., 03-17. USA: Routledge, 2006.
13. Born, Hans. "Democratic Control of Armed Forces Relevance, Issues, and Research Agenda." In *Handbook of the Sociology of the Military*, Edited by Giuseppe Caforio, 151-165. New York: springer , 2006.
14. Bugra, Ayşe, and Osman Savaskan. *New Capitalism in Turkey The Relationship between Politics, Religion and Business*. UK: Edward Elger, 2014.
15. Bugra, Ayşe. *State and business in modern Turkey: a comparative Study*. USA: state university of New York press, 1994.
16. Bulut T. Alper, and Murat T. Yildirim. *Political Stability, Democracy and Agenda Dynamics in Turkey*, Comparative Studies of Political Agendas. Switzerland :Palgrave Macmillan, 2020.

17. Celik, Emrah. "Power and islam in Turkey: the relationship between the AKP and sunni Islamic groups, 2002–16." In *Authoritarian politics in Turkey Elections, Resistance and the AKP*, Edited by Bahar Baser, and Ahmet Erdi Ozturk, 99-119. London: I.B. Tauris, 2017.
18. Camelio, Nicolas. "The Military Seize the Law" The Drafting of the 1961 Constitution." In *Order and Compromise: Government Practices in Turkey from the Late Ottoman Empire to the Early 21st Century*. Edited by Marc Aymes, Benjamin Gourisse, and Elise Massicard, 121-145. Netherlands: Koninklijke Brill, 2015.
19. Çarkoglu, Ali, and Ersin Kalaycioglu. *Turkish democracy today Elections, Protest and Stability in an Islamic Society*. London: I.B. Tauris & Co Ltd, 2007.
20. Cinar, Menderes, and Burhanettin Duran. "The specific evolution of contemporary Political Islam in Turkey and its 'difference.'" In *Secular and Islamic Politics in Turkey The making of the Justice and Development Party*. Edited by Umit Cizre, 17-40. London: Routledge, 2008.
21. Cizre, Umit. "The Justice and Development Party and the military Recreating the past after reforming it? ." In *Secular and Islamic Politics in Turkey The making of the Justice and Development Party*, Edited by Umit Cizre, 132-171. New York: Routledge, 2008.
22. Cömert, Hasan, and Erinç Yeldan. "A Tale of Three Crises Made in Turkey: 1994, 2001 and 2008–09." In *The Political Economy of Financial Transformation in Turkey*. Edited by Galip L. Yalman, Thomas Marois and Ali Rıza Güngen, 88-107. New York: Routledge, 2019.
23. Croissant, Aurel, and David Kuehn. *Democratization and Civilian Control in Asia*. UK: Palgrave Macmillan, 2013.
24. Demir, Firat. "A Political economy analysis of the Turkish military's split personality: the patriarchal master or crony capitalist? ." In *Understanding the process of economic change in Turkey: an institutional approach*, Edited by Tamer Çetin, and Feridun Yilmaz, 171-193. New York: Nova Science Publishers, 2010.
25. Dogan, Recep. *Political Islamists in Turkey and the Gülen Movement*. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020.
26. Easton, David, John G. Gunnell and Luigi Graziano. *The Development of Political Science A Comparative Survey*. New York: Routledge, 2002.
27. Elİgür, Banu. *The Mobilization of Political Islam in Turkey*. New York: Cambridge University Press, 2010.
28. Giraldo Kinney, Jeanne. "Legislatures and National Defense :Global Comparisons." In *Who Guards the Guardians and How Democratic Civil-Military Relations*, Edited by Thomas C. Bruneau and Scott D. Tollefson, 34-70. USA: University of Texas Press, 2006.
29. Grigoriadis, Ioannis N. *Democratic Transition and the Rise of Populist Majoritarianism Constitutional Reform in Greece and Turkey*. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018.
30. Gürsoy, Yaprak. *Between Military Rule and Democracy Regime Consolidation in Greece, Turkey, and Beyond*. USA: University of Michigan Press, 2017.

31. Güney,Aylin. “Europeanization of civil–militaryrelations in TurkeyCivilianization withoutdemocratization? .” In *The Europeanization of Turkey Polity and politics*.Edited by Ali Tekin,andAylinGüney,108-123 . New York :Routledge, 2015.
32. Hale,William,and Ergun Ozbudun.*Islamism, Democracy and Liberalism in Turkey The case of the AKP*.London:Routledge, 2010.
33. Hartmann ,Michael.*The Sociology of Elites*.New York:Routledge, 2007.
34. Haugom,Lars .*The Turkish Armed Forces in politics* .Oslo :Norwegian Institute for Defence Studies, 2012.
35. Heper,Metin,and Barry Rubin.*Political parties in Turkey*.GB:Frank Cass, 2002.
36. Higley, John.“Continuities and Discontinuities.” In *The Palgrave Handbook of Political Elites*, edited by Best Heinrich and , John Higley.39-25,UK :Palgrave Macmillan ,2018.
37. Higley,John, and Michael Burrton .*Elite Foundations of Liberal Democracy*. New York :Rowman& Little Field Publishers, 2006.
38. Jenkins, Gareth.*Political Islam in Turkey Running West, Heading East?*.New York: Palgrave Macmillan ,2008.
39. Kalaycioglu,Ersin.“Elections and Governance.”In *Politics, parties, and elections in Turkey*. Edited bySabriSayari,and YilmazEsmer, 55-71.USA:LynneRienner Publishers ,2002.
40. Kanra Islam, Bora .*Democracy and Dialogue in Turkey Deliberating in Divided Societies*. England :Ashgate,2009.
41. Karacan, Elifcan. *Remembering the 1980 Turkish Military Coup d’État Memory, Violence, and Trauma*. Berlin: Springer VS, 2014.
42. Karpat H. Kemal.“Military Interventions: Army-Civilian Relations in Turkey Before and After 1980.”In *State, Democracy and the Military Turkey in the 1980s*,Edited by MetinHeper,and AhmetEvin, 137-158.New York :Walter de Gruyter 1988.
43. KarpatH.Kemal. “The Republican People’s Party,1923-1945.” In *Political Parties and Democracy in Turkey* , Edited by MetinHeper,and Jacob M. Landau, 42-64. London:1. B. Tauris& Co Ltd,1991.
44. Kejanlıođlu, D. Beybin. “The Media in Turkey since 1970.” In*Turkey since 1970 Politics, Economics and Society*,Edited by Debbie Lovatt, 111-135. New York:Palgrave Macmillan, 2001.
45. Keyman,Fuat E. , and SebnemGumuscu.*Democracy, Identity, and Foreign Policy in Turkey Hegemony through Transformation*.UK: Palgrave Macmillan,2014.
46. Korosenyi,András. “Political Elites and Democracy.” In *The Palgrave Handbook of Political Elites*, Edited by Heinrich Best , and John Higley , 41-52.UK :Palgrave Macmillan ,2018.
47. Kiniklioglu,Suat. “The Democratic Left Party:Kapikulu Politics *Par Excellence*.” In *Political parties in Turkey*. Edited byMetinHeper,and Barry RubinGB:Frank Cass, 2002.
48. Kurian, Thomas George, et al.*The Encyclopedia of Political Science* .Washington DC:CQ Press, 2011.

49. Lord,Ceren. *Religious Politics in Turkey From the Birth of the Republic to the AKP*. UK:Cambridge University Press2018,.
50. Lovatt,Debbie. *Turkey since 1970 Politics, Economics and Society*. New York:Palgrave Macmillan, 2001.
51. Marshall J. Alasdair.*Vilfredo Pareto's Sociology :A Framework for Political Psychology*. England :Ashgate Publishing Limited ,2007.
52. Metz, HelenChapin.*Turkey a country study* . Fifth Edition. USA: Library of Congress,1996.
53. Murray ,Milner .*Elites : a general model*. UK: Polity Press ,2015.
54. Ogurlu,Uzeyir and KoksalAvincan.“Right to Education: Challenges and Issues Under the Justice and Development Party Era.”In*Human Rights in Turkey Assaults on Human Dignity*,Edited by HasanAydin ,and Winston Langley ,319-337. Switzerland:Springer, 2021.
55. Ökten, Çaxla. “ Privatization in Turkey What has been achieved?. ”In *The Turkish Economy The real economy, corporate governance and reform*, Edited by SumruAltux,and AlpayFiliztekin, 227-251.New York: Routledge, 2006.
56. Onen,HakkiGoker.*Crossing Identities and the Turkish Military: Revolutionists, Guardians and Depoliticals A comparative historical analysis on Turkish military culture and civil-military relations* .University of Bath, 2016.
57. Özbudun,Ergun.“ Europeanization and Turkey's constitutional reform process. ” In *The Europeanization of Turkey Polity and politics* .Edited by Ali Tekin,andAylinGüney,33-49 . New York :Routledge, 2015.
58. Özbudun,Ergun,andÖmerF. Gençkaya. *Democratization and the Politics of Constitution-Making in Turkey*. New York:Central European University Press,2009.
59. Ozbudun,Ergun.*The Constitutional Systemof Turkey1876 to the Present*. USA:Palgrave Macmillan , 2011.
60. Ozgur,MutluUlus.*The Army and the Radical Left in Turkey Military Coups, Socialist Revolution and Kemalism*.London:I.B.Tauris& Co. Ltd,2011.
61. Page C.,Edward ,and Vincent Wright.*Bureaucratic Élites in Western European States A Comparative Analysis of Top Officials*. New York :Oxford University Press, 1999.
62. Pandya,Sophia, Brenda Oliden, and Ibrahim AytacAnli.“Turkey's Crackdown on the Hizmet (Gülen) Movement ” ,In*Human Rights in Turkey Assaults on Human Dignity*,Edited byHasanAydin Winston Langley,199-225.Switzerland:Springer, 2021.
63. Rabasa, Angel ,and Stephen F. Larabee. *The rise of political Islam in Turkey*.USA:RandCorporation,2008.
64. Rubin,Barry,andMetinheper. *Political Parties in Turkey*. London:Frank Cass,2002.
65. Rukavishnikov O. Vladimir,andMichael Pugh".Civil-Military Relations ," In *Handbook of the Sociology of the Military*,Edited by Giuseppe Caforio, 131-149. New York :Springer, 2006.
66. Schiff L. Rebecca.*The Military and Domestic Politics A concordance theory of civil–military relations*. New York :Routledge,2009.
67. ŞenSertaç Kaya. “On the watch Civil–military relations and affective politics in Turkey after the failed 15 July 2016 coup attempt. ”In*Erdoğan's 'New'*

- Turkey Attempted Coup d'état and the Acceleration of Political Crisis*, Edited by Nikos Christofis, 58-74. New York: Routledge, 2020.
68. Söyler, Mehtap. *The Turkish deep state : state consolidation, civil-military relations and democracy*. New York : Routledge, 2015.
69. Solimano, Andrés. *Economic elites, crises, and democracy : alternatives beyond neoliberal capitalism*. New York: Oxford University Press, 2014.
70. Steen, Anton. *Political Elites and the New Russia The power basis of Yeltsin's and Putin's regimes*. London: Routledge, 2003.
71. Taylor D. Brian . *Politics and the Russian Army Civil–Military Relations, 1689–2000*. USA: Cambridge University Press, 2003.
72. Toprak, Binnaz "The State, Politics, and Religion in Turkey, "In *State, Democracy and the Military Turkey in the 1980s*, Edited by Metin Heper, and Ahmet Evin 119,-136. New York : Walter de Gruyter, 1988.
73. Trinkunas A. Harold. *Crafting civilian control of the military in Venezuela : a comparative perspective*. USA: The University of North Carolina Press, 2005.
74. Ulusmutlu, Ozgur. *The Army and the Radical Left in Turkey Military Coups, Socialist Revolution and Kemalism*. London: I.B. Tauris & Co. Ltd, 2011.
75. Usul, Ali Resul. *Democracy in Turkey The impact of EU political Conditionality*. New York : Routledge, 2011.
76. Yavuz, Hakan. *Secularism and Muslim Democracy in Turkey*. UK: Cambridge University Press, 2009.
77. Yesil, Bilge . *Media in New Turkey The Origins of an Authoritarian Neoliberal State*. Chicago : University of Illinois , 2016.
78. Yilmaz, Battal. *The Presidential System in Turkey Opportunities and Obstacles*. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2018.
79. Watson, Cynthia and Constantine Danopoulos. "Introduction." In *The Political Role of the Military: An International Handbook*, edited by Constantine P. Danopoulos and Cynthia Watson, xi-xv. London : Greenwood Press, 1996.

b. Articles:

1. Arslan, Ali. "The Turkish Power Elite." *International Journal of Human Sciences*, vol.03(24 February, 2006) :01-19.
2. Aslan Çağatay, Mustafa. "The Restrictive Impact Of Party Ideology On Party Strategy: Turkey's Radical Right The Nationalist Movement Party After June 2015 Elections." *İ.Ü. Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi* ,no.55(October 2016): 67-86.
3. Avcı, Gamze. "The Nationalist Movement Party's Euroscepticism: Party Ideology Meets Strategy." *South European Society and Politics* ,Vol.16, No.03 (September 2011): 435-447.

4. Ciddi,Sinan,andBerkEsen.“Turkey’s Republican People’s Party: Politics of Opposition under a Dominant Party System.”*Turkish Studies*, Vol.15, no.03(2014): 419-441.
5. Feaver,D.Peter.“ Civil-Military relations”*.Annual Review of Political Science*,vol.02(1999) : 211-241.
6. Kohn H. Richard.“How Democracies Control the Military.” *Journal of Democracy*, vol.08, no.04 (October1997) :140-153.
7. Kümmel,Gerhard.“The Military and its Civilian Environment: Reflections on a Theory of Civil-Military Relations.”*THE QUARTERLY JOURNAL*(January 2002:) 63-85.
8. KuruAhmetT.“The Rise and Fall of Military Tutelage in Turkey: Fears of Islamism, Kurdism, and Communism.”*insight turkey*,vol.14 ,no.2 (Spring 2012:) 37-57.
9. Perlmutter,Amos. “The Military and Politics in Modern Times: A Decade Later.”*Journal of strategic studies*, vol.09 (1986):05-15.
10. Sarigil,Zeki.“The Turkish Military: Principal or Agent.” *Armed Forces & Society* (23 December 2014:) 01-23.
11. VergaraGarrido, Luis.“Elites, political elites and social change in modern societies.”*Revistade Sociologia*, no.28 (2013): 31-49.
12. Wogu,IkedinachiAyodele Power, and Jidelbietan. “Civil Military Relations and Leadership Crisis in 21 ST Century Africa: An Inquiry.”*International Journal of Innovative Social Sciences & Humanities Research*, vol.02, no.01(March 2014:) 48-61.
13. Yilmaz,Kamil. “The Emergence and Rise of Conservative Elite in Turkey.”*Insight Turkey*, vol.11,no.02 (01April2009):113-136.

Theses and Dissertations:

1. Arslan,Ali. “ Who rules turkey? the Turkish power elite and the roles, functions and social backgrounds of Turkish elites.” PHD diss.,University of Surrey ,August 1999.
2. Clemmensen, Jon Rahbek . “Beyond ‘The Soldier and the State’ The Theoretical Framework of Elite Civil-Military Relations.”PhD diss., London School of Economics and Political Science, August 2013.
3. Eren,BarişÇetin Can. “The Trajectory of Democracy: The Social Roots of Regime Change in Turkey .” PhD diss., Johns Hopkins University, August 2014.
4. İmisiker,ZeynebÇagliyan. “The changing nature of Islamism in Turkey: A comparison of Erbakan and Erdogan.”master's thesis, Ankara University,September 2002.

5. Lenze, Paul Erest. "Civil-Military relations in Islamic democracies: Military intervention, withdrawal in Algeria, Pakistan, Turkey." PhD diss., Washington state university, may 2011.
6. OlivasOsuna, José Javier. "Civilian Control of the Military in Portugal and Spain: a Policy Instruments Approach." PhD diss., London School of Economics, March 2012.
7. OnenGoker, Hakki. "*Crossing Identities and the Turkish Military: Revolutionists, Guardians and Depoliticals A comparative historical analysis on Turkish military culture and civil-military relations*". PhD diss., University of Bath 2016.
8. SezinDereci. "The changing roles of NGOs and economic interest groups in Turkey's Europeanization process." PhD diss., Bremen International Graduate School of Social Sciences, 2013.
9. Ulgul, Murat. "Militarization of ethnic conflict in Turkey, Israel and Pakistan." PhD diss., University of Delaware, 2015.

c. Electronic Sources:

1. Cagaptay, Soner. "The Battle for Turkey's Soul: Elites vs. the West." Washington Institute. May 13, 2009. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/battle-turkeys-soul-elites-vs-west> (accessed June 11, 2017).
2. Cingi, Aydin. "CHP: A Party on the Road to Social Democracy, Berlin: friedrichebertstifting." June 2011. <https://library.fes.de/pdf-files/id/ipa/08193.pdf> (accessed June 08, 2019).
3. Jenkins, Gareth H., "Between Fact and Fiction: Turkey's Ergenekon Investigation." Central Asia-Caucasus Institut. July 2009. <https://2u.pw/EKqg0S> (accessed December 02, 2021).
4. <http://tisk.org.tr/en/aboutus/> (accessed October 22, 2020).
5. <http://tusiad.org/en/tusiad/board-of-directors> (accessed October 22, 2020).
6. <http://tusiad.org/en/tusiad/representative-offices> (accessed October 22, 2020).
7. <http://www.musiad.org.tr/en/meet-with-musiad> (accessed October 22, 2020).
8. Maigre, Merle. "Theories of Civil-Military Relations." 2009. <https://2u.pw/0MgvJ4> (accessed December 02, 2018).
9. Ngoma, Naison. "Civil-Military Relations: Searching for a Conceptual Framework with an African Bias." 2004. <https://2u.pw/IBgmWu> (accessed June 20, 2019).

E. working paper:

1. Croissant, Aurel. "Civilian Control over the Military in East Asia." working paper, no.31, East Asia Institute, Seoul, September 2011.
2. Higley, John and Jan Pakulski. "Elites, Elitism and Elite Theory: Unending Confusion?" Paper presented at the World Congress of the International Political Science Association, Madrid, 10 July, 2012.

F. Reports:

1. Parslow,Joakim. *Turkish Political Parties and the European Union How Turkish MPs Frame the Issue ofAdapting to EU Conditionality*.ARENA Report.No.07.Norway:Centre for European Studies ,June 2007.

الفهرس

فهرس الجداول والأشكال

الجدول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح نتائج الانتخابات والاستفتاءات في تركيا بين 2002-2011	156
02	يوضح المحاولات الانقلابية في تركيا ونتائجها بين 1960-2016	210
03	يبين كيفية انتخاب وتعيين أعضاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين حسب التعديل الدستوري لعام 2010	240

الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مجالات اتخاذ القرار في العلاقات المدنية العسكرية	72

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الشكر والتقدير الإهداء ملخص خطة الدراسة
أ-ص	مقدمة
75-15	الفصل الأول: الدراسة المفاهيمية النظرية للنخب المدنية والعسكرية
16	تمهيد
17	المبحث الأول النخبة: تأصيل مفاهيمي نظري
17	المطلب الأول مفهوم النخبة
17	أولا تعدد الآراء حول أصل النخبة
23	ثانيا النقاشات السوسولوجية حول المفهوم
25	المطلب الثاني الاتجاهات النظرية للنخبة
25	أولا الاتجاه الكلاسيكي
26	-1 نظرية الطبقة الحاكمة
27	-2 نظرية دوران النخب
29	-3 نظرية القانون الحديدي للأولغارشية
30	ثانيا الاتجاه التعددي
30	-1 النخب الوظيفية التعددية
31	-2 مقاربة "روبيرت داهل"
32	-3 مقاربة النخب الاستراتيجية
33	ثالثا الاتجاه النقدي- نخبة السلطة
34	المطلب الثالث وظائف وأنماط النخب المدنية
35	أولا النخبة المنقفة

فهرس المحتويات

35	النخبة البيروقراطية	ثانيا
37	النخبة السياسية	ثالثا
40	النخبة الاقتصادية	رابعا
41	النخبة الدينية	خامسا
42	العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية: السياق والمقاربات النظرية	المبحث الثاني
43	إشكالية تحديد مفهوم العلاقات المدنية العسكرية	المطلب الأول
44	معضلة العلاقة بين المدنيين والعسكريين	أولا
47	التعددية في تعريف العلاقات المدنية العسكرية	ثانيا
50	دوافع تدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية	المطلب الثاني
51	النماذج النظرية المفسرة للتدخل العسكري في الشأن السياسي	أولا
56	دوافع التدخل العسكري	ثانيا
57	الأسباب الذاتية	-1
58	الأسباب التنظيمية	-2
59	الأسباب الداخلية	-3
60	الأسباب الدولية	-4
60	النظريات المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية	المطلب الثالث
61	نظرية الانفصال لـ "ساموئيل هانتغتون"	أولا
62	نظرية التوافق لـ "رييكا شيف"	ثانيا
66	الرقابة المدنية المؤسساتية على النخبة العسكرية	المبحث الثالث
66	الفرق بين مفهوم الرقابة المدنية والرقابة الديمقراطية	المطلب الأول
69	أليات الرقابة البرلمانية على المؤسسة العسكرية	المطلب الثاني
70	مجالات الرقابة المدنية على النخبة العسكرية	المطلب الثالث
72	اختيار القيادة وتوظيف النخبة	أولا
73	صياغة السياسات العامة	ثانيا
73	صياغة إستراتيجية الأمن الداخلي	ثالثا

فهرس المحتويات

74	صياغة إستراتيجية الدفاع	رابعاً
74	التنظيم والإدارة العسكرية	خامساً
141-76	الفصل الثاني: السياق التاريخي والاجتماعي للنخب المدنية والعسكرية في تركيا	
77	تمهيد	
78	بنية نخبة السلطة المدنية (المحافظة - الليبرالية)	المبحث الأول
78	الأصول التاريخية للنخبة المحافظة	المطلب الأول
78	مرحلة تأسيس الجمهورية بين 1923 - 1946	أولاً
79	مرحلة التعددية الحزبية بين 1946 إلى 1960	ثانياً
80	ظهور أحزاب الإسلام السياسي بين 1970 إلى 1980	ثالثاً
82	النخبة المحافظة بعد الانقلاب العسكري لعام 1980	رابعاً
83	النخب الدينية الدعوية	خامساً
84	الطريقة المولوية: (جلال الدين الرومي)	1-
84	الطريقة النقشبندية	2-
86	دوافع بروز النخبة المحافظة الليبرالية	المطلب الثاني
89	أيدولوجية نخبة السلطة المدنية (حزب العدالة والتنمية)	المطلب الثالث
93	النخب المدنية المؤثرة في المجال السياسي	المبحث الثاني
93	النخب السياسية	المطلب الأول
94	النخبة العلمانية الكمالية (حزب الشعب لجمهوري)	أولاً
96	النخبة اليسارية (حزب اليسار الديمقراطي)	ثانياً
97	النخبة القومية (حزب الحركة القومية)	ثالثاً
99	النخبة الكردية	رابعاً
101	النخب الإعلامية	المطلب الثاني
102	النخبة الإعلامية العلمانية	أولاً
104	النخبة الإعلامية المحافظة	ثانياً
106	الإعلام كنخبة وظيفية	ثالثاً

فهرس المحتويات

108	النخبة الإعلامية الجديدة منذ 2002	رابعاً
111	النخب الاقتصادية	المطلب الثالث
111	جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك (توسياد - Tusiad)	أولاً
115	ثانياً: الإتحاد التركي لجمعيات أرباب العمل	ثانياً
115	النخبة المالية الإسلامية الجديدة "جمعية الموصياد"	ثالثاً
119	جمعية المبادرة الاقتصادية وأخلاق العمل (IGIAD)	رابعاً
121	النخبة العسكرية وآليات الوصاية على المؤسسات السياسية	المبحث الثالث
121	بنية ووظائف النخبة العسكرية	المطلب الأول
121	أصول النخبة العسكرية التركية الحديثة	أولاً
124	عقيدة الجيش التركي (الأمة العسكرية)	ثانياً
125	الفصل بين الوظيفة المدنية والعسكرية (1923-1950)	ثالثاً
129	التدخل العسكري في المجال السياسي (1960-1980)	المطلب الثاني
129	انقلاب (27 ماي 1960)	أولاً
133	انقلاب (12 مارس 1971)	ثانياً
135	انقلاب (12 سبتمبر 1980)	ثالثاً
139	الانقلاب على النخبة المحافظة (1997)	المطلب الثالث
-195-142	الفصل الثالث: مجالات الصراع والرقابة بين نخبة السلطة المدنية والنخبة العسكرية	
143	تمهيد	
144	عوامل صعود نخبة السلطة الجديدة (حزب العدالة والتنمية)	المبحث الأول
144	الأزمة الاقتصادية (2001)	المطلب الأول
148	الهيمنة الانتخابية والانتقال إلى حكومة الأغلبية	المطلب الثاني
148	هشاشة الحكومات الائتلافية بعد انقلاب 1997	أولاً
151	الهيمنة الانتخابية لحزب العدالة والتنمية	ثانياً
156	الالتزام بشروط العضوية الأوروبية (معايير كوبنهاجن)	المطلب الثالث

فهرس المحتويات

163	العلاقة بين النخبة المدنية والعسكرية بين مظاهر التعايش والصراع	المبحث الثاني
163	قضايا التعايش بين النخبة المدنية والنخبة العسكرية	المطلب الأول
164	موقف حزب العدالة والتنمية من مبدأ العلمانية	أولا
166	موقف حزب العدالة والتنمية من القضية الكردية	ثانيا
168	مظاهر تدخل النخبة العسكرية في الشؤون السياسية	المطلب الثاني
169	أزمة انتخاب رئيس الجمهورية عام 2007	أولا
172	أزمة الحجاب والصراع مع المحكمة الدستورية	ثانيا
174	محاولة حظر حزب العدالة والتنمية	ثالثا
176	مظاهر تفكيك نفوذ النخبة العسكرية	المطلب الثالث
176	تحقيقات منظمة أرغينكون	أولا
179	توظيف الأئمة والخطباء في المناصب العليا	ثانيا
182	آليات الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية	المبحث الثالث
182	إصلاح مجلس الأمن القومي	المطلب الأول
183	المكانة الدستورية لمجلس الأمن القومي	أولا
184	ثانيا: إصلاح المجلس على ضوء معايير كوبنهاجن	ثانيا
186	تعزيز مجالات وآليات الرقابة المدنية	المطلب الثاني
186	إلغاء محاكم أمن الدولة وتقليص اختصاص القضاء العسكري	أولا
188	إلغاء البرتوكول السري أماسيا (EMASYA)	ثانيا
189	تغيير مفهوم الإرهاب وجرائم أمن الدولة	ثالثا
190	إصلاح قانون الخدمة العسكرية	رابعا
191	آليات الرقابة المالية والقضائية على الجيش	المطلب الثالث
191	الرقابة المالية على الإنفاق والموازنة العسكرية	أولا
193	الإشراف على صندوق التقاعد العسكري (OYAK)	ثانيا
194	الرقابة القضائية على النخبة العسكرية	ثالثا

فهرس المحتويات

253-196	الفصل الرابع: انعكاسات التحول في العلاقات المدنية العسكرية على المؤسسات السياسية بعد 2016	
197	تمهيد	
198	عوامل التحالف والصراع بين النخب المدنية المحافظة	المبحث الأول
198	التحالف الاستراتيجي بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة	المطلب الأول
198	بنية ومبادئ حركة الخدمة " فتح الله غولن "	أولا
200	أهداف التحالف بين الحكومة وحركة الخدمة	ثانيا
202	علاقة حركة الخدمة بأجهزة الوصاية	ثالثا
205	الصدام ومحاولة إسقاط حكومة العدالة والتنمية مدنيا	المطلب الثاني
207	احتجاجات منتزه تقسيم وتحقيقات الفساد عام 2013	أولا
207	تطهير القضاء من أتباع حركة الخدمة	ثانيا
209	الانقلاب العسكري (2016): الدوافع وآليات المواجهة	المطلب الثالث
209	علاقة حركة الخدمة بالانقلاب الفاشل	أولا
214	مواقف النخب المدنية والعسكرية من المحاولة الانقلابية	ثانيا
216	تطهير أجهزة الدولة وإعلان حالة الطوارئ	ثالثا
219	المواقف الدولية من إجراءات ما بعد الانقلاب	رابعا
221	إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية	خامسا
224	الإصلاح المؤسساتي والانتقال إلى النظام الرئاسي	المبحث الثاني
224	التعديلات الدستورية الممهدة للنظام الرئاسي	المطلب الأول
224	التعديلات الدستورية لعام 2007	أولا
228	التعديلات الدستورية لعام 2010	ثانيا
229	النخبة المؤيدة للنظام الرئاسي	المطلب الثاني
234	النخبة المعارضة للنظام الرئاسي	المطلب الثالث
236	النظام الرئاسي التركي: البنية و التحديات	المبحث الثالث

فهرس المحتويات

236	مكانة رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي المعدل	المطلب الأول
236	اختلالات النظام البرلماني التركي	أولا
237	موقف الحركة القومية من مشروع النظام الرئاسي	ثانيا
239	علاقة رئيس الجمهورية بالسلطة القضائية	ثالثا
241	إصدار المراسيم والتعيين في المناصب العليا	رابعا
243	الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية	المطلب الثاني
243	الانتخابات الرئاسية والتشريعية الموحدة	أولا
245	المسؤولية السياسية والجنائية للسلطة التنفيذية	ثانيا
247	مناقشة الميزانية العامة للدولة	ثالثا
249	تحديات هيكله المؤسسات السياسية وفق النظام الرئاسي	المطلب الثالث
249	توحيد الانتخابات والفصل بين السلطات	أولا
250	صعوبات تجسيد الرقابة البرلمانية	ثانيا
250	حياد رئيس الجمهورية كزعيم لحزب الأغلبية	ثالثا
252	إصدار المراسيم الرئاسية والتشريع	رابعا
253	تعيين نواب رئيس الجمهورية	خامسا
260-255	الخاتمة	
261	قائمة المراجع	
276	الفهرس	
277	فهرس الجداول والأشكال	
284-278	فهرس المحتويات	